

السياسات حصار 8





صحيفة إلكترونية مستقلة تعنى بالشأن البحريني

حصاد الساحات 2018

كتاب يرصد مجريات الأحداث في الساحة البحرينية،
على المستوى السياسي والحقوقى والاجتماعي، محليا
وإقليميا ودوليا. يصدر كل عام.

الطبعة الأولى، بيروت 2019

© جميع الحقوق محفوظة لصحيفة مرآة البحرين

www.bahrainmirror.com
editor@bahrainmirror.com | info@bahrainmirror.com

ISBN 978 - 9953 - 0 - 4798 - 0

حصاد الساحت 2018



«محتويات الكتاب»

1 « القسم الأول

| الحصاد السنوي

11

- 13 الشيخ عيسى قاسم يغادر البحرين
17 زعيم المعارضة البحرينية من البراءة إلى المؤبد في القضية الملحقه بالصراع السياسي مع قطر
20 حفلة الانتخابات... عزل سياسي وحضور مزيف للمرأة
24 تسعة أحكام جديدة بالإعدام و5 يقفون في طابور الموت و147 حكما بالسجن مدى الحياة
28 مياه الخليج تخطف 4 شبّان حاولوا الفرار من البحرين في ظروف غامضة
31 نهاية فصول القضية التي لأجلها تم تعديل الدستور
34 البحرين تستخدم مرض «السرطان» سلاحا لقتل السجناء السياسيين
38 الملك يغلق مآتما في «المالكية» والدولة تحارب شعائر الشيعة في عاشوراء
42 العام الذي سجّل أعلى عدد من أحكام إسقاط الجنسية في البحرين... والإجمالي يفوق 800
46 البحرين تطارد لاعب منتخبها اللاجئ إلى أستراليا حكيم العربي حتى تايلند
50 علي مشيمع يضرب عن الطعام 46 يوما مفترشا الأرض أمام سفارة البحرين في لندن
54 الخوالد و«نائب نائب» في حرب الأمير العائد دوما
58 تتنياهو في عمان ومحطته المقبلة البحرين...
62 ناصر بن حمد يفوز ببطولة «الرجل الحديدي»... كانت كذبة أبريل في أكتوبر
66 اكتشاف نفطيّ يشبه «كذبة أبريل»..
70 «يونان الخليج» تخضع لإملاءات المانحين: ضريبة القيمة المضافة وأكثر
74 حرب الأرزاق... محمد خاتم وباعة سوق جدحفص وفلامرزي
78 إغلاق ملف الشهادات المزورة من دون محاسبة
82 البحرين بلا رأي آخر... 86 تعدياً على حريات الإعلام والتعبير
90 7602 مادة إعلامية حصيلة خطاب الكراهية

2 « القسم الثاني

| أوراق العام

97

- 99 أوراق الغرق في الديون
113 أوراق من السجون
149 أوراق الانتخابات... مهرجان مضحك
195 أوراق الشيخ علي سلمان وقضية قطر: من البراءة للمؤبد
221 أوراق القيمة المضافة... وأكثر
234 أوراق النفط الصخري
252 أوراق الشهادات المزورة

3 « القسم الثالث

269

| ترجمات

- 271 نبيل رجب: رسالة من السجن: تدليل ترامب للبحرين له عواقب مميتة
 275 لوبلوغ: إميل نخلة: عام آخر من القمع الشديد في البحرين
 281 براين دولي: الرجال وراء الستارة
 284 إليوت أبرامز: هل يمكن إنقاذ البحرين؟
 287 افتتاحية ذا إيكونوميست: الدبلوماسية بالنسبة لدول الخليج تعني شراء أسلحة لا يحتاجونها
 291 ميدل إيست آي: لماذا يحتاج النشطاء البحرينيون إلى دعم دولي؟
 295 سايمون هندرسون: العاصفة المثالية في البحرين
 301 الغارديان : علي مشيمع: السلطات البحرينية تقتل والدي وأضربت عن الطعام لكي أنقذه
 305 بيل لو: أزمة البحرين الاقتصادية علامة مُلحة على ضرورة حصول التغيير
 309 الفانانشيال تايمز: شيعة البحرين يشكون من استبعادهم من العملية السياسية
 313 إميل نخلة: القمع المستمر للشيعية في البحرين
 319 تشاتام هاوس: القمع المستمر يُكذّب رواية الحكومة عن الانتخابات في البحرين
 323 آيسيا كازووني: تاريخ الانتخابات: هل يمكننا الحديث عن ديمقراطية في البحرين؟
 326 الغارديان: قضية حكيم العربي اختبار حقيقي للسياسة الجديدة للفيفا في مجال حقوق الإنسان

4 « القسم الرابع

331

| بورتريه

- 333 الراحل جاسم مُراد: نخلةٌ بحرينية لا يُملِي عليها أحدٌ
 337 بروفایل بلدوزر الفساد فوزي الجودر... من هو رئيس اللجنة الوطنية لتقويم المؤهلات العلمية؟

5 « القسم الخامس

343

| اليوميات السياسية

- 348 يناير
 352 فبراير
 357 مارس
 361 أبريل
 365 مايو
 368 يونيو
 372 يوليو
 376 أغسطس
 380 سبتمبر
 384 أكتوبر
 388 نوفمبر
 392 ديسمبر

«إهداء»

إلى الأجيال القادمة.. هذا حصاد ما ستؤولون إليه

«الافتتاحية» القيمة المضافة من سنوات القمع

«وفي العام 2008 بدأت الممالك الخليجية الست بالتخطيط لفرض الضريبة على القيمة المضافة بنسبة قليلة، ولكن على الرغم من توصيات صندوق النقد الدولي بضرورة المضي قدماً في هذا المشروع إلا أنه تم في أواخر 2011 تأجيل الخطط» (كريستوفر م. ديفيدسون، ما بعد الشيوخ الانهيار المقبل للممالك الخليجية، ص 105).

جاء حصاد القيمة المضافة في 2017، نتيجة حتمية لسياسة الانهيار التي لحظها كريستوفر في كتابه ذائع الصيت.

تأتي تسمية (القيمة المضافة) من الطريقة التي تحتسب فيها الإضافة على السلع، ففي كل مرحلة من مراحل إنتاج أي سلعة تضاف قيمة عليها فيرتفع سعرها، حتى وصولها إلى المستهلك، والمستهلك يتحمل سعر القيم المضافة كلها على السلعة طوال مراحل إنتاجها.

في أفقر الممالك الخليجية، القيمات المضافة (وليس القيمة المضافة فقط) تحصّلها الدولة وتسد بها جزءاً من عجزها المتراكم باطراد، لكنها لا تدفع في المقابل للمواطن قيمة ما يتحمّله، بل لا تحسب له أي قيمة.

في أفقر الممالك الخليجية، المواطن إضافة على الدولة، بمعنى أنه عبء عليها، ولا قيمة له، وتحاول التخلص منه، هكذا تنظر إليه، وحين تُعطيه شيئاً من استحقاقاته، تعتبر ذلك إنفاقاً يستحق التشهير والتحصيل والاسترداد إن هو أظهر شيئاً يُزعج سياستها في إدارتها للسلع التي يتحمل هو (المواطن) ما يضاف عليها من قيمة مركبة.

إدارة السلع تُعتبر ممارسة سياسية، لأنها شأن عام تتقاطع فيه مصالح الناس ومنافعهم

وصراعاتهم، وكأي شأن عام لا بد أن يفتح المجال العام للتداول فيه، إلا أن الحال في أفقر الممالك الخليجية لا يملك فيه أحد فتح فمه، ويجري على النحو الذي تكون فيه حتى السلطة التشريعية لا تملك الإرادة الحرة لإدارة سياسة سلع السوق الذي ينتفع منه المواطنون.

حصاد السنوات السبع الماضية منذ 2011، يشبه سياسة القيمة المضافة، تضاف كلفة كل عام منها إلى حساب المواطن الذي لا صوت له ولا إرادة حرة ولا مجال عام. في هذا العام تسلم المواطن القيمة المضافة الكلية للسنوات السبع، فاتورة عالية تتجاوز 5% بل وتتجاوز كلفة السلع إلى ما هو أخطر منها، إنه يدفع كلفة المواطنة في مجالاتها الأساسية: التعليم والتنمية والصحة.

القيمة المضافة تأتي نتيجة لإخفاقات السلطة في إدارة الدولة وفسادها بسبب سياسة القمع والعزل السياسي والاستفراد بالسلطة، وليست نتيجة استحقاق المشاركة السياسية والديمقراطية وفتح المجال العام.

أيها المواطن، أنت في دولة لا سيادة لها وتريدك أن تتنازل عن سيادتك. ولا مال في خزينتها وتريدك أن تنفق من مالك عليها. ولا ديمقراطية في سياستها وتريدك أن تنتخب أشباه رجالها. ولا نفط في أرضها وتريدك أن تثق في الصخر العاقر فيها. أنت في جحيم يسمونه وطناً.

القسم الأول

مذكرات 2018

الشيخ عيسى قاسم يغادر البحرين

وضع المرض حدا للإقامة الجبرية المفروضة على الزعيم الروحي للشيعَة في البحرين، آية الله الشيخ عيسى قاسم، منذ 23 مايو/أيار 2017، حين فضّت السلطات اعتصاما طوّق منزله حوالي العام، في عملية راح ضحيتها 5 شهداء، كشفت جهات في المعارضة أنهم تعرضوا لإطلاق نار من مسافة لا تتعدى خمسة أمتار.

وبعد تدهور خطير في صحته منتصف العام الماضي، سمحت السلطات للشيخ عيسى قاسم بمغادرة البلاد إلى لندن للعلاج، ليبقى في الخارج حتى نهاية العام، وذلك بعد أن بقي تحت الإقامة الجبرية أكثر من عام.

مع مطلع العام (يناير/كانون الثاني)، أيدت محكمة التمييز حكما بالحبس سنة مع وقف التنفيذ بحق آية الله قاسم، كان قد صدر ضده على خلفيّة ما عرف بقضية جمع أموال فريضة الخمس. وكانت السلطات تنظر إلى هذا الحكم على أنّه خطوة كبيرة لإسداد الستار على ملف قاسم، حتى مع استمرار فرض الإقامة الجبرية عليه، والحصار على قريته، إلى أجل غير مسمّى.

لكن اسم الشيخ عيسى قاسم قفز مجددا إلى الإعلام الدولي غير مرّة خلال العام 2018. ففي الشهر ذاته نقل إلى المستشفى مجددا للخضوع إلى عملية جراحية. وفي أبريل/نيسان نقل الشيخ إلى المستشفى مرة أخرى على يد عائلته لإجراء فحوصات، وعاد بعد يوم إلى منزله، وسط تشديد أمني.

الأمم المتحدة كشفت في يونيو/حزيران عن رسالة طالبت فيها حكومة البحرين بتفسيرات حول التدهور الخطير في صحة آية الله الشيخ عيسى قاسم، والقيود



آية الله الشيخ عيسى قاسم في أحد مستشفيات العاصمة البريطانية لندن (26 يوليو/ تموز 2018) حيث يتلقى العلاج

المفروضة على حصوله على الرعاية الطبية، لدرجة أن حياته معرضة للخطر، وبشأن الإقامة الجبرية المستمرة عليه.

وفي ذات الشهر، نقل الشيخ عيسى قاسم للمستشفى بسيارة إسعاف إثر تدهور صحته بشكل خطير، إلى حد فقدانه القدرة على الحركة. واعتقلت السلطات نجل الشيخ وصهره اللذين كانا يرافقان سيارة الإسعاف، لمدة 6 ساعات.

خضع قاسم إلى عملية جراحية عاجلة، وتناقلت وكالات الأنباء تطورات وضعه الصحي باهتمام كبير. أسوشيتد برس أشارت في هذا السياق إلى حقيقة أن قاسم يمكن أن يرحل في أي وقت بعد أن جرّده السلطات من جنسيته في يونيو/حزيران 2016.

في 7 يوليو/تموز قال وزير الخارجية خالد بن أحمد آل خليفة إن الملك أمر «بتسهيل

إجراءات سفر الشيخ عيسى قاسم للعلاج في الخارج و ذلك حسب رغبته ورأي أطبائه، و تغطية أي تكاليف يتطلبها العلاج».

غادر الشيخ عيسى قاسم البحرين إلى لندن في 9 يوليو/تموز، بجواز سفر مؤقت أصدرته السلطات له، لينقل فور وصوله للمطار بسيارة إسعاف إلى المستشفى، وبعد فحوصات مطولة، خضع قاسم إلى عملية جراحية استغرقت ساعات وأُعلن عن نجاحها بعد أيام.

وبحسب بيانات الفريق (الخاص) بمتابعة حالته، استدعى وضع الشيخ الصحي بقاءه تحت متابعة الأطباء في لندن، ثم أجريت له عملية أخرى في العين خلال سبتمبر/أيلول، وأخرى في العمود الفقري خلال نوفمبر/تشرين الثاني.

في 26 ديسمبر/كانون الأول أُعلن عن مغادرة آية الله قاسم لندن إلى العراق، حيث وصل إلى النجف الأشرف لزيارة العتبات المقدسة، ثم استقبله المرجع الشيعي الأعلى آية الله العظمى السيد علي السيستاني في لقاء خاص.

من جانب آخر، ظلت ترددات قضية الشيخ عيسى قاسم واقتحام الدراز حاضرة طوال العام 2018، وحتى بعد مغادرته البلاد، واعتقل خلال العام 2018 عدد من رجال الدين البارزين لتنفيذ أحكام بالحبس بسبب مشاركتهم في الاعتصام المحيط بمنزل قاسم، كالشيخ محمود العالي، والشيخ حمزة الديري.

وشُكِّلَت قضية ضد حوالي 171 شخصا اعتقلوا من محيط الاعتصام، في أكبر محاكمة جماعية من ناحية عدد المتهمين، وفي حين أفرجت السلطات عن 140 شخصا منهم، استمرت في إجراءات المحاكمة حتى نهاية العام.

وفور مغادرة الشيخ عيسى قاسم البلاد، قامت السلطات بإزالة حواجز أمنية أقيمت في الشوارع القريبة من منزله، كما أزيلت نقاط التفتيش المحيطة بالدراز، وفتحت منافذها بعد حصار دام أكثر من عامين.

ودار في الوقت ذاته جدل حول استئناف صلاة الجمعة في جامع الصادق بالدراز، والتي كان يؤمها الشيخ عيسى قاسم. تواردت أنباء عن سعي السلطات لتسمية خطيب الجامع قبل السماح بعودة الصلاة إليه، وأصدر أهالي الدراز بياناً وقفوا فيه بوجه تدخل السلطات في الشعائر الدينية، ومحاولة فرضهم وصاية رسمية عليها. انقضى العام 2018 والمنع مستمر على أكبر صلاة جمعة للشيعه في البحرين، ليكمل حوالي 138 أسبوعاً.

زعيم المعارضة البحرينية من البراءة إلى المؤبد في القضية الملحقة بالصراع السياسي مع قطر

تطورات دراماتيكية شهدتها أحكام قضية التخابر مع قطر التي استحدثتها السلطات في البحرين ضد زعيم المعارضة الشيخ علي سلمان والقياديين في الوفاق الشيخ حسن سلطان وعلي الأسود إثر قطع العلاقة مع قطر في 5 يونيو/حزيران 2017.

في 21 يونيو/حزيران 2018 حكمت محكمة أول درجة ببراءة زعيم المعارضة الشيخ علي سلمان والقياديين في الوفاق الشيخ حسن سلطان وعلي الأسود (مقيم خارج البحرين) من تهمة «التخابر مع قطر». وكان حكم البراءة يعني أن سلمان سينيهي فترة محكوميته في قضيته الأولى نهاية 2018، تحديداً في 28 ديسمبر/كانون الأول.

لكن النيابة العامة طعنت ضد حكم البراءة، رغم حث الولايات المتحدة على عدم الاستئناف من أجل الدفع بعملية المصالحة، وهي الدعوة التي لاقت انتقاداً من وزير الخارجية البحريني خالد بن أحمد آل خليفة، الذي اعتبر الأمر تدخلاً في اختصاصات القضاء.

محكمة الاستئناف البحرينية في (4 نوفمبر/ تشرين الثاني 2018)، فاجأت الرأي العام المحلي والدولي بإلغاء حكم البراءة، وإدانة كل من سلمان وسلطان والأسود بتهمة «التخابر مع قطر»، وأصدرت في حقهم حكماً بالسجن مدى الحياة.

اكتفى سلمان بالتعليق على الحكم بقوله «حسبي الله ونعم الوكيل»، في اتصال هاتفي بعائلته.

وقد وصفت منظمة العفو الدولية قرار محكمة الاستئناف البحرينية بحق زعيم



زعيم المعارضة البحرينية الشيخ علي سلمان

المعارضة، بأنه «يعد مؤشراً خطيراً بأن السلطات في البحرين مستمرة بسياساتها التعسفية وغير القانونية ضد المعارضين والناشطين السلميين».

فيما أعربت وزارة الخارجية البريطانية بعد ساعات قليلة من صدور الحكم، عن قلقها الشديد.

وإثر إصدار حكم الاستئناف استنكرت قطر في بيان ما وصفته «الاستمرار في الزجّ باسمها في خلافات البحرين السياسية وصراعاتها الداخلية»، ونفت جملة وتفصيلاً ما عرف إعلامياً بقضية التخابر مع قطر.

وكانت البحرين قد لعبت دوراً رئيسياً في التحريض على قطر بعد قطع كل من السعودية والإمارات ومصر والبحرين علاقتها مع الدوحة في 5 يونيو/ حزيران 2017. وعملت على ربط المعارضة البحرينية، التي تطالب بإصلاحات سياسية، بالخلافات

مع الدوحة. وفي سبيل ذلك، قامت بـث تسجيلات لاتصالات تعود للعام 2011 بين مسؤولين قطريين ومعارضين بحرينيين في إطار مبادرة إقليمية لنزع فتيل الأزمة في البلاد.

وأكد تقرير لجنة تقصي الحقائق التي عينها ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة منتصف العام 2011، في الفقرة 525، أن رئيس وزراء قطر السابق حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني قاد وساطة بين الحكومة والمعارضة لتسوية الخلاف.

رئيس وزراء قطر، قال في لقاء مع تلفزيون بلاده الرسمي (25 أكتوبر/ تشرين الأول 2017) إن الوساطة التي قامت بها قطر لحل النزاع في البحرين كانت بالتنسيق مع أمريكا والبحرين، وهو ما يتطابق مع تقرير لجنة تقصي الحقائق.

وأضاف آل ثاني «طلبت منا أمريكا المساعدة للوساطة بالأزمة البحرينية واتفقنا مع ملك البحرين (حمد بن عيسى آل خليفة) لحل سلمي مع المتظاهرين وانسحابهم من الدور»، نافيا الاتهامات بالعمل على الإطاحة بعائلة آل خليفة الحاكمة.

حفلة الانتخابات... عزل سياسي وحضور مزيف للمرأة

جرت الانتخابات البرلمانية في البحرين في يوم 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2018، وهي الانتخابات الثالثة منذ 2011 عندما خرج محتجون أغلبهم شيعة إلى الشوارع مطالبين بالديمقراطية، وقالت اللجنة التنفيذية لانتخابات 2018 أن إجمالي الكتلة الناجبة يزيد على 36 ناخباً.

أتت هذه الانتخابات في وقت حساس بالنسبة للمنامة مع تأثر ماليتها العامة بشدة بانخفاض أسعار النفط حيث هوى الدينار البحريني لأدنى مستوى له في أكثر من عشر سنوات. في حين ظل الصراع السياسي مع المعارضة يراوح مكانه، حيث تتهم الأمم المتحدة ومنظمات حقوقية الحكومة بسحق المعارضة.

وفي مايو/أيار 2017 أقر مجلس النواب قانوناً يمنع أعضاء جماعات المعارضة التي تم حلها من خوض الانتخابات. شمل القرار أعضاء كبرى الجمعيات السياسية المعارضة (الوفاق) و(وعد)، اللتين قامت السلطات بحلها قضائياً، فيما دعت جمعية الوفاق إلى مقاطعة انتخابات 2018.

وضمن مشروع عزل سياسي شامل، اختفت عشرات الآلاف من أصوات الكتلة الانتخابية، واختارت السلطة من يحق له الترشح ومن يحق له التصويت. ارتكز مشروع العزل على إلغاء جماهير المعارضة من كامل العملية السياسية، بعد أن حُظر عليها التعبير عن نفسها عبر التظاهرات ووسائل الإعلام والصحف.

ومع الاستياء الشعبي العام من البرلمان وأدائه في الدورات السابقة، وتزايد الدعوات المناوئة للمشاركة في الانتخابات حتى داخل الشارع الموالي، عمدت السلطة إلى



الملك حمد بن عيسى آل خليفة يصافح فوزية زينل على هامش افتتاحه دور الانعقاد (12 ديسمبر/ كانون الأول 2018)

نشر رسائل تهديد ووعيد للمقاطعين، عن طريق بث تصريحات بمعاقبة المقاطعين للانتخابات وتأخير طلباتهم الإسكانية كما جاء على لسان رئيس مجلس النواب السابق أحمد الملا، أو عن طريق نشرت شائعات بالمعاقبة والحرمان من الخدمات عبر رسائل في وسائل التواصل المجتمعي.

كما هددت وزارة الداخلية برصد أي أخبار أو رسائل تدعو لعدم المشاركة في الانتخابات النيابية القادمة وإحالة من أسمتهم بالمتورطين إلى النيابة العامة، وبالفعل قامت باعتقال النائب السابق عن كتلة «الوفاق» علي العشري لكتابته تغريدة قال فيها إنه وعائلته لن يشاركوا في الانتخابات.

وأعلنت جمعية المنبر التقدمي قرارها المشاركة في انتخابات 2018، وطرحت قائمتها تحت مسمى «تقدّم»، فاز منها اثنان هما الأمين العام السابق للجمعية عبد النبي سلمان، ونائب الأمين العام للشؤون السياسية فلاح السيد هاشم.

وقد منعت السلطة 4 جمعيات رئيسية من الحضور، المشاركة أو التمثيل الكبير في الانتخابات لأسباب مختلفة. فبينما حلت أكبر فصيلين معارضين الوفاق ووعد بسبب رفضهما المشاركة في انتخابات 2014. قامت بالضغط على مواليها الإسلاميين المنبر الإسلامي (إخوان مسلمون) والأصالة الإسلامية (سلف) لخفض حضورهم في المشهد السياسي كأحد ضرورات التحالف مع السعودية، الإمارات ومصر.

ومنعت وزارة العدل كلا من رئيس مجلس بلدي الشمالية السابق يوسف البوري والناشط نادر عبد الإمام من الترشح بحجة انتمائهما السابق لجمعية الوفاق، فيما منعت الممثل إبراهيم بحر ومحمد حسن العرادي من الترشح بحجة انتمائهما السابق لجمعية وعد. وكان العرادي قد أسس لقائمة وطنية تضم 10 مترشحين، لم يفز منهم أحد.

ومع نهاية الجولة الأولى للانتخابات في 24 نوفمبر 2018، قالت الوفاق إن نسبة المشاركة لم تتجاوز 30%، فيما أعلنت السلطات أنها تجاوزت 67%.

وفاز في الجولة الأولى 9 مترشحين من أصل 40 هم: عادل العسومي وعيسى الكوهجي وهشام العشيري وفاطمة القطري عبد النبي سلمان وأحمد الأنصاري وفوزية زينل ومحمد السيسى وعيسى الدوسري. فيما خضعت 31 دائرة انتخابية لجولة ثانية.

وأرجع مراقبون نسبة الإعادة المرتفعة إلى غياب المرشح ذي الأغلبية الشعبية، وهو ما أوضحه بالفعل عدد الأصوات المنشورة في الصحف الرسمية والتي كشفت أن فوزية زينل على سبيل المثال حصدت 3058 صوتاً، مقابل 8413 صوتاً لنائب الوفاق حسن سلطان في 2010، وتلك أفضل حالات المترشحين المكتسحين.

وبدا واضحاً التوجه الرسمي لتتويج فوزية زينل رئيسة للمجلس النيابي الجديد، وذلك

بعد إعلانها المباشر نيتها الترشح لرئاسة المجلس ودعم النواب لها، وقد جاءت الأوامر للعسكريين بالتصويت إليها قبل توجيه النواب الفائزين لانتخابها رئيسا، وأكد عادل العشومي، الذي كان يطمع هو الآخر في الرئاسة، على ذلك حينما كشف عن تلقي النواب «توجيهات من خارج البرلمان للتصويت لأحد المرشحين».

تسعة أحكام جديدة بالإعدام و5 يقفون في طابور الموت و147 حكما بالسجن مدى الحياة

أطلق مركز البحرين لحقوق الإنسان على عام 2018 عام الإعدام، مستنكرا إصرار القضاء البحريني على إصدار أحكام الإعدام، التي بلغ مجموعها 35 منذ 2011 تُقَد 3 منها عام 2017.

وصدر في العام الماضي 9 أحكام جديدة بالإعدام ضد معتقلين سياسيين. إذ قضت محكمة برئاسة القاضي المعروف علي الظهراني بإعدام الشابين علي حكيم العرب وأحمد الملالي مطلع العام 2018، وذلك في قضية الهروب من سجن جو وقتل شرطي، رغم تأكيد المنظمات الدولية تعرّضهم للتعذيب وإطلاقها نداء لإسقاط الحكم عنهما.

ذات القاضي حكم في الشهر اللاحق بإعدام المواطن موسى عبدالله موسى جعفر، بتهمة قتل شرطي في تفجير كرانة.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني قضت محكمة بحرينية بالإعدام بحق 4 مواطنين بحرينيين، بتهمة تفجير عبوة ناسفة في دورية أمنية تسببت حسب زعم الداخلية في مقتل أحد منتسبيها، وذلك في قرية الدراز. ومن بين المحكومين الأربعة بالإعدام شاب محكوم في السجن وهو حسين عبدالله مرهون.

في حين انتهى العام بصدر أحكام بإعدام الشابين زهير إبراهيم ومحمد مهدي بعد اتهامهما باستهداف حافلة شرطة بالقرب من «كوبري القدم» ما أسفر عن مقتل أحد رجال الأمن وإصابة آخرين، وفق رواية السلطات.

طابور الموت في البحرين اتّسع خلال العام 2018، ليصل إلى 5، مع صدور أحكام



أبناء المحكوم بالإعدام محمد رمضان يحملون صورته

نهائية باتة بإعدامهم من قبل محكمة التمييز، والتي يفترض أن تنتظر مصادقة الملك على التنفيذ، كونها غير قابلة للطعن.

ورغم نقضها الحكم بإعدام الشاب سلمان عيسى للمرة الثانية، أقرت محكمة التمييز في 4 يونيو/حزيران 2018 إعدامه بحادثة مقتل شرطي باكستاني في العكر، حسب زعم السلطات الأمنية.

وأيّدت محكمة التمييز حكما بإعدام الشاب ماهر الخباز، في قضية قتل شرطي بمنطقة السهلة، وكانت لجنة من الأمم المتحدة قد كشفت العام الماضي عن رسالة كانت قد وجهتها سابقا إلى حكومة البحرين تطالبها فيها بإعادة النظر في حكم الإعدام الصادر بحق ماهر الخباز لاستخدام الاعتراف المُنتزع منه تحت التعذيب كدليل أساس.

أحكام بآئة أخرى صدرت عن محكمة التمييز بإعدام الشاب حسين مرزوق الذي زعمت السلطات أنه يقف وراء تفجير أدى لاستشهاد المواطنة فخرية مسلم، وكذلك بإعدام سيد أحمد العبّار وحسين مهدي في قضية قتل شرطي باكستاني في كرباباد.

في المقابل، قام الملك لأوّل مرة منذ 2011 بتخفيف أحكام إعدام ضدّ متهمين سياسيين، هم مجموعة من 6 أشخاص أدانهم القضاء العسكري بالتخطيط لاغتيال قائد الجيش. وقال خبراء الأمم المتحدة إن أحكام الإعدام ضد هذه المجموعة خرقت أسس المحاكمة العادلة ولم يكن ينبغي إدانة المتهمين في الأساس.

على الصعيد ذاته، نقضت محكمة التمييز لأوّل مرة أيضا حكما باتا كانت قد أصدرته نهاية العام 2015 بإعدام كل من حسين موسى ومحمد رمضان، بناء على طلب قدّمته النيابة العامة ورفعته وزير العدل بإعادة النظر لـ«ظهور أوراق جديدة لم تكن معلومة وقت المحاكمة» حسب زعمها.

وفي حين شهدت بداية العام 2018 إلقاء القبض على حسين الراشد وهو شاب هارب من حكم كان قد صدر ضده سابقا بالإعدام، اختتمت السلطات الأمنية العام بحملة ترهيب ضد المحكومين بالإعدام في سجن جو، هجم فيها عناصر من شرطة السجن على مبنى العزل فيه، وأخرجوا جميع المحكومين بالإعدام منه، ثم قيّدوا أيديهم خلف ظهورهم، وأوقفوهم لساعات طويلة، وأوهموهم بأن هذه آخر أيامهم وأن إعدامهم سينقذ قريبا.

وبينما انتقد مراقبون تضمّن القوانين البحرينية أكثر من 83 مادة تنص على عقوبة الإعدام، وطالبتها المنظمات بإلغاء هذه العقوبة تشريعا وقضائيا، والكف عن استخدامها لمعاقبة المعارضة، أقرّت الحكومة في مايو/أيار 2018 مشروع قانون بتغليظ عقوبة تصنيع واستخدام المولوتوف لتصل إلى الإعدام.

على صعيد أحكام السجن مدى الحياة، صدرت أبرز هذه الأحكام ضد زعيم المعارضة البحرينية الشيخ علي سلمان ورفيقه الشيخ حسن سلطان وعلي الأسود، بعد أن نقضت محكمة الاستئناف الحكم ببراءتهم من تهم التخابر مع قطر.

كما قام الملك بالصادقة على الحكم بالسجن المؤبد على المتهمين الستة الرئيسيين بالتخطيط لاغتيال المشير، بعد أن تم تخفيف أحكام إعدامهم.

وبخلاف ذلك، صدر 138 حكماً جديداً بالسجن المؤبد ضد معتقلين سياسيين، ليصل مجموع أحكام السجن مدى الحياة 147 حكماً في العام 2018 وحده.

مياه الخليج تخطف 4 شبّان حاولوا الفرار من البحرين في ظروف غامضة

في 18 فبراير/شباط 2018، أُعلن عن استشهاد 3 شبّان بحرينيين مطلوبين للسلطات الأمنية في عرض البحر بينما كانوا يحاولون الفرار إلى إيران، في حين أُعلن في عداد المفقودين شاب رابع كان بصحبته.

وقال بيان صادر عن اللجنة الإعلامية لشباب بلدة كرباباد إن «الحادث وقع يوم الأربعاء 7 فبراير/شباط 2018»

وذكر البيان أسماء الشهداء المطاردين وهم: سيد قاسم خليل درويش (23 عاماً)، ميثم علي إبراهيم (22 عاماً)، سيد محمود عادل كاظم (22 عاماً). في حين كان المفقود حتى تلك اللحظة هو حسن علي عباس البحراني (25 عاماً).

وأكدت مصادر من المعارضة استشهاد الشبّان غرقاً في المياه الإقليمية القريبة من إيران في ظروف غامضة. في الوقت الذي قالت السلطات البحرينية إنها لم تتلق أي بلاغ عن مفقودين في البحر.

وفي حين صرح قائد خفر السواحل البحريني أن السلطات تتابع الأمر «لوقوف على ملابساته»، لم يصدر أي بيان آخر حيال الواقعة من الجهات الرسمية.

رجل الدين البحريني المسقطه جنسيته الشيخ محمد خوجسته قال إن «هناك آثار طلقات نارية على الزورق» مقدراً عددها بحوالي 30 طلقة.

من جهته لم يستبعد رجل الدين البحريني المقيم في إيران، الشيخ عبدالله الدقاق، أن يكون الشهداء قد تعرضوا لهجوم من قبل قوات بحرينية أو قراصنة كانوا داخل المياه



عشرات الآلاف شاركوا في تشييع الشبان الأربعة في قم المقدسة (23 فبراير / شباط 2018)

الإيرانية، مبينا أن القارب تم العثور عليه مسروقا من دون المحرك والأدوات التي كانت به .

وقال الدقاق إن الشهداء الأربعة خرجوا من البحرين في قارب (7 فبراير / شباط 2018)، وقد وجد قاربهم في عرض البحر بعد 3 أيام وأول الجثامين تم العثور عليه بعد 7 أيام. وأشار إلى أن السلطات الإيرانية باشرت عمليات البحث منذ أول يوم غير أنها لم تجدهم. وذكر الدقاق أن الشهداء فروا من البحرين نتيجة التعذيب القاسي الذي تعرضوا له في السجون.

وحظي الشهداء الثلاثة، الذين أطلق عليهم أيضا شهداء الحرية، بتشييع مهيب في مدينة قم الإيرانية، شارك فيه عشرات الآلاف. في حين أقيمت مجالس العزاء على

أرواحهم في قرية كرباباد البحرينية، وقد شارك في العزاء عالم الدين الشيعي البارز السيد عبد الله الغريفي.

وكالة رويترز التي اهتمت بالخبر، قالت إن ثلاثة بحريين آخرين شاركوا في عملية الهروب وصلوا بالفعل إلى إيران، وذكرت أنهم ظهروا في محاضرة بمدينة قم الإيرانية المقدسة يشيدون برفاقهم القتلى.

ووصفت رويترز ظروف مقتل الشبان بالغامضة.

ونفى مسؤول أمني بحريني لروترز أي دور لقوات الأمن في الواقعة، وذكرت وكالة الأنباء أنها اطلعت على ملفات الأمن البحريني عن الرجال والتي أظهرت أن جميعهم أدينوا غيابيا في اتهامات بمهاجمة الشرطة والمشاركة في أعمال شغب وكانوا هاربين داخل البحرين، على حد وصفها.

بعد حوالي 3 أسابيع، أعلن عن العثور على جثمان الرجل المفقود، وهو الشهيد حسن البحراني، قبالة سواحل بوشهر، وشيخ إلى مشواه الأخير في مدينة قم الإيرانية.

ونعت الوفاق في بيان لها الشبان الأربعة قائلة إنهم حاولوا الهروب لإيران بسبب «انعدام الأمن والأمان لهم في وطنهم البحرين فخرجوا طالبين لأرض يأمنون فيها على أنفسهم وحياتهم»، مؤكدة أنهم من «الشبان المطاردين الذين يعيشون تحت وطأة الملاحقات والضغط الأمني».

في حين حاولت صحيفة محلية مقرّبة من الحكومة تزوير الحقائق بزعمها أن الشبان قتلوا في سوريا، ونشرت الصحيفة إعلانا بالفارسية قالت إنه ينعى مقتلهم في الغوطة الشرقية، في حين كان الإعلان يخصّ موعد تشييعهم في مدينة قم الإيرانية، ويذكر أنهم استشهدوا في مياه الخليج.

نهاية فصول القضية التي لأجلها تم تعديل الدستور: المؤبد بدل الإعدام للمتهمين بالتخطيط لاغتيال المشير

في 25 أبريل/نيسان 2018، أيدت محكمة التمييز العسكرية الحكم بإعدام أربعة بحرينيين بتهمة محاولة اغتيال القائد العام لقوة الدفاع المشير خليفة بن أحمد آل خليفة، وكانت تلك التهمة الأغرب من نوعها منذ ارتفاع وتيرة الاحتجاجات في 2011.

القضاء العسكري حسم قراره النهائي بإعدام الأربعة: مبارك عادل مبارك مهنا، فاضل السيد عباس حسن رضي، السيد علوي حسين علوي حسين، محمد عبدالحسن أحمد المتغوي، رغم أن الجريمة المزعومة لم تقع حيز التنفيذ أصلاً.

عوائل المحكومين الأربعة استُدعيت قبل أن تبدأ المحكمة جلساتها الأخيرة لحضور اجتماع في مبنى المحكمة العسكرية، قيل لهم إن عليهم أن يعودوا في صباح اليوم التالي من أجل اجتماع آخر دون أي معلومات إضافية. عاش البحرينيون يوماً عصيباً وضجت وسائل التواصل الاجتماعي بين الاستنكار والغضب والدعاء والتوجس من إعادة كرة الإعدام التي سبق وأن نُفذ في حق 3 بحرينيين مطلع 2017 بتهمة قتل الضابط الإماراتي الشخي.

توقفت قلوب البحرينيين عندما ذهبت العوائل إلى الاجتماع في اليوم الثاني، وكانت المفاجأة عندما أبلغوا أن الملك خفف أحكام الإعدام إلى السجن مدى الحياة، ورغم قسوة الحكم الأخير وإيمان البحرينيين بعدم عدالته، لكن ذلك كان كافياً ليلتقط الناس أنفاسهم من جديد. وبعد ساعتين تم إعلان القرار رسمياً على موقع وكالة أنباء البحرين. وقال الملك من خلال رسالة بعثها للمشير في اليوم التالي، إن الأخير كان وراء عدم مصادقته على أحكام الإعدام ضد المتهمين بالتخطيط لاغتياله.



القائد العام لقوة الدفاع المشير خليفة بن أحمد آل خليفة

بدأت الحكاية منذ العام 2016، في 26 سبتمبر/أيلول حين داهمت قوّة أمنية منزل الشاب فاضل عباس ونُقل إلى جهة غير معلومة، وبعد أكثر من شهر اعتقل سيد علوي حسين ولم يعرف سبب اعتقالهما. نقل شهود تعرض سيد علوي لانتزاع اعترافات تحت التعذيب.

كان الوضع السياسي محتدماً ضمن تداعيات إسقاط جنسية الزعيم الروحي للشيعية في البحرين آية الله الشيخ عيسى قاسم، وإحاطة أنصاره منزله باعتصام مفتوح، فضلاً عن حل جمعية الوفاق، واعتقال مزيد من الشخصيات الحقوقية والسياسية، على رأسها نبيل رجب.

في 9 مايو/أيار 2017، وقبل عملية اقتحام الدراز بأسبوعين، أعلنت النيابة العامة تحويل سيد فاضل إلى (محاكمة عسكرية)، كان الملك البحريني قد صادق قبل

حوالي شهر من ذلك (4 أبريل/نيسان 2017) على تعديلات دستورية تسمح بمحاكمة مدنيين عسكريا. كانت تلك أولى المفاجآت.

قالت الأنباء الرسمية حينئذ إن القضاء العسكري «ينظر لأول مرة في قضية ثلاثة أشخاص، أحدهم ذو صفة عسكرية واثنين آخران غير عسكريين متهمين بارتكاب جرائم لغرض إرهابي متعلقة بالتخطيط لاستهداف منشآت عسكرية ومنتسبين لقوة الدفاع»!

بعد مرور عام كامل على اعتقال الرجلين، أعلن القضاء العسكري أن الأجهزة الأمنية المختصة بمكافحة الإرهاب في قوة دفاع البحرين تمكنت من القبض على «خلية إرهابية» استهدفت ارتكاب عدد من الجرائم الإرهابية ضد قوة دفاع البحرين، وتم إحالة المتهمين إلى المحكمة العسكرية المختصة. وبعد يوم واحد، بدأت جلسات المحاكمة في هذه القضية، بوتيرة متسارعة، 5 جلسات في أقل من شهر، كلها سرّية.

كشف لاحقاً أن محور القضية يدور على اتّهام المجموعة بالتخطيط لاغتيال «المشير»، المتهمون الرئيسيون: مبارك (جندي يعمل في الجيش)، سيد فاضل عباس، سيد علوي حسين، محمد الشهابي، محمد المتغوي. المتّهم الخامس هو الشهيد محمد كاظم زين الدين، الذي استشهد في الهجوم على الدراز في 23 مايو/أيار 2017. آخرون أيضاً، تم ضمّهم إلى القضية، في أدوار أصغر، ليصل مجموع المتهمين إلى 18، بعضهم محتجز على ذمّة قضايا أخرى، و8 مطلوبين داخل البحرين وخارجها.

هذا وتدّعي الرواية الرسمية أنه تم تجنيد المتهم الرئيسي الأول مبارك الذي يعمل في الجيش، لاغتيال المشير باستخدام سلاحه العسكري!

من محمد صيَّاح في التسعينات إلى عباس كاظم... البحرين تستخدم مرض «السرطان» سلاحا لقتل السجناء السياسيين

كان يجب أن تكون حالة الشهيد محمد صيَّاح (1998) مثالا منذرا للسلطات الأمنية في البحرين، حول تبعات معاملتها الوحشية للسجناء السياسيين، والتي تبدأ من تعذيبهم خلال الاستجواب، وتمر بالتنكيل بهم في المعتقل، ولا تنتهي بمنعهم من العلاج، حتى لو أصيبوا بمرض السرطان داخل السجن.

رغم الإفراج عنه وإرساله إلى لندن للعلاج إثر اكتشاف إصابته بمرض السرطان، استشهد الشاب محمد صيَّاح (28 عاما) بعد حوالي 3 سنوات من اعتقاله وتعرضه للتعذيب الشديد في السجن، على خلفية انتفاضة التسعينات، وكانت وفاته حدثا جللا في جزيرة سترة آنئذٍ.

ليس ذلك غريبا على الدولة في البحرين. لقد عبّر الملك بنفسه عن أمله بأن يموت المعارض السياسي البارز حسن مشيمع بمرض السرطان في 2010 حين أمر بأن توقف الدولة تغطية علاجه عن سرطان الغدد اللمفاوية في لندن.

العام الماضي استخدم الملك ذات السلاح ضد مشيمع، الذي يقضي حكما بالسجن مدى الحياة على خلفية دوره في احتجاجات 2011. منعت سلطات السجن أدويته، إلّا أن يذهب لاستلامها مقيدا ذليلا، ومنعته لأكثر من سنة من الذهاب للمستشفى لإجراء فحوصات السرطان.

تدهورت صحّة مشيمع، واتّهم السلطات بأنّها تقوم بقتله ببطء. قام نجله علي بإضراب عن الطعام معتصما أمام السفارة البحرينية في لندن لأكثر من 45 يوما، محدثا ضجة إعلامية وسياسية واسعة، فرضت ضغوطات كبيرة على السلطات التي



سيد كاظم السيد عباس بعد الإفراج عنه لإصابته بورم في رأسه فقد على إثره البصر

رضخت في النهاية وأعطت مشيمع أدويته، كما نقلته للمستشفى لإجراء فحوصات مرض السرطان لأول مرة منذ عامين، فضلا عن تعهدها الرسمي للحكومة البريطانية باستمرار تقديم العلاج له.

ذات الجريمة ارتكبتها السلطات مع 3 من السجناء السياسيين العام الماضي على الأقل. تدهورت صحة المعتقل السيد كاظم عباس (23 عاما)، مع أعراض خطيرة كتراجع قدرته على الرؤية والتشنج وعدم القدرة على التنفس، لكنه مع ذلك لم يلاق بأي رحمة.

وسط نداءات إنسانية لإنقاذه، وبعد تعرضه لنوبة تشنج، تم نقله للمستشفى، وقرر الطبيب حينها إجراء عملية لإزالة سوائل في رأسه كانت تضغط على عينه وتمنعها من الرؤية. بعد إخضاعه للجراحة، ومزيد من الفحوصات تبين أن السيد كاظم يعاني من السرطان.

أُفرجت السلطات عنه عباس حين اكتشفت أن إصابته بالسرطان بلغت مرحلة متقدّمة، مرحلة الخطر الذي يهدّده بالموت. يغرق السيد كاظم في الظلام والعمّة بعد أن فقد بصره بالكامل، وهو ينتظر أن تمنحه الولايات المتحدة تأشيرة دخول للعلاج هناك.

في أحد المستشفيات التركية يتلقى معتقل آخر علاجاً بالكيماوي بعدما قررت السلطات الإفراج عنه مع تقدم حالته العام الماضي أيضاً. قبل اعتقاله في سبتمبر/أيلول 2014، لم يكن المفرج عنه علي قمبر (وهو أخو الشهيد عيسى قمبر) يعاني من أي أمراض. تعرض للتعذيب لانتزاع اعترافات زائفة، وخلال سجنه بدأت أعراض السرطان في الظهور عليه، بفقدانه الكثير من وزنه وفقدان مناعته. وحتى بعد أن اكتشف الأطباء إصابته بسرطان في الدماغ، بقي في السجن أكثر من عام.

أما إلياس الملاً (25 عاماً)، فحتى بعد مضي 3 سنوات على تشخيص إصابته بسرطان القولون، واستئصال الورم منه جراحياً، بعد أن وصل إلى المرحلة الثالثة، تمنعه إدارة السجن من أدوية السرطان، عبر المماطلة والتجاهل، حتى اضطرت عائلته إلى اللجوء إلى شرطة النجدة لإنقاذ حياته في السجن، بعد أن اتّصل وهو يستغيث بسبب الألم.

أم إلياس، التي قاتلت من أجل ابنها طويلاً، كانت قد نشرت مقالا ذكرت فيه أن القانون البحريني ينص على أنّه في حال كان معتقل ما يعاني من مرض يهدد حياته، يمكن تأجيل تنفيذ العقوبة بحقه. «يتعين على إدارة سجن جو أن تقوم بالإفراج الفوري عنه، إذا كانت مهتمة باستمراره على قيد الحياة خلاف ذلك هي لا تريد له أن يعيش».

انقضى العام 2018 ولم تطل إلياس حتى الآن نعمة الإفراج بسبب السرطان، وهو محكوم بالسجن 15 عاماً، وقد قال سابقاً إنّهُ يفضّل الموت على مذلة العلاج. تناشد أمه بحسرة «يا ناس... لماذا يترك أبناؤنا للموت حتى يقررون الإفراج عنهم؟»

كانت الدولة ترى أن الموت هو الحق الوحيد الذي يتمتع به إلیاس أو أي سجين سياسي.

فضلا عن التعذيب، والوضع النفسي المدمر، يعيش السجناء السياسيون في البحرين في بيئة تتفشى فيها الأمراض تحت أعین السلطات، وهو ما وصفته منظمة العفو الدولية في تحقيق خاص العام الماضي بنمط مروّع من الإهمال الطبي.

وتوفي 5 معتقلين على الأقل في السجن بسبب الإهمال الطبي المتعمّد، آخرهم الشهيد محمّد سهوان (2017).

الملك يغلق مآتما في «المالكية» والدولة تحارب شعائر الشيعة في عاشوراء

استنفر ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة في موسم عاشوراء هذا العام مجدداً، وذهب هذه المرة إلى إغلاق أحد المآتم (المؤسسات الشيعية التي يتم فيها إحياء المناسبات الدينية وعلى رأسها مناسبة عاشوراء).

نزولا عند غضب الملك، أمرت الأوقاف الجعفرية بإغلاق مآتم الإمام الرضا في منطقة المالكية، بعد اعتبار إدارييه مذنبين، لأنهم، تواطؤوا، أو على أقل تقدير، لم يتخذوا الإجراء المناسب حيال موكب العزاء الذي سار على طريق، كتب على أرضيتها محتجون شعارا مزعجا جدا للملك «يسقط حمد» وداسوا على اسمه.

واعتقلت الداخلية رئيس المآتم محمد بو حميد، ومساعد له، ولم يفرج عنهما إلا بعد 40 يوما، بجريدة هذه الكتابات، كما عاقبت أهالي المالكية جميعا بفرض نقاط تفتيش مشددة على مداخلها، واعتقلت عددا من الشبان بشكل عشوائي واتهمتهم بالضلوع في هذا العمل.

بعد أيام فاجأت السلطات الرأي العام بآتهامها إيران بالوقوف وراء المحتجين الذين قاموا بكتابة اسم الملك على الشارع، وقالت وزارة الداخلية في بيان إن «أعمال البحث والتحري، أكدت أن الحرس الثوري الإيراني، يقف وراء عملية التمويل» وأثار الاتهام موجة من السخرية.

ولأن المشهد بات أشبه بانتقام وإطفاء غضب، خرج الملك بنفسه مصحرا في ختام المطاف ليعلن نهاية هذه الحملة «ما حدث في عاشوراء انتهى مع انتهاء الإجراءات التي حددت المسببين» محذرا من تكرار إهانة اسمه على الشارع مجددا، وخصوصا خلال عاشوراء، ومكررا مزاعم الداخلية بأن هذه لم تكن سوى دعوات شر وفتنة «يتم إملاؤها من الخارج».



إغلاق مأتم الإمام الرضا في المالكية 24 سبتمبر/ أيلول 2018 بعد كتابة عبارة يسقط حمد بامتداد أحد الشوارع

يعكس تدخّل الملك المباشر، مدى تغلغل ومتابعة السلطات لحدث عاشوراء كل سنة، وكيف صار لدى النظام موقف ثقافي وربما عقائدي من عاشوراء. تدخّل الملك بحد ذاته يجعل الإجراءات الأمنية الأخرى التي تتخذها السلطات سنويا ضد الخطباء ورجال الدين والمنشدين وحتى المشاركين في المراسم، لا تبدو أمرا غريبا بتاتا.

وبدت كل كلمة ينطق بها خطباء المنابر تحت مقص الرقيب العتيد، وعاجلا، منذ بداية الموسم، بدأ استدعاؤهم لمراكز الشرطة من أجل التحقيق في محتوى محاضراتهم وخطبهم، ولم تجد الداخلية إلا أن تقول للخطباء بشكل صريح إن حديثهم عن استشهاد الإمام الحسين من الأساس ذو غرض إرهابي، حتى لو كان خاليا جدا من أي إشارات سياسية.

وهكذا اعتقلت السلطات خطباء بارزين منهم الشيخ هاني البناء والشيخ ياسين الجمري والشيخ محمد الريّاش والشيخ مجيد السهلاوي، والرادود (المنشد) مهدي

سهوان، وكما هو معتاد، قضى بعض الخطباء ورجال الدين أيام عاشوراء وشهر محرم بالكامل في السجن، بدلا من المأتم، وفي حين أفرج عن غالبهم نهاية شهر أكتوبر/ تشرين الأول، فإنه لا يزال بعضهم يحاكم باحتواء خطبه على محتوى يحرض على كراهية النظام.

واعتقل رئيس مأتم رأس رمان شاكر الماجد، والرادود (المنشد) في المأتم سيد محمود الوداعي، كما اعتقل المنشد السيد حسين الموسوي. وجاء اعتقال رجل الدين المعروف السيد كامل الهاشمي، بعد أن نشر تعليقا هاجم فيه الحكومة بسبب اعتقال الخطباء، ثم نقل إلى سجن جو لتنفيذ حكم سابق بالسجن 3 سنوات.

واستمرت اعتقالات رجال الدين والمنشدين حتى أواخر شهر أكتوبر/تشرين الأول، إذ اعتقل إمام جامع الخيف بمنطقة الدير الشيخ عيسى المؤمن بسبب خطبة ألقاها في عاشوراء استخدم فيها آيات قرآنية لم يفهم المحقق مغزاها، وتم الإفراج عنه بعد يوم واحد.

من جهة أخرى، اعتقلت السلطات حوالي 27 مواطنا لمشاركتهم في الصلاة المركزية السنوية بشوارع العاصمة المنامة ليلة العاشر، واعتبرت ذلك تجمهرا غير مرخص، رغم أنه كان يقام سنويا وبشكل كبير منذ العام 2001.

وبسبب المشاركة في مراسم عاشورائية «غير مرخصة» أيضا، اعتقلت السلطات الحاج مجيد «صمود» ونقلته للسجن لقضاء حكم سابق.

من جهة أخرى اشتبك محتجون مع قوات الأمن، خلال محاولتهم منعها من نزع رايات دينية تخص المناسبة، قاموا بتعليقها في شوارع مناطقهم، واستخدمت القوات الرصاص الانشطاري ضد المحتجين.

وتعرض سجناء سياسيون في سجن جو للضرب والإيقاف تحت حرارة الشمس، كما أجبروا على سب وشتم قيادات المذهب الشيعي في البحرين، وكل ذلك بسبب إحيائهم للذكرى الدينية.

مركز البحرين لحقوق الإنسان قال في بيان إن السلطات البحرينية تحارب شعائر الشيعة في عاشوراء وتستهدف حرية الدين والمعتقد بالتضييق، ثم أصدر تقريراً مفصلاً بشأن الانتهاكات التي شهدتها موسم عاشوراء البحرين لعام 2018.

في ختام هذه الحرب، استقبل الملك رئيس الأوقاف الجعفرية (المعّين) وبعض رؤساء المآتم المحسوبة على جناح الموالة، ليستمع إلى كلمات الإشادة والخضوع. تذّكر الجميع حدث المالكية، ووصفه رئيس الأوقاف أمام الملك بأنه «تجاوز أثيم من فئة شاذة»، في حين قال الملك، بعد كل هذه الحرب إنه «خلل بسيط على رؤساء المآتم أن يعملوا على تفاديه»!

العام الذي سجّل أعلى عدد من أحكام إسقاط الجنسية في البحرين... والإجمالي يفوق 800

لم يعد إسقاط الجنسية في البحرين بعد العام 2018 مجرد إجراء عقابي رمزي، بل بات جزءاً من خطة واضحة لتطهير البلاد من المعارضة بأي ثمن، أو ربّما خطة لتغيير ديمغرافية البلاد بأسرع الطرق الممكنة حتى لو كانت أكثرها فجوراً.

فبعد القضاء كلياً على مؤسسات المعارضة والمجتمع المدني، واعتقال أبرز الشخصيات السياسية والحقوقية، وإخماد صوت البقية تماماً، ومواصلة الزج بالآلاف في السجن كل عام، دون رادع، بدا إسقاط الجنسية وكأنه لمسة تنظيف أخيرة.

وصول عدد المواطنين الذين طالهم إسقاط الجنسية منذ 2011 إلى حوالي 800، في بلد يبلغ تعدادهُ من السكان الأصليين 650 ألف، هو أكبر الأدلة.

يقول الكاتب والمحلل السياسي بيل لو في مقال «لوضع هذا الرقم في سياق، كانت نفس السياسة ستؤدي في المملكة المتحدة، إلى وجود مليون بريطاني عديمي الجنسية».

ولم تكتف السلطات بإسقاط الجنسية عن متهمين سياسيين في محاكمات، بل حرمت جميع المواليد الذين سجن أبائهم من استصدار شهادات ميلاد وجوازات سفر، بحسب ما أشارت إليه الخارجية الأمريكية في تقريرها السنوي لحقوق الإنسان في العالم لعام 2017.

أطردت الأرقام بشكل مخيف خلال العام 2018، الذي سجّل أعلى عدد من أحكام إسقاط الجنسية طال 298 مواطناً، ليبلغ المجموع بحسب إحصاءات المنظمات والمتابعات الخيرية حوالي 804 مواطناً تم إسقاط الجنسية عنهم منذ 2011.



واجهة تقرير أطلقته منظمة سلام (20 يونيو/ حزيران 2018) يستعرض إسقاط الجنسية في البحرين

وشهد العام 2018 حكماً باتاً من محكمة التمييز بإسقاط الجنسية عن آية الله الشيخ عيسى قاسم، الزعيم الروحي للشيعية في البلاد، والذي كان قيد الإقامة الجبرية قبل أن يغادر إلى لندن بشكل طارئ للعلاج.

كما شهد 2018 حادثة نادرة في تاريخ القضاء، ربما على مر التاريخ في كل دول العالم، بإسقاط الجنسية عن 115 شخصاً في محاكمة واحدة، وهي قضية ما عرف بـ«كتائب ذو الفقار». وتداولت وكالات الأنباء هذه الأحكام بتعجب، وقالت عنها منظمة العفو الدولية بأنها «مثيرة للسخرية» وأنها «دليل آخر على أن سلطات البحرين لا تغير أي اعتبار للمعايير الدولية للمحاكمة العادلة».

وبينما صدرت بعض أحكام إسقاط الجنسية بمراسيم من الملك، أو قرارات من وزير الداخلية بحكم صلاحياته الجديدة، صارت جميع الأحكام الأخيرة بإسقاط الجنسية

عن المعتقلين أو الناشطين تصدر مباشرة عن القضاء، إلى جانب أحكام بالسجن أو الإعدام.

وحتى لو كان حكم الإدانة الصادر ضد بعض المعتقلين لا يتجاوز السجن 5 سنوات، فإنه لن يكون في مأمن من إسقاط الجنسية.

ومن خلال اتهامات بتجنيد عناصر، أو تهريب وتصنيع أسلحة، أو تشكيل خلية إرهابية، أو التدريب في معسكرات بالعراق أو إيران أو لبنان، أو إيواء أعضاء في جماعات إرهابية، أو تمويلها، أو إطلاق النار على رجال الشرطة، والشروع في قتلهم، أو القيام بعمليات تفجير (حتى لو لم تصب أحدا)، تحوّل المئات من البحرينيين المعارضين للنظام إلى عديمي الجنسية.

المتهمون بالانضمام إلى تنظيمات مثل «ائتلاف 14 فبراير»، أو «سرايا المختار» أو «سرايا الأشتر»، مصيرهم الحتمي بالإضافة إلى السجن هو نزع الجنسية. أما تنظيم «داعش» فقد حصد أعضاؤه في البحرين 8 أحكام فقط لإسقاط الجنسية.

وفي إحدى أبرز المحاكمات أسقط القاضي المعروف علي الظهراني جنسية 6 من عائلة واحدة، هي عائلة الشهيد علي المؤمن، الذي قتل خلال احتجاجات دوار اللؤلؤة التاريخية العام 2011. وكانت تهمة العائلة، هي بالطبع «تشكيل جماعة إرهابية»، مع آخرين يصل عددهم جميعا إلى 24.

وفي قضية هروب الشهيد رضا الغسرة ورفاقه من سجن جو، قضت المحكمة بإسقاط جنسية 47 معتقلا، اتهموا بإيوائهم.

وفي ختام شهر نوفمبر/تشرين الثاني دمر القضاء البحريني حياة أسرة بحرينية بالكامل، وذلك بعد أن حكم على زوجين بحرينيين بالسجن وإسقاط جنسيتهم معاً، وترك طفليهما الصغيرين للضياع. وكانت المواطنة زينب مكي عباس مرهون، هي

أول امرأة يصدر ضدها حكم بإسقاط الجنسية في جملة المحاكمات السياسية التي شهدت البلاد على مر 8 سنوات.

فضلا عن ذلك، أيدت محاكم الاستئناف جميع أحكام إسقاط الجنسية التي طعن فيها، بلا استثناء واحد.

وقامت السلطات في العام 2018 بترحيل ثمانية (بينهم امرأة) من المواطنين الذين سبق وأن أسقطت الجنسيات عنهم، قسرا من البلاد، وتم إبعادهم جميعا إلى العراق. منظمة العفو الدولية دانت عمليات الترحيل، داعية إلى وقفها، وقالت في بيان إن طرد هؤلاء من وطنهم يمثل «استخفافا آخر» من البحرين «بمواطنيها و لحقوق الإنسان والقانون الدولي على نطاق أوسع».

من جهتها دعت هيومن رايتس ووتش البحرين إلى وضع حد «للترحيل التعسفي وإعادة الجنسية إلى من نزعت منهم أو سحبت ظلما أو تعسفا» واعتبرت أن «ادعاءات السلطات البحرينية بالتعددية والتسامح مع المعارضة سقطت مع نزعها الواضح لجنسية مواطنين لا ترغب فيهم».

وتبنّت منظمة سلام، ومقرّها لندن، قضية المسقطة جنسياتهم، وتابعتها عن كثب، مصدرة عدة تقارير وبيانات حول تطوّراتها. كما عقدت المنظمة عددا من الندوات في الخارج داعية الاتحاد الأوروبي للضغط على السلطات البحرينية من أجل وقف هذه السياسة المدمّرة. ودشّنت في هذا السياق تقريرا مفصّلا عن إسقاط الجنسية في البحرين تحت عنوان «مواطنون بلا هويّة»، كما أطلقت موقعا خاصّا بالمسقطة جنسياتهم تحت اسم «أنا بحريني».

البحرين تطارد لاعب منتخبها اللاجئ إلى أستراليا حكيم العريبي حتى تايلند

انقضى العام 2018، وللاعب المنتخب البحريني السابق حكيم العريبي لا يزال محتجزاً في أحد سجون تايلند، في انتظار قرار نهائي من القضاء بخصوص ترحيله للنامية، رغم أنه دخل تايلند بصفته لاجئاً في أستراليا.

وبات العريبي، مهدداً بالترحيل إلى البحرين، بعد حوالي 5 سنوات من مغادرته هرباً من أحكام قضائية صدرت ضده على خلفية تهمة سياسية، وبعد أن عُرِفَ قسّة اعتقاله وتعذيبه على نطاق واسع في الإعلام الدولي. وألقت السلطات التايلندية القبض على العريبي فور وصوله المطار في 27 نوفمبر/تشرين الثاني بموجب مذكرة للشرطة الدولية (الإنتربول) صدرت بطلب من البحرين.

وعرف العريبي، بمواقفه الناقدة بشدة لترشّح البحريني سلمان بن إبراهيم آل خليفة لرئاسة الفيفا، في انتخابات 2016، واعترفت سلطات البحرين بمطاردتها العريبي رسمياً وقالت إنها تتابع قضيته مع السلطات التايلندية وإنه مطلوب في قضايا أمنية، كما صدر تصريح عن مسئول الهجرة التايلندي بأن البحرين كانت تعلم بسفر حكيم العريبي وأنها نسقت مع الجانب التايلندي مسبقاً لاعتقاله فور وصوله.

وتناقلت وكالات الأنباء وكبار الصحف قضية احتجاز العريبي الذي كان يحاول قضاء إجازة مع زوجته في تايلند، وتساعدت المطالبات بالإفراج عنه، خصوصاً في أستراليا.

ومنذ تفجّر الأزمة دخل المسئولون الأستراليون بقوة على الخط. وقالت وزيرة خارجية أستراليا إنها أثارَت قضية احتجاز العريبي مع مسؤولين تايلانديين، في حين طالبت



لاعب كرة القدم البحريني حكيم العريبي في بانكوك في صورة بتاريخ 11 ديسمبر كانون الأول 2018 (رويترز)

لاحقا نظيرها التايلندي بعودة العريبي إلى أستراليا فورا، كما أوفدت الوزارة مسئولين لزيارة العريبي في السجن.

ودخل على الخط أيضا الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا) مطالبا تايلاند بعودة العريبي إلى أستراليا، وذلك بصفته لاعبا محترفا في أحد الأندية الأسترالية، ولاعبا دوليا سابقا للبحرين.

وإثر نقله إلى جهة غير معلومة، وردت معلومات بأن السلطات التايلندية قررت توقيف حكيم العريبي 12 يوما بانتظار قرار المحكمة ترحيله أو إطلاق سراحه، وتحت وطأة الضغوط أصدرت تايلند لاحقا بيانا رسميا قال إن القضاء ينظر في تسليم حكيم العريبي إلى البحرين من عدمه.

وبعد أيام أوردت وكالات الأنباء بأن محكمة تايلاندية قررت تمديد احتجاز اللاجئ البحريني 60 يوما، في انتظار استكمال طلب تسليمه من البحرين.

من جهتها أكدت محامية حكيم العريبي بأنه طلب موافقة وزارة الهجرة الأسترالية قبل التوجه إلى تايلند، وذكرت في تصريح أنها تعتقد أن لديه فرصة جيدة لعدم إعادته إلى بلاده للأدلة الجيدة التي لديها عن المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها. ولاحقا قدّمت محامية العريبي طلبًا عاجلاً للداخلية الأسترالية لمنحه الجنسية، ليكون من الصعب سياسيًا على تايلاند تسليمه للبحرين.

حكيم العريبي كان قد أعلن إضرابه عن الطعام في إحدى مراكز الاحتجاز التايلندية خلال فترة احتجازه الأولى، وحين شوهد في المحكمة صرّح للصحافيين بالقول إن أستراليا هي من منعت ترحيله حتى الآن، وقال «أرجوكم أوقفوهم.. وإذا تم ترحيلي إلى البحرين فلا تصدّقوا اعترافاتي التي ستسمعونها» وأضاف «أعلم بما سيحدث لي، وأعرف أنني سوف أعذب حتى أعترف بأشياء لم أرتكبها أبدا».

ولقي اعتقال العريبي ومحاولة ترحيله صدى واسعًا في الأوساط الكروية والسياسية والحقوقية. لاعب كرة القدم السابق والمدرب الأسترالي كريغ فوستر قاد حملة تضامنية كبيرة من أجل إنقاذه، واجه فيها البحرين وتايلاند، وحث السلطات الأسترالية على التّدخل لأجل حكيم. وقد تحدّى فوستر رئيس الاتحاد الآسيوي لكرة القدم سلمان بن إبراهيم آل خليفة بأن يدعم حكيم العريبي أو يستقيل. بدوره، بذل نادي باسكو فالي الأسترالي، الذي يلعب العريبي لصالحه في ملبورن، جهودًا للضغط على السلطات التايلندية من أجل عودة حكيم إلى أستراليا، وأبدى دعمًا واضحًا له.

ونظّمت اعتصامات واحتجاجات لأنصار العريبي، جرى بعضها أمام السفارة التايلندية في أستراليا، في حين طالب عضو بمجلس اللوردات السفير البريطاني في تايلند بالتدخل لضمان عودة آمنة لحكيم العريبي إلى أستراليا.

وزير الخارجية التايلاندي السابق صرّح بأنه لا سبب لاحتجاز حكيم العريبي، وفي حين طالبت منظمة هيومن رايتس ووتش تايلند بعدم تسليمه للبحرين، طلبت منظمة العفو من متابعيها مناشدة السلطات التايلاندية لوقف ترحيله، كما عقدت المنظمتان، إلى جانب هيئة لاعبي كرة القدم المحترفين في أستراليا، مؤتمرا صحافيا في ملبورن داعين الحكومة الأسترالية والفيفا والاتحاد الآسيوي إلى ضغط أكبر من أجل عدم تسليم العريبي للبحرين، بينما حثّت منظمات حقوقية أخرى الأمم المتحدة على التدخل.

علي مشيمع يضرب عن الطعام 46 يوما مفترشا الأرض أمام سفارة البحرين في لندن

خاض علي مشيمع، نجل المعارض البارز حسن مشيمع، إضرابا عن الطعام على مدى 46 يوما، افترش خلالها الأرض، أمام سفارة البحرين في العاصمة البريطانية لندن.

وبدا مشيمع مصراً وجادا بأنه لن يعود إلى بيته ولن يفك إضرابه من دون أن تستجيب السلطات البحرينية لمطالبه وعلى رأسها توفير العلاج الطبي لوالده، الذي كان مصابا بالسرطان.

وقال علي، المقيم في لندن، إن والده يموت ببطء نتيجة حرمانه من الدواء والعلاج وهو في عمر السبعين، واعتبر في مقال في صحيفة الغارديان أن السلطات البحرينية تقتل والده وأنه أضرب عن الطعام لكي ينقذه، وقال إنه ليس لديه خيار آخر.

ومنذ بدء اعتصامه توالى المطالبات والاستفسارات على سفارة البحرين في لندن حول الوضع الصحي لـ«مشيمع»، وحظي الحدث بردود أفعال واسعة جداً، على الصعيدين السياسي والإعلامي، حتى استدعى تدخلاً جاداً من الحكومة البريطانية.

وتصدت وكالات الأنباء لتغطية الحدث الذي بدأ في الأول من أغسطس/آب 2018، واضطرت السفارة البحرينية في لندن لإصدار عدة بيانات وتصريحات أقرت فيها بأن حسن مشيمع كان قد رفض حضور مواعيده الطبية مع الاختصاصيين في مستشفيات خارج السجن، بسبب رفضه ارتداء زي السجن.

وفي بدايات الاعتصام أبلغ حسن مشيمع نجله في اتصال بأن معاملة السجن له ازدادت سوءاً، وذكر في اتصال آخر بأن منعه من العلاج قتل بطيء من دون بصمات



صورة التقطت للناشط علي مشيمع أثناء اعتصامه أمام السفارة البحرينية في لندن (4 سبتمبر/ أيلول 2018)

للقاتل، كما بثّ علي مكالمات هاتفية مسجلة بينه وبين والده اتهم الأخير فيها كبار المسؤولين في النظام بالوقوف خلف قرار التضييق عليه وعلى رفاقه.

وزاد غضب السفارة البحرينية في لندن من اعتصام علي مشيمع، فحاولت تحريك جمعيات الغونغو ضده، كما قامت في حادثة بسكب كميات من المياه، والقيام بأعمال طلاء على سور مبنى السفارة، لإجبار علي مشيمع على مغادرة المكان، وعرقلة احتجاجه الذي بدأ يشهد تضامنا من المارة.

كما قامت أمانة التظلمات بزيارة حسن مشيمع في السجن للتحقيق في مظالمه، وفي حين اعترفت بحرمانه من العلاج الكامل لكنها قدّمت تبريرات لكل ما يتعرض له، وختمت تقريرها بوعود مطاطة، ودفاع شديد عن صحة وسلامة إجراءات السجن.

وحظي اعتصام مشيمع الابن بدعم كبير جدا، إذا زاره ناشطون معروفون من مختلف

أنحاء العالم للتضامن معه، في حين بات بعضهم ليلة معه في العراق. كما أعلن معتقلون في سجون البحرين استعدادهم تنفيذ إضراب عن الطعام تضامنا مع «حسن مشيمع»، في حين انضمت الناشطة زينب الخواجة إلى علي مشيمع أمام السفارة في «إضراب صامت عن الطعام».

وأرسل كُتّاب عالميون رسالة مفتوحة إلى ملك البحرين طالبوه فيها بإعادة الكتب إلى حسن مشيمع، والتي صودرت منه جميعا دون تبرير.

علي مشيمع وجّه رسالة إلى الملكة البريطانية للتدخل من أجل إنقاذ والده، لكنّه تسلّم لاحقا ردّا من قصر باكنغهام يقول إن الملكة لا تتدخل في شؤون دولة أخرى ذات سيادة.

وأبدى نواب بريطانيون مواقف قويّة من القضية، واعتبروا حرمان مشيمع من العلاج عملا غير إنساني، كما تم تداول الأمر في إحدى جلسات مجلس اللوردات، بحضور وزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الأوسط أليستر بيرت، الذي أكد أن حكومته قد وصلت «ضمانات قاطعة أنّ في حالته [حسن مشيمع] وحالة غيره، كان وسيظل هناك تأمين للرعاية الطبيّة الملائمة في السجن».

وبعد 30 يوما من الإضراب عن الطعام، نقل علي مشيمع للمستشفى إثر تدهور صحته بشكل خطير، لكنّه عاد مجدّدا إلى جانب السفارة ليكمل اعتصامه.

وتحت الضغوط، خضعت السلطات البحرينية لمطالب مشيمع تدريجيا، وقامت بتسليمه أدويته، ثم نقله، دون أن يرتدي ملابس السجن، للمستشفى لإجراء فحوصاته المتعلقة بمرض السرطان، ولاحقا أصدرت سفارة البحرين في لندن بيانا أكّدت فيه وعود الحكومة بالاستمرار في تأمين الرعاية الطبية لمشيمع.

وفي حين تمكّنت عائلة حسن مشيمع في 11 أكتوبر/تشرين الأول من زيارته لأول مرة منذ 20 شهرا، بمن فيهم زوجة ابنه (علي) وحفيده، قال نجله في تصريح

خلال ديسمبر/كانون الأول إنه لا يزال ينتظر نتائج فحص السرطان الذي أجري له في أغسطس/آب.

وفي 15 سبتمبر/أيلول أعلن علي مشيمع إنهاء إضرابه عن الطعام بعد نصيحة طبية ووعود بحصول والده على حق العلاج.

الخوالد و«نائب تائب» في حرب الأمير العائد دوما

شنَّ وزير المتابعة في الديوان الملكي أحمد عطية الله آل خليفة حرباً شرسة خلال العام 2018 ضد رئيس الوزراء البحريني العتيد خليفة بن سلمان آل خليفة (47 عاماً على سدة الحكومة)، محوِّلاً الصراع بين جناح الخوالد وجناح خليفة بن سلمان إلى علني صريح.

جاء ذلك عقب تسريب محادثات بين الوكيل المساعد بمجلس الوزراء إبراهيم الدوسري وبين النائب السابق أنس بوهندي، وصف فيها الدوسري أحمد عطية الله بـ «الكلب».

كان وراء تسريب المحادثات حساب جديد ظهر فجأة على شبكة تويتر تحت اسم «نائب تائب» وصار رأس حربة عطية الله في هجومه على جناح خليفة.

انضم إلى أطراف الصراع رئيس مجلس النواب السابق أحمد الملا، والنائبان خالد الشاعر وجمال بوحسن، المحسوبون جميعاً على عطية الله، والذين كانوا عرضة لهجوم من الدوسري في محادثاته المسربة. كما انضم له النائب عبد الله بن حويل المحسوب على رئيس الوزراء.

ومباشرة عقب كشف هذه المحادثات (فبراير/شباط 2018)، رفع النائبان خالد الشاعر وجمال بوحسن دعوى لدى النائب العام ضد النائب أنس بوهندي وإبراهيم الدوسري.

استغل الخوالد كامل نفوذهم للرد بغضب على ديوان رئيس الوزراء، وعليه قام وزير العدل خالد بن علي آل خليفة بعزل النائب أنس بوهندي عن الخطابة، كما طلب من مجلس النواب رفع الحصانة عنه للبدء في محاكمته.

وبعد أيام قدّم 5 نواب طلباً لتشكيل لجنة تحقيق في ملكية أرض أقام عليها إبراهيم



رئيس الوزراء عبّر خلال لقائه مسؤولين وصحافيين عن امتعاضه من تشكيل لجنة تحقيق برلمانية في تحويله ملكية أرض عامة لحساب وكيل في مجلس الوزراء (18 مارس/ آذار 2018)

الدوسري مجمعا تجاريا في الرفاع الشرقي، وقال النائب خالد الشاعر إن الأرض، كان مقررا بناء مدرسة عليها، وتبلغ قيمتها السوقية 7 ملايين دينار، ووافق مجلس النواب على تشكيل لجنة تحقيق في ملكية إبراهيم الدوسري لمجمع الريم، بينما ظلت حسابات عطية الله تهاجم خليفة بن سلمان وتتهمه بالاستيلاء على هذه الأرض ومنحها الدوسري بشكل غير قانوني.

غضب رئيس الوزراء خليفة بن سلمان من كل هذه الإجراءات التي اعتبرها استهدافا شخصيا له، وهاجم علنا إدارة الجرائم الإلكترونية بوزارة الداخلية على خلفية نشر التسميات، وقال خلال مجلسه الأسبوعي إنها تنشر الفتنة بين المواطنين، وذلك بحضور الوكيل إبراهيم الدوسري.

ولاحقا كشفت كاتبة صحافية أن خليفة بن سلمان آل رفض استقبال رئيس مجلس النواب أحمد الملا، لغضبه من لجنة التحقيق التي شكّلها المجلس في الأرض التي كان قد منحها الدوسري بنفسه.

خليفة بن سلمان صعد من حدة رده باللجوء إلى السعودية للتدخل في الخلاف، وقال لاحقا إن قيادات دول الخليج تداولت ما يجري وهي غير راضية عن الخلاف الحالي، في إشارة إلى وقوف السعودية إلى جانبه.

وفي هجوم مضاد، قال خليفة إن لجنة التحقيق البرلمانية ولدت ولادة غير شرعية، نافيا استيلاءه على أي أرض في حياته، ووصف ما ينشر على مواقع التواصل الاجتماعي بكومة قمامة، محذرا بأنه قادر على إيقاف وبتير هذه التجرّوات بترا.

سريعا أعلن نواب انسحابهم من لجنة التحقيق أملاك الدوسري، وأنهى النائب خالد الشاعر التحقيق بتأكيد أنه ملكية الأرض مطابقة للقانون، رغم أنه كان قد ألمح قبل ذلك بيوم، عبر حسابه على تويتر، إلى تعرضه لضغوط لإنهاء عمل اللجنة متوعدا أن يستمر في ذلك ولو كلفه حياته.

كما رفض مجلس النواب رفع الحصانة عن النائب أنس بوهندي بعد إعلان الشاعر وبوحسن تنازلهم عن الدعوى الجنائية ضده.

وفي تراجع كبير من جناح الخوالد، سُمح لوزير الداخلية باتخاذ إجراءات ضد القائمين على حساب «نائب نائب» وآخرين ضالعين في الهجوم على رئيس الوزراء على المنصات الإلكترونية. وصرّح وزير الداخلية أنه بصدد اتخاذ إجراءات صارمة لمعالجة ما أسماه «الفوضى الإلكترونية» والانفلات غير المسبوق، من الحسابات التي تدّعي بأنها تدار من الديوان الملكي، فيما اعتبر خطاب تنازل ورضوخ من جناح الخوالد، لجناح رئيس الوزراء المنتصر.

كانت السلطات في غضون ذلك قد اعتقلت 6 أشخاص بتهمة إدارة حساب «نائب نائب»، والستة هم الإعلامي محمد الشروقي، عبدالله يوسف المالود، خالد محمد

محمد، راشد سعد الدوسري (موظف في إدارة الجرائم الإلكترونية بوزارة الداخلية)، فهد صالح الشمري والضابط في وزارة الداخلية عبدالعزيز محمد مطر.

بعد أن بدأت الحرب تضع أوزارها، أفرج عن الستة فيما يبدو بكل هدوء. لكن تردّدات حساب نائب نائب، ظلّت حاضرة. فقبل اعتقال أحد أبناء النائب السابق محمّد خالد بتهمة المشاركة في إدارة الحساب أيضا، بعد تبليغ والده عنه، كشفت حسابات موالية لرئيس الوزراء أنشأت لمواجهة جناح أحمد عطية الله بأن رئيس تحرير صحيفة الوطن يوسف البنخيليل ضالّح هو الآخر في الخليّة نفسها، عبر تغطية أخبارها بالصحيفة وتوفير الدعم التقني اللازم.

كما أظهرت تغريدة أرسلها حساب «نائب نائب» أن البنخيليل قد يكون أحد الأشخاص الذين يقفون وراء الحساب بشكل مباشر.

وكانت النيابة العامة قد استدعت رئيس تحرير صحيفة الوطن يوسف البنخيليل للتحقيق في الشكوى المقدمة من عضو مجلس النواب أنس بوهندي بتهمة السب والقذف، وذلك إثر نشر صحيفته خبراً عنوانه «أهالي سادسة الجنوبية يشكرون وزير العدل لعزل أنس بوهندي عن إمامة مسجد الغتم».

وفي أكتوبر/تشرين الأول حكمت محكمة بحبس البنخيليل شهرا مع وقف التنفيذ وكفالة 100 دينار، واستبدال الحكم بعقوبة يدوية بديلة.

في نهاية المطاف، تم أيضا عزل النائب خالد الشاعر سياسيا بعد رفض قبول ترشّحه مجددا للانتخابات النيابية، ولم يترشّح رئيس مجلس النواب السابق أحمد الملا للانتخابات مجدّدا، في حين أطلقت جهات محسوبة على رئيس الوزراء الرصاصة الأخيرة على جناح الخوالد في هذه الحرب، حين اخترقت حساب نائب نائب، وسيطرت على محتواه، لتوجّهه لصالح الأمير العائد دوما!

نتنياهو في عمان ومحطته المقبلة البحرين... ووزير الخارجية يلبس «الكيباه» للدفاع عن إسرائيل

منذ مطلع العام 2018، وحتى ختامه، وبوصلة النظام في البحرين تتجه صوب الكيان الصهيوني، متمنية هذه المرة أن تكون الوجهة القادمة لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، بعد عمان.

زاد هذا التقارب العلني الكبير عن فكرة التطبيع والاعتراف بـ «دولة إسرائيل»، ووصل إلى الوقوف إلى جانب حق إسرائيل في «الدفاع عن النفس».

ظهرت البحرين، وبحسب تعليقات المحللين ومراكز الدراسات، كرأس حربة استخدمتها السعودية والإمارات في مبادراتها للتطبيع والانفتاح على إسرائيل، أو كما عبّر مسئول إسرائيلي «فأر تجارب» في ما يتعلق بالسياسة الخارجية لهذه الدول.

في يونيو/حزيران 2018، استضافت البحرين وفداً إسرائيلياً رفيعاً هذه المرة، من ضمنه مسئولون كبار من الخارجية الإسرائيلية، وذلك للمشاركة في اجتماعات لجنة التراث العالمي التابعة للأمم المتحدة، برعاية ملك البحرين. وفي جلسة الافتتاح خصّ ولي العهد البحريني الوفد الإسرائيلي المشارك بالمصافحة.

التقط المسؤولون الإسرائيليون صور «سيلفي» لهم من المنامة، وعلى وجوههم ترتسم ابتسامة عريضة، غير مصدّقين ما يحدث.

بخلاف ذلك، وجّهت البحرين دعوة رسمية لوزير الاقتصاد الإسرائيلي إيلي كوهين للمشاركة في مؤتمر وزراء الدول الناشئة في مجال التكنولوجيا.

وبعد ظهور صور لنتنياهو وهو يصافح السلطان قابوس في مسقط، وتجروّ وزير خارجية عمان على التصريح من «حوار المنامة» بأن الوقت حان للتسليم بوجود إسرائيل في المنطقة، توالى



سلطان عمان مستقبلاً رئيس الوزراء الإسرائيلي في مسقط (رويترز)

الأنباء التي تؤكد بأن البحرين ستكون الوجهة المقبلة لنتنياهو، بما فيها تصريح رسمي من مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي نفسه يقول فيه إنه سيزور البحرين «قريباً».

ومع أن وزير الخارجية البحريني نفى أن تكون هناك زيارة مخطط لها لرئيس الوزراء الإسرائيلي لكنه قال بأن ذلك إن حدث «فنحن لا نتردد في الإعلان عنه».

كان خالد بن أحمد آل خليفة الاسم الأبرز في هذا الفصل الجديد من تاريخ الكيان الصهيوني في المنطقة، حتى وصفه فلسطينيون بعرباب بيع القدس وندّدوا به في لوحات كبيرة علّقت على شوارع غزة، وظهرت فيها صورته وكأنّه يلبسه «كيباه» (طاقية الرأس اليهودية) عليها رسم نجمة داوود (التي تشير للعلم الإسرائيلي).

بات الرجل محل مقت شديد من العرب والفلسطينيين لدوره النادر، ليس في التقارب مع إسرائيل فحسب، بل في الدفاع عنها، حتى في تحويل القدس إلى عاصمة أبدية.

مركز بحثي إسرائيلي اعتبر تصريحه الأول تعليقا على غارات نفّذها الكيان المحتل على سوريا في مايو/أيار 2018، موقفا غير مسبوق في العالم العربي تجاه إسرائيل، في حين أنّه تل أبيب «دعما تاريخيا»، أما واشنطن فاعتبرت مجرّد اعتراف المنامة بإسرائيل كدولة تطوّرا مهمّا يستحق الإشادة.

وخرج الوزير بكل قوة مجدّدا، بعد حفل تدشين السفارة الأمريكية الجديدة في القدس، ليدافع عن الإجراء، زاعما أن السفارة تقع في منطقة لا يطالب العرب بها.

توالى تصريحات الوزير «الإسرائيلية» حتى نهاية العام، وتوالى معها الغضب منه، داخليا وخارجيا. في نوفمبر/تشرين الثاني، امتدح خالد بن أحمد علنا رئيس الوزراء الإسرائيلي، بسبب ما سماه موقفه الواضح لأهمية استقرار المنطقة ودور السعودية، على حد وصفه.

الرئيس السابق لجمعية العمل الوطني الديمقراطي المنحلّة، إبراهيم شريف، عاب على وزير الخارجية في تغريدات «مديحه العدو في ذكرى وعد بلفور» وختم كلامه بعبارة «والله عيب».

وبعد تصريح أعرب فيه مجددا عن دعمه لـ«حق إسرائيل» في وقف ما اعتبره «الخطر الذي يهددها» هذه المرة من قبل حزب الله اللبناني، فيما عرف بقضية الأنفاق، خرج لاحقا، خلال الشهر الأخير من 2018، بتصريح يدافع فيه عن قرار أستراليا الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، أسوة بواشنطن.

الوزير البحريني السابق علي فخرو وصف ما يجري بمؤامرة عربية إسرائيلية مشتركة لتصفية القضية الفلسطينية.

لقد ألغى وزير الخارجية البحريني باسم حكومته إسرائيل رسميا من خانة (العدو والمحتلّ والمغتصب) وحولها إلى دولة محترمة السيادة وصاحبة حق في الدفاع عن نفسها، وليس بيننا وبينها إلا مجرّد (خلاف).

صار من الغريب وغير المصدّق أن تجرؤ البحرين على استنكار إعلان إسرائيل نفسها «دولة قومية للشعب اليهودي».

الإسرائيليون، عبر مراكز دراساتهم وصحفهم، اعتبروا البحرين أكثر الدول العربيّة اقتراباً من إسرائيل، والأكثر شجاعة بين الدول الخليجية فيما يتعلق بإسرائيل.

بدا وجود إسرائيل بالنسبة للمنامة وأخواتها، ملحقاً، أكثر من أي وقت مضى. ذهبت فرق الدراجات البحرينية والإماراتية للمشاركة في سباق بتل أبيب، وكشفت تقارير بأن البحرين استخدمت برنامج تجسس إسرائيلي لتعقب نشطاء.

وكالة أسوشيتد برس كشفت أن لقاءً سرّياً جمع نتنياهو بسفيري البحرين والإمارات في واشنطن مارس/آذار 2018، وفي نوفمبر/تشرين الثاني كشف مسؤول كبير في الكيان المحتل أن إسرائيل والبحرين تجريان محادثات لإقامة علاقات دبلوماسية رسمية.

وكانت صحيفة إسرائيلية قد نقلت عن مسؤول بحريني تصريحه بأن بلاده ستقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، الأمر الذي رأت السلطات أنه فوق طاقتها، فأصدرت نفياً.

«يديعوت أحرونوت» توقّعت في نوفمبر/تشرين الثاني أن تبرم البحرين معاهدة سلام مع إسرائيل في 2019، مستندة إلى تصريحات لحاخام أمريكي زار البحرين على رأس وفد ديني والتقى بالملك.

كان مارك شناير، الذي يرأس كنيساً يهودياً أمريكياً، قد نظّم في فبراير/شباط رحلة (حملة) سياحية دينية إلى فلسطين المحتلة مروّرا بالبحرين في أول زيارة من نوعها، اهتمت بها الصحف الإسرائيلية.

لم يقف أحد في البحرين ليصنّف الدولة ووزراءها في خانة التصهين، ويقف ضدها، سوى هؤلاء الذين يعيشون تحت تهديد بنادقها كل يوم. تعبين جداً، خرجوا، كما يخرجون في يوم القدس من كل عام، ليقولوا بأن الشعب في البحرين، لا زال يمكنه أن يقول بأنّه يرفض الكيان الصهيوني الغاصب.

ناصر بن حمد يفوز ببطولة «الرجل الحديدي»... كانت كذبة أبريل في أكتوبر

في 14 أكتوبر/تشرين الأول 2018، نشر نجل الملك البحريني ناصر بن حمد آل خليفة خبرا عبر حسابه على الانستغرام، وآخر عبر مكتبه الإعلامي، أعلن فيه فوزه ببطولة الرجل الحديدي العالمية، التي كانت قد أقيمت في هاواي.

وفورا، تسابق الوزراء والمسؤولون، والوزارات والهيئات الرسمية، ومجلسا الشورى والنواب، إلى تهنئة الملك بفوز نجله بهذه البطولة، وبثت وكالة الأنباء الرسمية للدولة خبر الفوز، وأعلنت قناة البحرين الرياضية عن حلقة تناقش فوز نجل الملك بالبطولة العالمية.

ولاحقا نشر ناصر بن حمد تسجيلا مصورا له وهو يقف بقرب ساحل بحيرة أو نهر، ويتحدث وحيدا عن فوزه ويلوّح بميدالية ذهبية.

بعث الملك بنفسه برقية تهنئة لنجله بهذا الفوز الكبير، وكذلك فعلت زوجة الملك الأولى سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة، وقائد الجيش، ولكي يكتمل المشهد التمثيلي، نشرت إحدى الصحف فيديو يظهر فيه البطل المزعوم وهو يجتاز خط المشاركة، بينما أعلام البحرين تنتظره، وأحد المعلقين يقول عبر المايكرفون: أنت رجل حديدي، وبينما ناصر يصرخ: خلّصت، خلّصت (انتهيت).

بالنسبة للناس في البحرين، فلم يكن الأمر يعني شيئا. إذ لطالما أعلن ناصر بن حمد أنه «الأول» في كل بطولة. لكن، أن يعلن أحد ما فوزه ببطولة عالمية كهذه كذبا، سيكون فضيحة.



ناصر بن حمد يجتاز خط النهاية في مسابقة الرجل الحديدي (14 أكتوبر/ تشرين الأول 2018)

كشفت «مرآة البحرين» أن الموقع الرسمي للبطولة وحساباتها عبر وسائل التواصل الاجتماعي بثت بالصور والفيديو فوز الألماني باتريك لانج بلقب بطولة العالم للرجل الحديدي، الذي بات أول رياضي ينجح في كسر حاجز الثمان ساعات في هذه البطولة.

وبتتبع أسماء الفائزين، لم يعثر على اسم نجل الملك كفائز في أي مكان ولا في أي حساب من الحسابات الرسمية للبطولة ما عدا الصحف البحرينية ومن لحق وراءها من الصحف الخليجية.

والحقيقة الصادمة أنه حلّ في المركز 251 على مستوى السباق (ذكوراً وإناث)، وفي المركز 57 في فئته العمرية (من 30 - 34 عاماً)، وفي المركز 229 في فئة (الذكور).

فناصر بن حمد بحسب مغرّد إماراتي مختص بسباقات الدراجات، فاز بتحدي يسمى «تحدي التنفيذيين» وهو تحدّ للهواة، يتنافس فيها متسابقون أغنياء VIP، جميعهم كان في سن متقدّم ما عداه.

جاء ناصر إلى البطولة بوفد مكون من 62 شخصاً أخذهم معه إلى مدينة كونا الأمريكية على متن طائرة بوينغ 747، وقد كلّفت رحلته هذه مبالغ طائلة بحسب متابعين. ووفقاً لمنتديات أجنبية فقد كان منظر موكب مرافقيه وقحاً وهزلياً، إذ جاءوا تحديداً لأداء تمثيلية الفوز المضحكة، رافعين أعلامهم ليقدموا التصفيق الحار والصرخات له خصيصاً حينما يصل إلى شريط النهاية، أياً كان الوقت الذي سيصل فيه.

في صحيفة «القبس» سخر كاتب كويتي من «الشيخ البحريني والرجل الحديدي» وقال متسائلاً إذا جاءت مثل هذه الكذبة «بكل «قوة العين» تجاه حدث وقع بالأمس، فما هي يا ترى الحقيقة عند استعراض أحداث وقعت قبل مئات أو آلاف السنين، يوم لم يكن هناك لا رواة ولا كاميرات ولا قضاة ولا من يحزنون؟» وأضاف «هناك اليوم من يود منا تصديق أن من جاء في المرتبة 250 هو البطل، وسيصبح في تاريخ وطنه كذلك».

تحت وطأة الضغط الإعلامي، وموجات السخرية التي وصلت إلى منتديات أجنبية مهتمة بالرياضة، ظهر ناصر بن حمد في مؤتمر صحافي غاضباً، ليتحدّث عن فوزه ويقول بأنه مستعد لإثباته. ورغم اعترافه في المؤتمر بأن مشاركته لم تكن حتى في فئته، بل في سباق الهواة أو التنفيذيين، لكنّه عاد إلى لغة التهديد التي امتهنها منذ 2011 ضد المحتجين السياسيين، مهدّداً هذه المرة كل «من يشكّك في إنجاز»ه» بأنّه سيريه «العين الحمراء»، و«سيشن عليه حرباً كبرى»!

مذكرات 2018

65

فوز ناصر ببطولة الرجل الحديدي العالمية، كانت كذبة أبريل في أكتوبر 2018. وربما يضرب بهذه الكذبة الكبرى المثل في مناهج الإعلام على أهم نماذج القصص الزائفة «Fake News» في العصر الحديث.

اكتشاف نفطيّ يشبه «كذبة أبريل».. 80 مليار برميل صخريّ لا يُعرف ما الممكن استخراجه منه

كان إعلان البحرين عن اكتشاف حقل ضخم للنفط الصّخري قبالة الساحل الغربي للبلاد واحداً من أبرز الأحداث خلال العام 2018. الكشف الذي وصفته الوكالة الرسمية بأنه الأكبر منذ العام 1932؛ إذ قدرت كمياته بأضعاف حقل البحرين، كان مناسبة كبيرة للاحتفال والاستبشار الرسمي؛ لكنه أيضاً سرعان ما تحوّل إلى أسئلة بلا إجابة.

وجاء في بيان رسمي أذاعته وكالة أنباء البحرين إن ولي العهد سلمان بن حمد آل خليفة وجّه اللجنة العليا للثروات الطبيعية والأمن الاقتصادي «لتحديد جدوى الكميات القابلة للاستخراج من هذا الحقل الجديد ووضع الخطط لتطويره بالمدة الزمنية مع مراعاة الطبيعة الجيولوجية للموقع وتكلفة الاستخراج». وهو ما أظهر بأنه ليس بحوزة اللجنة معلومات نهائية عما إذا كانت الكميات المكتشفة كميات تجارية (قابلة للاستثمار) أم لا.

وتأكّد ذلك مع المؤتمر الصحافي الذي عقده وزير النفط محمد بن خليفة آل خليفة؛ إذ أكّد بأنه لا يملك معلومات إضافية بشأن الاكتشاف النفطي. وقال الوزير في تصريحات لتلفزيون البحرين «إن الهيئة الوطنية للنفط والغاز بصدد عمل مسوحات جيولوجية لتحديد الكميات التي من الممكن استخراجها، تليها دراسات كيفية استخراجه بأفضل التكنولوجيا التي في ضوئها ستُحدد كلفة الاستخراج، على أن تُحدّد أخيراً مواقع الاستخراج».

وأشار إلى أن المدة الزمنية المتوقعة لاستخراج النفط الصخري الخفيف، بالإضافة إلى استخراج الغاز العميق من حقل النفط الجديد تبلغ 5 سنوات، على أن يبدأ العمل خلال العام الجاري.



رئيس الوزراء وولي العهد ووزير النفط يلتقون في (2 أبريل/ نيسان 2018) صورة مع عينة من الحقل النفطي الذي قالت البحرين إنها اكتشفته

ولم يخلُ الإعلان عن الكشف من الكثير من المعلومات المتضاربة. ففي حين ذكر نائب رئيس شركة «ديماك» في مؤتمر صحفي بالمنامة عن أن «كميات النفط الخفيف والغاز المصاحب قد تتجاوز 80 مليار برميل مبنية على البيانات الفنية بعد إجراء جميع الدراسات والتحليل للمعلومات المتوفرة». جاءت أرقام وزير النفط خلال المؤتمر نفسه مغايرة. فقد أشار إلى أن «كميات الغاز تقدر بين 10 الى 20 تريليون قدم مكعب».

وسواء صحت تقديرات الأول أم الثاني إلا أن ذلك كان إيذاناً بانطلاق المزيد من التشكيكات. فالأرقام المذكورة تعني أن موجودات البحرين تتفوق على تقديرات «إدارة معلومات الطاقة الأمريكية» (EIA) بشأن احتياطيات النفط والغاز الصخريين القابلين للاستخراج في جميع دول العالم. إذ تتفوق البحرين بهذا الرقم على موجودات كل من

استراليا والولايات المتحدة والصين والأرجنتين والمكسيك. وهذه هي أغنى الدول في العالم على صعيد النفط الصخري غير التقليدي.

وامتدت التشكيكات إلى أوراق ومواقع الصحافة الاقتصادية العالمية ومراكز الأبحاث. فقد رأت وكالة «بلومبيرغ» الدولية المتخصصة في التقارير المالية بأن «الاستثمار والوقت اللأزمين لاستخراج النفط الصخري واستحالة التنبؤ بمستوى الأسعار عندما يتم استخراجه سيخفف من أي تفاؤل فوري للإعلان».

فيما رسم تقرير لمركز «ستراتفور» للدراسات الإستراتيجية والأمنية الأمريكي، صورة تفصيلية أكثر قتامة لمستقبل الاكتشاف؛ إذ قال «على الرغم من أن اكتشاف الحقل قد يكون مهماً، إلا أنه لن يتمكن من حل التحديات المالية والاقتصادية في البحرين بين عشية وضحاها؛ أو حتى في غضون السنوات القليلة المقبلة». وذكر بأنه ليس من الواضح كم من الهيدروكربونات (النفط صخرية) ستكون قابلة للاستخراج بالفعل. إذ أن الأرقام المعلنة هي موارد «في مكانها» موجودة في تشكيلات صخرية تعرف باسم «النفط الضيق» و«الغاز الضيق». مما يعني أنها ذات نفاذية منخفضة (على غرار التكوينات الصخرية الأمريكية)، التي تعيق تدفق الهيدروكربونات». وخلص المركز إلى «أن استخراج النفط والغاز من الحقل الجديد سيتطلب تقنيات باهظة الثمن، ولن تتمكن البحرين من سحب معظمه».

في هذا الإطار أبلغ وزير النفط أعضاء مجلسي الشورى والنواب بأن الوزارة ستعمل من أجل أن لا تتجاوز كلفة إنتاج البرميل الواحد من النفط والغاز الصخريين 40 دولاراً. لكن هذا يمثل الكلفة في أحسن الأحوال. ذلك أن الحقل الصخري المكتشف يقع معظمه في المياه المغمورة ما يمكن أن يزيد ذلك كلفة الاستخراج إلى الضعف. إن 40 دولاراً هي كلفة إنتاج برميل النفط الصخري الواحد فعلاً في عدد من الآبار على اليابسة بالولايات المتحدة الأمريكية، أكبر منتج للنفط الصخري. لكن هناك آباراً أخرى تصل فيها كلفة استخراج برميل النفط الصخري الواحد إلى 100 دولار.

على صعيد المواقف امتنعت المملكة العربية السعودية في البداية الإدلاء بأي تعليق رسمي حول الاكتشاف النفطي رغم مسارعة الدول الخليجية الأخرى جميعها إلى تهنئة البحرين. واقتصرت ردود الفعل السعودية للوهلة الأولى على مغردين شعبين في «تويتر» زفوا الأمانى الخيرة إلى البحرين في ظل صمت رسمي. ما فتح مجالاً لبروز بعض الاستفهامات حول الموقف السعودي الحقيقي من الإعلان خاصة أن الحقل المكتشف والذي أطلق عليه «خليج البحرين» يقع بالتوازي مع المياه الإقليمية السعودية. فقد أظهرت الخرائط التي قامت اللجنة العليا للثروات الطبيعية والأمن الاقتصادي بنشرها أن الحقل يمتد طوبوغرافياً على طول الحدود الشرقية للسعودية وبشكل يكاد ينتصف فيه الجزء البحري من الخليج العربي الواقع بينهما إلى نصفين. ولم تعلن السعودية عن موقف رسمي إلا بعد أسبوع من الكشف عبر تصريح صدر على لسان السفير السعودي هنا فيه البحرين.

وخلال مؤتمر الإعلان عن الاكتشاف صرح وزير النفط بأنه «تم توقيع مذكرة تفاهم بالتعاون مع شركة هالبرتون الأمريكية للتحضير لعمليات حفر آبار إنتاجية في الحقل الجديد». كما أفاد وزير النفط أيضاً في تصريحات لاحقة بأن البحرين تحاول جذب مستثمرين أمريكيين في قطاع النفط الصخري بالشروط المناسبة. وقال «خاطبنا عدداً من الشركات في الولايات المتحدة، الذين لديهم الخبرة والتخصص. ونحن نعرف أن الموارد غير التقليدية هي ظاهرة في الولايات المتحدة. ما نحاول فعله هو جذبهم، بالشروط المناسبة بمجرد أن ننتهي من تعريف الجيولوجيا والتي نظن أنها ستكون جيدة».

«يونان الخليج» تخضع لإملاءات المانحين: ضريبة القيمة المضافة وأكثر

السياسة في البحرين الضرب على الضرب، وفي الاقتصاد: الضريبة على الضريبة. وكما كان القرار السياسي مرتعنا للسعودية، بات القرار الاقتصادي رهن شروطها بعد منحة جديدة بلغت 10 مليارات دولار.

لقد فرضت السعودية، التي رُتبت دعماً جديداً للمنامة بالتعاون مع الإمارات والكويت، شروطاً قاسية على البحرين، من بينها خفض الإنفاق العام وفرض ضريبة القيمة المضافة التي تخلفت عن فرضها عاماً كاملاً بعد تطبيقها في الرياض وأبوظبي.

مع مطلع العام 2018، تزايدت التقارير المالية بشأن حاجة البحرين إلى إجراءات عاجلة لحماية عملتها. لم تستجب السعودية والإمارات، على الرغم من دعمهم السخي، لتدبير مارشال خليجي جديد، بعد أن كانت قد منحت البحرين سابقاً، منحة بأكثر من 7.5 مليار دولار لمساعدتها على تجاوز احتجاجات 14 فبراير 2011، بمساهمة كويتية أيضاً.

في 26 يونيو/ حزيران 2018 نشرت وكالة رويترز للأنباء معلومات عن هبوط الدينار البحريني إلى أدنى مستوياته في 17 عاماً أمام الدولار الأمريكي في الوقت الذي تباع فيه صناديق التحوط سندات بحرينية بسبب المخاوف من الدين العام المتنامي.

بلغ الدين العام حينها 11 مليار دينار (29 مليار دولار)، وكانت الحاجة إلى الاقتراض مستمرة، لاستمرار العجز في الميزانية العامة للدولة، بالإضافة إلى سداد الديون المستحقة خلال السنة، لكن الفوائد على الديون البحرينية كانت ترتفع بشكل كبير مما صعب إمكانية الاقتراض.



وزراء مالية السعودية، الإمارات، الكويت والبحرين يوقعون الاتفاق الإطارى لبرنامج الدعم الخليجي الجديد

لقد فشلت البحرين في الوصول للأسواق العالمية لإصدار سندات. مما دفعها إلى رفع نسبة الفائدة على الديون بنسبة 700% في مسعى للحصول على قرض بقيمة 150 مليون دينار من مقرضين محليين.

دفعت تلك الأجواء إلى إعلان السعودية والإمارات والكويت استعدادها لمساعدة البحرين لوقف تدهور أوضاعها المالية. قالت الدول الثلاث في ذات اليوم الذي تم الإعلان فيه عن تراجع الدينار إنها تجري محادثات بشأن مساعدة البحرين وستنظر في كافة الخيارات لدعم المملكة.

وتعهدت الدول الثلاث باستكمال «العمل على تصميم برنامج متكامل لدعم الإصلاحات الاقتصادية واستقرار المالية العامة في البحرين». بات واضحاً أن المفاوضات ستكون صعبة، وستكون المنح هذه المرة مشروطة.

كان مصرفيون ومصادر خليجية أخرى قد أبلغوا رويترز، فعلا، أن الدول الثلاث الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي تناقش مساعدات للمنامة منذ أكثر من عام مع قيام المستثمرين الأجانب ببيع السندات البحرينية.

البرنامج متعدد السنوات الذي نوقش بين البحرين وحلفائها سيتطلب تخفيضات في الإنفاق وإجراءات لزيادة الإيرادات غير النفطية، بما في ذلك فرض ضريبة القيمة المضافة. كانت هذه أبرز الشروط التي فرضتها السعودية.

في 4 أكتوبر/ تشرين الأول 2018 أعلنت الدول الأربع من المنامة عن التوصل إلى اتفاق تحصل بموجبه البحرين على 10 مليارات دولار مقابل التزام البحرين بخطة إصلاح مشتركة أطلق عليها «برنامج التوازن المالي». وهو برنامج أعده مسؤولون في الدول الخليجية ويراقب تنفيذه صندوق النقد العربي ويتضمن خفض الإنفاق العام وفرض ضريبة القيمة المضافة وغيرها من الإجراءات.

بعد أن وقعت البحرين على الشروط الخليجية، دعا ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة، فوراً، مجلسي الشورى والنواب لدور انعقاد استثنائي لإقرار مرسوم الضريبة المضافة، كأحد بنود برنامج التوازن المالي.

في 7 أكتوبر/ تشرين الأول، اجتمع مجلس النواب لإقرار الضريبة. وافق في جلسة سرية على المرسوم، الذي عبّر البحرينيون على منصات التواصل الاجتماعي عن رفضهم له. في اليوم التالي وافق مجلس الشورى على الضريبة التي تدخل حيز التنفيذ مطلع العام 2019.

بعد يومين، أعلن ديوان الخدمة المدنية عن فتح الباب أمام موظفي الحكومة للتقاعد الاختياري لمدة شهر واحد في إطار البرنامج الذي يسعى لخفض النفقات العامة. تقدم الآلاف إلى التقاعد الاختيار، رغم الجدل الذي أثاره بشأن نوايا الحكومة.

ويتضمن البرنامج أيضاً تعديل تعريف الكهرباء والماء تدريجيًا لتحقيق التوازن في

ميزانية هيئة الكهرباء والمياه خلال 4 سنوات، وتبسيط توزيع الإعانات النقدية للمواطنين وهي إجراءات من شأنها زيادة الأعباء على المواطنين وبشكل أكبر على المغتربين.

حرب الأرزاق.... محمد خاتم وباعة سوق جدحفص وفلامرزي

شنت أمانة العاصمة (الجهاز البلدي للعاصمة) حملة مباحثة ومنفعلة على باعة سوق جدحفص الشعبي في أغسطس/آب 2018، ذلك بعد يوم واحد من زيارة مديرة البلدية المعينة حديثا شوقية حميدان للسوق.

قررت البلدية فجأة إزالة فرشاة الباعة بذريعة مخالفتها لقانون إشغال الطرق في السوق الوحيد الذي يشكل فيه البحرينيون أغلبية البائعين، رغم أن الفرشات موجودة منذ سنوات طويلة، وباتفاق ضمني مع البلدية.

تسبب ذلك في موجة غضب هستيرية بين الباعة المتضررين. يظهر مقطع فيديو أحدهم وهو يصرخ في وجه مسؤولي البلدية: عاملونا مثل (فلامرزي).

كان ناصر بن حمد نجل ملك البحرين قد زار المواطن محمد فلامرزي الذي كان يشغل طريقا عاما في مدينة حمد مع أخيه، ليكسبا قوت يومهما من بيع الأسماك، حين قررت البلديات إزالة فرشته، فضج وتظلم ضد قرارها على شبكات التواصل الاجتماعي. أكد نجل الملك مساندته لفلامرزي ومنحه قاربا جديدا للصيد.

أعين الباعة في جدحفص، كانت مليئة بالهزيمة. بدلا من أن يحصلوا على الدعم وبدلا من أن يروا تطوير السوق، يتم تحويلهم إلى عاطلين عن العمل، ويرون بأم أعينهم حتى الاستنجاد بالكبار من المسؤولين في الدولة تختلف نتائجه بين منطقة إلى أخرى ومن مواطن إلى آخر؟

زار فلامرزي، الذي تحول إلى أيقونة، سوق جدحفص، ودعا من هناك أن تجد صرخات الفقراء من الباعة في جدحفص آذانا صاغية. ومع الكثير من الضغط، تراجعت



محمد خاتم معتصم أمام قصر القضيبة

البلدية عن قرارها أخيراً، وقامت على عجل بتنفيذ ما قالت إنه مشروع تطوير وصيانة وإعادة تنظيم للفرشات والسوق.

محمد خاتم

صباح الأحد 15 يوليو/تموز 2018، خرج مواطن بحريني معدم ليعتصم عند مقر الحكومة تحت هجير الشمس، وهو يلبس ثوبا بالياً، كتب عليه «أنا مواطن بحريني لا أملك قوت يومي ولا قوت زوجتي ولا عيالي، أين أذهب يا ملك البلاد؟»، وكان رد السلطات عليه، الاعتقال سريعاً.

خاتم سجين سابق، وأب لـ 4 أطفال، وهو مفصول عن العمل بوزارة البلديات منذ 5 سنوات. وقال خاتم إنه قصد كل مكان للبحث عن عمل فلم يجد وظيفة، وأشار إلى تردّي وضعه المعيشي إلى مستوى سيء جداً، وإنه لم يعد يستطيع توفير مأكّل ولا ملابس لأولاده.

وأكد أنه لم يعد لديه شيء يصرف منه، ولم يبق له سوى الخروج بهذه اللافتة في الشوارع، قائلاً بأنه لن يرجع إلا بعد أن يجد له المسئولون حلاً.

أطلقت السلطات الأمنية سراح خاتم بعد أسبوعين، ثم مرَّ حوالي الشهر، وكأنَّ شيئاً لم يكن. لم يكن أحد من المسئولين يرى أو يسمع، فعاد خاتم إلى الاعتصام، هذه المرة عند مقر الحكومة السابق، في الحي التجاري بالعاصمة المنامة، ليعتقل للمرة الثانية. أمرت النيابة العامة بحبسه أسبوعاً على ذمة التحقيق بعد أن وجهت له تهمة التحريض على كراهية النظام.

بعد حوالي أسبوع، اتَّصل محمد خاتم بعائلته من طوارئ مستشفى السلمانية، التي دخلها بعد تدهور صحته بسبب إضرابه عن الطعام، وأبلغ عائلته بأن السلطات أمرت بإطلاق سراحه. بعد يوم، صرَّح خاتم بأنه تلقَّى أخيراً وعداً بحلِّ قضيته في غضون شهر وقال إنه «متفائل خيراً».

مضى شهر ونصف من تلك الوعود الخاوية، قبل أن يخرج خاتم إلى الشارع من جديد. ذهب إلى مقر الحكومة، مطالباً بتنفيذ الوعد الذي تلقَّاه من رئاسة مجلس الوزراء بحل مشكلته، وظهر خاتم في مقطع فيديو وهو يحمل لافتة كتب عليها «يا رئيس الوزراء أنا مواطن كلي أمل في مقابلتك لأشكو الحال».

لم يقابله رئيس الوزراء بالطبع، بل اعتقلته الشرطة للمرة الثالثة، ثم أفرجت عنه بعد 3 أيام.

كلما أعيته الحيلة، كانت العبارة التي يكرِّرها محمد خاتم في كل فيديو «لقد تعبت». في 2 ديسمبر/كانون الأول 2018، عاود خاتم الاحتجاج عند مقر الحكومة.

اعتقل خاتم، وفور الإفراج عنه عاد مباشرة إلى مبنى الحكومة، وبات ليلته هناك في الشارع، وسط الجو البارد هذه المرة. في صباح اليوم التالي بثَّ خاتم فيديو جديد

قال فيه إنه يقف راجيا من الله الفرج، وأن يلين قلوب أصحاب القرار في قضيتته،
التي لم تجد حلاً.

مع الرد عليه بالاعتقال للمرة الخامسة، انقضى عام 2018، ولا زال كل ما يمتلكه خاتم
هو حساب تويتر، وأسرة معدمة، ووطن مضيّع.

إغلاق ملف الشهادات المزورة من دون محاسبة

أغسطس/آب 2018، أثارت قضية الشهادات المزورة في الكويت شهية الرأي العام في البحرين لتعقب شهادات المسؤولين الحكوميين وموظفي القطاع الخاص، فطرحَت أسئلة كبيرة بشأن تزوير الكثيرين لمؤهلاتهم.

بدأت الكرة في التدحرج مع سفير البحرين في روسيا أحمد الساعاتي. وأظهر تحقيق كامل أن الساعاتي حصل على الدكتوراه في حقوق الإنسان 13 يناير/كانون الثاني 2015 من جامعة وهمية تدّعي وجودها في الولايات المتحدة الأمريكية.

وقال المدير التنفيذي لمؤسسة جافكون، الدكتور أكبر جعفري، أنه أبلغ أحد المسؤولين أن «هناك عددا من المواطنين من حملة الشهادات العليا، ويطلقون على أنفسهم (دكاترة) وهم ليسوا من حملة شهادة الدكتوراه، لأنها صادرة عن جامعات وهمية».

تحت الضغط، دعا رئيس الوزراء خليفة بن سلمان آل خليفة (19 أغسطس/آب 2018) إلى التحقيق في المعلومات التي أثّرت بشأن الشهادات المزورة في البحرين. كان الاعتقاد يسود بأن مسؤولين في حكومته متورطون في الحصول على شهادات مزورة.

ودعا خليفة بن سلمان مجلس التعليم العالي إلى «التأكد من عدم وجود أي من الذين اعتمدوا على مثل هذه الشهادات للتأهل لوظائف أو لمراكز على رأس عملهم أو مواقعهم الوظيفية».

تعليقا على توجيهات رئيس الوزراء، قال وزير التربية ماجد النعيمي «إن اللجنة الوطنية لتقويم المؤهلات العلمية، لم تعادل أي شهادة ممنوحة من جامعات خارجية لا تستوفي كافة الاشتراطات».



رئيس المجلس الرئاسي في البوسنة يتسلم (11 سبتمبر/ أيلول 2018) أوراق اعتماد أحمد الساعاتي سفيراً غير مقيم

في ذات السياق، قال وكيل وزارة التربية ورئيس اللجنة الوطنية لتقويم المؤهلات العلمية فوزي الجودر إن اللجنة تحيل أي مؤهلات غير صحيحة أو مزورة أو صادرة عن مؤسسات وهمية عند رصدها فوراً للجهات القانونية بالبلاد للتحقيق بشأنها، متمسكاً هو الآخر بصحة إجراءات لجنته.

عادت وزارة التربية والتعليم لتقول إنها أحالت مزوري شهادات على النيابة العامة. إلا أن النيابة العامة قالت إنها «لم تتلق أي بلاغات بشأن هذه الواقعة خلال الفترة الحالية وحتى تاريخه (...) لم يسبق أن احيل إلى النيابة أي بلاغات في هذا الخصوص سوى منذ خمس سنوات حيث كانت قد تلقت من وزارة التربية والتعليم بلاغاً ضد إحدى الجامعات الخاصة».

بدا واضحاً أن وزارة التربية والتعليم طرف غير مؤتمن على التحقيقات. زاد من ذلك

إعلان مدير موارد بشرية سابق في إحدى المدارس الخاصة أنه فصل من عمله بسبب إبلاغه وزارة التربية والتعليم عن حالات تزوير مؤهلات في المدرسة التي يعمل بها.

كشفت معلومات جديدة عن تورط مسؤولين في القطاعين الحكومي والخاص في تزوير شهادات، كما أثبتت تحقيقات تورط نواب في شراء شهادات من جامعات وهمية بينها جامعة لاهاي الهولندية.

حاولت وكيل وزارة التربية محمد بن مبارك حرف الأنظار وقال إن «أساس الزوبعة التي أثيرت حول موضوع الشهادات هو رفض وزارة التربية والتعليم معادلة عدد من الشهادات الطبية التي جاء أصحابها بها من بعض الجامعات في الصين».

بدلاً من التحقيق في الشهادات المزورة التي حصل عليها مسؤولين حكوميين ومسؤولين في القطاع الخاص من جامعات لا وجود لها، راحت الوزارة لنقل الحديث عن معادلة المؤهلات العلمية لخريجين حديثاً في مجالات كالطب.

مساعدة لها في ذلك، قالت النيابة العامة على لسان المحامي العام أحمد الحمادي (بوجيري) إن وزارة التربية والتعليم أبلغتها في غضون الأعوام السابقة و حتى فبراير/ شباط 2018 عن محاولة عدد من الطلبة اعتماد إجراءات الحصول على مؤهلات علمية دون استيفائها القواعد و الشروط المقررة.

كشف تحقيق جديد عن حصول علي النعيمي نجل وزير التربية والتعليم ماجد النعيمي عن شهادة دكتوراه من معهد الدراسات والبحوث العربية في القاهرة وهو معهد أعلنت الوزارة أنها لا تقبل به. لكن شيئاً لم يحدث.

صحيح أن الضغط استمر على الحكومة لأخذ إجراءات بحق المزيورين، إلا أنها امتنعت عن ذلك. وعلى الرغم من توارد أنباء عن توقيف وكيل في وزارة خدمية (وكيل العمل محمد الأنصاري) عن عمله لتورطه في تزوير شهادته إلا أنه سرعان ما عاد لمباشرة أعماله.

وبعد نحو شهر، قالت صحف بحرينية إن السفير البحريني في روسيا سلم أوراق اعتماده لزعيم المجلس الرئاسي في البوسنة والهرسك باكر عزت بيغوفيتش كسفير غير مقيم. انتهى الخبر ويبدو أن الملف أغلق كغيره من ملفات الفساد.

البحرين بلا رأي آخر... 86 تعدياً على حريات الإعلام والتعبير 21 حكماً قضائياً 32 استجواباً و24 اعتقالاً

لم يشدّ العام 2018 عن الأعوام التي سبقته في البحرين — منذ بدء الأزمة السياسيّة — على صعيد انتهاكات الحريّات الإعلاميّة والحريات العامّة مثل حقوق الرّأي والتعبير. نحو 86 حالة موصوفة تمّ توثيقها وأكدت بوضوح بأنّه لا يوجد أيّ تسامح في البحرين مع حرية التعبير في المواضيع التي لا ترغب السلطات في مناقشتها. وشملت هذه الانتهاكات 21 حكماً قضائياً و32 استجواباً انطوى بعضها على التعذيب للمُستجوبين و24 اعتقالاً، إضافة إلى 9 حالات تمثل إعاقة عن مواولة العمل. أبرز التهم التي وجهت للموقوفين كانت «التحريض على كراهية النظام» و«إساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي» و«إهانة هيئة نظامية» و«التعرض بالشتيم لرموز ملة معينة» و«السب والقذف عن طريق النشر» و«التحريض على مقاطعة الانتخابات». وفاقم هذه الأجواء الخانقة تمرير السلطات قانون العزل السياسي الذي شمل منع أعضاء الجمعيات المعارضة التي تمّ حلها، والناقلين المستقلين، من المشاركة في الانتخابات سواء بالتصويت أو الترشح أو الظهور في الأقيّة الإعلاميّة المختلفة. وهو الأمر الذي جعل الفضاء الإعلاميّ في البحرين، وعلى الخصوص الصحافة، أشبه ما يكون بنسخ مكررة من الجريدة الرسميّة. وعلى صعيد الانتخابات التي جرت في 24 نوفمبر/ تشرين الثاني من العام، وقاطعتها المعارضة، فقد تمّ منع الصحافة والإعلام من نقل حقيقة ما شهدته الانتخابات، كما تمّ منع دعاة المقاطعة من الولوج إلى وسائل الإعلام المختلفة أو إبداء وجهات نظرهم رغم أن الحق في التعبير عن كل ذلك أمر كفله الدستور البحريني في المادة (23). وسبق ذلك إطلاق تهديدات بحرمان مقاطعي الانتخابات من الخدمات الحكوميّة والإسكانيّة، وقيام وزارة الداخلية بتجريم إبداء الرّأي بالمقاطعة والتهديد بملاحقة أيّة دعوات تصدر بذلك عبر أيّ وسيلة. وهو الأمر الذي قامت بتنفيذه فعلاً عبر إحكام الرقابة على منصّات التواصل الاجتماعيّ



صورة للنائب علي العشري (وسط) بعد إخلاء سبيله (27 نوفمبر/ تشرين الثاني 2018) قبل أن يتم الحكم عليه بالحبس 6 أشهر

إلى درجة اختفى معها أي رأي آخر في الانتخابات خشية الاعتقال. بينما اعتقل نائب برلماني سابق بعد أن عبّر عن موقف شخصي أشار فيه إلى قراره وعائلته بمقاطعة الانتخابات. فيما يلي أبرز انتهاكات الحريات الإعلامية وحقوق الرأي والتعبير:

القضاء والمحاكم

أيدت محكمة التمييز (15 يناير/ كانون الثاني 2018) حكماً بسجن الناشط الحقوقي نبيل رجب، رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان، لمدة سنتين بتهمة «نشر شائعات وأخبار كاذبة». وقضت محكمة بحرينية (24 يناير/ كانون الثاني 2018) بالحبس 6 أشهر على رجل دين شيعي بعد إدانته بـ«سب يزيد بن معاوية». وقضت المحكمة الجنائية الكبرى (21 فبراير/ شباط 2018) بسجن الناشط الحقوقي البارز نبيل رجب بالسجن مرة أخرى لـ 5 سنوات لانتقاده التعذيب في سجن بحريني والغارات الجوية السعودية في اليمن. وقضت محكمة بحرينية (28 فبراير/ شباط 2018) بحبس المذيع

السابق في «تلفزيون البحرين» محمد الشروقي 3 أشهر وكفالة 100 دينار لوقف التنفيذ بعد اتهامه بشتن النائب السابق محمد خالد. وأيدت محكمة الاستئناف (7 مارس/ آذار 2018) الحكم ضد الصحافي بجريدة «الوسط» محمود الجزيري والناشط الإلكتروني علي معراج بالسجن 15 سنة للأول و25 سنة للثاني وإسقاط جنسيتهما بتهمة «الانضمام لخلية إرهابية». وأيدت محكمة الاستئناف (21 مارس/ آذار 2018) حكما بسجن الناشطة جلييلة السيد أمين عاما كاملا وغرامة مالية قدرها ألف دينار بتهمة «إدارة حساب على موقع التواصل الاجتماعي يوجه انتقادات للحكومة». وأيدت محكمة الاستئناف البحرينية (27 مارس/ آذار 2018) حكما بسجن المصور الصحافي سيد أحمد الموسوي 10 سنوات مع إسقاط جنسيته. وقضت محكمة بحرينية (18 أبريل/ نيسان 2018) بحبس النائب السابق محمد خالد 3 أشهر وكفالة مالية قدرها 300 دينار لوقف التنفيذ بعد إدانته بـ«التعرض بالشتن لرموز ملة معينة» على موقع تويتر. وقضت المحكمة الجنائية الدنيا الخامسة (9 مايو/ أيار 2018) بسجن المغرد سيد علي الدرازي سنتين بتهمة «التحريض على كراهية النظام على منصات التواصل الاجتماعي». وأيدت محكمة الاستئناف (29 مايو/ أيار 2018) بسجن النائب السابق محمد خالد 3 أشهر وكفالة مالية قدرها 300 دينار لوقف التنفيذ بعد إدانته بـ«التعرض بالشتن لرموز ملة معينة» على موقع تويتر. وأيدت محكمة التمييز (4 يونيو/ حزيران 2018) حكماً بتغريم مراسلة راديو مونتي كارلو وفرانس 24، نزيهة سعيد، 1000 دينار بتهمة «العمل من دون ترخيص». وأيدت محكمة الاستئناف (5 يونيو/ حزيران 2018) الحكم الصادر بسجن الناشط الحقوقي البارز نبيل رجب بالسجن 5 سنوات لانتقاده التعذيب في سجن بحريني والغارات الجوية السعودية في اليمن. ورفض قاضي تنفيذ العقاب (20 يونيو/ حزيران 2018) استبدال عقوبة المذيع محمد الشروقي بعمل يدوي، بعدما قضت المحكمة بحبسه 3 أشهر عن تهمة سب النائب السابق محمد خالد على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر». وفي (28 أغسطس/ آب 2018) برأته المحكمة الكبرى الجنائية (بصفقتها الاستئنافية) من تهمة السب مع تغريمه 50 ديناراً بتهمة «التسبب عمدا في إزعاج المجني عليه». وقضت محكمة بحرينية (25 يونيو/ حزيران 2018) بسجن الناشطة الإلكترونية نجاح أحمد يوسف 3 سنوات بسبب

إدارتها صفحة على الإنترنت تنشر فيها الاحتجاجات في قريتها ضد إقامة سباق «الفورمولا واحد» في البحرين. وحكمت المحكمة الكبرى الجنائية (26 أغسطس/ آب 2018) بالسجن 6 أشهر على رجل الدين الشيعي الشيخ محمد سعيد العرادي بتهمة «إهانة رمز موضع تمجيد وتقديس لدى أهل ملة على حسابه بأحد مواقع التواصل الاجتماعي»، وأمرت باستبدال العقوبة بعمل اجتماعي (لم تبيّن ماهيته). وغرمت المحكمة الصغرى الجنائية (9 أكتوبر/ تشرين الأول 2018) رجل أعمال، عضو بغرفة تجارة وصناعة البحرين، 50 ديناراً عن تهمة إزعاج الرئيس التنفيذي وأعضاء مجلس إدارة الغرفة السابق عبر إرسال عدة رسائل لهم عبر البريد الإلكتروني تنتقد مواضع صرف ميزانية الغرفة. وحكمت المحكمة الكبرى الجنائية الثانية (19 أكتوبر/ تشرين الأول 2018) بحبس رئيس تحرير صحيفة «الوطن» يوسف البنخليل شهراً مع وقف التنفيذ وكفالة 100 دينار، واستبداله بعقوبة يدوية بدلية، بتهمة «السب والقذف عن طريق النشر» في القضية المرفوعة ضده من قبل النائب السابق أنس بوهندي. وقامت محكمة الاستئناف العليا الجنائية (25 ديسمبر/ كانون الأول 2018) بتعديل عقوبة الحبس المستبدلة بالعمل في خدمة المجتمع والاكْتفاء بتغريمه مبلغ 1000 دينار. وأيدت محكمة الاستئناف (29 أكتوبر/ تشرين الأول 2018) الحكم الصادر ضد المغردة نجاح يوسف بالسجن 3 سنوات لنشرها منشورات على الفيسبوك تنتقد سباق الفورمولا واحد خلال العام 2017.

ملف الاعتقالات

أوقفت السلطات الأمنية (24 فبراير/ شباط 2018) 6 مغرّدين وهم: محمد الشروقي، عبدالله المالد، خالد محمد محمد، راشد سعد الدوسري وفهد الشمري بتهمة «إنشاء حسابات مغرّضة ونشر تغريدات مسيئة للأشخاص وتشكيل تحريضاً وإثارة للفتنة». وألقت النيابة العامة (26 مارس/ آذار 2018) القبض على ناشط إلكتروني لم تفصح عن اسمه قالت إنه «نشر تغريدات على برنامج التواصل الاجتماعي «تويتر» تتضمن السب والإساءة للغير». وأعلنت النيابة العامة (30 مارس/ آذار 2018) حبسها لـ 3 أشخاص 7 أيام على ذمة التحقيق بتهمة «نشر إساءات عبر وسائل التواصل

الاجتماعي». وقالت وزارة الداخلية البحرينية (14 أبريل/ نيسان 2018) إنها ألقت القبض على أيمن محمد خالد، نجل النائب السابق محمد خالد بتهمة «تسريب معلومات عبر وسائل التواصل تمس الحياة الشخصية لآخرين». واعتقلت السلطات الأمنية (27 أبريل/ نيسان 2018) مصور «ناشيونال جيوغرافيك» سيد باقر الكامل أثناء تجوّله في مجمع تجاري بالعاصمة المنامة لقضاء حكم صادر بحقه بالسجن شهرين وإلزامه بدفع غرامة إذا أراد إطلاق سراحه. واعتقلت السلطات الأمنية (12 يونيو/ حزيران 2018) المصور حسن قمبر المحكوم بالسجن أكثر من 120 سنة في مدامهه منزل بالنويدرات. وأمرت النيابة العامة (29 أغسطس/ آب 2018) بحبس المواطن محمد خاتم أسبوعاً على ذمة التحقيق بتهمة «التحريض على كراهية النظام» بعد أن اعتصم أمام دار الحكومة القديم في العاصمة المنامة مرتدياً لافتة كتب عليها «أنا مواطن بحريني لا أملك قوت نفسي ولا قوت زوجتي وعيالي، أين أذهب يا ملك البلاد؟». وأمرت النيابة العامة (14 أكتوبر/ تشرين الأول 2018) بتوقيف المنشد الديني مهدي سهوان 15 يوماً بتهمة «التحريض على كراهية النظام» بعد إلقاءه قصيدة في مأتم السهلة الجنوبية. واعتقلت السلطات الأمنية (29 أكتوبر/ تشرين الأول 2018) إمام جامع الخيف بمنطقة الدير الشيخ عيسى المؤمن إثر «إلقاءه محاضرة استخدم فيها آيات قرآنية لم يفهم المحقق مغزاها وقرر حبسه لعرضه على النيابة». واعتقل رجل الدين الشيعي السيد كامل الهاشمي (1 نوفمبر/ تشرين الثاني 2018) لتنفيذ حكم سابق صادر في حقه منذ العام 2016 بالسجن 3 سنوات عن تهمة «إهانة ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة والتحريض على بغض طائفة». واعتقلت السلطات الأمنية (5 نوفمبر/ تشرين الثاني 2018) الخطيب الشيعي الشيخ عبدالمحسن ملا عطية الجمري بعد استدعائه للتحقيق على خلفيّة محتوى إحدى محاضراته الدينية. وأوقفت النيابة العامة (13 نوفمبر/ تشرين الثاني 2018) النائب السابق عن كتلة «الوفاق»، علي العشيري، لكتابته تغريدة قال فيها إنه وعائلته لن يشاركوا في الانتخابات. وأوقفت النيابة العامة (9 ديسمبر/ كانون الأول 2018) المخرج التلفزيوني قحطان القحطاني أسبوعاً على ذمة التحقيق بسبب تداوله رسالة على مجموعة في «واتس اب» اعتبرتها وزارة شؤون الإعلام مهينة لها وقامت بتقديم شكوى ضده.

وأوقفت النيابة العامة خلال موسم عاشوراء (10 سبتمبر/ أيلول إلى 20 سبتمبر/ أيلول 2018) كلاً من الإداريين في مأتم الإمام الرضا بقرية المالكية، محمد بو حميد وعبد الله بوراشد 15 يوماً على ذمة التحقيق بتهمة «التحريض على كراهية النظام». كما أمرت أيضاً بإيقاف الخطيب الحسيني الشيخ هاني البناء والشيخ ياسين الجمري 15 يوماً على ذمة التحقيق بالتهمة ذاتها. كما أوقفت أيضاً رئيس مأتم رأس رمان شاكر الماجد والمنشد الديني سيد محمود الوداعي وقررت إحالتهما إلى المحكمة الجنائية الكبرى.

التحقيق والاستجواب

استجوبت السلطات الأمنية (16 يناير/ كانون الثاني 2018) النائب السابق محمد خالد بتهمة «إهانة رمز موضع تمجيد لدى أهل ملة» وقررت إحالته على النيابة في 30 يناير/ كانون الثاني لنظر القضية. واستدعت النيابة العامة البحرينية (25 يناير/ كانون الثاني 2018) الكاتبة الصحافية بجريدة «الوطن» سوسن الشاعر للتحقيق بتهمة «سب الشعب البحريني» عبر برنامجها التلفزيوني «على مسؤوليتي» الذي يُعرض على شاشة تلفزيون البحرين. واستدعى قسم الجرائم الإلكترونية في إدارة التحقيقات الجنائية (21 فبراير/ شباط 2018) أمين عام جمعية التجمع «الوحدوي» المعارضة، حسن المرزوق، للتحقيق معه بتهمة «نشر تغريدات له على تويتر تحرّض على الخروج في تظاهرات». واستدعت النيابة العامة (20 مارس/ آذار 2018) رئيس تحرير صحيفة «الوطن» يوسف البنخليل إثر شكوى تقدم بها ضده النائب أنس بوهندي لنشره أخباراً عنه اعتبرها مسيئة له. واستدعت إدارة الجرائم الإلكترونية (17 أبريل/ نيسان 2018) المغرد والعقيد السابق في الجيش البحريني محمد الزباني للتحقيق. واستدعت السلطات الأمنية (26 يونيو/ حزيران 2018) الصحافي محمد الغسرة، مدير موقع «دلمون بوست»، للتحقيق معه بشأن أخبار نشرها عن إدارة الأوقاف الجعفرية. واستدعت النيابة العامة إلى التحقيق (14 أغسطس/ آب 2018) رئيس تحرير صحيفة «الوطن»، يوسف البنخليل، إثر شكوى قدمها «بنك الخير»، بعد نشره إعلاناً في الصحيفة اعتبره البنك إساءة له. واستدعت السلطات الأمنية خلال الفترة (من 10 سبتمبر/ أيلول إلى 20 سبتمبر/ أيلول

(2018) التي صادفت ذكرى عاشوراء، وهي مناسبة دينية خاصة يحييها المواطنون الشيعة في البحرين بشكل سنوي، 24 شخصاً بين رجال دين ومنشدين ورؤساء مآتم، ووجهت لهم تهماً مثل «التحريض على كراهية النظام» و«إهانة يزيد بن معاوية». وهؤلاء هم: الشيخ علي الجفيري، الشيخ محمد الشيخ، الشيخ منير معتوق، الشيخ ياسين الجمري، الشيخ هاني البناء، الرادود السيد حسين المالكي، الرادود مهدي سهوان، الشيخ مهدي الكركزكاني، السيد صادق علي الغريفي، السيد محيي الدين المشعل، الشيخ مجيد السهلاوي، الشيخ بشار العالي، الشيخ محمد الرياش، الرادود عبدالله صباح، السيد كامل الهاشمي، الشيخ جاسم الدمستاني، الشيخ عبدالعزيز المهدي البحراني، الشيخ عبدالأمير مال الله، الرادود السيد محمود الوداعي، الشيخ محمد الرياش، الرادود السيد حسين عقيل، رئيس مآتم شهداء الطف ميرزا الفردان، رئيس مآتم النبي عبدالله أحمد، والإداريان في في مآتم الإمام الرضا بقرية المالكية، محمد بو حميد وعبد الله بوراشد.

الإعاقة عن مزاوله العمل وانتهاكات أخرى

أعلن وزير الداخلية البحريني راشد بن عبدالله آل خليفة (25 مارس/ آذار 2018) اتخاذ إجراءات صارمة لمعالجة ما وصفه بـ«الانفلات غير المسبوق والفوضى الإلكترونية»، التي سببتها بعض حسابات التواصل الاجتماعي، منوها إلى استعداد المملكة لسن قوانين جديدة لمواجهة تأثيراتها السلبية. وتوعد رئيس ديوان الخدمة المدنية أحمد بن زايد الزايد (24 أبريل/ نيسان 2018) باتخاذ إجراءات ضد مسيئي استخدام وسائل التواصل الاجتماعي من موظفي القطاع العام قد تصل للفصل من الخدمة. وفي (6 سبتمبر/ أيلول 2018) أصدر وزير الداخلية راشد بن عبدالله آل خليفة تعميماً للمحافظات بوقف إصدار أي مطبوعات بعد يوم من تدشين مجلة إلكترونية تحت اسم «الجنوبية تايمز». ومنعت السلطات الأمنية في مطار البحرين الدولي (15 سبتمبر/ أيلول 2018) المصور الصحفي الألماني المستقل «فيليب بروي» المتخصص في شؤون الشرق الأوسط من دخول البلاد، وقامت بترحيله من المطار إلى العاصمة الأردنية «عمّان» حيث يقيم من دون إعطائه أي سبب لذلك. وتوعدت وزارة الداخلية

البحرينية (6 أكتوبر/ تشرين الثاني 2018) بأنها ستتخذ الإجراءات اللازمة ضدّ من ينشر أخباراً أو رسائل تدعو لعدم المشاركة في الانتخابات النيابية وإحالة المتورطين فيها إلى النيابة العامة. واشتكى المصور حسن قمبر (15 أكتوبر/ تشرين الأول 2018) من تعرضه ورفاقه إلى الضرب في سجن «جو» المركزي بعد منعهم من ممارسة شعائر دينية وفرض إدارة السجن عقوبات على من يخالف الأوامر بعدم إقامة هذه الشعائر. وأعلنت وزارة الداخلية البحرينية (19 أكتوبر/ تشرين الأول 2018) اتخاذ إجراءات حيال حساب على «تويتر» @ABALKHALIFAH يديره عبدالله بن محمد آل خليفة الذي ينتسب بقرابة إلى العائلة المالكة بتهمة «نشر تغريدات تضمنت إهانة هيئة نظامية». وألغت جمعية التجمع القومي (28 أكتوبر/ تشرين الأول 2018) ندوة كانت قد أعلنت عنها في مقرها بعد ضغوط تعرضت لها من وزارة العدل والشؤون الإسلامية التي طالبت بإلغاء مشاركة القيادي المعارض إبراهيم شريف في الندوة. بدورها فقد منعت وزارة شؤون الشباب والرياضة (21 نوفمبر/ تشرين الثاني 2018) إقامة ندوة في نادي العروبة كانت مخصصة لاستعراض كتاب الأكاديمي البحريني د. نادر كاظم الصادر حديثاً «لا أحد ينام في المنامة».

7602 مادة إعلامية حصيلة خطاب الكراهية ومقال صحافي يتسبب في اعتقال منشد أهزوجة شعبية

نحو 7602 مادة إعلامية كانت حصيلة خطاب الكراهية والرسائل التي تحرض أو تساعد في التحريض على الكراهية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء السياسيين والمواطنين البحرينيين والمؤسسات الحقوقية الدولية خلال العام 2018.

وقد توزعت على التالي: 1390 مادة إعلامية في الصحافة الرسمية، و6212 مادة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وهو يتجاوز ما تمّ رصده في العام 2017؛ حيث بلغ: 6600 مادة كراهية.

فيما جاءت المواد الإعلامية المحرّضة على الكراهية في الصحافة الرسمية كالتالي: 272 مادة في جريدة الأيام البحرينية، و442 مادة في صحيفة أخبار الخليج البحرينية، و205 مادة في جريدة البلاد البحرينية، و467 مادة في صحيفة الوطن البحرينية.

وقد تم رصد مواد الكراهية من خلال متابعة 643 حساباً إلكترونياً: 90% منها تغرد من البحرين، والسعودية، والإمارات. وقد تعرض 122 حساباً منها للإغلاق بالتزامن مع إعلان شركة «تويتر» عن حملة لإغلاق الحسابات التي تعمل بشكل آلي ويعتقد أنها «روبوتات الويب» ومتورطة بالكراهية. باستثناء حساب @dredossary الذي قام بتعليقه الوكيل المساعد للمعلومات والمتابعة في ديوان رئيس الوزراء إبراهيم الدوسري بعد القضية المعروفة التي أثّرت على خلفية حساب «نائب نائب».

وخلال يونيو/ حزيران تم رصد 182 مادة كراهية بسبب المحاكمة التي كان يتعرض لها الشيخ علي سلمان الأمين العام لجمعية الوفاق الوطني الإسلامية، و59 مادة كراهية ضد المفوض السامي الأمير زيد رعد الحسين بسبب انتقاده للأوضاع الحقوقية في



الكاتبة الصحافية البحرينية سوسن الشاعر

البحرين، و61 مادة كراهية بسبب منح بلدية باريس المواطنة الشرفية لرئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان نبيل رجب.

وخلال أبريل/ نيسان تم رصد 115 مادة إعلامية تحرض على الكراهية ضد 4 من كبار علماء الدين الشيعة في البحرين ومنهم السيد عبد الله الغريفي؛ 34 مادة منها نشرت في الصحف الرسمية الأربعة، 81 مادة نشرت عبر مواقع التواصل الاجتماعي. وبلغ تعداد المواد المنشورة 105 مادة كراهية بعد صدور بيان وكيل وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف، فريد مفتاح، ضد البيان الذي أصدره العلماء الأربعة.

وخلال الستة أشهر الأولى من العام 2018 تم رصد 265 مادة كراهية ضد زعيم الطائفة الشيعية في البحرين آية الله الشيخ عيسى قاسم، توزعت كالتالي: 245 مادة كراهية في مواقع التواصل الاجتماعي، و20 مادة كراهية في الصحف الرسمية الأربعة.

أما المستشارة بوزارة الإعلام البحرينية سوسن الشاعر فنشرت 40 مادة كراهية، وتسببت بمقالها المنشور في 22 أبريل/ نيسان تحت عنوان «مليت من البحرين» حول أهزوجة شعبية كان يرددتها أحد المواطنين الشيعة في وسط أجواء دينية؛ باعتقال المواطن مرشد الأهزوجة من مقر عمله، وقررت النيابة العامة توقيفه 15 يوما على ذمة التحقيق.

ونشر الصحفي فريد حسن 119 مقال كراهية خلال العام وهي أعلى نسبة بين الصحفيين بلغ أقصاها في الأشهر التالية: يناير (12 مادة)، فبراير (12 مادة)، أبريل (12 مادة)، يونيو (11 مادة)، نوفمبر (12 مادة). وبين مقالاته التي يحرض فيها على المنظمات والنشطاء الحقوقيين ما نشره بتاريخ 23 أبريل/ نيسان 2018 بعنوان: «الشهادة غير المجروحة» والذي يفتخر خلاله بنشر مواد الكراهية. ويقول «فمعتمدو لغة الكراهية هم الذين باعوا الوطن وآثروا الجلوس في حضن النظام الإيراني الذي لا يأخذهم إلا إلى حيث التخلف وإلى حيث الزمن الذي تجاوزه الإنسان».

ومع استمرار المحاكمة الكيدية بحق أمين عام جمعية «الوفاق» الشيخ علي سلمان نشر الصحفي أسامة الماجد بتاريخ 27 أبريل/ نيسان 2018 مقالا يحمل عنوان «احتلوا مقاعد الدرجة الأولى في الخيانة» وجاء فيه: «البحرين الطاهرة لا تقبل العاقين والخونة والمرتمين على أكشاك المنظمات الحقوقية العميلة». كما نشر مقالا بعنوان «أنتم أكبر عملية تزوير تعرفها البشرية» (23 مايو/ أيار 2018) يدعو فيه إلى تطهير المجتمع من الناشطين في الجمعيات التي تم حلها. «مثلما جمعياتكم السياسية توجب سقوطها... أنتم كذلك يتوجب تطهير المجتمع منكم».

كما تم رصد 64 مقالا للصحفي فيصل الشيخ فيها تحريض على الكراهية بلغ أقصاها في شهر فبراير (12 مادة)، فيما نشر 7 مواد بالترتيب في الأشهر التالية: أبريل، مايو، يونيو. ومن المفردات التي يستخدمها في التحريض على الكراهية: «الإنقلابي، عميل، خائن». ويقول في مقال تحت عنوان «حين يوهمكم الخونة بأن قلوبهم على الوطن» (6 أغسطس/ آب 2018) «يبدو أن أوغاد الأمس من عملاء للخارج ومنفذ عمليات الانقلاب المتوالية على البحرين يعيدون تشغيل أسطواناتهم المشروخة (...)

هل تريدون منا اليوم أن نصدق خَوَّانا لبلده بائعاً لعروبيتها وانتمائها الخليجي تابعاً وموالياً للنظام الإيراني (...) احذروا من التماسيح حين تبدل جلودها واحذروا من هؤلاء الذين أسقطوا أقنعتهم على الفور».

الإعلامي سعيد الحمد وهو أحد الأسماء المعروفة في نشر خطابات الكراهية، تم رصد نشره لـ 35 مادة في جريدة الأيام البحرينية، فضلا عن التغريدات في مواقع التواصل الاجتماعي، تحتوي على مواد تحريضية، فيما كان يعقب تغريداتها التي ينشرها تفاعل لحسابات مجهولة أو آلية مصدرها السعودية أو الإمارات في التعليق على التغريدات بمواد كراهية أخرى ضد المسلمين الشيعة في البحرين.

كما تم رصد 713 مادة إعلامية أخرى تحرض أو تساعد في التحريض على الكراهية أو التمييز ضد المسلمين الشيعة وذلك بالتزامن مع ذكرى عاشوراء، والتعدي على المظاهر العاشورائية من قبل منتسبي الأجهزة الأمنية.

ويتضح من خلال رصد ما تنشره الصحف الرسمية الأربع بالتزامن مع إجراء الانتخابات في البحرين استمرار خطابات الكراهية ضد معارضي العملية الانتخابية؛ حيث تم رصد 281 مادة إعلامية ورسائل تحرض أو تساعد في التحريض على الكراهية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء السياسيين والمواطنين البحرينيين توزعت على التالي: 81 مادة إعلامية في الصحافة الرسمية: جريدة الأيام، أخبار الخليج، جريدة البلاد، صحيفة الوطن، و200 مادة عبر مواقع التواصل الاجتماعي. فيما استمر الصحفيون التالية أسماءهم في نشر مواد الكراهية مطمئنين لعدم المحاسبة: فيصل الشيخ، فريد حسن، منى مطوع، سعيد الحمد، سوسن الشاعر.

وفيما يلي قائمة بالحسابات الإلكترونية التي تعرضت للإيقاف أو التعليق من قبل موقع «تويتر» خلال العام 2018 والتي تعمل بشكل آلي والتي دأبت على بث خطاب الكراهية:

almaistro9689	voice_bah	umahmed2002
fareedbinesa	ummohsin4	A822822A
alisaif4444	yousefalawnah	AAAlbin5lil
K_M_Amoawdah	m_alsahhaf	srhan101
ro0o7aldosari	SparkBh	mahdi13203505
visitpr_bahrain	jamal.buhasan	waheebalhtar
suadahmad	7ariqDamHom	HRH_The_Fart
mohammed43331558	zakiba7a_1	kCrb3zxO2FmaUVR
mr_nofaisha	Zuhair14feb007	yy20aa15
loolak2008	tramaler	pris89oner
d67331221	ahmad_alyousif_	alhashmy_1
abdhu_abdulla	Bahrainy101	matanhs26
bnthamad220	malowaidh1	albaghdady120
Ali38244270	e_m_bah	BntSsssss1
Different747	bahraini00	Hamad30112016
hqat2022	danasal_	DrAliAlrabieei
alain_4a	senior_a7lam	ABDULLAAMUNIFI
Gulf_Coalition	ladyreeeem	el_khelid
SalemAlJameel	Cynicl5	ji9900
bo_ahmad_al_fh9	khalidBuhaila	amalkhaled511
alwaily45632852	love7bahrain	bou_ali
essa_alyazizi	Tallow_77	fahadal3jmi_101
shmri_mnsor	munira973	stormteam22
mohammed43331558	abo_ahmad_al_fh	fahadalajmi_101
OlivieraJalaan	Odc7BFgOiFRMI9z	yousefalawnah

gzvBICReuRHfLhd	kazbee007
LI0F92f4FjxkR5I	a7mmede
msbezei	Nawaf7838
bulifactor	slm886
SGGja2Vy	aweel_44
IUCeNjRR6MkOzsA	buhamadtz
RTBu4aLWciTic	Asaad32557078
almjnoon_1414	wasel_rsd
Q1aETcddFj0mnsk	kCrb3xO2FmaUVR
al2ameera11	aneeed_2
khaled_I99I	Althrafy
zmkRBHakQIwedh	MohammedXyz1990
NasirBinIsa1	alsheshhi1986
nEROUvniTiF2roa	HijranMuharriqia
zEYwgZQltBWIO	1M0z1Q3YEIMS1dp
khB09	Wld_7roob
hIUatp1oASYHf8j	shababalriffa77
Muteirisa	bader_AlhammadiB
ls4_sara	adoli_1
mohessa79gma11	bulfactor
2iRowcYhRtRebG	albadr80Mahzari
	uli9900
	woo123123ii
	57yDF3Mra1AcQM
	m7amadabu2111112

القسم الثاني

أوراق العام 2018

أوراق الغرق في الديون

توتر في الخليج مع تراجع الدينار البحريني لأدنى مستوياته

في 26 يونيو/ حزيران 2018، أثار نزول الدينار البحريني إلى أدنى مستوياته في 17 عاما أمام الدولار الأمريكي التوتر في دول الخليج، على الرغم من أن مصرف البحرين المركزي أعلن فوراً التزامه «بربط الدينار بالدولار ولا نية لديه لتغيير قيمة الدينار».

وانخفض الدينار إلى 0.38261 للدولار في السوق الفورية. وقال مصرفيون إنهم لم يرصدوا أي استهداف منسق للعملة، لكن هبوط أسعار السندات الدولية البحرينية في الأسابيع الأخيرة أذكى مخاوف في سوق الصرف الأجنبي.

لكن مصرفياً غربياً في المنطقة قال لـ «رويترز» في الوقت الحالي، ربما لا يملك مصرف البحرين المركزي سوى القليل الذي يمكن أن يفعله لتحقيق الاستقرار في السوق.

وقال كثير من المصرفيين إن التوقعات بأن السعودية وربما حلفاء آخرين في المنطقة قد يقدمون في نهاية المطاف دعماً مالياً إضافياً للبحرين يمنع حدوث اضطرابات أسوأ في الأسواق.

وهذا ما حدث فعلاً. سارع الحلفاء الخليجيين إلى الإعلان عن استعدادها لدعم مالية البحرين، بعد ساعات من الأنباء عن تراجع الدينار البحريني.

وقالت دول خليجية إنها تنظر في خيارات دعم البحرين مالياً. وقالت وكالة الأنباء السعودية إن «السعودية تواصل والأشقاء في دولة الكويت والإمارات العربية المتحدة محادثاتهم مع الأشقاء في مملكة البحرين لتعزيز استقرار الأوضاع المالية فيها».



نائب رئيس الوزراء يعلن في (4 أكتوبر/ تشرين الأول 2018) عن برنامج للتوازن المالي

وأضافت الدول الثلاث «التزامها بالنظر في كل الخيارات لتوفير الدعم اللازم وإنهاء العمل على تصميم برنامج متكامل لدعم الإصلاحات الاقتصادية واستقرار المالية العامة في البحرين».

هل تلجأ البحرين لتسييل أصولها لمواجهة الأزمة المالية؟

واجهت البحرين خلال الأسابيع القليلة الماضية ظروفًا مالية صعبة دفعت دول الخليج للإعلان عن خطة إنقاذ مالي لمساعدة البلد الصغير على مواجهة الأزمة التي تعصف بها منذ سنوات.

أعلنت السعودية والكويت والإمارات في بيان مشترك (27 مارس/ آذار 2018) عن برنامج متكامل لدعم الإصلاحات الاقتصادية واستقرار المالية العامة في البحرين،

بعد ساعات من الإعلان عن هبوط الدينار البحريني إلى أدنى مستوياته في 17 عاما أمام الدولار الأمريكي.

لم تعلن الدول الخليجية منذ ذلك الحين عن بيانات إضافية بشأن آليات الدعم وجدولته، الأمر الذي لم يساعد في تحسين تصنيف البحرين الائتماني، حيث أعلنت وكالة موديز عن تخفيض تصنيفها من «B1» إلى «B2»، مع إبقاء النظرة المستقبلية «سلبية».

وفي الوقت الذي توقعت فيه الوكالة أن يرتفع عبء الدين البحريني إلى نحو 100% من الناتج المحلي الإجمالي من أقل من 90% في العام الماضي، رأت أن البحرين فقدت إمكانية الوصول إلى أسواق الدين العالمية بكلفة معقولة وعلى الأقل بشكل مؤقت.

المحلل الإقتصادي جعفر الصائغ قال إن ذلك «يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال ويبعد المستثمرين عن شراء وبيع السندات الحكومية، وبذلك يرفع كلفة الاقتراض على الحكومة، الأمر الذي قد يؤدي إلى زعزعة الاستقرار الاقتصادي والمالي للبلاد».

ورفعت البحرين نسبة الفائدة على الديون بنسبة 700% في مسعى للحصول على قرض بقيمة 150 مليون دينار من مقرضين محليين. وذكرت صحيفة محلية (28 يوليو/ تموز 2018) أن الإجراء يهدف لجذب المستثمرين وتأمين السيولة لتغطية العجزات في الميزانية والمصروفات العامة.

وقد تدفع الصعوبات التي تواجهها البحرين في الوصول إلى الأسواق العالمية وغياب الشفافية لدى الداعمين الخليجين إلى خطوات أصعب بينها خفض العملة وتسييل أصول استثمارية.

ويخشى محللون أن تأتي الأنباء عن بيع شركة ممتلكات، صندوق الثروة السيادي لمملكة البحرين، حصتها في شركة نوبل ليرنينغ «Nobel Learning Communities»، الرائدة في مجال تقديم خدمات التعليم الخاص في الولايات المتحدة، في إطار تسييل بعض أصولها لمواجهة الأزمة.

محمود هاشم الكوهجي الرئيس التنفيذي لشركة ممتلكات قال إن «شركة نوبل ليرنينغ واصلت نموها بشكل ملحوظ منذ قيامنا بالاستثمار بها قبل ثلاث سنوات، حيث تشير الدراسات بأن معدل مدخول الفرد يرتفع بنسبة 10% مع كل سنة تعليم إضافية يحصل عليها خلال طفولته». وتثير تصريحات الكوهجي هذه مزيد من الشكوك حول الهدف من بيع ممتلكات حصتها.

وليس هذا فحسب، حيث قالت مصادر حكومية كويتية إن الكويت تتجه لشراء حصص مملوكة من الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي في شركات بحرينية، ضمن خطتها لمساعدة البحرين للانقاذ المالي.

ونقلت صحيفة الأنباء الكويتية عن مصدر لم تسمه قوله «إن الكويت لديها استراتيجية لدعم الاقتصاد البحريني تقوم على محورين أساسيين وهما تقديم حزمة نقدية للانقاذ المالي بالإضافة إلى شراء الحكومة الكويتية لحصص ملكية في بعض البنوك والشركات البحرينية ذات الأداء التشغيلي والربحية الجيدة».

وذكرت المصادر أن الحصص التي تستهدف الحكومة الكويتية شراءها من خلال مؤسسات وجهات حكومية مملوكة لصالح الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي البحرينية والتي تتركز في الشركات والبنوك المدرج أسهمها في بورصة البحرين بغرض سهولة دخول صناديق استثمارية والبيع والشراء بشكل سهل في المستقبل.

لقد بلغ الدين العام بنهاية النصف الأول من العام الجاري 11.5 مليار دينار (30 مليار دولار) بزيادة قدرها 12%، فيما يتوقع أن يبلغ العجز مليار ونصف دينار وأن تصل فوائد الدين العام 500 مليون دينار.

وإذا لم تكن ممتلكات بدأت حقا تسييل بعض الأصول، فإن لجوء صندوق الثروة السيادي وصندوق التقاعد لهذا الإجراء المر لا يعد أمرا بعيدا!

برنامج الدعم الخليجي للبحرين يشترط خفض الإنفاق وفرض ضريبة القيمة المضافة وصندوق النقد العربي يراقب التنفيذ

قال بيان مشترك، الأربعاء (15 أغسطس/آب 2018) إن وزراء مالية السعودية، الامارات، الكويت والبحرين الخيارات لتوفير الدعم اللازم لتعزيز استقرار المالية العامة ومواصلة تحفيز النمو الاقتصادي في البحرين.

الوزراء ناقشوا برنامجا متكاملا للإصلاح يُعتقد أنه تضمن شروطا قاسية من بينها تقليل الإنفاق ليشمل إعادة هيكلة الإعانات النقدية التي تقدمها البحرين لمواطنيها الأقل دخلا بالنسبة للدول الخليجية.

ورفضت الحكومة مقترحات قدمها البرلمان لإصلاح الدعم النقدي الذي يُصرف للمواطنين البحرينيين الذين يعانون من ضغوط جراء سنوات التقشف، على أساس أنها ستؤدي لتجاوز سقف الإنفاق الحكومي.

ولا تريد الحكومة زيادة المخصصات النقدية المباشرة للدعم في العامين القادمين عن 382 مليون دينار وهو المستوى الذي تنص عليه ميزانية 2018، التي سجّلت عجزا يصل إلى 1.5 مليار دينار.

وصحیح أن البحرين أحجمت عن اتخاذ إجراءات تقشفية جديدة مثل تطبيق ضريبة القيمة المضافة حتى يوافق البرلمان على نظام جديد لتعويض المواطنين ذوي الدخل المتوسط والمحدود عن ارتفاع تكاليف المعيشة، إلا أن الدول الداعمة تدفع باتجاه تطبيق الضريبة العام المقبل.

وأكدت وكالة بلومبيرغ للأخبار الاقتصادية، نهاية الأسبوع الماضي، أن البحرين وحلفاءها من دول الخليج يحرزون تقدما في برنامج مساعدات لمساعدة البحرين على إصلاح أوضاعها المالية وتجنب خفض قيمة العملة التي يمكن أن تكسر الأسواق المجاورة.

وذكرت الوكالة أن مسؤولين من البحرين والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية

المتحدة والكويت ناقشوا برنامجاً متعدد السنوات يتضمن تخفيضات في الإنفاق وتدابير لزيادة الإيرادات غير النفطية، بما في ذلك إدخال ضريبة القيمة المضافة، وفقاً لما ذكره خمسة أشخاص لديهم اطلاع على المناقشات.

وذكرت المصادر أن صندوق النقد العربي، وهو منظمة على غرار صندوق النقد الدولي مقره في أبوظبي شارك في المناقشات، وقد يساعد الصندوق في مراقبة تنفيذ البرنامج، وهو ما أكدته البيان المشترك للدول الأربع.

وكانت وكالة موديز للتصنيف الائتماني قد توقع أن يرتفع عبء الدين البحريني إلى نحو 100% من الناتج المحلي الإجمالي من أقل من 90% في العام الماضي، مشيرة إلى أن البحرين فقدت إمكانية الوصول إلى أسواق الدين العالمية بكلفة معقولة وعلى الأقل بشكل مؤقت.

وبلغ الدين العام بنهاية النصف الأول من العام الجاري 11.5 مليار دينار (30 مليار دولار) بزيادة قدرها 12%، فيما يتوقع أن يبلغ العجز مليار ونصف دينار وأن تصل فوائد الدين العام 500 مليون دينار.

الحكومة تعصر المعصورين وتنتظر نوفمبر: موازنة المشروعات «ناشفة»

قال مصدر مقرب من العمل الحكومي إن «موازنة الوزارات في البحرين في وضع حرج جداً، إذ لا توجد مخصصات مالية لتنفيذ المشاريع التي تم إقرارها في الموازنات المالية».

وفي إطار محاولات الحكومة الحصول على دعم مالي خليجي، استقبل ولي العهد النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء سلمان بن حمد آل خليفة، بقصر الرفاع أمس الأربعاء (3 أكتوبر/ تشرين الأول 2018، وزير المالية الكويتي نايف الجعفر، الذي نقل له رسالة شفوية من أمير دولة الكويت.

إلى ذلك ألمح الملك حمد بن عيسى آل خليفة، خلال لقائه رجال أعمال يوم أمس الأربعاء، إلى أن البحرين ستحتاج للدعم الخليجي قبل أن تتحقق من جدوى الاكتشاف النفطي الذي أعلن عنه وزير النفط محمد بن خليفة آل خليفة أبريل/ نيسان الماضي.

ورغم هذا الوضع الاقتصادي القاسي، لا تزال المنامة تضاعف من الإنفاق الأمني والعسكري وتنفق المزيد على حملات العلاقات العامة، وشراء المواقف الدولية الرسمية والبرلمانية لصالحها خصوصاً في أمريكا وأوروبا، وكذلك شراء الولاءات في الداخل، وبينها ما كشف عنه رئيس ديوان الخدمة المدنية الزايد في لقائه مع صحيفة الأيام، حول توظيف أكثر من 4 آلاف متطوع حلّوا في الوظائف بدل آلاف الموظفين الشيعة الذين تم فصلهم في العام 2011.

ويقول المصدر إن «هؤلاء المتطوعين ليسوا كما وصفهم الزايد في تصريحاته الصحافية، بل هم يشكلون، في الحقيقة، بطالة مقنعة واستنزافاً للمصاريف وترهلاً كبيراً، لكنها السياسة».

وتعوّل الحكومة البحرينية على وصول دعم خليجي قبل شهر نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل، لكن المصدر يشير إلى أن الدول الخليجية تشترط على البحرين القيام بعدة إجراءات قاسية اجتماعياً، ومنها فرض ضريبة القيمة المضافة، وتدرس السعودية زيادة نسبة البحرين من حقل أبو سعفة إلى 75% بدلاً من 50%، وإذا تم اتخاذ هذا القرار فسوف تحصل البحرين على إيرادات إضافية بمبلغ 1.5 مليار دولار في السنة على أقل تقدير، وهو ما سيساعدها (نظرياً) على تحسين الاحتياطي النقدي، وسداد الديون العامة.

وبحسب المصدر، فإنه يتعين على الدول المانحة مراعاة اعتبارات التوقيت، ففي نوفمبر/ تشرين الثاني 2018 ستستحق على البحرين ديون قيمتها 750 مليون دولار، لذلك يتعين تقديم الدعم قبل هذا التاريخ.

ويضيف «هناك قراءة لدى الاقتصاديين أنه حتى وإن أخفقت الحكومة البحرينية في القيام بالإصلاحات المطلوبة، ستأتي المساعدات الخليجية لأن عدم حصولها على الدعم يعني انهيار ماليتها وما يترتب عليه من التخلي عن تثبيت سعر صرف الدينار أمام الدولار الأمريكي. وترى الدول الخليجية في فك الارتباط بالدينار تهديدا للسياسات الاقتصادية لدول مجلس التعاون التي تربط هي الأخرى أسعار صرف عملاتها بالعملة الأمريكية.

وفي إطار الإجراءات التي تتخذها الحكومة لتفادي الأزمة المالية، لفت المصدر لاستعانة البحرين بمؤسسة لازارد لإدارة الأصول والاستشارات لتحسين الوضع المالي للبلاد، ورأى أن هذا التحرك «جاء بعد أن تضررت المالية العامة للبحرين بفعل هبوط أسعار النفط، وعزوف المستثمرين الأجانب عن شراء السندات الحكومية».

وفي الوقت الذي حافظت فيه على نفقات أفراد العائلة الحاكمة وكبار المسؤولين، قامت الحكومة بتقليص النفقات الخاصة بالموظفين، إذ تم تقليص الدرجات والترقيات في الوزارات للحد الأدنى، وتحديد الزيادات السنوية عند 10% كما كانت عليه قبل الأزمة المالية، وتم تقليص بدل الوقت الإضافي، إذ يتم إعطاء الموظفين الذين يعملون وقتاً إضافياً، ساعات وأيام عطل إضافية بدلا من دفع مبالغ مالية لهم.

وأشار إلى وجود خطط لخصخصة الكثير من القطاعات، خصوصا الوظائف البسيطة التي يستفيد منها الفقراء، مثل المزارعين (أعمال البستنة)، والحراسة، والمراسلين.

وتعاني البحرين من أزمة مالية حادة بسبب الأزمة السياسية التي تعصف بالبلاد منذ سنوات وتراجع أسعار النفط التي بدأت في التعافي، لكن ذلك لن يساعد كثيرا في مواجهة أزمة الدين العام الذي بلغ 11.5 مليار دينار.

«يونان الخليج» وقّعت على «اتفاقية التقشف»... والبحرينيون ينتظرون سنوات عجاف

اليونانيون الذين تعافوا من الإفلاس هذا العام أطلقوا على وزير المالية الألماني فولفغانغ شويبله لقب «نبي التقشف» لأنه في كل مرة يأتي فيها لليونان، على كرسيه المتحرك، كان يُبشّر بحزمة من الإجراءات التقشفية التي يعتقد أنها تساعد البلد، الذي تخطى فيه الدين العام 180%، على التعافي.

دائما ما يأتي المانحون والمقرضون بشروطهم. لقد وضعت ألمانيا و«ترويكا» الدائنين شروطا قاسية لاستعادة التوازن إلى حسابات اليونان العضو في الاتحاد الأوروبي، ودون تطبيق تلك الشروط كان عليها مغادرة الاتحاد طوعا أو كرها. أعلن رئيس الوزراء اليوناني أليكسس تسيبراس 27 يونيو/حزيران 2015، عن استفتاء شعبي لتقرير الانسحاب من الاتحاد الأوروبي لأن إجراءاته لمساعدة اليونان «تخالف القواعد الاجتماعية»، لكن اليونانيين صوتوا خلافا لرغبته.

البحرين، التي تعاني أوضاعا مالية مشابهة لليونان، وقعت أمس الخميس (4 أكتوبر/ تشرين الأول 2018) على السياسات التقشفية التي بشّر بها الأشقاء الخليجيون (السعودية، الإمارات والكويت) مقابل الحصول على رزمة جديدة من المساعدات المالية تصل إلى 10 مليارات دولار على مدى 5 سنوات، حيث تعهدت البحرين بتنفيذ إصلاحات مالية أقرها فريق خليجي مشترك وسيعمل صندوق النقد العربي ومقره أبوظبي على مراقبة تنفيذها.

وتسعى الإجراءات المقترحة إلى استعادة التوازن إلى مالية حكومة البحرين بحلول العام 2022، من خلال تقليل المصروفات وتطبيق إجراءات مالية قاسية، من المؤمل أن تنهي سنوات من عجز الموازنات المالية ووضع حد للدين العام المتراكم الذي بلغ 11.5 مليار دينار.

ومن بين الإجراءات التي فرضها المانحون الخليجيون أن تطبق البحرين ضريبة القيمة المضافة في مدة لا تتجاوز مطلع العام القادم. وكان من المقرر أن تبدأ المنامة بتطبيق الضريبة، التي بدأت الرياض وأبوظبي تطبيقها، العام الجاري، إلا أنها اعتذرت عن تطبيقها لاعتبارات سياسية واجتماعية تتعلق بتآكل هامش الحياة الكريمة للبحرينيين.

لقد باتت البحرين مجبرة اليوم على البدء في تطبيق الضريبة. دعا ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة، اليوم الجمعة، مجلسي الشورى والنواب للانعقاد لإقرار إجراءات مالية، يعتقد أنها على صلة بالاتفاقية الإطارية التي وقعتها البحرين أمس مع الدول المانحة ومن بينها ضريبة القيمة المضافة، بحسب أحد المصادر.

وقالت وكالة أنباء البحرين الرسمية إن الملك دعا المجلسين للانعقاد «لنظر في بعض الأمور العالقة والتي ستدرج على جدول أعمال مجلسي الشورى والنواب لاتخاذ ما يلزم بشأنها، إضافة إلى عدد من المراسيم بقوانين التي لها صفة الاستعجال لاتخاذ القرارات المناسبة التي تتطلبها المرحلة القادمة والتي لا تحتل التأخير».

وليس من المعلوم ما إذا كان البرلمان سيقر غدا إصلاحات شاملة لأنظمة التقاعد أيضا، إلا أن مصادر صحافية قالت إنه سيناقش إدخال تعديلات جزئية تهدف إلى تقليل امتيازات تقاعد كبار المسؤولين الحكوميين وأعضاء المجالس المنتخبة. وتبحث الحكومة مع البرلمان، منذ أشهر، آلية تعديل أنظمة تقاعد الموظفين، وتشمل التعديلات رفع سن التقاعد وزيادة نسبة الاشتراكات في الصندوق الحكومي.

في ذات السياق، أكد نائب رئيس مجلس الوزراء خالد بن عبدالله آل خليفة، فور التوقيع على الاتفاقية الخليجية، إن الحكومة ذاهبة لاتخاذ إجراءات مالية بهدف تحقيق التوازن بين المصروفات والإيرادات الحكومية بحلول عام 2022.

ومن بين الإجراءات التي أعلن عنها المسؤول الحكومي، إعادة النظر في صرف الدعم النقدي المباشر للمواطنين. ويشمل هذا البرنامج صرف علاوة الغلاء، علاوة المتقاعدين، علاوة الإعاقة، بدل السكن وبدل دعم اللحوم. وقال إن الآليات الجديدة ستضمن وصول الدعم لمستحقيه.

وكانت الحكومة رفضت في أغسطس/ آب خطة دعم نقدي معدلة اقترحها البرلمان؛ لأنها لا تتناغم مع توجهاتها في خفض الإنفاق. وتوقع مقربون أن تعيد الحكومة النظر في شروط صرف الدعم بما يؤدي إلى تقليص شريحة المستفيدين والمخصصات المالية، في موعد أقصاه ديسمبر المقبل.

كما أعلن خالد بن عبدالله عن برنامج للتقاعد الاختياري، وهو برنامج يقبل فيه الموظفون تسريحاً اختيارياً من أعمالهم مقابل مكافأة مالية مغرية، وتهدف الحكومة بذلك إلى خفض النفقات المتكررة، خصوصاً مع ترحل القطاع العام مع توظيف أكثر من 4 آلاف شخص تطوعوا للعمل في الأجهزة الحكومية خلال الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها البحرين 2011.

وإلى جانب التقاعد الاختياري، فإن الحكومة ستلجأ إلى وقف التوظيف في القطاع العام إلا في حدود احتياجاتها الأساسية من المهن التخصصية. وإذا ما استمر القطاع الخاص في تفضيل الأجانب فإن من شأن الإجراء الحكومي أن يضاعف نسبة البطالة المرتفعة أصلاً بين الجامعيين.

إن وعود خالد بن عبدالله آل خليفة، التي أطلقها أمس، بمواجهة الفساد عبر «استحداث آليات لمتابعة تقارير ديوان الرقابة المالية والإدارية» يبدو أنها تأخرت أكثر من 13 عاماً منذ إصدار التقرير الأول. لقد تسبب ذلك الفساد في وضع البحرينيين اليوم تحت اشتراطات تقشفية فرضها المانحون الخليجيون، ليغرم البحرينيين الفقير كلفة ما اختلسه الأغنياء من العائلة الحاكمة وكبار موظفيها!

إذا كنت ممن انتقد سياسات التقشف فقد يكون اسمك على طاولة سلمان بن حمد

إلى جانب عملها في تسويق الأوهام على أبناء حكام خليجيين وعرب، تحولت شركة ماكنزي الأمريكية إلى العمل في مجال الاستخبارات! لقد قامت بتزويد ولي العهد السعودي محمد بن سلمان بأسماء نشطاء قاموا بانتقاد سياسات التقشف التي اتبعها الأمير المجنون، وربما فعلت مع ولي عهد البحرين.

تقرير نشرته صحيفة نيويورك تايمز أشار إلى أن الشركة أعدت تقريراً من 9 صفحات، أبلغت فيه ولي العهد السعودي أن السياسات التقشفية الجديدة قوبلت بصورة سلبية في تويتر وكل وسائل التواصل الاجتماعي.

وكشفت الصحيفة عن أسماء النشطاء الذين ذكرهم تقرير ماكنزي وكانوا يقودون حملات رافضة للقرارات التقشفية وتمكنوا من صد الذباب الإلكتروني على تويتر وهم الكاتب خالد العلقمي وعمر بن عبدالعزيز المعارض السعودي المقيم في كندا، وشخص مجهول يحمل اسم «أحمد».

وبعد أن أصدرت ماكنزي تقريرها ألقت السلطات السعودية القبض على الكاتب العلقمي وفقاً لما كشفته منظمة القسط «ALQST» الداعمة لحقوق الإنسان في السعودية، أما عمر بن عبدالعزيز فتم اعتقال اثنين من أخوانه وسجنهم وتمكنت الاستخبارات السعودية من اختراق هاتفه المحمول كما تمكنت من اختراق حساب كان يديره وتدعمه شركة سيتيزن لاب «Citizen Lab»، أما حساب المغرد أحمد فقد تم إغلاقه نهائياً.

فإذا كنت عزيزي القارئ من بين المغردين الذين انتقدوا سياسات التقشف والعبث الاقتصادي التي يقودها ولي العهد سلمان بن حمد، فقد يكون اسمك لديه. وربما إذا

لبسه جنون نظيره السعودي قد تكون من بين أولئك الذين يتم اعتقالهم أو قتلهم لمجرد التعبير عن رأيهم قبالة السياسات المجنونة.

وإذا ما عرفنا أن شركة ماكنزي التي تقود «جنون مبس» الاقتصادي، هي نفسها التي تقود «سلمان»، فلا عجب إذن، أن يتلقى الأخير وحاشيته «فريق البحرين» الشناء من الأول، فالاثنتان يرضعان من ذات الوهم، الذي تبعية شركة الـ «كوبي بيست»، وليس مستبعداً أن يكون آخر الهراء ما سمّاه ولي العهد «برنامج التوازن المالي» الذي يفترض أن يعيد لمالية البحرين التوازن المفقود منذ 10 سنوات في العام 2022، ولكن عبر جيوب الفقراء.

منذ أن أطلق سلمان في العام 2008 رؤية 2030، التي استندت لخطة قدمتها شركة ماكنزي مقابل ملايين الدولارات، والبحرين تسير للأسوأ. تضاعف الدين العام 9 مرات تقريباً، سجّلت البحرين عجوزات مالية متكررة، تضخمت الأسعار، زادت نسبة البطالة بين الجامعيين بعد أن تم تدمير سوق العمل.

يقول تقرير لقناة الجزيرة إن جميع الدول التي قامت «مهندسة الرؤى المعلبة والمستنسخة ماكنزي» ببيعها الوهم، كانت من بين دول ثورات الربيع العربي. ويعتقد التقرير أن سياسات ماكنزي، التي اختارت 2030 لتحقيق المستحيل، خلقت فجوة كبيرة بين الحكومات ومجتمعاتها، ولعل من باب المصادفة أن ولي عهد البحرين استقبل رئيس ماكنزي قبل 20 يوماً من اندلاع ثورة 14 فبراير 2011.

لقد تسببت السياسات القاسية التي فرضها «فريق البحرين» في وضع مزيد من الضغوط على البحرينيين: رفع الدعم عن السلع الرئيسية، المحروقات والطاقة وفرض ضريبة القيمة المضافة سياسات ضاعفت الفجوة بين العائلة الحاكمة والبحرانيين.

في الأيام التي تلت إقرار ضريبة القيمة المضافة، عبّر البحرينيون بوضوح عن رفضهم التام للسياسات التي يقودها ولي العهد، بينما خرج الأخير محتفلاً بإشادة محمد

بن سلمان به في ذات المقابلة الصحافية التي نفى فيها قتل جمال خاشقجي. ألا تعتقدون أنه يجب على سلمان بن حمد أن يحذر من اتباع هذا المجنون وشركة ماكنزي؟

أوراق من السجون

الفصل ما قبل الأخير في الحكاية الأكثر غموضاً.. 6 بحرينيين ينتظرون تنفيذ الإعدام على جريمة لم تقع!

ها هي محكمة التمييز العسكرية اليوم تنهي الفصل ما قبل الأخير في القضية الأكثر غموضاً منذ 2011 على جريمة غير تامة، معنونة بالشروع في اغتيال المشير خليفة بن أحمد الخليفة، فاقدة لأي أدلة ملموسة، غير اعترافات انتزعت تحت التعذيب. لقد أيدت هذه المحكمة صباح اليوم الأربعاء 25 أبريل/نيسان 2018، حكم الإعدام على أربعة بحرينيين هم مبارك عادل مبارك مهنا، فاضل السيد عباس حسن رضي، السيد علوي حسين علوي حسين، محمد عبدالحسن أحمد المتغوي. إثنين آخرين هما مرتضى مجيد رمضان علوي (السندي)، حبيب عبدالله حسن علي (الجمري)، أصبح حكمهما نهائياً لعدم الاستئناف في الميعاد القانوني، ليصبح عدد المحكومين بالإعدام من محكمة عسكرية 6 بحرينيين بشكل نهائي. كما أيدت السجن 7 سنوات مع إسقاط الجنسية لثلاثة آخرين.

حسم القضاء العسكري قراره النهائي، تاركاً البحرينيين يتقلبون في التوجس والقلق، خشية إسدال ستار الفصل الأخير، والتمثل في تنفيذ الحكم الميسر البغيض، خاصة مع توارد أنباء عن إبلاغ عوائل المحكومين بالإعدام بضرورة حضور شخص واحد من كل عائلة إلى المحكمة العسكرية يوم غد الخميس الساعة 9:30 صباحاً لأسباب مجهولة، ما أثار تساؤلات حول ما إذا كان قد تم التصديق على تنفيذ الحكم من قبل ملك البلاد، كونه قد صدر قبل ساعتين فقط من الاتصالات التي تلقاها



ابن المحكوم بالإعدام سيد علوي حسين يحمل صورة والده

الأهالي، وكون المادة (74) من الدستور تنص على أنه لا يتم تنفيذ أحكام الإعدام ما لم يصدق عليها الملك.

كيف بدأت الحكاية؟

بدأت منذ العام 2016، في 26 سبتمبر/أيلول حين داهمت قوّة أمنية منزل الشاب فاضل عباس في مدينة حمّد. اعتقل إلى جهة غير معلومة، لم يسمح له بمقابله عائلته أو توكيل محام. لم يكن أحد قد سمع باسمه، ولم يظهر اسمه ولا صورته للعلن إلا عبر بيان لمركز البحرين لحقوق الإنسان بعد حوالي 3 أشهر من اعتقاله.

بعد أكثر من شهر من اختفاء الأول، اختفى آخر هو سيد علوي حسين (من الدراز أيضاً)، لكن على خلاف الأول، قامت الدنيا ولم تقعد، وشنت حملة إعلامية كبيرة لكشف مصيره.

اختفى الرجلان تماما، إلا عبر اتصالات تعد على الأصابع، كان واضحا فيها الصوت المنهك من التعذيب. رفضت النيابة توكيل محامين، وعرف في البداية أنهما في عهدة التحقيقات الجنائية، ورغم مناشدات وضغوط منظمة العفو الدولية ومنظمة هيومن رايتس ووتش، لكن السلطات لم تكشف أية معلومات تذكر عن مصيرهما.

نقل شهود في ديسمبر/كانون الأول 2016 تعرض سيد علوي لتعذيب وحشي، في حين ترددت معلومات غير مؤكدة أن أجهزة الأمن أرادت انتزاع اعتراف منه ضد شخصيات محددة لتوريطهم في قضية ما.

كان ذلك يجري بينما الوضع السياسي يحتد بشدة، ضمن تداعيات إسقاط جنسية المرجع الشيعي الأعلى في البحرين آية الله الشيخ عيسى قاسم، والحكم عليه بالسجن، وإحاطة أنصاره منزله باعتصام مفتوح، فضلا عن حل جمعية الوفاق، واعتقال مزيد من الشخصيات الحقوقية والسياسية، على رأسها نبيل رجب.

في 9 مايو/أيار 2017، وقبل عملية اقتحام الدراز بأسبوعين، ورد أول تصريح رسمي عن أحد المختفين. أعلنت النيابة العامة تحويل سيد فاضل إلى (محاكمة عسكرية). كان الملك البحريني قد صادق قبل حوالي شهر من ذلك (4 أبريل/نيسان 2017) على تعديلات دستورية تسمح بمحاكمة مدنيين عسكريا. كانت تلك أولى المفاجآت.

قالت الأنباء الرسمية حينئذ إن القضاء العسكري «ينظر لأول مرة في قضية ثلاثة أشخاص، أحدهم ذو صفة عسكرية واثنين آخرين غير عسكريين متهمين بارتكاب جرائم لغرض إرهابي متعلقة بالتخطيط لاستهداف منشآت عسكرية ومنتسبي قوة الدفاع!» لم يعرف بعد من هو الرجل العسكري، ولا المدني الآخر في هذه القضية.

بينما اتجهت الأمور للأسوأ، وصولا لاقتحام الدراز في 21 مايو/أيار 2017، والذي أسفر عن مقتل 5 متظاهرين، وفرض إقامة جبرية على منزل الشيخ قاسم، ضاع مصير

الرجلين، وبدت قضيتهما وكأنها هامشية. وسط تصاعد الأحداث السياسية محليا وإقليميا، لم ترد أية أنباء أخرى عن القضية، وظلت محل صمت.

في 22 أكتوبر/تشرين الأول 2017، وبعد مرور عام من اعتقال الرجلين، صرّح القضاء العسكري بأن «الأجهزة الأمنية المختصة بمكافحة الإرهاب في قوة دفاع البحرين تمكنت من خلال ما ورد إليها من معلومات وما قامت به من أعمال البحث والتحري والمراقبة من القبض على «خلية إرهابية» استهدفت ارتكاب عدد من الجرائم الإرهابية ضد قوة دفاع البحرين» وأن النيابة العامة العسكرية أحالت المتهمين في هذه القضية إلى المحكمة العسكرية المختصة.

بعد يوم واحد، بدأت جلسات المحاكمة في هذه القضية، وعلى عكس العام الذي استغرقه تركيبها، كانت وتيرة جلساتها متسارعة، 5 جلسات في أقل من شهر، كلّها سرّية.

تبين لأول مرة أن من بين المتهمين في القضية ذاتها، والذين كانوا محتجزين لدى الجيش، الرجل المختفي الآخر، سيد علوي، بعد حوالي العام على اختفائه.

السيد علوي (43 عاما)، هو مهندس اتصالات يعمل في شركة بتلكو. اختطف من مقر عمله في 24 أكتوبر/تشرين الأول 2016، على يد مجهولين. لم يكن معروفا إلا بقدر ما يمارسه من نشاط ديني في قريته الدراز.

لم يتوقّع أحد، أن يُربط سيد علوي بالرجل المختفي الأول سيد فاضل، في قضية واحدة، فلا توجد علاقة تجمع الرجلين. في هذه الأثناء، ازداد عدد حالات الاختفاء القسري التي يعلن عنها، ولم يفهم أحد شيئا، حتى تم ضمّهم جميعا إلى القضية ذاتها.

تسرّب بعد ذلك أن محور القضية يدور على اتّهام المجموعة بالتخطيط لاغتيال

«المشير»، خليفة بن أحمد آل خليفة، القائد العام للجيش (قوة دفاع البحرين)! بدا ذلك أقرب إلى الطرفة غير المضحكة حينها.

المتهمون الرئيسيون المقبوض عليهم في القضية: مبارك، جندي يعمل في الجيش (من الطائفة السنية)، سيد فاضل عباس، سيد علوي حسين، محمد الشهابي، محمد المتغوي، أما المتهم الآخر فهو وللمفارقة، الشهيد محمد كاظم زين الدين، الذي استشهد في الهجوم على الدراز في 23 مايو/أيار 2017.

آخرون أيضاً، تم ضمهم إلى القضية، في أدوار أصغر، ليصل مجموع المتهمين إلى 18، بعضهم محتجز أصلاً على ذمة قضايا أخرى، في سجن الحوض الجاف، وسجن جو، و8 مطلوبون داخل البحرين وخارجها.

وكعادتها زعمت أن القضية تشكيل «خلية إرهابية»، لكن هذه المرة أضافت عنواناً جديداً صارخاً وغير مسبوق، حملت الدعوى اتهام المجموعة بـ «تشكيل جيش اسمه جيش المهدي» لتنفيذ عمليات ضد أهداف عسكرية، وكان أبرز خططه وفق زعمها هو «الشروع في اغتيال القائد العام لقوة الدفاع»، وكان هذا الزعم الأخير، مسوّغها المفتوح، لفتح الانتقام على بوابته الأوسع وتحويل المتهمين المدنيين إلى القضاء العسكري المعروف بقساوة أحكامه.

لقد حوّل المتهمون المدنيون إلى القضاء العسكري، مع أنهم اعتقلوا جميعاً قبل التعديل الدستوري الذي قضى بإعطاء القضاء العسكرية الصلاحية في محاكمة مدنيين. بدا وكأن تعديل قانون المحاكم العسكرية، فصل خصيصاً لأجل هذه القضية.

تدّعي الرواية الرسمية أن سيد فاضل التقى بالمتهم الرئيسي الأول مبارك، وعرض عليه عملاً مقابل مبلغ مالي. مبارك هو جندي تم توظيفه حديثاً في الجيش، وكان يحرس في أحد الأبراج بأحد معسكرات قوة الدفاع، عُرف أنّ له سوابق في قضايا تتعلق بتعاطي المخدرات. لكن الرواية الرسمية تزعم أنه قد «تم إغواؤه عن طريق

المخدرات والنساء والمال»! وأن أعضاء الخلية نجحوا في إقناعه بالقيام بالمهمة باستخدام سلاحه العسكري لاغتيال المشير، وأنهم قد أعطوه مبلغاً من المال.

وتكمل الرواية أن (مبارك) «وافق على الانخراط في تدريبات عسكرية لباقي المتهمين، وتقاضى مبالغ مالية عن كل تدريب يحضره، ووصل الأمر إلى حد مشاركته في أعمال التظاهر والشغب ضد رجال الشرطة وكذلك المشاركات الدينية ومواكب العزاء».

وتزعم الرواية أيضاً، أن أعضاء الخلية وعدوا «بإعطاء مبارك (مائة ألف دينار) في حالة نجاحه في تنفيذ العملية»، وكأنه كان سيتمكن من الخروج سالماً من وزارة الدفاع، في حال تمكن بالفعل من تنفيذ مثل هذه العملية أصلاً!

وبحسب تلك الرواية، فإن خطة اغتيال المشير هي أن يترصد له مبارك حين يأتي لتفقد الوحدة العسكرية التي يعمل فيها، بناء على أن المشير دأب على تفقد الوحدات العسكرية التابعة للجيش من وقت إلى آخر.

تتهم السلطات السيد علوي بأنه كان يمول مبارك. وأن المبالغ المالية جاء بها من عند المتهم الخامس محمد المتغوي، والمتهم السادس الشهيد محمد كاظم زين الدين! وهما بدورهما يتواصلان مع سيد مرتضى السندي (رجل دين معارض مقيم في إيران) الذي هو الممول والمخطط لهذه العملية.

تبقى هذه الحكاية محفوفة بالغموض في كل تفاصيلها، بدءاً من الأشخاص الذين انتقتهم الداخلية لإلباسهم هذه التهمة غير المسبوقة، مروراً بالحكم الصادر بإعدام 6 منهم على جريمة غير تامة، في حين أن تهمة الشروع في الاغتيال موجهة لمتهم واحد فقط، وهو ما أوضحه المستشار القانوني إبراهيم سرحان في تعليق له: «الشروع في محاولة الاغتيال كانت موجهة للمتهم الأول فقط وباقي المتهمين كانت تحريض ودعم للمتهم الأول، وقانوناً الشروع في الجريمة التي عقوبتها الإعدام تكون العقوبة السجن المؤبد لكون أن الجريمة غير تامة»، ويبقى الغموض يلف هذه

القضية انتهاءً بالأدلة التي لا وجود لها سوى في اعترافات المتهمين المنتزعة تحت التعذيب، لكن يبقى شيء واحد يفسّر جانب من هذا الغموض: الانتقام الأسود!

صباحٌ على حافة الإعدام

قضى البحرينيون صباح هذا اليوم الخميس 26 أبريل/نيسان في وجوم يشبه سهدة الموت، ظلّوا ينتظرون خروج أهالي المحكومين من مبنى المحكمة العسكرية الذي أبلغوا بالذهاب إليه عند الساعة التاسعة والنصف من صباح اليوم دون تحديد سبب لذلك. كانت قد مرّت 24 ساعة على تأييد محكمة التمييز العسكرية لحكم الإعدام في حق 4 بحرينيين بتهمة الشروع في قتل المشير خليفة بن أحمد.

سُمح لكل عائلة بانتداب واحد منها فقط للذهاب إلى المحكمة. أمهات المحكومين اللاتي لم يتمكّن من الذهاب، قضين صبحهنّ يفترشن سجادة صلاتهن. وضعن قلوبهن في أكفهن ورفعنها نحو السماء: أن أبقيه حيّاً يا الله.. ولو في بطن الحوت..

لم يكن حال البحرينيين وباقي أهالي المحكومين أقلّ قلقاً وتوجّساً، لم يتمكن هؤلاء من فعل شيء غير المراوحة ذهاباً وإياباً على مواقع التواصل الاجتماعي علّهم يقرأون خبراً يطمئنهم، لم يكن في قدرتهم لمّ شتات أفكارهم أو القيام بأي عمل منجز. وفي الحقيقة، ما كان البحرينيون ليأخذوا الأمر بهذا القدر من الجدّ لو لا أن سبق وأن حدث ما يخشونه.

عادت الذاكرة بالجميع إلى ذلك التاريخ الأسود، إنّه 15 يناير/كانون الثاني 2017. استيقظ الجميع على خبر تنفيذ حكم الإعدام على ثلاثة بحرينيين هم عباس السميع وسامي مشيمع وعلي السنكيس. إنه تاريخ ما يزال طريّاً في ذاكرة الناس التي صارت تخزّن الوجّع وتراكمه رقّاً فوق رقّ. كانت محكمة التمييز المدنية أصدرت تأييدها لحكم الإعدام بحق الثلاثة في 9 يناير/كانون الثاني، اتهموا بقتل ضابط إماراتي وشرطيين آخرين شاركوا في قمع تظاهرة احتجاجية في منطقة الديه.

وبعد أقل من أسبوع، في يوم 14 يناير/كانون الثاني دقّت هواتف عوائل المحكومين، ليتم إخبارهم أن ثمة زيارة غير مجدولة لأبنائهم. هناك، عرف الجميع أنه الوداع الأخير. لم ينم البحرينيون تلك الليلة، قضوها في أيضاً في الصلاة والدعاء وترقّب خبر وشيك يكذّبه رجاء، لكنّه حدث. كان هؤلاء الثلاثة أول من تمّ إعدامهم في البحرين خلال ستة أعوام من اندلاع الثورة، قبلها لم تنفذ السلطات أي أحكام إعدام سياسية منذ إعدام الشهيد عيسى قمبر في مارس/آذار 1996.

اليوم مرّت الساعات طويلة وكأنّها دهرًا. عاش البحرينيون شيئاً من وخز ذلك اليوم، وخوف تكراره بضحايا جُدّد هم مبارك عادل مبارك مهنا، فاضل السيد عباس حسن رضي، السيد علوي حسين علوي حسين، محمد عبدالحسن أحمد المتغوي.

لكنّ الله أراد شيئاً آخر. عند الساعة الثانية عشر ظهراً، نشرت الصحف الرسمية خبر مصادقة ملك البحرين على تخفيف حكم الإعدام إلى السجن المؤبد. شهقت الأمهات بالحياة بعد الموت وسجدن لله طويلاً.. لقد أبقاها الله لهنّ أحياء، ولو في بطن الحوت. هلّلت مواقع التواصل الاجتماعي فرحاً بعد أن كانت ميتماً مخنوقاً، تنفّس الجميع الصعداء كمن تمّ انتشال رأسه من غرق كاد يذهب بنفسه الأخير، سطر البعض كلمات الشكر والتبجيل للملك والتمسوا انفراجات تعمّ. كلّ ذلك لأن حكماً بالإعدام على أبرياء قد خُفّف إلى حكم مؤبد. ما أطيب هذا الشعب. ما أشقى هذا الشعب. ألا يستحقّ فرجاً يليق به؟!

وزارات وصحف مدّت صفحاتها للرد على بيان الأسطر الثلاثة

بيان لم يتجاوز أسطر ثلاثة، وقع عليه أربعة من كبار علماء الدين الشيعة في البحرين هم السيد عبد الله الغريفي، الشيخ عبد الحسين الستري، الشيخ محمد صالح الربيعي، الشيخ محمد صنفور بتاريخ 26 أبريل/نيسان 2019. وصف قرار الملك بـ«إلغاء أحكام الإعدام» عن المتهمين في قضية الشروع باغتيال قائد الجيش، بأنه «خطوة مشكورة ومثمّة». قال البيان:

«إن إلغاء أحكام الإعدام خطوة مشكورة ومثمّة، ونتمنى أن تتسع هذه الخطوة إلى بقية المحكومين، بل نتطلع إلى وطن لا يبقى فيه سجين ...

إننا ندعو إلى وطن المحبة والتسامح، وإلى وطن العدل والازدهار ...

كلُّ الدعاء أن يكون الوطن في أمنٍ وأمان، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربَّ العالمين».

انتهى. هذا كل ما جاء في البيان المقتضب، لكن الشديد الوضوح.

تلقى البحرينيون البيان بإيجابية، عبروا من خلال مواقع التواصل المجتمعي عن احترامهم إلى اللغة المتزنة التي نطق بها، رأوا فيه قدراً رصيناً من الحكمة، سيّما في ظل انقطاع كل أشكال التواصل بين الرموز الدينية للشارع الشيعي وبين رموز السلطة على مدى سبع سنوات عجاف. تلمّس البحرينيون في خطوة الملك إلغاء حكم الإعدام وما تبعه من بيان مثمّن لهذه الخطوة، خيطاً قد يقود فيما بعد إلى التمهيد لحلحلة ما، خاصة بعد إعلان السيد الغريفي قبلها بأيام، عن تلقيه تطمينات من قبل مسؤولين في السلطة، بقرب انفراجات سياسية، الأمر الذي أثار جدلاً في مواقع التواصل المجتمعي بين متأمّلٍ للانفراجات ومشككٍ فيها ومُنكرٍ لها.

لكن مثل هذه الحكمة والرصانة في الموقف والخطاب، لا تُعجب أهل الفتنة والشقاق، أولئك الذين تتعارض مصالحهم ومناصبهم مع أي خطوة قد تصب في تهدئة الوضع الملتهب.

ما حدث في اليوم التالي، لم يكن في توقع أي واحد ممن قرأوا البيان وحملوه على محامل حب الخير للوطن. تفاجأ الجميع في 27 أبريل/نيسان بتصريح مجلس لوكيل وزارة العدل فريد المفتاح حول البيان الصادر، أثر أن يسمّي الموقعين على البيان بـ(المدعو عبدالله الغريفي ومجموعته)، وهو توصيف هابط يترفع عن استخدامه حتى من نسيمهم بصبية الشوارع. قال «من غير المقبول أن يحاول المدعو عبدالله الغريفي ومجموعته القفز على ما اقترفه المحكومون من جرائم إرهابية خطيرة،

واستغلال الإعلان عن التصديق الملكي بتخفيض العقوبة كفرصة للدسّ في تصريحهم بالمطالبة بالعفو عن الجميع وتطلعهم إلى عدم بقاء أي سجين»، وخلص في تصريحه الذي تجاوزت كلماته 10 أضعاف كلمات البيان، بأن البيان جاء «أعوراً شائهاً يغض الطرف عما اقترفه هؤلاء المجرمون تاركاً الطريق مفتوحاً لغيرهم ليلحقوا بهم».

كان ذلك أول ردّ فعل من طرف رسمي، بدأ بنفث تأجيج وتحشيد واضح ضد السيد عبدالله الغريفي الذي يحظى باحترام كبير عند البحرينيين من المعارضين والموالين، محمّلاً البيان مقاصد تجرّيمية.

في اليوم التالي 28 أبريل/نيسان جاءت خطوة أخرى تابعة للأولى ومتعلّقة بها، وجّهت وزارة الداخلية رسائل شخصية إلى الموقعين على البيان، محدّرة إياهم من اتخاذ إجراءات قانونية ضدهم في حال تكرار تصريحات أو مطالبات مماثلة لما جاء في بيانهم.

وكررت وزارة الداخلية ما قاله قبل يوم وكيل وزير العدل من أن الموقعين على البيان قاموا بتوظيف قرار الملك في تحقيق مكاسب سياسية شخصية والعمل على تأجيج الشارع، عبر مطالبتهم بتخفيف أحكام الإعدام الأخرى، وإطلاق سراح المساجين، واعتبرت الداخلية بيان العلماء بمثابة دعوة مبطنة لإثارة الرأي العام وتشويه الحقائق والوقائع.

اليوم التالي 29 أبريل/نيسان، صار الأمر مكشوفاً، فبعد تصريح وكيل العدل، ثم تهديد الداخلية، جاء دور الصحافة التي ستقوم بدور الفزاعة المهيّجة للرأي العام، والتي ستقرع أجراس الإرهاب، سنقرأ عناوين الصحف لهذا اليوم «بيان الغريفي رسالة تشجع الارهاب وتؤجج الفتنة...»، وسيكرر العنوان نفسه مرة أخرى «بيان الغريفي رسالة مبطنة لتشجيع الإرهاب وتأجيج الفتنة»، سيتكرر قول ذلك على لسان كل كاتب في هذه الصحف وكل من تستنطقهم على مدّ صفحاتها ممن تسميهم فعاليات

سياسية ووطنية ودينية ونواب وشوريين، سيتحول الدعاء لأمن الوطن وأمانه إلى إرهاب وتأجيج للفتنة وتشجيع لها.

سيكون واضحاً بعد كل ذلك أن الأمر لا له علاقة بالبيان الذي ثَمَّن خطوة (تخفيف) أحكام الإعدام، بل يتعلق الأمر بإرادة رسمية معاكسة والخوف من أن يكون لهذا البيان أثر ولو بعيد، في خطوة (تخفيف) أخرى. إنه هيجان ضد أي شكل من أشكال التخفيف، لا شيء مقبول غير تصعيد الأزمة. يجب أن يبقى الوضع مشتعلًا بالبطش والكرامية والانتقام. إنهم يقتاتون على الخراب والدمار. الفتنة هي الدجاجة التي تبيض لهؤلاء ذهباً، وتغدق عليهم المناصب والهبات والعطايا، وأي أمنية بخطوة قد تقود إلى تهدئة ما، هي تهديد مباشر لبقاء دجاجتهم وما تغدقه عليهم من بيضها. الأمر الذي استدعى كل هذه النقنقة الهائجة التي تصم الآذان، حتى لتكاد تظن أن سكيناً مسنونة قد وضعت على رقبة تلك الدجاجة.

سجون البحرين مقبرة الأحياء... حرمان المعتقلين من العلاج يُنذر بكارثة

أكد نشطاء أن سلطات السجون في البحرين تحرم المعتقلين السياسيين من العلاج، الأمر الذي أدى إلى فاقم من الأوضاع الصحية للمئات من المعتقلين.

ولا يقتصر الأمر على ذلك، بل شكا المعتقلون من أن الأوضاع في السجن غير مناسبة للعيش على الإطلاق.

عبر موقع التواصل الاجتماعي تويتر أطلق نشطاء حملة تحت وسم #سجون_البحرين_مقبرة_الأحياء كشفوا فيها تعرض المعتقلين للحرمان من العلاج وإهمال حقوقهم الأساسية.

المعتقل السابق نقيب المعلمين مهدي أبوزيب قال «سجون البحرين مقبرة الأحياء... نعم هي كذلك.

شربت و شرب من معي الماء بل وأخطر من ذلك الشاي في قناني (الكلوركس) و(الفلاش) وكل ما وجدناه من قناني».

وأضاف أبوزيب «سَخْنَا الأكل في الأكياس و الحاويات البلاستيك التي نعثر عليها في الزباله. والله وحده يعلم ما نعانيه من أمراض اليوم».

رئيس منتدى البحرين لحقوق الإنسان باقر درويش قال معلقاً «قبل أن يخرج أحد من المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ويحاضر زورا عن احترام البحرين لمبادئ حقوق الإنسان، فليجرب شرب الماء في قنينة كلوركس كما يحدث لسجناء الرأي».

أما الكاتب الصحفي قاسم حسين فقال «كل من دخل سجون البحرين يدرك أن هذه المؤسسات مازالت تحكمها القوانين القديمة التي وضعت منذ أيام الاستعمار البريطاني. لقد حان الوقت لتتخلص البحرين من القوانين القديمة بعد 45 عاما من الاستقلال».

يحيى الحديد من مركز الخليج للديمقراطية وحقوق الإنسان أكد تدهور الأوضاع الصحية داخل السجون.

وتؤكد عائلة زعيم حركة الحريات والديمقراطية (حق) الأستاذ حسن مشيمع أنه محروم من العلاج منذ أكثر من 120 يوما.

ويعاني مشيمع من سرطان الغدد الليمفاوية، الذي كان يعالج منه قبل اعتقاله قبل 7 سنوات.

المغردة تحت اسم زينبية الهوى قالت تفشت الأمراض داخل السجون. سابقاً كنا نشكي من الأمراض الجلدية والنفسية والجسدية، والآن كثرت الاصابات بأورام سرطانية

ويتم تعمد إهمال علاجها إلى ان تتطور بشكل خطير يهدد حياة المصاب، والسبب يرجع للحقد الدفين من مرتزقه جلبوا من شتى بقاع الأرض للتكيل بالمواطنين».

وكانت السلطات قد أفرجت الثلاثاء (3 يوليو/ تموز 2018) عن المعتقل السياسي علي قمبر بعد تدهور صحته لإصابته بالسرطان. وذكرت معلومات أن المعتقل قمبر لم يحصل على علاج منتظم الأمر الذي أدى إلى تفشى المرض.

وأعلنت عائلة المعتقل سيد كاظم عباس أنه عانى من ورم في الرأس لأيام طويلة قبل أن تسمح سلطات السجن بنقله للمستشفى العسكري حيث خضع لجراحة عاجلة.

الناشط يوسف المحافظة دعا متابعينه من البحرين و الدول العربية والأصدقاء المناصرين لقضايا حقوق الإنسان و الحريات.

إلى إلقاء نظرة على التغريدات في وسم #سجون_البحرين_مقبرة_الأحياء والتضامن مع المعتقلين السياسيين الذين يدفعون ثمننا باهظا لنضالهم من أجل الحرية.

أول صورة رسمية للجلاد الذي عذب الشهداء فخرأوي ومشيمع والسميع وكسر فك الخواجة

نشرت صحيفة الأيام (30 سبتمبر/ أيلول 2018) أول صورة للمعذب المعروف في جهاز الأمن الوطني بدر إبراهيم الغيث، الذي أصبح بحسب الصحيفة رئيسا لشعبة العمليات بالإدارة العامة بمكافحة الفساد والأمن الاقتصادي والإلكتروني. وبحث اللقاء عمل شعبة العمليات التي يترأسها، وأنواع القضايا التي تعمل عليها.

ونشر الحقوقي يوسف المحافظة عبر حسابه على تويتر صورة الغيث، مغرّدًا «المنصب الجديد للمعذب و الرائد في جهاز الأمن الوطني هو: رئيس شعبة العمليات لمكافحة الفساد الاقتصادي والإلكتروني».



أول صورة يتم تداولها للضابط بدر إبراهيم الغيث

وأضاف المحافظة «بدر إبراهيم الغيث هو أحد المتورطين في جريمة التعذيب في سجون البحرين و قام بكسر فك الحقوقي عبد الهادي الخواجة و تعذيب قيادات معارضة و نشطاء حقوقيون».

ومن جهتها علّقت الناشطة الحقوقية مريم الخواجة عبر تويتر، على نشر صورة الغيث بقولها «قضينا الكثير من الوقت في 2013 نبحث عن صورة لبدر الغيث، المتهم بالتعذيب في عدة قضايا بما فيهم قضية والدي عبد الهادي الخواجة. والآن أخيراً حصلنا على صورة له، بسبب ترقّيته لرئيس شعبة العمليات بالإدارة العامة لمكافحة الفساد والأمن الاقتصادي والإلكتروني في البحرين».

وبحسب معلومات تأكدت منها «مرآة البحرين» ونشرتها سابقاً، فقد مارس بدر

الغيث في العام 2014 تعذيباً وحشياً بحق المتهمين الأول الثاني في قضية مقتل الضابط الإماراتي طارق الشحي، وهما الشهيدان سامي مشيمع، وعباس السميع الذي تم إدخاله حينها للمستشفى العسكري في وضع صحي حرج إثر التعذيب بالصعق الكهربائي، والضرب المبرح، وتعليقهما لمدد طويلة، وعدم السماح لهما وبقيّة المعتقلين في القضية بالجلوس لبضعة أيام.

وفي شهادة قدمها لـ «مرآة البحرين» المسقطة جنسيته والمبعد قسراً عن موطنه، حسين خيرالله، قال فيها «كان الضابط (الجلاد بدر الغيث) يفتتح سيل شتائمه بكلمة «بالعجمي» ليواصل بعدها التهديد والضرب... وهو نفسه الضابط المتهم بقتل الشهيد كريم فخرأوي. لقد كنا في السجن ذاته الذي استشهد فيه فخرأوي. كنا نسمع صراخ الشهيد أثناء تعذيبه ولم نعرف أنه هو حيث جميعنا معصوبي الأعين. أذكر أن ذلك الضابط (الغيث) كان يتفاخر بحصانته في فترة السلامة الوطنية، يهددني بالقتل ويكرر على مسامعنا: أنا في الأمن الوطني، ونحن في فترة السلامة الوطنية، وإذا قتلتك، فلن يستطيع أحد محاسبتني».

وساهم الغيث في تعذيب شخصيات سياسية معروفة واقتحام منازلهم مثل القيادي عبدالوهاب حسين، وآخرين.

تقرير حديث يتهم بريطانيا بالتورط في تمويل انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين

ذكرت صحيفة الغارديان أنّ منظمة ريبريف لحقوق الإنسان اتهمت وزارة الخارجية البريطانية بالتواطؤ في الانتهاكات في البحرين وبأنها فشلت في أن تكون شفافة بشأن برنامج إصلاح الأمن والعدالة في المملكة الخليجية، والذي بلغت كلفته 5 ملايين جنيه استرليني.

وقالت ريبريف في تقريرها إنّهُ على الرّغم من تدريب حراس السجون وعناصر

الشرطة وغيرهم من الضباط على يد شركات بريطانية في البحرين منذ الربيع العربي، تضاعف عدد السجناء على قائمة الإعدام، واستمر التعذيب أثناء الاعتقال، واستُؤنفَت الإعدامات للمرة الأولى منذ العام 2010.

ودعت مايا فوا، وهي مديرة منظمة ريريف، بريطانيا إلى الطلب من البحرين اتخاذ الإجراءات اللازمة ضد التعذيب كشرط أساسي لتقديم المزيد من المساعدة، ولأن تكون أكثر شفافية بشأن التمويل.

وقالت فوا إنه «يجب أن تكون بريطانيا العظمى تروج بفخر لحقوق الإنسان ولحكم القانون، لا أن تقوضهم سرًا»، مضيفة أن «الطريقة الوحيدة التي يمكن من خلالها للشعب البريطاني الوثوق بأن أموالهم لا تؤدي إلى الانتهاكات في الخارج هي أن تقوم الحكومة بنشر تقرير كامل وشفاف عن المشاريع التي تمويلها، وتقييم حقوق الإنسان في كل منها».

وأشارت منظمة ريريف في تقرير أعدته، وشارك فيه معهد البحرين للحقوق والديمقراطية، إلى أنه من خلال تأمين التدريب للجماعات التي دعمت لاحقًا إعدام المعارضين -وبسبب فشلها في التحقيق بشكل مناسب في ادعاءات التعذيب- فإن الحكومة البريطانية شريكة في انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين.

ويأتي التقرير بعد أن شاركت منظمة رصد في انتقاد صندوق الصراع والأمن والاستقرار مؤخرًا على خلفية أوجه القصور في طريقة عمله، بما في ذلك أنه لم يكن صارمًا بما فيه الكفاية في تطبيق الضمانات لمنع التعاون مع الدول الأجنبية ذات السجلات المشبوهة في مجال حقوق الإنسان.

تدريبات على التستر وحقوق الإنسان في تدهور بدلًا من التحسن

وقالت صحيفة الديلي ميل البريطانية إنه من بين المجموعات البريطانية العاملة في البحرين مفتشية جلالة الملكة للسجون وشركة NICO الإيرلندية الشمالية غير

الرّبحية، التي تعود ملكيتها للحكومة الإيرلندية، وقد ذهبت المساعدات المالية أيضًا إلى مفتشية جلاله الملكة للسجون ومعهد كوزواي لبناء السلام وحل النزاعات، ويرأسه عضو مجلس العموم البريطاني السير جيفري دونالدسون.

وأشارت الديلي ميل إلى أن التقرير يثير الشكوك بشأن تورط شركة إيرلندا الشمالية، التي قالت إنها شاركت في تنظيم مشروع أمانة تظلمات من المُفترَض به التحقيق في ادعاءات الانتهاكات التي تجري على يد حراس السجون وعناصر الشرطة، غير أنّه بدلاً من ذلك، وفقًا للمنظمة، فقد تسترت أمانة التّظلمات هذه على الاعترافات والانتهاكات. بالإضافة إلى ذلك، تم اغتصاب المحتجين وتعذيبهم في سجن تلقى تدريبًا من قبل الشركة الإيرلندية.

وقالت ريبريف إن حقيقة أن الحكومة البريطانية تمويل المخطط تنهي مصداقية النظام القمعي [البحريني].

ونقلت عن تقرير منظمة ريبريف أن «الكثير من المساعدة الممولة من قبل وزارة الخارجية هدفت إلى تدريب عناصر الشرطة وحراس السجون البحرينيين على حقوق الإنسان، وكذلك إلى إنشاء هيئات جديدة للتحقيق بشأن ادعاءات التعذيب»، مضيفًا أنّه «مع ذلك، على مدى مسار برنامج الإصلاح البريطاني هذا، لم يتحسن سجل البحرين في حقوق الإنسان بل تدهور بشكل مأساوي».

ولفت التقرير إلى أنه «خلال فترة برنامج الإصلاح، تم اعتقال خمسة رجال -محمد رمضان، حسين موسى، عباس السميع، سامي مشيمع، وعلي السنكيس- وعُذّبوا لانتزاع اعترافات منهم، وحُكِمَ عليهم بالإعدام».

وفي يناير / كانون الثاني 2017، وفي أعقاب إنفاق حوالي 4 ملايين جنيه استرليني من تمويل برنامج الإصلاح البريطاني في البحرين، أعدمت السلطات البحرينية عباس السميع وعلي السنكيس وسامي مشيمع على يد فرقة لإطلاق النار، ويواجه الآن محمد رمضان وحسين موسى المصير ذاته.

وقال البروفسور خوان مانديز، وهو المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالتعذيب إن «مظاهر إصلاحات التعذيب في البحرين تعززت بالتأييد العام من قبل حلفائها الدوليين، بما في ذلك المملكة المتحدة، التي دربت هذه المؤسسات لسنوات»، وأضاف أن «هناك خطر من استخدام الهيئات المناهضة للتعذيب لإيجاد شكل ظاهري الامتثال لاتفاقية مناهضة التعذيب، مع صرف الانتباه العالمي عن الوضع السيئ الذي يستمر في البحرين».

وكان موقع أوبن ديموكراسي قد نشر تفاصيل عن دور كل من معهد كوزواي وشركة NICO الإيرلندية، فأشار إلى أنه تم توظيف معهد كوزواي من قبل الخارجية البريطانية للعمل مع منظمات غير حكومية ومع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في البحرين. وقد سهل المعهد زيارة عدد من الوفود البحرينية إلى بلفاست لـ «تعليم دروس من إيرلندا الشمالية» غير أن تقرير منظمة ريبيرف وجد أن معهد كوزواي درب مجموعات دعمت علناً إعدام محتجين مناهضين للحكومة.

ومن جانب آخر، أشار موقع أوبن ديموكراسي إلى أن شركة NICO الإيرلندية حصلت على ما يقرب من 1.5 مليون جنيه استرليني لتدريب حراس السجن وعناصر الشرطة البحرينيين، والمساعدة على إنشاء هيئة للتحقيق في التعذيب في المملكة.

السكنيس ومشيمع والسميع ضحايا لبرنامج إصلاح الأمن والعدالة البريطاني

غير أن التدريب الذي مارسته الشركة الإيرلندية تضمن تعليمات حول كيفية إخبار العائلات التي تعيش الحداد على قتل أبنائها أثناء الاعتقال من قبل الشرطة أنه لن يتم ملاحق الأفراد المتورطين بقتلهم. وفي يناير / كانون الثاني 2016، استضافت شركة NICO عناصر بحرينيين في بلفاست لتدريبهم حول «إيصال رسائل صعبة المحتوى»، بما في ذلك «كيف يتعامل المدعون العامون مع المواد الإعلامية في القضايا الصعبة»، وأيضاً عن جمع المعلومات بين الناس، واستخدام الكلاب، وخرائط

المياه، وبعد بضعة أسابيع، استطاعت الشرطة البحرينية تحديد مكان الشاب علي السنكيس الذي كان مختبئًا، واعتقاله وتعذيبه، وقد تم إعدامه لاحقًا.

وكانت ريفريف قد دعت مجلس النواب الإيرلندي إلى إجراء تحقيق حول ما فعلته المنظمات الإيرلندية الشمالية في البحرين، وقالت مايا فوا، وهي مديرة منظمة ريفريف، إنه «ما يزال هناك أسئلة جديّة بشأن نشاطات موظفي شركة NICO ومعهد كوزواي في البحرين، بما في ذلك حول مسألة تواجدهم داخل بعض السجون في أوقات محددة، عند حصول [قضايا] تعذيب علمنا بشأنها»، مضيفة أنه «من المهم أن تعلم الحكومة والشعب الإيرلنديان بالتحديد طبيعة الأخطاء التي حصلت، وكيف يمكن تجنبها في المستقبل».

النظام البحريني يفلت من العقاب وبريطانيا تساعد على تبييض سجله

وقالت منظمات لحقوق الإنسان إن تورط كل من شركة NICO ومعهد كوزواي يؤديان إلى تبييض سجل النظام البحريني. وقالت مايا فوا إن «النتيجة الأساسية لعمل شركة NICO هي تبييض حملة القمع الوحشية التي شنتها البحرين ضد المعارضة وتحييد الانتباه الدولي عن انتهاكات حقوق الإنسان في المملكة».

من جانبه، قال سيد أحمد الوداعي، المدير التنفيذي لمعهد البحرين للحقوق والديمقراطية، ومركزه لندن، إن «التدريب الذي قامت به الحكومة البريطانية في البحرين، ونفذته شركة NICO ومعهد كوزواي، لم ينتج عنه إلا توفير الإفلات من العقاب للنظام. وبمساعدة من المملكة المتحدة، تتمتع الحكومة البحرينية الآن بموقع أفضل في تبييض انتهاكات حقوق الإنسان».

وأضاف الوداعي أنه «تم دعم البحرين وهي الآن تحكم على المزيد من الأشخاص بالإعدام أكثر من أي وقت مضى في تاريخها الحديث. إنه من الأهمية بمكان أن توقف الحكومتان البريطانية والإيرلندية الشمالية تقديم المساعدة التجميلية التي لا

تحقق أي شيء إلا تحييد الرقابة الدولية الحاسمة عن السجل السيء والمتدهور للبحرين في مجال حقوق الإنسان».

مصادر جديدة للتمويل البريطاني

وكانت الغارديان قد أشارت إلى أنه على الرغم من ذلك، ستأتي مساهمة المملكة المتحدة هذا العام في المشروع من مصدرين جديدين: صندوق النقد البريطاني، وصندوق التدخلات المتكاملة، والذي قالت منظمة ريبريف إنه أكثر غموضًا.

وقال ناطق باسم الخارجية البريطانية «نحن نشير بانتظام مخاوف بشأن قضايا محددة على مستوى عال مع حكومة البحرين، لكن ليس من الجيد كفاية انتقاد الدول من بعيد. فقط من خلال العمل مع البحرين يمكننا إحداث التغييرات التي نتمنى رؤيتها في البلاد».

وقد رحب الناطق باسم الخارجية البريطانية بالقرار الأخير للملك حمد بن عيسى آل خليفة، بخفض أربعة عقوبات إعدام.

على خطى عادل فليفل في التسعينيات: ادفعوا لنا وسنخرج أبناءكم قبل انتهاء العقوبة

حالة 1: قبل أسبوعين من عيد الأضحى الفائت، تلقت عائلة أحد السجناء السياسيين اتصالاً هاتفيًا من طرف يعمل في وزارة الداخلية، كان ابنهم قد قضى ثلاثة أرباع المدة المستحقة عليه ولم يتبق سوى عدة أشهر، قال المتصل: إذا أردتم أن تعيدوا مع ابنكم، فادفعوا ستة آلاف دينار!

حالة 2: نشرت صحيفة الأيام 4 سبتمبر/أيلول 2018 القضية التالية على لسان أحد قرائها: لي أخ محكوم 11 عاما بقضية جنائية أنهى منها 9 سنوات، وقد أعلمتنا إدارة السجن أنه مرشح للعفو لأنه حاصل على شهادة حسن سيرة وسلوك وأنهى ثلاثة أرباع مدة حكمه، وطلب منا دفع غرامة تقدر بخمسة آلاف دينار لكي يتم العفو

عنه بعد ذلك. وبناء على ذلك أُعطينا مهلة ستة أيام قبل عيد الأضحى المبارك لكي ندفع الغرامة في المحكمة فدفعتها كاملة بعد أن اضطررنا لبيع أثنى ما نملك؛ من أجل استعادة حرية أخي الذي استوفى جميع شروط الإعفاء حسب المحكمة وإدارة السجن. بعد أن انتهت المدة المقررة لإطلاق سراحه راجعنا الجهة المعنية فقبل لنا أن الشهادة التي أعطيت له قديمة وبناء على ذلك قد يتوقف موضوعه!

ليس هذا جديداً، استغلال الوظيفة وابتزاز أموال الناس، هذه وقائع حدثت منذ التسعينيات وتحدث الآن. العقيد السابق الجلاد المعروف عادل فليفل أحد أبطال هذا النوع من استغلال المنصب وابتزاز الأهالي للإفراج عن أبنائهم. مثلها الآن قصص كثيرة يصمت الأهالي عن البوح بها أو فضحها خشية تعرضهم للانتقام أو المساءلة القانونية بتهمة تقديم رشاوى.

تبدأ الحكاية هكذا، قبل حلول الأعياد والمناسبات الرسمية والوطنية ينشط مجموعة من الضباط المتصلين بجهاز الأمن تحديداً وبعض الموظفين العاملين بالقرب من السجون ووزارة الداخلية والمطلعين على أحوال المساجين في سجون البحرين المختلفة (مدني/ سياسي/ جنائي)، يقومون بالاتصال بأهالي السجناء وإيهامهم بقرب الإفراج عن أبنائهم أو التوسط لدى الجهات الرسمية لإضافة أسمائهم ضمن المفرج عنهم في قوائم العفو الرسمية المقبلة، يتمنى الأهالي ويستبشرون خيراً، وقبل أن تكتمل فرحتهم يشترط المتصل مقابلاً مالياً نظير هذه الخدمة.

عندها تبدأ عملية المفاوضات حول المبلغ المطلوب. تستمر المفاوضات لأيام. المبالغ المطلوبة تكون بحسب مستوى العائلة، الميسورة يطلب منها دفع مبلغ أكبر، الفقيرة يقترح عليها الاستدانة من البنك أو الإخوة والأقارب، ويظل المتصل يساوم الأهالي على ما يستطيعون دفعه، ثم يتم الاتفاق على تسليم الأموال نقداً في سرية تامة، الشيكات مرفوضة.

يُحذر الأهالي بإبقاء الأمر طي الكتمان التام، وعدم إفشاء السرّ حماية لأبنائهم وللعائلة نفسها أيضاً. بعد استلام المال، تختفي هذه الشخصيات ويتوقف رنين

الهاتف تماما، وإذا حاول الأهالي الاتصال مجددا تبدأ المماطلة أو التذرع بالحجج في أحسن الحالات، أو التجاهل وعدم الرد على المكالمات، وقد يجدون هذه الأرقام مقطوعة أو تنتمي لأشخاص مختلفين.

بعض السجناء الذين يفرج عنهم بالفعل بعد هذه المقايضة، تكون قد انقضت مدة محكوميتهم أو أمضى في السجن ثلاثة أرباع مدة العقوبة مع ما يثبت حسن سيره وسلوكه، وهو حقٌ قانوني للسجين، وفي بعض الحالات يتم إيهام الأهالي بالحصول على مكارم العفو العام أو العفو الخاص لأسباب مختلفة. لكن الغريب أن أحداً لم يلامس هذا الموضوع بسبب السرية المحاطة به.

منذ أيام فوجئ المواطنون بتصريح على لسان فيصل فولاذ وهو عضو شورى سابق، عن «قرب إطلاق مرسوم عفو عام عن عدد «مهم» من المحكومين بينهم «حقوقي بارز»». جرى تداول الخبر على نطاق كبير بين المواطنين وفي وسائل التواصل الاجتماعي، ثمة من رأى أنه مجرد خبر لإشغال الرأي العام، وقيل أنها وسيلة لترطيب الجو وتهئية الساحة للانتخابات المقبلة، ووصفه البعض بأنه مجرد إطلاق بالون اختبار.

في الحقيقة ما زلنا ننتظر ماذا وراء هذا البالون، لكن في الخفاء، ثمة نشاط محموم يستغل ما يترجاه الأهالي المساكين من وراء مثل ذلك التصريح. اتصالات سرية يجريها محتالون (ضباط في الداخلية وغيرهم) لأهالي السجناء: يمكننا أن نخرج أبناءكم ضمن العفو القادم بمبلغ وقدره.....!

«الخبيث» يهاجم سجن جو: معتقلون آخرون ينتظرون تشخيص إصابتهم بالسرطان!

مع تزايد حالات الإصابة بالأمراض المستعصية في السجون البحرينية والإهمال الطبي، لم يعد التعذيب أكثر ما يقلق المعتقلين وعوائلهم في السجن المركزي الذي تحوّل إلى مكان أشبه بمثلث برمودا. الداخل إليه مفقود والخارج منه مولود.

والحقيقة الأمر، أن ليس كل خارج من سجن جو مولود فعلا. بعض الخارجين كانوا ميّتين وبعضهم عاجزين عن الحركة كما حدث مع حسين القصاب، وآخرون خرجوا من حرب التعذيب ليأخذوا لقب محاربي السرطان، أما كثيرٌ لا زالوا يترجّون سلطات السجن بأن تُجري لهم فحوصات الكشف عن المرض الخبيث.

الناشطة الحقوقية ابتسام الصائغ أكدت ذلك بالقول «هناك أشخاص يشتبه بإصابتهم بالسرطان (...) بسبب المماثلة في عرضهم على طبيب مختص لتشخيص حالتهم لا نستطيع الجزم بذلك. لا بد من الاستجابة لمطالبهم فورا، التأخير يحرمهم من فرصة الشافي».

لقد تسبب الحرمان من العلاج فعلا في تدهور صحة المعتقل السابق السيد كاظم عباس (23 عاما). مع بداية العام بدأ يشعر بأعراض خطيرة بينها تراجع قدرته على الرؤية والتشنج وعدم القدرة على التنفس. لكن أحدا لم يستجب لمطالبه المتكررة ومناشدات عائلته.

تقول والدته «كان يعاني من تلك الأعراض لأشهر. أخوه السيد هاشم مسجون معه، كان يقول لهم إنه يحتاج لرؤية الطبيب. عرضوه على طبيب السجن (سوداني الجنسية) أعطاه بنادول وقال له إنك لا تعاني من شيء». تصوروا لأي درجة من القسوة وصلنا، تضيف والدته بمرارة.

استمر السيد كاظم واستمرت والدته في إطلاق النداءات الإنسانية، ولم تجد إنسانا يستجيب لها. في 15 يوليو/تموز، تم نقله للمستشفى بعد أن تعرض لنوبة تشنّج. قرر الدكتور حينها إجراء عملية لإزالة سوائل في رأسه كانت تضغط على عينه وتمنعها من الرؤية.

بعد إخضاعه للجراحة، ومزيد من الفحوصات تبين أن السيد كاظم يعاني من السرطان. بكل بساطة تم إبلاغ عائلته بذلك. احتجزته السلطات لأسبوعين قبل أن تقرر الإفراج عنه في 31 يوليو/تموز: لقد بلغت إصابته بالسرطان مرحلة متقدمة، وفرص الشافي تتضاءل، وفقد بصره بالكامل بعد عملية جراحية أخرى.

عائلته تقول إن علاجه متوفر في 5 دول وفقا للتقارير الطبية، هي اختارت أن تعالجه في أمريكا وتنتظر أن تمنحها السفارة الأمريكية تأشيرة دخول. حتى ذلك الوقت يغرق السيد كاظم في الظلام والعتمة بعد أن كانت عينه تستشرف مستقبه.

تقول الناشطة الصائغ «كانت جريمة. ما يثير الغضب وجود معتقلين آخرين يعانون من نفس الحالة ويقابلها ذات الإهمال. لدينا حالات تحتاج تدخلا طبيا عاجلا (...) مصابون بهبوط حاد في الوزن وزوائد لحمية وكتل غريبة قد تكون أعراض إصابات جديدة».

قمبر... أكثر من عام بالسرطان

في أحد المستشفيات التركية يتلقى معتقل آخر علاجاً بالكيماوي بعدما قررت السلطات الإفراج عنه مع تقدم حالته. يصر علي قمبر على قتال المرض حتى النفس الأخير. أجريت له عملية جراحية تكللت بالنجاح، لكن لا يمتلك حتى الآن تقريراً شاملاً عن حالته.

قبل اعتقاله في سبتمبر/أيلول 2014، لم يكن المفرج عنه علي قمبر يعاني من أي أمراض. تعرض للتعذيب للإقرار بالتهمة التي وجهت له على خلفية نشاطه السياسي، قبل أن تقضي محاكم بسجنه 37 سنة ونقله للسجن المركزي لقضاء عقوبته.

بدأت أعراض مرض السرطان في الظهور على قمبر، بفقدانه الكثير من وزنه وفقدان مناعته، كان الجميع في السجن يرون الشحوب في وجهه، غير أن سلطات السجن لم تكن ترى شيئاً، أو بعبارة أدق كانت ترى لكن الموت -بالنسبة لها- هو الحق الوحيد الذي يتمتع به قمبر أو أي سجين سياسي.

في أبريل/ نيسان 2017 وتحت المناشدات المتكررة تم إجراء فحوصات لقمبر، أعلن بعدها عن إصابته بسرطان في الدماغ. كان ذلك الخبر مثل الصاعقة على عائلته، التي فقدت أخاه عيسى قمبر (26 مارس/آذار 1996) بعد أن نفذت به سلطات البحرين حكم الإعدام رمياً بالرصاص.

لم يشفع ذلك بالإفراج عنه واستكمال علاجه. بقى في السجن أكثر من عام كامل بعد تشخيص إصابته بالمرض القاتل، لم يتلق خلالها علاجاً منتظماً. لقد أدى ذلك إلى تدهور حالته الصحية. لا تعرف والدته المسنة عن إصابته بالسرطان لكنها قالت عندما رأته (3 يوليو/ تموز 2017): لم يعد كما دخل للسجن!

إلياس الملا... يُترك ليموت

بعد الإفراج عن قمبر، ذهبت أحلام حسن والدة المعتقل إلياس الملا لتراه في منزله، كانت تريد الاطمئنان عليه وأن تعرف النقطة التي عندها سيفرج عن ابنها إلياس. تقول بحسرة «كنت أتعذب وأتألم وأنا أرى حالة ابني تتفاقم يوماً بعد يوم، لذلك كنت متواجدة وقت الإفراج عن علي قمبر».

وتتابع «تخيّلت أنه سيتم الإفراج عنه بعد أن تتفاقم حالته الصحية ويصل إلى مرحلة الخطر (...) كانت دموعي تحرقني، يا ناس أبنائنا لا يحظون بأبسط حقوقهم، لماذا يتركون للموت حتى يقررون الإفراج عنهم؟»

وتضيف «قلبي يتقطع وأنا أرى ابني يروح من يدي، تحمّلت وصبرت ولكن حتى متي!». وتضيف أحلام «منذ (21 يونيو/ حزيران 2018) لم توفّر إدارة سجن جو الدواء الخاص بعلاجه، أي مضاعفات تحصل له سآحمّل إدارة السجن المسؤولية».

مضت أكثر من 3 سنوات على تشخيص إصابة إلياس الملا (25 عاماً) بسرطان القولون، غير أن السلطة القضائية رفضت التماسات متكررة بالإفراج عنه. لقد تم استئصال الورم جراحياً في عملية في المستشفى العسكري بعد أن وصل المرض إلى المرحلة الثالثة.

حسين القابندي مثالا

تقول الناشطة الصائغ «صحيح أنه وفق الآراء الطبية لا يمكن ربط ما تعرض له السجناء من تعذيب وظروف قاسية في الإصابة بالسرطان، لكن يمكن التأكيد وفقاً للدوريات العلمية أن العوامل النفسية تترك أثراً سلبياً على المصابين».

وتابعت «علي قمبر بقى في السجن 4 سنوات وسيد كاظم سيد عباس أمضى سنتين و7 شهور قبل الإفراج عنهما بدواعي إنسانية بالإضافة إلى إلياس الملا الذي قضى 6 سنوات في السجن، وجميعهم أجمعوا أن الظروف التي قاسوها في غرف التعذيب ولاحقاً في 10 مارس/آذار 2015 تركت بصمات على أوضاعهم الصحية».

وتتابع «لقد حرموا من أبسط حقوقهم، ورغم ظهور أعراض إصابتهم بالسرطان إلا أن ذلك لم يشفع لهم في الحصول على التشخيص والعلاج المنتظم (...) لقد قوبلت أوضاعهم الصحية بالمماطلة حتى وصلوا لهذه المرحلة من السوء».

وعبرت الصائغ عن قلقها «لوجود حالات تعاني من أعراض مشابهة ولم يتم تمكينهم من حق العلاج برغم من وضوح تدهور حالتهم الصحية وفقاً لأهاليهم مثل حسين القابندي الذي فقد أكثر من نصف وزنه (...) إننا ننتظر الوقت الذي يفرج فيه عن جميع المعتقلين لا تمكينهم من العلاج فقط».

تبقى أن يدفع المعتقلون إيجار سُكناهم!... نحن نجوع والشرطة تبيع الوجبات علينا (اتصال خاص مع سجين سياسي)

«جوع لا يوجد طعام نشتره من متجر السجن، والطعام الذي يقدمونه كوجبات قليل جداً. المرضى لا يحصلون على علاج. باختصار لا يوجد علاج»، هذا ما قاله سجين تواصلت معه «مرآة البحرين».

يضيف «التياب التي نملكها يتحكمون في مقدارها أيضاً، المسموح أن يكون لدى كل سجين سروالين اثنين (وفانيلة) واحدة فقط»، متابعاً «في المساء يتم إطفاء الأنوار علينا عند الساعة الثامنة، لا يدعونا نقرأ شيئاً فالكاتب تم منعها، باختصار ننام غصبا عنّا في توقيت لم نختره».

وبينما قام بعض المعتقلين بإبلاغ أهاليهم بالجوع الذي يعانونه، قال إنه لن يفعل

ذلك خوفاً على سلامة أمه «أخشى أن تقوم أُمي بتجويع نفسها عندما تعلم أننا نعاني من الجوع».

تأكيداً لكلام السجين الذي تواصلت معه المرأة، قالت الناشطة الحقوقية زينب خميس عبر حسابها على منصة تويتر «إن الشكاوى تركزت في مبنى رقم 12»، موضحة بأن «الوجبات لا تفي بالاحتياجات الغذائية بعد تقليص حصة النزيل».

لقد قررت إدارة سجن جو المركزي تنفيذ حكم جديد بالسجناء عبر «تقليص كميات وجبات الغذاء في السجن».

الأنكى من كل هذا، أن خميس قالت إن أحد حراس السجن امتهن بيع وجبات غذائية على السجناء الجوعى. ويشك السجناء أن هذا الحارس يعمل على تقليص محتويات الوجبات المخصصة للسجناء، ثم يقوم ببيعها عليهم.

وذكرت خميس أن «قانون السجون يؤكد على أن لكل سجين ثلاث وجبات يومياً يجب أن توفر له كما هو مذكور، ولكن بعض حراس السجن (م.ه - ح.ك) يزاولون أعمالاً أخرى بينها بيع الوجبات الغذائية على السجناء أثناء عملهم الرسمي دون رقابة أو محاسبة».

«المطبّق بحقنا لا علاقة له بالنصوص القانونية» يقول السجين لـ «مرآة البحرين»، ويضيف «في بعض الأيام تحتوي وجبة الغذاء على فاكهة، تفاحة أو برتقالة لكل سجين، واعتاد المعتقلون على الاحتفاظ بالفاكهة ليأكل كل واحد نصيبه ليلاً، لكن بعد مdahمات التفتيش عند الفجر بشكل شبه يومي، يتم مصادرة الفاكهة، وحينما يناقشهم أحد السجناء ويحتج يكون مصيره السجن الانفرادي وقبله وجبة من الضرب الوحشي».

تشير الحقوقية زينب خميس عبر تويتر إلى أن «القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء التي تنص على أن إدارة السجون ملزمة بتوفير -لكل سجين في الساعات المعتادة- وجبة طعام ذات قيمة غذائية كافية للحفاظ على صحته وقواه، جيدة النوعية وحسنة الإعداد والتقديم، كما توفر لكل سجين إمكانية الحصول على ماء صالح للشرب كلما احتاج إليه».

خميس تؤكد المعلومات بشأن بيع بعض الحراس الوجبات الإضافية على السجناء، وتتساءل «هل إدارة سجن جو تعلم بذلك؟».

وهذه ليست المرة الأولى التي يكشف الحقوقيون فيها عن ازدياد الكُلف المالية على كاهل السجناء وأسْرهم، ففي منتصف شهر أكتوبر الماضي، كشفت الناشطة الحقوقية ابتسام الصائغ إن إدارة السجون بدأت ببيع بدلة السجن على السجناء مقابل سبعة دنانير و400 فلس، أي ما يعادل 19.57 دولار أمريكي للبدلة التي تتكون من قميص وبنطلون لونهما رمادي.

وقالت ابتسام الصائغ «بعد بيع المرتبة والوسادة والبطانية على السجناء، جاء بيع بدلة السجن».

لقد تخلّت وزارة الداخلية بموجب تلك الحقائق عن أبرز مسؤولياتها تجاه المعتقلين السياسيين، وليس من المستغرب أن تقوم لاحقاً بتأجير الغرف عليهم، فما الذي يمنعها من القيام بذلك تجاه معتقلين يدفعون، اليوم، أثماناً باهظة مقابل ملابسهم ومأكلهم ومفارشهم بعد أن دفعوا من لحمتهم في غرف التعذيب!

رسالة من سجين إلى أخيه المهاجر...

«عزيزي.. أحبك مثل أعز صديق، وأجمل أخ يا عزيزي..»

إن كنت بخير فإنني أفرح لأجلك، وإذا كنت في ظروف صعبة فأنت تستطيع أن تتجاوز المحن بذكاء وصبر وحكمة...

أما عني وأوضاعي، فبعد تقلب أبواب الصبر وجدت حيلة واحدة، أن ألهم عقلي الواعي وعقلي الباطن أنه لا بد لي من نسيان احتياجاتي البشرية الفطرية كلها، ومنها الجوع.

وأن أحاول تقليد بعض الكائنات الحية في نظرية التكيف. هذا كلام نابع من قلبي وشعوري بالحياة اليومية التي أعيشها..

أخي وصديقي العزيز، أنا بجد استخدم كل طاقتي الفطرية والمكتسبة، وكل ما يوجد من ذرات تفتأ في جسمي وروحي، لصنع صورة وهمية أو حقيقية، تمكنني من التفاعل والتغلب على الأزمات. تجارب الحياة تعلم، لكنها قاسية.. انتهى»

اليوم 2/12/2018

الساعة 8:35 صباحاً

تلك رسالة كتبها أحد الشباب المعتقلين المحكومين بالسجن لسنوات طويلة على خلفية سياسية، لتصل إلى أخيه الذي هاجر من البحرين خوفاً من اعتقاله على ذات الخلفية، فيما يقضي أخوهما الثالث محكوماً في السجن أيضاً، ولسنوات طويلة أيضاً، ولذات الخلفية السياسية أيضاً.

الأم غادرها أبنائها الثلاثة، ولم يعد ثمة ولد لديها تسند بقايا عمرها عليه. هذا ما أصبح عليه حال البحرينيين، بين معتقل ومهاجر ومشرّد ومطارد، وكلّ عليه أن يشحذ ما يملك من قدرات ليكيّف نفسه مع الواقع الذي صار لازماً عليه العيش فيه والتعامل معه، وإن تجاوز هذا الواقع طاقته الآدمية.

لا أحد يعلم كمّ الألم المعصور في تلك الرسالة، ما لم يعيش التجربة القاسية داخل السجون البحرينية، والأمد الطويل الذي ينتظر المحكومين باختبار أعمارهم فيها. لا أحد يفهم كم الصبر الذي يختمر في العبارة التي أوردتها «بعد تقليب أبواب الصبر»، ما لم يذق الصبر على قساوة التعذيب الذي تلقاه من أجل انتزاع الاعترافات المنصوطة، ما لم يتجرّع الصبر على سوء المعاملة التي يتعرض لها والتجويع والحرمان والإذلال والتضييق، ما لم يتجرّع الصبر على فراق الأم، الأب، الزوجة، الأولاد، وتجرّع مرارة الصبر على فقدان ضحكة آخر طفل رزق به (آخر العنقود)، الصبر على الحرمان توصيل ابنك

لأول يوم مدرسة، وحرمان ابنتك من رؤية فرحتك بتفوقها الدراسي. السجن الذي تصير فيه حاجات الإنسان الضرورية ضرب من الترف والخيال الجامح.

ماذا يعني «نسيان احتياجاتي البشرية الفطرية كلها، ومنها الجوع». كيف تكون مجبوراً على نسيان حاجاتك الفطرية الأساسية، إن هذا يتطلّب منك أن تنسى أنّك إنسان أولاً، فالإنسان لا يعيش بدون حاجاته الفطرية البسيطة والطبيعية، لكن السلطات البحرينية تمنعني في جعلك تنسى انسانيّتك حتى تتحوّل من كائن الفطرة إلى كائن مفطور. تريد أن تسلبك الشعور بالحياة نفسها، تريد أن تردّيك محطّماً يائساً بائساً.

سيكون على جسدك أن يتكيّف مع الجوع الكافر الذي يكبر أكثر في الفراغ، الطعام الذي يصبح سدّ رمق فقط لا سدّ حاجة. ليس كافياً أن تتحمّل رداءة الوجبات الغذائية المقدّمة لك، بل عليك أن تتحمّل عدم وفرتها، أن تتكيّف مع طعام ينفد قبل أن يشعر جسدك الجائع بالاكتهاء، ولن يُسمح لك بشراء كميات إضافية كافية من الطعام من متجر السجن ولو على حسابك الخاص.

سيكون على جسدك الذي ينتفض من البرد في الشتاء، أن يستحمّ في الماء البارد، بعد أن تغلق إدارة سجن جو الماء الساخن عن السجناء كما تفعل مطلع كل شتاء، سيكون عليك أن تتكيّف مثل حيوان، على تحمّل قرصات الماء البارد الذي تسري فيك مثل كهرباء. وسيكون عليك أن تتلوّى من البرد مثل عصفور بعد أن تصادر ملابسك الشتوية، ولا تجد ما يسكّن ارتجافتك.

وسيكون عليك أن تتكيّف مع أن تقوم مذعوراً في منتصف الليل كلما داهم شرطة السجن الزنزانة وأجبروك على الاستيقاظ وأخرجوك إلى الممر بحجة حملة تفتيش.

وسيكون عليك أن تتكيّف مع شرب الماء في قناني (الكلوركس) و(الفاش)، وتسخن الأكل في الأكياس وحاويات البلاستيك التي تعثر عليها في الزبالة. عليك أن تتكيّف أن

تعيش في مقبرة الأحياء المسماة سجون البحرين، وأن تستخدم كل طاقاتك الفطرية والمكتسبة، وكل ذرة تفاؤل في قلبك، من أجل أن تبقى حياً رغم الموت.

حق السجين: الحقوق الإنسانية الأساسية تحولت إلى مطالب في البحرين

استنكر نشطاء بحرينيون حرمان السجناء السياسيين من حقوقهم الإنسانية، مشيرين إلى أن الحقوق البديهية تحولت إلى مطالب.

وأرسل نشطاء عبر موقع المدونات القصيرة تويتر عشرات التغريدات طالبوا فيها بمراعاة الحقوق الأساسية للسجناء في العلاج والتعليم والمقابلات الأسرية.

إبراهيم شريف الذي قضى أحكاماً بالسجن 5 سنوات، قال إن «السير (في السجون) عكس اتجاه الإنسانية في المعاملة الكريمة، في مواصلة تحصيله العلمي، في القراءة والاطلاع والترفيه، في الحصول على العلاج المناسب وفي لقاء أهله في جو أسري، الخ».

وأضاف «كل هذه الحقوق تحولت لمطالب بعد أن كان بعضها حقائق. مع الأسف مؤسسة «الاصلاح والتأهيل» فقدت بوصلتها».

أما الناشطة الحقوقية ابتسام الصائغ فقالت «يضرب السجين عن الطعام لأنها الوسيلة الوحيد الممكن استخدامها، بعد أن نفذت لديه جميع الطرق للمطالبة بحق العلاج»، وعلمت «وبدلاً أن يتم تمكينه لأنه حق أساسي لكل إنسان يهدد أو ينقل للحبس الانفرادي لأنه حاول إيصال صوته».

وأرفقت الصائغ تسجيلاً صوتياً إلى الناشط المعتقل ناجي فتيل وهو يشكو من حرمانه من العلاج، وإضرابه عن الطعام.

نائب أمين عام جمعية المعلمين (المنحلة) جليلة السلطان قالت «للسجين حقوق كثيرة عامة وبديهية ولا يجوز تذكير دولة مصدقة للعهود والمواثيق والمعاهدات الدولية بدورها الأساس في رعاية #حق_السجين بل يكون هذا منقصة لها فلماذا تكثر شكاوى المعتقلين من حرمانهم من جملة من الحقوق كالصحة والتعليم والمكان الملائم والنظيف واحترام إنسانيتهم مهما كانت درجة الاختلاف».

عضو الأوروبية- البحرينية لحقوق الإنسان أحمد الصفار قال إن «العديد من المعتقلين بحاجة إلى علاج وهذا من أهم حقوق السجين ولكن يتم المماطلة في علاجهم وإذا ما طالبوا بها الحق يتم زجهم في الانفرادي ومنهم من اشتكى من الآلام والمرض ولغاية اليوم لم يحصل على العلاج وبعض من حصل على العلاج كان العلاج تأخر والمرض نخر فيه».

رئيس منتدى البحرين في حقوق الإنسان باقر درويش قال «حسب المعلومات الواردة، فإن تردي أوضاع السجون يشمل جميع السجون الرسمية الأربعة في البحرين، إلا أنها تتركز، بشدة، في سجن الحوض الجاف، (مركز الحبس الاحتياطي)، وسجن جو المركزي (مركز حبس المحكومين)، مقارنة بسجن النساء وسجن الأحداث».

عميد «المجمع الأمني» في المحرق «فواز الحسن» تدرب على الاستخبارات في بريطانيا... فلماذا حاولت إنكار ذلك؟

يكشف موقع «فايس» الإخباري المعروف أن العميد فواز حسن الحسن، مدير عام مديرية شرطة المحرق، تلقى تدريباً في بلفاست، عاصمة إيرلندا الشمالية، خلال أغسطس/آب 2015، فعلى ماذا تدرب، ولماذا حاولت المملكة المتحدة نفي ذلك بشدة في البداية، كما يؤكد الموقع؟

ينقل «فايس» بأن العميد الحسن حضر دورة تدريبية لمدة أسبوع في بلفاست عن «الأوامر والسيطرة». كانت الرحلة عبارة عن دروس مكثفة أعطاها ضباط الشرطة

في إيرلندا الشمالية، بالاشتراك مع وزارة الخارجية البريطانية وشركة تمتلكها حكومة إيرلندا الشمالية التنفيذية، للعميد و5 من زملائه، عن كيفية التعامل مع المتظاهرين. تظهر الوثائق التي أُطلع عليها الموقع بأن الرحلة التي كلفت 16 ألف جنيه إسترليني (8500 دينار بحريني)، شملت دروسا على استخدام مدافع الماء، الكلاب، وجمع المعلومات الاستخباراتية!

بعد عام من هذا التدريب، قام الملك البحريني حمد بن عيسى آل خليفة بترقية العميد فواز إلى منصب المدير العام لمديرية شرطة المحرق. فواز، وهو شقيق رئيس الأمن العام طارق الحسن، بات منذ ذلك الوقت المسئول الأمني الأرفع في مبنى هذه المديرية.

في العام 2017 صار مبنى مديرية شرطة المحرق، أو ما يعرف بـ«المجمع الأمني»، مقرا لجهاز المخابرات البحرينية (جهاز الأمن الوطني). ومع أن هذا الجهاز مفصول هيكليا عن وزارة الداخلية ومراكز الشرطة لكنه يمارس عمله من مبانيهم، وكان هذا المبنى هو مقر مهامه الجديدة في 2017. إلى هذا المبنى استدعي عشرات الناشطين، منذ التحضير للهجوم على قرية الدراز وسحق الاعتصام الذي دام حوالي العام عند منزل الزعيم الروحي الأعلى للشيعة، آية الله الشيخ عيسى قاسم، في مايو/أيار 2017.

رُصد في ذلك الوقت استدعاء أكثر من 40 شخصا، إلى «الطابق الثالث» من المجمع الأمني. أفرج عنهم جميعا ولم يعتقلوا، لكنهم تعرّضوا لنمط جديد من التعذيب بهدف حاسم: توقّفوا!

كان طورا آخر من التعامل الأمني، يديره جهاز المخابرات بنفسه - بعد أن أعاد له الملك سلطة الاعتقال في بداية العام 2017 - ليتناسب مع المرحلة الجديدة. من هناك خرجت ابتسام الصايغ وهي بالكاد تستطيع أن تمشي، بعد تعريضها وركلها والاعتداء عليها جنسيا ومحاولة اغتصابها. ولم يمنع تقرير للأمم المتحدة وثّق حالتها

بالتفصيل، من إعادة اعتقالها مجددا حين رفضت السكوت. كانت الصايغ قد اتهمت بانتقاد ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة على وسائل التواصل الاجتماعي. ومع أن السلطات البحرينية لم تكن مستعدة للتراجع خطوة إلى الوراء حينئذ، لكن ما كشفته حالة الصايغ للمجتمع الدولي عما يجري تحت عيون فواز الحسن، اضطرهم للإفراج عنها وآخرين بشكل مفاجئ.

ومن المجمع الأمني بالبحرين أيضا خرج المحامي إبراهيم سرحان، الذي وثق خبراء الأمم المتحدة حالته هو أيضا، بعد أن فر من البلاد. تعرض سرحان للضرب الكهربائي داخل هذا المبنى في مايو/أيار 2017، حيث أخذه عملاء لجهاز الأمن الوطني (المخابرات) إلى غرفة معتمة، وقاموا بركله في أعضائه التناسلية، وتعريته قبل اتهامه بالحض على كراهية النظام.

موقع «فايس» نفسه أشار في تقريره إلى حالة المعتقلة نجاح يوسف، التي تحاكم بسبب تعليقات على وسائل فيس بوك كانت قد انتقدت فيها سباق الفورمولا عام 2017. ونقل الموقع عن نشطاء أن نجاح تعرضت للضرب والاعتداء الجنسي من قبل أفراد من جهاز الأمن الوطني بعد اعتقالها في أبريل/نيسان من العام الماضي، وأنها قالت في مكالمة هاتفية من السجن «اعتدوا علي جسديًا، وحاولوا أن يمزقوا ثيابي، وقاموا بلمس أعضائي الجنسية وهددوا باغتصابي».

آخرون حاول جهاز المخابرات عبر التعذيب والترهيب، تجنيدهم، كما في حالة محمد، نجل القيادي الرفيع في جمعية الوفاق الشيخ حسن سلطان. شخصيات سياسية وحقوقية معروفة استدعيت إلى هناك أيضا، مثل الحقوقي في جمعية الحدودي عادل مرزوق، والحقوقي عبد الجليل يوسف، عضو شوري الوفاق نزار القارئ، الوفاقي رضي القطري، والناشط محمد خليل الشاخوري، وجميعهم تعرض لذات النموذج من التعذيب المكثف والمركز. معلومات قالت إن حتى قيادات رفيعة في المعارضة، جرجرت هي الأخرى للمبنى، لكنها تكتمت على ذلك.

إلى هناك أيضا، استدعي مغردون ألغوا حساباتهم في تويتر تماما، أو أجبروا على التوقف عن قول أي شيء. آخر من حاول جهاز المخابرات إسكاته كان المغرد المعروف يوسف الجمري، لكنه خرج من هناك (أغسطس/آب 2017) ليسجل فيديو يؤكد فيه تعرضه للتعذيب وتهديده بالاغتصاب والقتل، وليناشد في الفيديو ملك البلاد علنا حمايته من جهاز الأمن الوطني.

ومع أن المغرد يوسف الجمري لم يعتقل مرة ثانية، رغم استدعائه من الجهاز بشكل متكرر بعد ذلك، بل تلقى اتصالا لاحقا من مكتب المفتش العام بجهاز الأمن الوطني للحضور وتقديم شكوى ضد من قاموا بتعذيبه، إلا أنه فرّ لاحقا خارج البلاد، واستمر في مواصلة نشاطه على تويتر.

المحقق قال له إنه يتصرف وفقاً للسلطة الأعلى بعد الملك ولا شيء يستطيع إيقافه. ضابط آخر من المخابرات قال لأحد المعتقلين «نحن ثاني أكبر سلطة بعد ملك البلاد وفي حال إخبارك أحد بما يجري لك في مبنى الأمن الوطني لن يستطيع أحد حمايتك حتى الملك نفسه». ذات العبارة كرّرت على مسامع الناشطة ابتسام الصايغ في نفس المبنى «قال لي الرجال في جهاز الأمن الوطني لا أحد يستطيع حمايتك».

استخدمت منظمة العفو الدولية هذا التصريح عنوانا لتقرير موسّع عن الانتهاكات في البحرين أصدرته في سبتمبر/أيلول 2017 «لا أحد يستطيع حمايتكم».

لفتت المنظمة إلى أن هذه الحملة على المدافعين عن حقوق الإنسان شكّلت سابقة منذ قانون الطوارئ في 2011، إذ لم تستخدم السلطات في معظم الحالات التعذيب ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء منذ ذلك الوقت.

لكن من أبرز ما وثّقه المنظمة عن مركز شرطة المحرق استدعاه عوائل الناشطين المقيمين في الخارج، لتهديدهم والانتقام من أنشطة أبنائهم. ومن هؤلاء انتصار الوداعي شقيقة الناشط المعروف سيد أحمد الوداعي، وقال التقرير إن الوداعي نفسه

تلقى مكالمتين من شخص قال إنه يتحدث من البحرين ويريد مقابلته في لندن وأخبره بأنه حصل على رقمه هاتفه من شقيقته في مركز شرطة المحرق في اليوم السابق، وأنه هو الرجل الذي كان جالسا معها.

تلك كانت بعض المهام التي نفذها المجمع الأمني في المحرق منذ منحه الملك سلطات القبض والتحقيق مطلع العام 2017.

في منتصف سبتمبر/أيلول 2017، وبعد حملة تحت عنوان «غرف الموت» شنتها منظمات حقوقية، ولقيت صدى في وكالات الأنباء، أعقبها تقرير منظمة العفو الدولية، عزل ملك البحرين رئيس جهاز المخابرات طلال بن محمد آل خليفة من منصبه، وأعاد على رأس الجهاز عادل الفاضل، رئيسه السابق.

ونقل الملك في الوقت ذاته طلال بن محمد إلى منصب نائب وزير الداخلية، لكنّه ألغى المنصب نهائيا في 29 مارس/آذار الماضي، ليختفي اسم نجل وزير الداخلية الأسبق، من المنظومة الأمنية، ولكن... دون أي محاسبة.

كان من الواضح أن الجهاز أدّى مهماته القذرة على أكمل وجه، في الوصول بالبلاد إلى دولة بوليسية مكتملة الأركان، وجاء الوقت سريعا هذه المرة لكبسة فرامل.

تعرف لندن جيدا ماذا وراء فواز الحسن، ورئيسه طلال بن محمد، وكان هذا نتاج تدريبها، لكن المباح في العالم اليوم، واسع جدا، ومبرّر جدا، فمن ماذا تخجل!

أوراق الانتخابات... مهرجان مضحك

نلبي الواجب: هذا ليس إعلاناً لحملةٍ للحج!

مؤخراً دشنت هيئة الاستفتاء والتشريع شعار #نلبي الواجب وسمّاً للانتخابات المقبلة التي ستعقد في 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2018، ونشرت الهيئة تصريحاً عجيباً بمناسبة تدشين الشعار، قالت فيه عن المواطن البحريني، «لقد أثبتت كافة المحطات عبر تاريخنا الحديث والقديم أنه الصخرة المتوحدة التي تحطمت عليها كافة الشرور والدسائس، فهو الحاضر دوماً ليلبي نداء الواجب».

ما معنى شعار #نلبي الواجب؟ «هل هو شعار حملة حج مثلاً» يسخر أحد السياسيين. حسناً، إنها طرفة فعلاً، لكن قائلها لا يخطيء، فالشعار بالفعل يحمل بعداً خفياً من هذا النوع، وهو أنه مشتق من مبدأ «طاعة الحاكم وولي الأمر» الذي يجهد الحكم في تثبيته دائماً وأبداً، لتتحول انتخابات البحرين المقبلة في جوهرها وعملية الذهاب للتصويت جزءاً من الآداب السلطانية «سم طال عمرك» وهي جملة بالمناسبة اختارتها لولوة بودلامة عنواناً لكتاب يخص البروتوكول والإتيكيت وأهدته للملك شخصياً، وليصبح الذهاب للتصويت في الانتخابات المقبلة بمثابة تصويت للحاكم وطاعة، شعار ذو بُعد واحد واتجاه واحد، لا يحمل أبعد من فكرة طاعة الحاكم، وليس اختيار الأفضل ولا الأفضل، شعار يصبح معه «بصوتك تقدر» شعاراً سياسياً محترماً تأسف عليه.

لكن يمكننا ببساطة أن ندرك القصة في ذهن صائغ هذا الشعار، فهي تلبية واجب الولاء للحاكم، تلك هي القصة باختصار، شعار يقول للمواطن: أنت تعرف أن اللعبة البرلمانية والتشريعية في يد السلطة لكن واجبك أن تصوّت، وأنت تعرف أن كل وعود



ملصقات لمرشحين في المحافظة الشمالية التقطت في 20 نوفمبر/ تشرين الثاني 2018 (رويترز)

المتشرعين فارغة وأكثرها كاذبة لكنك واجبك أن تصوّت، وأنت تعرف أنك ستعطينا بصوتك أربع سنوات جديدة لاتخاذ وتمير قرارات سياسية واقتصادية لا توافق عليها لكن واجبك أن تصوّت، تعرف أن أموال التقاعد ستضيع لكن واجبك أن تصوّت، تعرف أن سياسة البحريني ليس أولاً بل أخيراً سوف تستمر لكنك يجب أن تصوّت، تعرف أن أحداً لا يملك أي تأثير في هذا المجلس لكنك سوف تصوّت.

وبدلاً من أن تكون الانتخابات (حق) للمواطن البحريني لما يمنحه (البرلمان) له من قوة وصلاحيات واستحقاقات ومشاركة في الحكم وقدرة على التغيير ومواجهة الفساد ومساءلة المفسدين، تصير (واجباً) عليه لما يفرضه عليه من إتاوات وضرائب ومظالم وانتهاكات والمزيد من تفرد السلطة واستبدادها. مطلوب من البحريني أن (يلبي) ما (توجهه) السلطة عليه، من الانصياع لدستور مطبوع، وقوانين انتخابية مُخاطبة بإبرة

السلطة، ودوائر انتخابية قائمة على التمييز الفاضح وضمان أغلبية أبدية للسلطة، وصولاً لهيئة الاستفتاء والتشريع التي تدير الانتخابات، وهي هيئة زرع فيها وزير المتابعة في الديوان الملكي أحمد عطية الله جواسيسه، حتى صار صحافي فاشل مثل أحمد المدوب يعمل فيها برتبة مستشار مساعد.

لهذا يحمل شعار #نلبي_الواجب تضميناً تهديدياً لا تحفيزياً. فأنت تحفز الناس للذهاب لممارسة حقهم في التصويت حين يكون البرلمان مرتبطاً بوجودهم الفعلي ومستقبل حياتهم، لكنك تهددهم من مغبة ترك الواجب، حين يرتبط هذا الجهاز بشكل وجودك أنت أمام العالم، لا وجودهم، وحين تتأكد أن الناس قد ملّت المشاركة في لعبة صورية تافهة لم تجني منها سوى المزيد من الخسائر والمزيد من الخراب والتراجع والاستهبال.

يبقى #نلبي_الواجب شعار بمثابة إعلان إفلاس رسمي في الخيال والصوغ، مثلما يعاني البلد من إفلاس سياسي واقتصادي، فالأزمة توالدت وصارت لدينا أزمت حتى على مستوى الشعار!

عزل سياسي مدروس بحذف عشرات الآلاف من الكتلة الناجبة

زلة لسان قاض يرأس لجنة إشرافية في انتخابات 2018 كشفت الكثير. أكدت مخاوف وبيّنت تجاوزات تجري على صعيد العملية الانتخابية التي تقاطعها المعارضة وجماهير بحرينية واسعة.

فقد كشف رئيس اللجنة الإشرافية في المحافظة الشمالية، القاضي محمد ميرزا أمان، في تصريح لصحيفة «البلاد» (30 سبتمبر/ أيلول 2018) أن من ضمن أسباب سقوط الكثير من الأسماء جداول الناخبين «وجود نظام يزيل الأسماء التي تتخلف عن التصويت لمرتين متتاليتين». كان لهذا التصريح صدى واسع وتبع جاد.

في تصريح خاص لـ «مرآة البحرين» يقول المستشار القانوني إبراهيم سرحان، إن المتابعة والرصد لعملية عرض جدول الناخبين في البحرين كشفت عن «اختفاء عشرات الآلاف من أصوات الكتلة الانتخابية»، موضحاً بأن «رقم الأصوات اللاتي تم حذفها من جداول الناخبين كبير، لكن لا يتوافر لدينا حتى الآن رقم محدد»، مضيفاً «هذه جريمة واضحة تقوم بها الجهة المشرفة على الانتخابات».

وأردف «إنهم يتلاعبون في ظل غياب الأطراف السياسية الفاعلة التي تقاطع الانتخابات، إن حذف آلاف من أصوات الناخبين ليس أمراً بريئاً بل مخطط مدروس».

ردود وتعليقات

الخبير القانوني المعروف المحامي عبدالله الشملاوي علّق في حسابه بموقع التواصل الاجتماعي تويتر قائلاً «ذكرت وسائل إعلام وجود نظام آلي يزيل أسماء المتخلفين عن التصويت لمرتين متتاليتين، مع أن المادة (3) من قانون مباشرة الحقوق السياسية تقصر الحرمان على المحكوم بجناية أو جريمة ماسة بالشرف. أي أنه حق قائم لا يسقط بعدم مباشرته. فهل نتبع القانون أم نظام الإزالة الآلي؟».

بدورها، رأت المحامية فاطمة الحواج عبر حسابها في تويتر أن «من حق أي إنسان أن يصوت أو لا يصوت في الانتخابات، أما أن تصل إلى إسقاط هذا الحق لأنه لم يصوت سنتين متتاليتين (فهذا) فيه مخالفة قانونية ودستورية، وتعدّي على حريات الناس»، مضيفاً «وَدّي أعرف من ابتدع هذه الفكرة خياطين الدساتير أو القوانين أو القرارات؟».

وتابعت «إسقاط حق المواطن في التصويت بدعة قانونية، إسقاط الجنسية بقانون الإرهاب بدعة قانونية، شنو باقي ما سَقَطُوهُ بقانون! المفروض القوانين تحمي الفرد والمجتمع لا أن تكون القوانين عصاة تستخدم ضد الناس».

فيما قال المغرّد خالد المرباطي «هل سيشطب اسم كل من يقاطع البرلمان لمرتين،

(ألا) يشبه عملية سحب الجنسية؟»، مضيفاً «أعتقد أنه يتوجب على الدولة الترفع عن التدخل في خيارات الأفراد؛ إلا إذا هناك «شعور» بتخلي المجتمع عنها».

ثم عادت الصحافة المحلية تستوضح من القاضي محمد ميرزا أمان عن فحوى تصريحه بشأن نظام يزيل الأسماء التي تتخلف عن التصويت لمرتين متتاليتين، فاكثفي بتأكيد تصريحه قائلاً هذه «أمور تنظيمية».

الدستور والقانون

ويشرح المستشار القانوني والحقوقى إبراهيم سرحان لـ «مرآة البحرين»، المخالفة الدستورية والقانونية التي تقوم بها الجهة المشرفة على الانتخابات باعتماد هذا النظام «إن شروط الناخب محددة دستورياً وقانونياً، وبموجب الدستور والقانون المعمول به فإن سقوط حق المواطن في الانتخاب ليس بين أسبابه عدم التصويت لمرتين متتاليتين كي يتم اعتماد هذا النظام»

وبموجب الفقرة (هـ) من المادة 1 من الدستور المطبق في البحرين فإنه «للمواطنين، رجالاً ونساءً، حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية، بما فيها حق الانتخاب والترشيح، وذلك وفقاً لهذا الدستور وللشروط والأوضاع التي يبينها القانون. ولا يجوز أن يحرم أحد المواطنين من حق الانتخاب أو الترشيح إلا وفقاً للقانون».

فيما تنص المادة الثانية من مرسوم بقانون رقم (14) لسنة 2002 بشأن مباشرة الحقوق السياسية، أنه «يشترط في كل مواطن لمباشرة الحقوق السياسية المنصوص عليها في هذا القانون ما يلي: أن يكون قد بلغ من العمر إحدى وعشرين سنة كاملة يوم الاستفتاء أو الانتخاب. أن يكون كامل الأهلية. أن يكون مقيماً إقامة عادية في الدائرة الانتخابية طبقاً لما هو ثابت في بطاقته السكانية، وفي حالة إقامته في الخارج يكون آخر محل إقامة له في مملكة البحرين هو دائرته الانتخابية، فإن لم يكن له محل إقامة في المملكة فيعتد في هذه الحالة بمحل إقامة عائلته».

وتنص المادة الثالثة من مرسوم مباشرة الحقوق السياسية، أنه «يحرم من مباشرة الحقوق السياسية المحكوم عليه في جناية أو جنحة بعقوبة سالبة للحرية أثناء تنفيذه للعقوبة المحكوم بها».

وكما هو واضح فإن هذه النصوص المحددة توضح أن اعتماد اللجنة المشرفة على الانتخاب لنظام آلي يزيل أسماء الناخبين الذين لم يصوتوا في الانتخابات لمرتين متتاليتين، هو أمر مخالف لنصوص الدستور والقانون المختص.

جديد أم قديم؟

بعودة سريعة للأرشيف، وتحديدًا في آخر انتخابات شاركت فيها المعارضة البحرينية في العام 2010، نجد تصريحاً مثيراً للاهتمام، نقلته صحيفة «الوسط»، إذ «عبر رئيس اللجنة الإشرافية في «تاسعة الشمالية» علي يوسف جناحي عن قلقه الشديد من سقوط أسماء أعداد كبيرة من الناخبين من الكشوف الخاصة بالناخبين». وقال إن «شريحة كبيرة أسمائها غير مدرجة ولا يحق لها التصويت، ولا يعرف أين الخلل، إلا أننا لا يمكننا فعل أي شيء لهم».

وفي انتخابات 2010 أيضاً، تجد الخبر التالي «قال المركز الانتخابي بجمعية الوفاق الوطني الإسلامية في بيان صدر عنه أمس إنه: «أسقطت أسماء المئات من المواطنين البحرينيين في دوائر مختلفة ودوائر تترشح فيها الوفاق بحجة عدم وجود أسمائهم في كشوف الناخبين في الدائرة وعدم استطاعتهم التصويت في الدائرة ذاتها لذلك السبب». وبين أنه «وجه الناخبون إلى الذهاب للمراكز العامة لمعرفة الدائرة التي يحق لهم التصويت فيها بعد تغيير عناوينهم، لكنهم فوجئوا بعدم وجود أسمائهم في أي من الدوائر، الأمر الذي يعني حرمانهم من حقهم في الاقتراع».

الأمر لم يتعلق فقط بالدوائر التي نافست عليها جمعية «الوفاق» آنذاك. فقد أكدت جمعية «وعد» أيضاً إسقاط أكثر من 150 اسماً من جداول الناخبين، إذ عبر الناطق الإعلامي باسم قائمة جمعية العمل الوطني الديمقراطي (وعد) للانتخابات النيابية

رضي الموسوي آنذاك في تصريح هام ومفصل «رصدنا أكثر من 150 حالة، رفض فيها السماح للمواطنين من ممارسة حقهم في التصويت بحجة عدم وجود أسمائهم في قوائم الناخبين»، مضيفاً «عدد من الناخبين راجعوا المراكز الإشرافية الرئيسية في محافظتي المحرق والوسطى للاستفسار عن أسباب رفع أسمائهم من القوائم رغم أنهم مارسوا حقهم في التصويت في انتخابات 2006، وكان رد المركز بأنه كان يتوجب عليهم مراجعة كشوف الناخبين قبل اليوم».

وتابع «في دائرة منيرة فخرو (رابعة الوسطى) حصلت ظاهرة غريبة تمثلت في وجود عوائل كثيرة ساكنة في الدائرة منذ سنوات طويلة وصوتت في 2006، إلا أن أسماءهم غير موجودة».

واضح من تصريح الموسوي آنذاك، أن العملية تتشابه بشكل كبير مع ما يجري حالياً من غياب آلاف الأصوات الانتخابية، إنها عملية تفصيل للأصوات وأعدادها، بعد تفصيل كل العملية الانتخابي، ودور الجهات التي تمتلك «داتا» المعلومات مثل الجهاز المركزي للمعلومات، والحكومة الإلكترونية.

العزل والتحكّم

يقول سرحان، إن «تحكمهم في جداول الناخبين وحذف الأصوات يأتي لأجل التحكم في نسبة المشاركة من جهة، ولتطبيق عزل سياسي واسع على المواطنين المعارضين، إنها عملية سياسية واسعة النطاق، كشفتها زلة لسان لأحد القضاة».

اليوم هو اليوم الأخير لعرض جداول الناخبين ولتأكد الناخبين من وجود أسمائهم، خلال الستة أيام الماضية تم تقديم 1451 اعتراضاً فقط على الجداول، بحسب صحيفة «الأيام».

ربما لخص يوسف الخاجة، القيادي في جمعية «وعد» المعارضة التي حلّها النظام، حالة العزل التي تطبقها السلطة على كل المعارضة، بقوله في حسابه على تويتر «ممنوع من الترشح للمجلس النيابي وإدارات الأندية الرياضية، ممنوع من إبداء

الرأي في العملية الإنتخابية، ممنوع من تقديم مبادرات لوضع حلول للأزمة السياسية، ممنوع من الإحتجاج والمشاركة في مسيرات جماهيرية، وممنوع وممنوع وممنوع، وبعدين يطالبونا بأن نلبي الواجب».

مترشحو الفوتوشوب: مهرجان الضحك

يذكرنا بعض مترشحي برلمان 2018، ببعض الفكاهيين (العجائبيين)، الذين يتقدمون لتجارب الأداء في برنامج آراب آيدول الشهير. غالباً ما يدخل مثل هؤلاء بثقة تامة، ويعبرون عن أنفسهم أنهم متعددو المواهب والإمكانات، قبل أن تصدح أصواتهم بالنشازات التي تصدم لجنة التحكيم، وتجعلها غير قادرة على التوقف عن الضحك أمام الأداء الكارثي، حتى تضطر إلى أن ترجو المشترك بالتوقف، بينما هو مسترسل في أدائه بحماس قد يكون مصحوباً ببعض الحركات المخبولة، وغالباً لا يتردد هؤلاء بالطلب من اللجنة إعطائهم فرصة ثانية وثالثة!

نضحك كثيراً ونحن نشاهد مثل تلك العروض، لا شك أن معدّي البرنامج يعرضونها من باب إظهار مستوى (العجائب) التي ترد للبرنامج، وإضفاء جو من الفكاهة والمرح. ونظل نسأل أنفسنا بتشكك: هل هؤلاء المشتركون جادّون حقاً أم يتمسخرون؟! وهل يسخر هؤلاء من أنفسهم أم من البرنامج؟!

الآن مع فتح باب الترشح لانتخابات المجلس النيابي 2018، تمر علينا نماذج (عجائبية) تشبه تلك المتقدمة لتجارب الأداء، نماذج لا نعرف من أين خرجت هكذا فجأة للفضاء العام، والأهم، بأننا لا نعرف من أين تصدح بتصريحاتها الصادمة. نأخذ أمثلة:

كانت المترشحة نادية العمر مادة دسمة لتعليقات المغردين وسخريتهم، فقد نشرت صحيفة أخبار الخليج خبر ترشحها مع صورة وهي تغطي شعرها بحجاب تم وضعه عن طريق برنامج الفوتوشوب، ولم تكلف المترشحة نفسها عناء التقاط صورة جديدة لها وهي تضع الحجاب كما تفعل المترشحات اللاتي يحاولن كسب رضا الشارع المحافظ.

تقول إحدى التغريدات الساخنة: «في أوادم تزور فلوس، شهادات جامعية، شهادات دكتوراة، تاريخ جيس روتي، أما حجاب بالفوتوشوب هذه جديدة»

لكن لم يكن الفوتوشوب وحده ما أشعل تويتير على المترشحة، بل أيضاً تصريحها الناري بالتعهد «بتوفير 100 عمرة مجاناً لأهالي الدائرة بشكل سنوي حال فوزها في الانتخابات» كانت الضربة المزلزلة، فضلاً عن تعهدها بتوفير «صالة مخصصة للأفراح والفعاليات المجتمعية المكونة من قسم للأطفال وقسم للنساء وقسم مخصص لممارسة الرياضة للجنسين وقسم مخصص لعرض المنتجات البحرينية مفتوح على مدار العام لخدمة أهالي الدائرة بشكل مجاني وتحت إدارة أهالي الدائرة».

وكان الأخطر والأكثر سذاجة في تصريح المترشحة أنه رشوة علنية، فالرشوة تعتبر مخالفة صريحة لقانون الانتخابات في البحرين وتستدعي عقوبة تتفاوت بين الحبس 3 أشهر إلى سنة كاملة أو غرامات. ومن بين التعليقات التي وضعت تحت تصريح المترشحة: «هذي رشاوي أو مو رشاوي!! يا متعلمين يا بتوع المدارس!!»

أحد المغردين علّق على وعود المترشحة: «اختاه اذا حجاب fake مسويته بالفوتوشوب مين اللي يضمن وعودج ما تكون بعد فوتوشوب ???»

في أعقاب تلك التلقّيات، وفي اليوم التالي نفت المترشحة تصريحها المنشور في الصحيفة جملة وتفصيلاً، وطالبت بنشر نفيها، لكنها لم تتمكن من مسح صورتها بالحجاب الفوتوشوب، وجاءت التعليقات: «للأسف طلعت الـ 100 العمرة بعد فوتوشوب».

المادة الدسمة الأخرى للتعليق والسخرية، هي تصريح عجائبي آخر من مترشح الدائرة الثالثة من المحافظة الشمالية حميد علي الهدار الذي قال: سأكافح الحشرات والقوارض وسأضع حلاً للكوارث الطبيعية!

وهنا نعجز عن التعليق ونحن نحاول معرفة أنواع الكوارث الطبيعية التي تعاني منها

البحرين والتي يعتزم هذا المترشح حلها، لكن بعض المغردين علّق: والله انت ل حالك كارثة إذا تم ترشيحك.

وربما كان المترشح فاضل الدرازي الذي لا يعرفه أحد من قبل، والذي يسمّي نفسه بالناشط الوطني، هو الأكثر فكاھية بين المترشحين أعلاه، والذي لا يتمكن المتابع لصفحته من مسك بطنه من شدة الضحك والقهقهة، إذ تفنن في تكرار نشر صورته وهو يحمل ميكرفوناً بيده ويقف سامتاً قامته مثل خطيب يهتف في الجماهير التي لا وجود لها، وأغرق صفحته على موقع التواصل الاجتماعي تويتر بالتصريحات النارية والتي بينها: «سأخلق أكبر كتلة في تاريخ الوطن وستغطي كل المحافظات»، ثم نصب نفسه رئيساً لهذه الكتلة التي لا نعرف فيها أحداً سواه ولا تضم أحداً سواه، وراح يطلق التصريحات تلو التصريحات التي تبدأ جميعها بـ: قال الناشط الوطني فاضل الدرازي رئيس كتلة النهضة الوطنية.....!!!»، كما أطلق لنفسه قناة على اليوتيوب أغرقها هي الأخرى بالفيديوهات التي يقوم بتصوير نفسه فيها متحدثاً ويعنونها بـ«عاجل».

أما ناظم هاشم المترشح النيابي عن الدائرة السادسة بالمحافظة الجنوبية، فيبدو أنه لا يعيش في البحرين، أو غير متابع لما يعيشه البحرينيون على أرض الواقع من ارتفاع الدين العام لصندوق الدولة وعمل السلطة على تسديد عجزها المتراكم من خلال جيب المواطن بكل الطرق، لذلك هو يصدق بتصريح لا صلة له من قريب أو بعيد بالواقع ويقول: «أسعى لمنح علاوة الصيف لكل موظف بحريني»!

ويأتي مترشح رابعة الجنوبية راشد البنعلي بتصريح أكثر جموحاً وخيالاً وانفصلاً عن الواقع، ويطالب: بتخصيص راتب شهري للمواطن من عوائد استكشاف النفط الحجري! ويشاركة الانفصال المترشح عبدالله الذواذي الذي يقول: أعول على الاكتشافات النفطية وأسعى لتشريعات لاستثمارها!

أمّا مترشح رابعة الشمالية محمد يوسف، فيأتي بفرقة مجانية مضحكة: «سأخصص نصف راتبي لتسديد قروض المواطنين ذوي الدخل المحدود وبإشراف جمعية خيرية».

ويسير معه بذات الإسهاب المجاني المترشح النيابي عادل الدوسري الذي يطلق وعوده: رداً لجميل الناخبين سأخصص نصف راتبي للحالات الإنسانية (تمنح خلال 24 ساعة)، وسأسعى لإيجاد علاوة لطلبة المدارس!

ويتضمن مشروع المترشح النيابي علي السعيد «مترو أو ترام يغطي مدينة حمد وضواحيها»، فيما يلخص المترشح فلاح الحداد أهم ما سيطرحه في برنامجه الانتخابي: سأسعى لإرجاع الدوام المدرسي إلى 1:30 بدلاً من 2:15 !

وربما حاولت المترشحة كلثم الحايكي وقاية نفسها من الوقوع في مطبات الكلام الذي سيجعلها عرضة للانتقاد والسخرية، وأعلنت: «لن أكتب شعارات، وطريق التغيير مليء بالمطبات»، تاركة إيانا نتساءل: وماذا بعد؟!

ونضع هنا تعليقاً أخيراً لأحد المغردين: «بعض المرشحين مصريين على شريحة أنفسهم ليتحولوا من مرشحين إلى مشرّحين!»

وبينما نحن ما نزال ننتظر المزيد من هذه التصريحات العجائبية من مترشحين ستقذفها لنا الأيام المقبلة، نجد أنفسنا أمام السؤال نفسه الذي نكرره ونحن نشاهد -غير مصدّقين- بعض عروض تجارب الأداء الهزلية في برنامج آراب آيدول الشهير: هل هؤلاء المترشّحون جادّون حقاً أم يتمسخرون؟! وهل يسخر هؤلاء من أنفسهم أم من البرلمان؟!

في حالتنا البحرينية السخرية ذات وجهين، فمترشحو فوتوشوب يعلمون جيداً أن الانتخابات ليست سوى صورة فوتوشوب، وأن البرلمان لم يعد سوى فوتوشوب لا أكثر، ولهذا لا يفرق معه إن وضعت إحدى المترشحات على صورتها حجاب فوتوشوب، وسمعنا من غيرها تصريحات فوتوشوب، وأطلق غيرهم وعود فوتوشوب، وصدقوا بمطالب فوتوشوب. اضحكوا، فنحن في مهرجان الضحك.

البحرين: انتخابات تشريعية بلا أحزاب!

في مشهد استعراضي آخر، قام ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة بترؤس جلسة مجلس الوزراء للإعلان عن موعد الانتخابات التشريعية الخامسة في البلاد، منذ إعادة العمل بالدستور مطلع الألفية الجديدة.

ساهم اتفاق بين حمد بن عيسى والمعارضة 2001 بإعادة العمل بالدستور لتجري أول انتخابات تشريعية في العام اللاحق. وعلى الرغم من أن أحزاب المعارضة الرئيسية قاطعت الانتخابات الأولى، لعدم وفاء الملك ببنود الاتفاق، إلا أنها عادت العام 2006 للمشاركة.

إلى جانب الأحزاب الموالية الرئيسية المنبر الإسلامي والأصالة الإسلامية، شهد برلماني العام 2006 و2010 أكبر تمثيل للأحزاب السياسية بعد مشاركة واسعة لأحزاب المعارضة الرئيسية: الوفاق الوطني الإسلامية، العمل الوطني الديمقراطي (وعد) في الانتخابات.

في برلمان 2006 حصدت الوفاق المعارضة 18 مقعداً، المنبر الإسلامي 7 مقاعد والأصالة الإسلامية 7 مقاعد. حصدت الأحزاب الثلاثة ما نسبته 80% من مقاعد المجلس. وعلى الرغم من انسحابها لاحقاً من أعمال البرلمان بعد اندلاع ثورة 14 فبراير العام 2011، إلا أن الوفاق حصدت في انتخابات 2010 ذات المقاعد، فيما تقلّص عدد المنبر الإسلامي إلى 3 مقاعد والأصالة إلى 4 مقاعد لتشكّل مجتمعة ما نسبته 62.5%.

الأحزاب الموالية

مع مقاطعة المعارضة للانتخابات التشريعية الأخيرة نوفمبر/تشرين الثاني 2014 وتزايد الضغوط على الأحزاب الموالية، انحدرت نسبة تمثيل الأحزاب في مجلس النواب إلى 7.5% فقط، وذلك بعد أن فاز كل من المنبر الإسلامي، الأصالة الإسلامية والرابطة الإسلامية بمقعد واحد فقط لكل منهم.

وضغط انضمام البحرين لتحالف خليجي يضم السعودية والإمارات في مواجهة التنظيم العالمي لجماعة الإخوان المسلمين على الجناح البحريني (المنبر الإسلامي). وقد دفع

تأييد التحالف الخليجي انقلاب المشير عبدالفتاح السيسي على حكم الرئيس محمد مرسي يوليو 2013 لانكفاء الجماعة البحرينية.

قبيل الانتخابات بشهر أعلن رئيس الجماعة علي أحمد عن عدم ترشحه للانتخابات التشريعية 2014 وكذلك فعل النائب عن الجماعة عبدالحميد المير. وبرر النائبان قرارهما بأنه جاء لإفساح المجال لكفاءات أخرى للدخول للبرلمان، لكن الجماعة، في الحقيقة، تخلّت حتى عن المنافسة في الدوائر التي احتكرت تمثيلها منذ 2002 ومنها دائرة علي أحمد (ثالثة المحرق).

وزادت الأزمة الخليجية بين التحالف من جهة وقطر من جهة أخرى من عمق الضغوط على المنبر الإسلامي الذي انسحب من الساحة السياسية ومن النقاشات العامة بهدوء، وعمد فقط لدفع الاتهامات التي باتت توجه له بالعضوية في التنظيم الدولي والوقوف على الحياد في النزاع مع قطر.

أما جمعية الأصالة فقد تخلّت هي الأخرى عن المنافسة على مقاعد البرلمان في دوائر كانت مغلقة عليها بالكامل، ومن بينها الدائرة الأولى في المحرق التي احتكرها الزعيم السلفي البارز عادل المعاودة (تم تعيينه في مجلس الشورى)، والدائرة الثامنة في المحرق التي فاز عنها 3 مرات رئيس الجمعية غانم البوعيين قبل تعيينه وزيرا لشؤون مجلسي الشورى والنواب.

هكذا إذن، على الرغم من الصلاحيات المحدودة التي منحها الملك لمجلس النواب بموجب الدستور الذي أصدره العام 2002، إلا أن السلطة دفعت حتى الأحزاب الموالية للوراء، وباتت تفضّل لاعتبارات خارجية وأخرى محلية إنهاء التجربة البرلمانية الحزبية واستبدالها بـ «برلمان مستقلين» كما حدث في المجلس الأخير الذي هيمن على تشكيلته 37 نائبا مستقلا ليس لديهم تجارب سياسية أو حزبية.

وعلق قيادي معارض لـ «مرآة البحرين» بالقول «لم يف الملك بوعوده في تطوير التجربة

البرلمانية. هو يتراجع عن مشروعه الذي بشر به (...) بدلا من الوصول إلى الملكيات العريقة أصبحت السلطة تفضل برلمانا من المستقلين، لا مكان فيه حتى للأحزاب الموالية».

أحزاب المعارضة

أما أحزاب المعارضة فكان لها النصيب الأكبر من الاستهداف. بعد شهر من الانتخابات النيابية التي جرت في نوفمبر/تشرين الثاني 2014 وقاطعتها الوفاق، اعتقلت السلطات البحرينية زعيم أكبر الأحزاب السياسية في البلاد الشيخ علي سلمان ووجهت له تهمة من بينها عرقلة العملية السياسية والتحريض على كراهية النظام.

قضت محكمة بحبس الشيخ علي سلمان بالسجن 4 سنوات، قبل أن تقوم السلطات بحل جمعية الوفاق لاتهامها بـ «استهدفت مبدأ احترام حكم القانون وأسس المواطنة المبنية على التعايش والتسامح واحترام الآخر وتوفير بيئة حاضنة للإرهاب والتطرف والعنف فضلا عن استدعاء التدخلات الخارجية في الشأن الوطني»، وهي اتهامات باطلة تناقضها ممارسات الوفاق.

بعد عام تقريبا من حل جمعية الوفاق، لجأت السلطات إلى حل جمعية وعد (علمانية)، ثاني أكبر فصائل المعارضة السياسية. وألحق الملك تلك الإجراءات القاسية بحق المعارضة بمرسوم (11 يونيو/ حزيران 2018) يقضي بمنع قيادات وأعضاء الجمعيات السياسية المنحلة من الترشح لعضوية مجلس النواب، في ما بدا محاولة جديدة للتضييق على المعارضة السياسية قبل أشهر من الانتخابات البرلمانية.

وقال القيادي في المعارضة علي الأسود في حينه، إن الهدف من المرسوم إلغاء المعارضة. وأضاف «الاستهداف هو بالدرجة الأولى لجمعية العمل الوطني الديمقراطي (وعد) وجمعية الوفاق الوطني الإسلامية».

لقد ألغى المرسوم الملكي فكرة المشاركة السياسية بالكامل. فليس من حق أحزاب المعارضة ولا أعضائها الترشح للانتخابات التشريعية التي أعلن الملك عن إجرائها في

24 نوفمبر/تشرين الثاني المقبل. ومع انكفاء الأحزاب الموالية لاعتبارات التحالف الخليجي ضد الإسلاميين بشكل عام والإخوان بشكل خاص، فإن البحرين البلد الوحيد في العالم الذي ينتظر انتخابات تشريعية بلا أحزاب!

ماذا أعدت السلطات البحرينية للانتخابات المقبلة؟

شهران يفصلان بيننا وبين انتخابات 2018، وهي الدورة السادسة منذ إنشاء المجلس النيابي في 2001. الرأي العام البحريني بشقيه المعارض والموالي متفق أن المجلس بصورته الحالية ليس سوى أداة بيد السلطة لتمرير ما تريده. لعل الكلمة التي قالها أحد المواطنين في أحد المجالس تُظهر بشكل جلي قناعة كل البحرينيين بشأن المجلس: «حسافة على هالمجلس، هم مأسسينه للرأي العام العالمي لا أكثر ولا أقل، أنا مب مع الوفاقيين، بس يوم كان الوفاقية في المجلس كان صدق اسمه مجلس، حالياً كلهم سمعاً وطاعة للحكومة. مو كفو أحد يقول للحكومة لا. سألت أحد النواب المخلصين قال لي لا نستطيع عمل شيء».

هل السلطات في البحرين مكرثة أصلاً بهذه الصورة التي لا يختلف عليها اثنان بشأن المجلس النيابي في البحرين؟ وما الذي تفعله في تحضيرها البحرينيين للمشاركة في الانتخابات المقبلة؟ على الأقل على نحو يوهم البحرينيين أن ثمة شيئاً قادماً أو تغييراً محتملاً نحو الأفضل.

في الحقيقة لا شيء. بل على العكس كل التطورات تقول للبحرنيين: انتظروا الأسوأ.

على صعيد (مَصِّ دَمِّ) المواطن البحريني، ينتظر البحرينيون خلال الأيام القادمة جلسة استثنائية يعقدها المجلس النيابي المنصرم بعد إحالة مشروع قانون «القيمة المضافة» لإقراره. وسيكون على البحرينيين دفع ضريبة مضافة على السلع والخدمات تصل قيمتها إلى 5%. وهي النسبة التي يرى محللون أنها سترتفع تدريجياً كلما أرادت السلطة ذلك بسبب تراكم ديونها، يأتي ذلك وسط تحكم السلطة في جميع مصادر

الدخل العام، وتفرد بها بمال الدولة دون مساءلة ودون رقابة. الضرائب ثم الضرائب، هو ما تتعهد به السلطة للبحرنيين في البرلمان القادم.

ومن ناحية الوضع السياسي المتردي، كانت السلطة سبّاقة في وأد مبادرة «نداء البحرين» في المهّد، قبل أن تخرج إلى النور، وهي مبادرة كانت تقف خلفها نخب وطنية سياسية واقتصادية واجتماعية بارزة مجتمعياً وذات توجهات مختلفة من الطائفتين الكريمتين.

إلى ماذا دعت هذه المبادرة ليتم وأدها في المهّد؟

كل ما دعت إليه هو التهدئة و«تشجيع البدء في عملية مصالحة وطنية»، و«العمل على إخراج البلاد من براثن أزمة سياسية خانقة وتجنب الوطن أزمة اقتصادية يمكن أن تطيح بمكتسبات المواطنين المعيشية». أرادت هذه المبادرة أن «يساهم الجميع، مؤسسات ومواطنون ومسؤولون وسياسيون ونخب اقتصادية واجتماعية وثقافية وغيرهم، في حشد الجهود الوطنية من أجل تحقيق الحد الأدنى من التوافق المطلوب والضروري لإطلاق عملية مصالحة وطنية شاملة تليها خطوات إصلاحية ملموسة».

لم تضع هذه المبادرة شروطاً، كانت تأمل فقط فتح الباب المغلق بالمزايج الغليظة. لكن السلطة ما إن (شمت) خبر تداولها بين نخبة من البحرينيين، وأنه قد وقع عليها حتى ذلك الحين 60 شخصاً، حتى حملت كرباجها الغليظ، واستنفرت أدواتها الإعلامية وأقلامها المسمومة وحركت نواب (السمع والطاعة)، وطعنت في وطنية الموقعين، فخرج رئيس مجلس النواب أحمد الملا صارخاً: «لا مكان لولاية الفقيه ولا للمتعاطفين معها في البحرين»، رغم أن معظم موقعيها هم من غير الشيعة ومن غير الإسلاميين بشكل عام، وتلته باقي الأقلام والصحف على مدى أيام متتالية تولول في الدائرة نفسها.

هكذا نجحت السلطة في قتل المبادرة حتى قبل أن ينتشر خبرها بين الناس، فأخر ما يهم السلطة هو زحرة تلك الأزمة التي فاقمت أزمته الاقتصادية والمالية فضلاً عن ضخامة الدين العام.

أما من ناحية الرأي والكلمة والمعتقد، فقد شهدت عاشوراء هذا العام 1440هـ تصعيداً نوعياً في استهداف خطباء المنابر الحسينية بشكل خاص والرواديد الحسينيين، إذ استدعت خلال الأيام الخمسة الماضية من موسم عاشوراء 14 خطيباً و3 إداريين و3 رواديد، وأوقفت 9 منهم 15 يوماً على ذمة التحقيق بعضهم بحجة «التحريض على كراهية النظام بغرض إرهابي»، والبعض الآخر بحجة «مخالفات مؤتمة قانونياً وتشكّل إساءة لموسم عاشوراء». جعلت السلطة أجواء عاشوراء هذا العام أشدّ احتقاناً وحنقاً وسخطاً، بعد أن بدأ الموسم بهدوء لم يشهده البحرينيون منذ تصاعد وتيرة الاحتجاجات في 2011.

تلك نماذج لما تعدّه السلطة للبحرنيين للانتخابات المقبلة: المزيد من الضرائب والمزيد من نهب جيب المواطن. وأد أي مبادرة قد تدعو للتهدئة أو حلحلة الوضع البائس. المزيد من قمع الرأي والكلمة. وتهم التحريض على كراهية النظام بغرض الإرهاب جاهزة لكل من ينطق رأياً معارضاً.

والسؤال التالي: ماذا ينتظر البحرينيون من البرلمان المقبل غير الكبراج الغليظ؟!

كيف ردّت الحكومة التحية على دعاة المشاركة؟

لم يعن السلطة، أن بعض المترشحين لانتخابات 2018، اصطدموا بشارعهم المقاطع، وخسروا قدراً كبيراً من شعبيتهم، وصل إلى حدّ تجريحهم كما حدث مع «نادر عبدالإمام»، ولا أن يعلن أحدهم مشاركته منفصلاً عن موقف جمعيته السياسية مثل «يوسف البوري»، ولم يهزّ طرفها أن يُرخى أحدهم عنان لجامه كاملاً، ويسلمه إلى يدها مرتخياً مثل «محمد حسن العرادي»، ولا أن يكون منصرفاً تماماً عن العمل السياسي ومتحاشياً أي شكل من أشكال الصدام معها مثل «فاضل حسن حبيب»، ولا متزلفاً لها متودداً مثل النائب السابق «علي شمطوط»، ولا قيادياً شبابياً غير ميسر مثل رئيس جمعية ملتقى الشباب البحريني «حسين الإسكافي»، وغيرهم كثير، لا يعني السلطة أحداً ما لم يكن هي من تريده، لا هو من يريدتها.

لم يعد هناك ما تواريه السلطة كما كانت تفعل في السابق لأنه لم يعد هناك دولة، هي الآن يد باطشة ضاربة فقط، وصل بها البطش إلى التعدي على جيب المواطن ومنازحته حتى في قوت يومه. لقد شطبت السلطة أسماء المقاطعين من كشوفها الانتخابية ورفضت ترشح كل من انتسب لإحدى الجمعيات المعارضة في يوم من الأيام، إنها اليوم تجاهر علناً بالعزل السياسي الذي يطال حتى أصحاب المواقف السياسية المتصالحة، ولا تريد في البرلمان أي صوت لا تختاره بنفسها، مهما أظهر هذا الصوت من ليونة ورخاوة.

عندما أعلنت جمعية الوفاق مقاطعتها لانتخابات 2018، وذكرت بين أسبابها «تكميم أفواه المعارضة السياسية بكافة تلاوينها وإغلاق الفضاء الديمقراطي للعمل الحزبي المنظم»، لامها المشاركون والمترشحون بأنها تعزز القطيعة بين الشارع البحريني ومراكز صنع القرار، وقطع أبواب التواصل مع السلطة والاستمرار في ذات النهج الذي أثبت فشله حسب زعمهم.

وعندما أشارت الوفاق ضمن أسباب مقاطعتها إلى «القوانين وبعض التشريعات -السالبة والمقوضة- للحقوق والحريات الأساسية مثل: قانون الإرهاب، قانون الجمعيات السياسية، قانون القضاء العسكري، قانون الجنسية، قانون العقوبات، قانون التقاعد، قانون مباشرة الحقوق السياسية، المرسوم بقانون (56) وغيرها..»، اتهمها المترشحون أيضاً بعدم الواقعية السياسية وتفويت فرص المشاركة والتغيير من داخل المؤسسة التشريعية.

أغمض هؤلاء عيونهم عما يعلمونه جيداً من استفراء السلطة بالقرار والمجلس النيابي وأنها لا تريده سوى واجهة تمرر قراراتها وقوانينها، راح هؤلاء يتغزلون بالسلطة في كل شاردة وواردة ويغمغمون عليها، بعضهم تماهى مع السلطة مثل الناشط «محمد حسن العرادي» الذي بدا وكأنه ناطق بلسانها ومدافعاً مستميتاً عنها.

يثبت العرادي تغريده على رأس صفحته تويتر يقول فيها: «تأمل لو أن مشروع جلاله الملك المفدى الإصلاحي الذي أطلقه عام 2001 لم تتم محاربته وعرقلته تحت

مبررات مختلفة، تأمل لو أن خطوات هذا المشروع استمرت بذات قوة الاندفاع والانجاز وتم دعمه من قبل الجميع. تأمل أين كنا سنصل بعد 18 عاماً. تأمل واسأل لماذا؟ #شكرا_جلالة_الملك !

يُمدد العرادي الملك، ويحمل الأطراف الأخرى مسؤولية ما وصل إليه الحال في البلاد، ويشبه الانتخابات بحديقة ورود «تحتاج إلى أن يسقيها الجميع بماء المشاركة والعناية والرعاية من أجل أن تكبر وتترعرع وتنتج ثمار التطور والتقدم والمستقبل الواعد، بينما المقاطعة ودعوات العزوف والتخلي عن المسؤولية تسيء لهذه الحديقة وتدفعها للذبول وتعطل نموها وتقلل من قدرتها على التطور والتكامل».

يمضي العرادي في مشروع (الحديقة) ويؤسس لقائمة باسم «القائمة الوطنية» تضم 10 مترشحين يقول «إنها عابرة للطوائف وتضع نصب أعينها مصلحة البحرين»، ويقول بأنه سيعمل مع كتلته على «تهيئة المجتمع لأن يكون أكثر تواصلاً وتعاوناً مع الحكومة». ثم يحصل أن تربه السلطة أنها غير مكترثة به ولا بحديقته ولا بقائمه ولا بخطابه الذي صار متماهياً معها. لقد أحرقت حديقته (القائمة الوطنية) قبل أن يلقي العرادي بذوره فيها، لقد رُفض ترشح رئيس القائمة نفسه بحجة انتسابه القديم لجمعية «وعد»، رغم إعلانه في دفاعه أنه عمل 3 مرات في 3 انتخابات ضد مرشحيها، ففرطت سبحة قائمته قبل أن تُعقد، وبقي من القائمة مترشحاً هنا ومترشحاً هناك متناثرين بين الدوائر الانتخابية ولا يعلم أي مصير ينتظرهم.

أما نادر عبد الإمام الذي كان واحداً من نشطاء حراك 14 فبراير 2011، فقد رشح نفسه ضمن قائمة يقول أنها مكونة أيضاً من 10 مترشحين، ولا نعرف تأكيداً ما إذا كانت هي ذاتها (حديقة) العرادي أم حديقة أخرى، اتخذ قراره بالمشاركة بعد ما أسماه بالمراجعة الذاتية، فبعد أن كان عبد الإمام محسوباً على الجناح المتشدد، اتجه نحو المصالحة مع الحكم على قاعدة «ما لا يدرك كله لا يترك جله»، وراح يدعو النشطاء السياسيين للمشاركة في البرلمان لكي لا يمتلئ البرلمان بمن هم أقل

كفاءة. كان قرار عبدالإمام مكلفاً له من قبل الشارع الذي لا يجد في المشاركة غير تعزيز شرعية السلطة الذاهبة في تصعيدها الاستبدادية والقامعة للحريات ولكل شكل معارض أو مخالف، واعتبر الشارع قرار عبدالإمام نكوصاً وتخاذلاً وتراجعاً.

لكن السلطة أيضاً ضربت عبد الإمام ضربة موجعة برفض ترشحه بحجة انتسابه القديم لجمعية «الوفاق»، ورفضت معه ترشح حليفه في القائمة «يوسف البوري»، وأظهرت لهؤلاء أنها تتعامل وفق قاعدة «ما لا يدرك كله لا يترك كله»، وأن العزل المطلق هو نهجها القادم.

عزل المعارضة وتحجيم الموالة... انتخابات 2018: هندسة سياسية لمرحلة اقتصادية قاسية

بدلاً من أن تفضي الانتخابات التشريعية عن تشكيل حكومة برلمانية كما هو الحال في الملكيات الدستورية، أصبحت الانتخابات في البحرين لاختيار «المواطنين الصالحين ومن يمثلهم». باتت السلطة تختار من يحق له الترشح ومن يحق له التصويت.

على الرغم من أن التجربة البرلمانية الفاشلة تدفع البحرينيين لمقاطعة الانتخابات في رد فعل عفوي، إلا أن السلطة حذفت عشرات آلاف الناخبين من قوائم الانتخابات، مع إعلان المعارضة قرارها السياسي بمقاطعة الانتخابات. بحسب المستشار القانوني إبراهيم سرحان فإن عزل الكتلة المعارضة يأتي «ضمن مشروع شامل للعزل السياسي».

ويرتكز مشروع العزل على إلغاء جماهير المعارضة من كامل العملية السياسية، بعد أن حظرت عليها التعبير عن نفسها عبر التظاهرات ووسائل الإعلام والصحف، كما حدث بإغلاق صحيفة الوسط الصحيفة المعارضة الوحيدة في البحرين.

ولأن مقاطعة الانتخابات واحدة من وسائل التعبير السياسي للمعارضة، فإن السلطة تعتقد أن تحييد الكتلة الناجبة سيساعدها على التحكم في نسبة الإقبال التي لطالما

كانت محل سباق بين المعارضة والسلطة التي دائماً ما كانت تخسر. لقد حدث ذلك عندما قررت المعارضة مقاطعة الانتخابات في 2002 / 2011 (تكميلية) / 2014، إذ لم تتجاوز نسبة الإقبال 35%.

وتراهن السلطة الحاكمة في البحرين كثيراً على الانتخابات المقررة في 24 نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل في تحسين صورتها شعبياً. وتعتقد أن نسبة مشاركة مرتفعة يمكن لها أن تمنحها شرعية شعبية بعد حالة التذمر التي سادت الشارع البحريني في أعقاب إصدار الملك مرسوماً بفرض ضريبة القيمة المضافة وبصم عليه البرلمان.

ليس ذلك فحسب، إذ تريد السلطة تمرير إجراءات إقتصادية إضافية قاسية بينها إعادة هيكلة الدعم النقدي وأنظمة جديدة للتقاعد. وترى السلطة أن نسبة إقبال عالية وبرلمان خليط يمكن له أن يضيف صبغة شعبية على تلك الإجراءات التي يمكن أن تواجه بردات فعل شعبية غير متوقعة.

برلمان خليط

تمنع السلطة 4 أحزاب رئيسية من المشاركة أو التمثيل الكبير في الانتخابات لأسباب مختلفة. فبينما حلت أكبر فصيلين معارضين الوفاق ووعد بسبب رفضهما المشاركة في انتخابات 2014. قامت السلطة بالضغط على مواليها الإسلاميين المنبر الإسلامي (إخوان مسلمون) والأصالة الإسلامية (سلف) لتخفيض حضورهم في المشهد السياسي كأحد ضرورات التحالف مع السعودية، الإمارات ومصر.

الإخوان المسلمون (التحالف الخليجي قائم على مواجهتهم) لم يعلنوا عن قائمة لخوض الانتخابات على الإطلاق، واكتفت بترشيح أشخاص قريبين منها. وقال نائب رئيس الجماعة البحرينية النائب السابق ناصر الفضالة، الذي أعلن نيته عن خوض السباق، أنه تراجع ليمنح الفرصة لوجوه جديدة، فيما لم يعلن أي قيادي سلفي عن رغبته في الترشح.

وقال القيادي السلفي عبدالحليم مراد إنه لن يترشح لإفساح المجال لغيره، بينما أعلنت الأصالة عن خوض المنافسة بالصف الثاني والثالث وتخفيض عدد المقاعد التي سيتنافسون عليها للنصف.

على الجانب الآخر، واستناداً لقانون شرعه البرلمان وصادق عليه الملك، يحظر على أعضاء الأحزاب المعارضة الترشح للانتخابات، أسقطت وزارة العدل أسماء عدد كبير من المترشحين كانوا قد انشقوا منذ سنوات عن الوفاق ووعد.

ومنعت وزارة العدل رئيس مجلس بلدي الشمالية السابق يوسف البوري من الترشح بحجة انتمائه للوفاق، فيما منعت الممثل إبراهيم بحر لانتمائه السابق لوعد. وتنتظر أسماء عديدة اليوم إسقاط أسمائها من عملية سياسية تصفها المعارضة الوطنية في البلاد بـ «الزائفة».

هكذا ترسم السلطة أدق تفاصيل الانتخابات: تحدد المترشحين والناخبين، وتختار عبر مراكز التصويت العامة خليط غير متجانس من النواب يعطي مراسيم الملك وقوانين الحكومة صفة شعبية كاذبة، في وقت تتلاشى فيه شرعية السلطة الحاكمة مع فرض الأتاوات والضرائب وانتهاء الدولة الريعية.

إسهال المترشحين... خلا لك الجو فيضي واصفري

تتباهى السلطة في البحرين بأن أعداد المترشحين في انتخابات 2018 هي الأعلى منذ 2002. وصل العدد الانتخابية إلى 17 متنافساً على مقعد نيابي واحد كما في الدائرة الرابعة بالمحافظة الشمالية، وتجاوز 6 متنافسين في معظم الدوائر الأخرى. وبحسب جهاز الانتخابات فإن عدد طلبات التقدم للترشح في الانتخابات النيابية والبلدية بلغ 506 طلبات، بزيادة 56% عن الانتخابات السابقة. هل هذا أمر صحي فعلاً؟

قبل أن يحتدم جدل المشاركة والمقاطعة المعتاد مع اقتراب كل دورة انتخابية، استبقت السلطات البحرينية الجميع بإقرار شيئين اثنين: الأول، أسقطت أسماء (المقاطعين) من كشوف جداول الناخبين وحصرت كتلتها الانتخابية في (المشاركين) فقط، اعتمدت سجلات المشاركة والمقاطعة السابقة، وضمنت أن الكتلة المدرجة في جداول الناخبين تمثل المشاركين فقط، وأن ستكون بيدها نسبة مشاركة عالية، تقدمها (رقماً) أمام العالم.

الثاني، أقرت عبر برلمانها المنصرم، قانوناً يحظر على منتسبي كبرى الجمعيات السياسية المعارضة (الوفاق ووعد) من الترشح للانتخابات، وهي الجمعيات التي قامت بحلها عقاباً لها على مقاطعتها الانتخابات السابقة 2014، ومعارضتها الوضع السياسي المأزوم منذ 2011.

بهذا عزلت السلطة الشارع البحريني المعارض بأغليته المطلقة عن اللعبة الانتخابية، وأبقت من هم في قبضة يدها أو تحت سيطرتها من الناخبين والمرشحين. تريد بذلك إحكام الخناق على اللعبة السياسية التي تديرها منفردة، من دون أي صوت مزعج، منذ انسحاب أكبر كتلة سياسية معارضة في البحرين «الوفاق» من البرلمان إثر تداعيات أحداث 2011، وقبل أن تقوم السلطة بحلها مع ثاني أكبر جمعية سياسية معارضة في البحرين «وعد»، واعتبار كلا الجمعيتين مخالفتين ومارقتين وخائنتين ومخربتين، وأبقت على الجمعيات السياسية الموالية، أو تلك التي لا تتوافر على قاعدة شعبية واسعة في البحرين.

لقد قامت السلطة بإخلاء البرلمان البحريني من الأحزاب السياسية التي تقوم عليها جميع برلمانات العالم الديمقراطي، والتي تشكل حجر الأساس في كل مجتمع ديمقراطي. لا توجد في العالم المتقدم حياة نيابية دون أحزاب سياسية تعبّر عن مصالح الشعب وتوجهاتهم وتعمل على مراقبة عمل الحكومة وتوجيه النقد إليها ومحاسبتها، لكن السلطة في البحرين أزالَت أساس البرلمان، وأبقت جدران مائعة.

اليوم تأتي السلطات البحرينية، وبعد أن عزلت أكثر من نصف الشعب عن ممارسة حقه الانتخابي، تتباهى بأعداد المترشحين بأنهم الأكثر منذ بدء التجربة الانتخابية، تريد أن تستمر لعبتها وتقول للعالم أن هناك إقبالاً غير مسبوق للمشاركة في العملية الانتخابية، وأن البحرينيين متفائلين بالمجلس النيابي المقبل الذي لا معارض فيه. بل تريد أن تقول إن إزاحة الأحزاب السياسية، جعل الناس تُقبل أكثر على المشاركة والترشح، وفي هذا شيء من الحقيقة بالفعل!

من الواضح أن هناك بالفعل تهافت في الترشح للانتخابات، لكنه يكشف عكس ما تريد السلطة أن تقوله متباهية، لقد قفزت إلى واجهة المشهد الانتخابي أسماء وشخصيات ما أنزل الله بها من سلطان، لم يكن لها يوماً حضور في أي مشهد سياسي أو اجتماعي، وصارت فجأة واحدة هكذا تقدّم نفسها بأنها تحمل همّ المواطن وقضاياها السياسية والاقتصادية والمعيشية!

إن هذا التهافت يكشف عن استسهال البرلمان والاستخفاف به لا العكس. الاستسهال أمر ناتج عن انفراط عقد اللعبة لا عن إحكامها. فاللعبة البرلمانية في كل العالم لها قواعد الصعبة والمكلفة، هي عملية شاقّة قائمة على مشاريع سياسية سواء استطاعت الوصول للسلطة أو كانت على مقاعد المعارضة. وكلّما كانت السلطة تعاني من فساد إداري ومالي وأوضاع سياسية واقتصادية متأزمة أكثر صار الشدّ والجذب بين النواب والسلطة أشقّ وأكثر، لهذا غالباً تكلف الناس نيابة عنها ممثلين أشدّاء يقومون بهذا الدور، ويكونون قادرين على تحمّل تبعات هذه المسؤولية بما فيها ضربات السلطة وضغوطاتها الشديدة.

التهافت الذي نراه اليوم، يعبر عن قول شاعر البحرين طرفة بن العبد «خَلَا لَكَ الْجَوْ فَيُضِي واصفري»، فمعظم المرشحين (النكرات) الذين يتهافون الآن على انتخابات 2018، ما كانوا يجروؤن على الدخول في منافسة خاسرة لو أن منافسهم في الدائرة نفسها أحد الأسماء السياسية البارزة سياسياً وجماهيرياً، لكن الاستسهال ناتج عن عدم وجود من يُخشى منه، وهزالة أكثر الأسماء المتنافسة.

منذ أن غادرت كتلة «الوفاق» البرلمان في 2011، صار البرلمان وظيفة من لا وظيفة له، ومقصد من لا مقصد له، تحوّل البرلمان الفاقد للصلاحيات أصلاً، إلى مجرد إلى جهاز بضامين، وأداة مطلقة بيد السلطة لضرب كل من يعارضها أو يخالفها تماماً كما باقي أجهزة الدولة وصولاً إلى القضاء. صار متماهياً مع السلطة متطابقاً مع كل ما تريده السلطة.

الإسهال في عدد المترشحين يُخبر، أن المعتزك السياسي في البحرين تحوّل من تكليف إلى تشريف، ومن استبسال إلى استهبال، ومن معركة مع السلطة إلى فرصة للتقرب إليها، ومن مهمّة شاقة إلى ترفيه، ومن مسؤولية جسيمة إلى مشروع لثراء. لقد صار سوقاً رائجة للتكسّب، طالما أنه ليس على النائب أكثر من البصم على ما تريده السلطة منه مقابل منحه راتب مغر ومخصص مكتب وسيارة وحصانة وامتيازات وهبات وعطايا ومكافآت. إنها الطريق الأسهل لتصير مقرباً إلى السلطة ومن ورائها الثروة.

النائب لم يعد بحاجة إلى شهادة ولا كفاءة ولا خبرة ولا دراسة ولا اشتغال ولا انشغال بالسياسة، يكفي أن يجيد شيء من اللغة العربية بالقدر الذي يعينه على البصم في المكان المناسب وهو ما لم يجده بعض المترشحين أصلاً.

أي شيء أسهل من هذا؟!

ألا تستحق هذه الامتيازات المجّانية التهافت على كراسي المقاعد الانتخابية؟!

«ديمقراطية المجالس المفتوحة»: كيف سخر الشيخ علي سلمان من برلمان البحرين؟

لا أقدر من الشيخ علي سلمان على فهم وتصوير سياسة العائلة الحاكمة في البحرين، والتي، بحكم الظروف الديمغرافية والتاريخية للبلاد، تعتبر مثالا أثيرا على هوية أنظمة السلطة في مشيخات الخليج، وكيف تشابكت القبيلة والدولة فيها.

الرجل امتهن السياسة على مدى ربع قرن. لقد حمل على مدى 10 سنوات شعار «البرلمان هو الحل»، في عرائض انتفاضة التسعينيات، ثم اختبر في زمن المصالحة انقلابات السلطة مجدداً على المواثيق والاتفاقات، حتى بعد تبدل الحاكم، وجرب لاحقاً ربّما كل آليات التعامل مع هذه السلطة، عبر 4 سنوات من شبه مقاطعة، ثم 5 سنوات من العمل في البرلمان، والحضور في دواوين صنع القرار ومحاولة التأثير عليها، وأخيراً، عبر الثورة من جديد!

بالنسبة للشيخ علي سلمان، كان البرلمان محلّ الطموح الذي يرى أنّه «الممكن السياسي» في بلدان مثل دول الخليج، لكنّ الحال بعد تجارب الفشل العديدة، قادتته إلى نظرة مختلفة في 2011، فصعد مطالبه إلى «الحكومة المنتخبة»، وكان الرد الأخير عليه هو السجن!

لقد اعتُقل تماماً بعد انتخابات 2014، وحُكم في قضية أخرى بالسجن المؤبد تماماً قبيل انتخابات 2018. البرلمان الذي ناضل من أجله على مدى ربع قرن، هو ما كان تهمته ولعنته التي تلاحقه السلطة بسببها. هو لم يعد يريد هذا البرلمان، وهي لا تريد غيره.

وبينما هو في السجن من جديد، يحاكم بتهمة التآمر لقلب نظام الحكم، بعد حوالي 4 سنوات من الثورة، أنهت كل علاقاته مع السلطة، كتب سلمان مرافعته الأولى والأخيرة، كشاهد على التاريخ.

في هذه المرافعة، يفكّك سلمان عقل الشيخ الحاكم في دول الخليج، من حيث نظرته هو إلى «الممكن السياسي»، عبر ما كانت تسمّيه السلطات «ديمقراطية المجالس المفتوحة».

يصوّر سلمان برلمان البحرين بأنّه الشكل الجديد لـ «المجالس المفتوحة». يرى أن كل فكرته نابعة من هذه المجالس، الأشبه بـ «خيمة شيخ القبيلة».

«تقوم فكرة المجالس المفتوحة على منطق مفاده أنّ البحرين لها خصوصية تنبثق من أعرافها وتقاليدها وتاريخها» و«أنّ المجالس المفتوحة... تؤدي الدور الفاعل في إيصال الرأي إلى المسؤولين بحرية تامة».

تُبْرز السلطة في هذه المجالس ديمقراطيتها الخاصة التي تسميها «ديمقراطية المجالس». وقد بدأ ذلك منذ أقدمت السلطة على حلّ المجلس الوطني وتعليق العمل بالدستور من عام 1975 حتى 2002، وكان ردها على المطالبين بعودة البرلمان والعودة للحوار وتفعيل الديمقراطية بأنّ المجالس المفتوحة هي المتكفلة بذلك.

«يقوم الحاكم والمسؤول بفتح مجلسه الأسبوعي الخاص الذي يستقبل فيه أبناء الشعب، وفيه يتمكن الناس من إيصال رؤاهم وأفكارهم حول مجريات الأمور، ومن أصناف الحوار الذي تعتبره السلطة آلية من آليات الحكم الديمقراطي، تلك اللقاءات العامة التي تجمع المسؤولين الكبار في السلطة مع بعض الشخصيات في المعارضة السياسية. وقد ابتدأ هذا الحوار.. في العام 2001، واستمرّ إلى العام 2006 في مجلس جلالة الملك، ثمّ توقف وأعيد بشكل متقطع في مجلس ولي العهد، مع ابتداء العام 2011».

تتمّ هذه اللقاءات بدعوة عدد من المعارضين السياسيين مع عدد أكبر من السياسيين المواليين للحكم، ولا يتمّ إطلاع المدعويين على موضوع اللقاء، ولكنهم يعرفون مضمونه من الكلمة التي يلقاها صاحب المجلس على مسامعهم. وبنفس هذه الآلية، تمّ إطلاع المعارضة والموالة على دستور 2002.

«وبعد أن يُنهي صاحب المجلس كلمته، يُسمَح لمن يطلب الكلام بالحديث المختصر، فإن كان من المعارضين للموضوع المطروح، سُمِح للموالين الحاضرين بالكلام لمخالفته، على ألا تزيد المناقشة عن النصف ساعة، وينتهي النقاش بتغليب رأي الموالة بكثرتهم العددية، على رأي المعارضين. ثمّ ينتهي اللقاء بقرار من صاحب المجلس بدعوة لتناول الغداء، أو بوقوف صاحب المجلس معلناً انتهاء الحديث، ووجوب انصراف المدعويين.»

«واقع هذه المجالس محكومٌ أيضًا بأعراف وتقاليد... الحديث فيها ليس مفتوحًا على مصراعيه، وليس متاحًا للجميع، بل تتحكم به أعراف وتقاليد قبلية منها أن يجاري الحديث هوى المسؤول، وألا يتجرأ على ذمه أو انتقاده، وإلا مُنِع من الحديث ومن دخول المجلس ثانية، هذا إن لم يطرد في الحال.»

وتخضع هذه المجالس لأعراف وتقاليد خاصة؛ حيث يقتصر الحديث فيها على كيل المدح والثناء، والتبجيل لصاحب المجلس، وإبراز مكانته وعظيم إنجازاته، وتقديم الشكر له إذ أتاح الفرصة للحضور، وكيل الانتقادات والالتهامات لمن يحمل رأيًا مخالفًا. أما الموضوعات التي تُطرح، فهي في العادة لا تتجاوز السؤال عن الصحة والحال، وعن الأهل والأحباب، وعن تجارة الحاضرين وأعمالهم، وفيها يتم إلقاء قصائد المدح والثناء، ويتخللها همس بين صاحب حاجة خاصة والمسؤول، والحديث عن خدمات وموضوعات خاصة بالحاضرين، فيأتي التوجيه من المسؤول لدراستها أو إيجاد حل لها، ويعتمد ذلك على درجة قرب صاحب القضية من المسؤول.

تولت الصحف المحلية الصادرة في البلاد آنذاك الترويج لديمقراطية «المجالس المفتوحة» والحوار السياسي فيها، على مدى 27 عامًا، في عناوينها الرئيسية، ومقالاتها، وتقاريرها مبنية هذه الآلية الفريدة للديمقراطية التي تتفوق على ديمقراطية ويستمنستر، وديمقراطية واشنطن.

وبعد العام 2002 - وهو العام الذي صدر فيه الدستور الجديد بصورة منفردة، ملغيًا دستور 1973، وجاء بديمقراطية مجلس وطني نصفه منتخب من خلال دوائر يدور الجدل حول عدالتها، ونصفه معيّن، وسلب من المجلس المنتخب القدرة على التشريع والمراقبة، وركز كل السلطات التشريعية، والتنفيذية، والقضائية، والأمنية بصورة أكثر في يد ملك البلاد - تغيرت النظرة إلى «المجالس المفتوحة» في وسائل الإعلام الرسمية، ولدى الإعلاميين والمفكرين والمثقفين التابعين للحكم، وأضحى «نواب الشعب» و«المجلس الوطني»، هو البديل والدليل، على الديمقراطية الحديثة.

هكذا صارت «المجالس المفتوحة» لبنة «البرلمان» الذي كان «هو الحل»! وفي هذا البرلمان، لم يجار الشيخ علي سلمان هوى الملك، فلم يُطرد فقط، بل زجّ في السجن حتى هذا اليوم.

البحرين تفتح الباب لجولة جديدة من الانتخابات بإعدام معارضين

لقد اختارت العائلة الحاكمة، وهي في منتصف العملية الانتخابية، أن تذكر البحرينيين بحملتها القاسية ضد حقوق الإنسان، لتقول إنه لا مكان لتلك الحقوق وأن أبواب المصالحة الوطنية لن تفتح، وأن أحكام الإعدام هي مصير من يرفع صوته للمطالبة بتغيير حقيقي.

فقد فتحت البحرين الباب أمام جولة جديدة من الاقتراع في الانتخابات التشريعية بإصدار أحكام بالإعدام بحق معارضين بعد أن وجهت لهما تهما باستهداف شرطة، وهي الاتهامات التي عادة ما توجهها للمحتجين.

وبانتظار جولة الإعادة المقررة بعد غد السبت (1 ديسمبر/ كانون الأول 2018)، أصدرت محكمة بحرينية اليوم الخميس حكماً بإعدام زهير إبراهيم ومحمد مهدي، لتؤكد أن الانتخابات لا تعني بالضرورة أن البحرين تسير في مسار سياسي.

وقال المستشار القانوني إبراهيم سرحان «إن القضاء البحريني متعطش للدم ولازال يصدر أحكام الإعدام على المعارضين السياسيين، حيث أصدر حكّمين اليوم بالإعدام على المواطنين زهير إبراهيم ومحمد مهدي بعد تعرضهما للاختفاء القسري والتعذيب ومحاكمة افتقرت لأبسط معايير العدالة».

وكان مركز البحرين لحقوق الإنسان قد استبق الحكم بنشر تفاصيل مخجلة عن تعرض أحد المحكومين وزوجته للتعذيب والتحرش على أيدي الشرطة. وقال المركز إن زهير قد يواجه حكماً بالإعدام نتيجة لاعترافات قدمها تحت وطأة التعذيب.

وأفاد زهير لعائلته «تمت تعريتي من ملابس بالكامل، وتعليقي من اليدين والرجلين للأعلى، والصعق بالكهرباء في الأماكن الحساسة من الجسم (..) لقد تعرضت للتحرش الجنسي وقام أحد المحققين بتهديدي بأنهم سيقومون بقتل عائلتي إذا لم أعترف بالتهم المنسوبة لي».

أما حنان علي (35 عام) وهي زوجة زهير فقد أبلغت مركز البحرين أنها تعرضت للضرب من قبل قوات مدنية مقنعة، قامت باقتحام مسكنهم بعد اعتقال زوجها، وقامت بلكمها وصفعها بالقوة، وتهديدها بالاغتصاب، ووضع سلاح في رأسها أثناء التحقيق معها في غرفة منعزلة في المسكن، وذلك لإعطائهم معلومات حول زوجها زهير، قبل أن يتم استدعاء عائلة زهير إلى مبنى التحقيقات الجنائية وأخذ بصماتهم.

وقررت المعارضة مقاطعة الانتخابات التشريعية في البلاد احتجاجاً على غياب ما أسمته مشروعاً سياسياً ينهي حالة الانقسام في البلاد. وتتهم المعارضة النظام البحريني بالإصرار على المضي في خيار تسوية المشكلات أمنياً.

ورأت هيومن رايتس ووتش «أن الانتخابات البرلمانية المقبلة في البحرين تجري في بيئة سياسية قمعية لن تُفضي إلى انتخابات حرة». وأكدت الأحكام الصادرة اليوم الخميس أن البحرين لا تمضي في عملية سياسية شاملة، وأن الانتخابات تجري تحت مزيد من القمع.

وأصدرت البحرين في العام 2018 وحده نحو 19 حكماً بالإعدام. وكانت قد نفذت مطلع العام الماضي الإعدام بحق 3 معارضين اتهمتهم بقتل ضابط إماراتي في قرية شيعية غرب العاصمة المنامة.

إلى ذلك، دان مركز البحرين لحقوق الإنسان حكماً الإعدام الصادرين بحق المواطنين زهير إبراهيم ومحمد مهدي، داعياً السلطات البحرينية إلى التراجع وإلغاء هذه الأحكام، وقالت إنها صادرة عن محاكمات غير عادلة ولا تتوافق مع ضمانات المحاكمة العادلة.

الانتخابات الهزيلة بالأرقام.. غياب المترشحين الحاسمين جعل 77.5% من نتائج الدوائر غير محسومة

يوم أمس قال نائب أمين عام جمعية الوفاق الوطني الإسلامية الشيخ حسين الديهي، إن أكثر من 90% من المقاعد لن تحسم في الدوائر الأساسية وإنما ستحسمها المراكز العامة.

لم يذهب الديهي بعيداً، فقد صرح وزير العدل خالد بن علي آل خليفة، أن جولة الإعادة ستتم في 31 دائرة من أصل 40 دائرة انتخابية نيابية. هذا يعني أن 77.5% من الدوائر الانتخابية النيابية لم يحسم فيها التصويت لصالح مترشح واحد.

لعل أفضل تعليق على هذه النتيجة هو ما كتبه أحد المغردين على صفحته بأن «غياب المرشح ذي الأغلبية الشعبية يتسبب في إعادة الانتخابات النيابية في البحرين في 31 دائرة من أصل 40 دائرة».

عدم وجود مترشحين فارقين ومكتسحين، يجعل الانتخابات كسيحة، والأصوات تتبعثر يميناً وشمالاً بناء على سلسلة العلاقات أو المعارف أو المحسوبيات أو العوائل أو الفزعة القبلية (كما حدث مع فزعة المجنسين من أصل سوري لمترشحهم)، لا على اختيار الشخصية الفاعلة اجتماعياً ذات الشعبية المتوافق عليها بين الناس.

هذا ما أوضحه بالفعل عدد الأصوات المنشورة في الصحف الرسمية والتي كشفت أنه في أحسن حالات المترشحين المكتسحين، لم يتجاوز عدد الأصوات 3000 صوت، كما في حالة عادل العسومي الذي اكتسح بـ 2613 صوتاً، وفوزية زينل التي حصدت أكبر عدد من الأصوات بـ 3058 صوتاً.

يأتي هذا مقابل الفارق الشاسع من الأصوات في انتخابات 2010، فعلى سبيل المثال لا الحصر، حصد النائب الوفاقي حسن سلطان وحده 8413 صوتاً، والنائب مطر مطر على 7350 صوتاً، والنائب علي الأسود على 6446 صوتاً، وهي ذاتها الدوائر التي لم تتجاوز 1000 صوت في أحسن حالات مترشيحيها هذا العام.

هذه النماذج من الأرقام المتقابلة تجعل الادعاء بأن نسبة التصويت بلغت هذا العام 67% وأنها أكبر نسبة منذ بدء الانتخابات في البحرين مقولة مضحكة، وهزل سمج.

لقد شهدت الانتخابات عزوفاً واضحاً من قبل الكفاءات المهنية والسياسية البحرينية، عن المشاركة في الانتخابات التي لم يكن هناك حماس شعبي لها، مقابل الفشل الواضح للتجربة النيابية وعدم قدرة البلاد على النهوض بعد من أزمتها الطاحنة المستمرة منذ العام 2011، وكذلك ثقل الأزمة الاقتصادية التي ابتلعت معظم موارد الدولة لخدمة دَيْنٍ عام يتضخم دون توقف، لتأتي موافقة المجلس النيابي الأخير على فرض الضريبة المضافة على المواطنين ليدفع بموجة استياء عامة ودعوات لمقاطعة الانتخابات التي لم تعد على لها القدرة على إحداث فرق إيجابي في حياة المواطنين.

إذن، بسبب المقاطعة الواسعة وليس بسبب المنافسة الساخنة، بدت الانتخابات هزيلة من حيث حجم المشاركة والأرقام، لم يحصل 77.5 % من الدوائر الانتخابية لم يكتسحها أحد بنسبة تفوق 51 % من الأصوات بالقدر الذي يمكنهم من الفوز بال الجولة الأولى. فقد كانت أعداد المصوتين في عدد كبير في الدوائر أعداداً بسيطة من تقدموا مجموع الأصوات كانت أعداد المصوتين لهم بالمئات فقط، وكان لافتاً أن أعداد التسعة الفائزين لم تشكل أرقاماً عالية كما حدث في انتخابات 2006 و 2010 التي شاركت فيها المعارضة، فوز فاطمة القطري بمقعد نيابي بعدد 524 صوتاً فقط عن دائرة تضم كتلتها الانتخابية آلاف الأصوات، يعني أن عدد المشاركين كان ضئيلاً للغاية في هذه الدائرة.

والتسعة الفائزين هم: عادل العسومي (2613 صوتاً) عن «أولى العاصمة، وعيسى الكوهجي (2677 صوتاً) عن «رابعة المحرق»، وهشام العشيري (1011 صوتاً) عن «سادسة المحرق»، وفاطمة القطري (524 صوتاً) عن «ثانية الشمالية»، عبد النبي سلمان (2244 صوتاً) عن «سادسة الشمالية»، وأحمد الأنصاري (2811 صوتاً) عن «ثالثة الجنوبية»، وفوزية زينل (3058 صوتاً) عن «خامسة الجنوبية»، ومحمد السيسى (1976 صوتاً) عن «ثامنة الجنوبية»، وعيسى الدوسري (983 صوتاً) عن «تاسعة الجنوبية».

جمعية الوفاق قالت في مؤتمرها الصحفي أمس قبل الإعلان الرسمي عن أية نتائج، إنه «بحسب الأرقام والمعلومات التي تم رصدها لم تتجاوز نسبة المشاركة اليوم بين 28% و 30% فقط». وأكدت أن «الانتخابات شهدت مقاطعة واسعة، وكان هناك ضعف في الإقبال على التصويت من قبل غالبية المكونات البحرينية من الطائفتين الكريميتين السنة والشيعية». وبيّنت أن «عملية الرصد لدينا سجلت بأن نسبة المشاركة في بعض الدوائر لم تتجاوز 7% وبعضها لم تتجاوز 8% في المحافظة الشمالية، وفي دوائر انتخابية بمحافظة العاصمة لم تتجاوز نسبة المشاركة أيضا 8%».

وكما هي عاداته، اكتفى الإعلام الرسمي بالتغطية المصورة لأربعة مراكز انتخابية فقط من أصل 54 هي المحسوبة عليها وعلى منتسبيها من قوات الأمن، الذين تفرض عليهم التوجه إليها والتصويت بلباسهم المدني. في حين حُجبت عن التغطية مراكز التصويت في المناطق المقاطعة للانتخابات، و25 مركزا انتخابيا مما يعرف بمراكز تغيير النتائج ورفع مستوى المشاركة؛ لأنها المراكز التي تسهل فيها عمليات التزوير سواء على مستوى المرشحين أو على نسبة المشاركة.

صورة من صحف العام 2014: أولوية التوظيف والخدمات للمشاركين في الانتخابات؟ هل تتذكرون هذا؟

الحكومة تهدد من؟ ورئيس مجلس النواب أحمد الملا يهدد من؟ ومن الذين ستعاقبهم الحكومة إن قاموا بمقاطعة الانتخابات؟ هل هم من قاطعوا الانتخابات منذ 2002 حتى الآن؟ هل هم من قاطعوها منذ الانتخابات التكميلية في سبتمبر 2011 وما تلاها في 2014 حتى حذفهم الحكومة من جداول الناخبين وما عاد لهم وجود في قاموس السلطة؟ ما الجديد أصلاً في هذه التهديدات؟

في العام 2014 تصدر خبرالصفحة الأولى لجريدة الأيام، يقول العنوان: «أولوية التوظيف والخدمات الحكومية للمشاركين في الانتخابات». وتلا هذا الخبر خبر آخر، يقول «مجلس الوزراء يناقش أولوية التوظيف والخدمات الحكومية للمشاركين في



صورة من الصفحة الأولى لصحيفة الأيام المملوكة لأحد مستشاري الملك تنقل عن مصدر يهدد بحرمان المقاطعين من حقوقهم

الانتخابات». يومها كتب أحدهم مطوّلة في الثناء على التصريحين التهديديين، استهله بالجملة التالية: «لا لتوظيف الإرهابيين».

في المقابل، يمكن القول إن المحامي عبدالله هاشم من بين أوائل من أشار إلى مقاصد تلك الرسائل، وقال حينها «إن إطلاق بالون خبري حراري من هذا القبيل يقصد به ترهيب وتخويف من سيقاطع من (المواطنين) السّنة». مضيفاً، أن «أي قرار يصدر بربط (أولوية التوظيف والخدمات الحكومية بالمشاركة في الانتخابات) هو قرار غير دستوري وخارج على القانون».

خرج بعدها وزير العدل الشيخ خالد بن علي آل خليفة، وأكد بالفعل إن مجلس الوزراء حول دراسة مقارنة لتشريعات عدد من الدولة المتقدمة تربط أولوية التوظيف

والخدمات الحكومية بالتصويت في الانتخابات، إلى اللجنة الوزارية لدراساتها، لكنه نفى فرض عقوبات على المتخلفين عن المشاركة بالانتخابات الأخيرة، لعدم وجود نص قانوني. وترك الباب مفتوحاً بعد أن تركت رسائل التهديد أثرها.

مرت السنوات الأربع وشارك من تم تخويفهم من المواطنين، لي طرح الآن التساؤل الكبير: هل حصل المشاركون على أولوية التوظيف والخدمات الحكومية أم تمت مزاحمتهم بالمجنسين؟ هل شعروا بأولوية في خدمات الإسكان، والصحة، والتعليم؟

لنأخذ واحداً من أبرز عتاة ودعاة ومناصري القمع الوحشي في البحرين، وهو هشام الزباني الكاتب الذي انتقل من معسكر لمعسكر بعد خفض راتبه في صحيفة الوطن، كتب قبل يومين «احنا ناقصين تزوير جنسيات وجوازات، البلد بتنفجر من السكان الجدد، ارحمونا يا جماعة»، ويسأل «كم جنسية زورت خلال 7 سنوات وكم المبالغ التي دفعت».

لقد تعدّى الأمر بكثير قدرة مناصري السلطة على التحمل، وبات الحديث عن مقاطعة الانتخابات يدور بوضوح في مجالسهم. صحيح أنهم قد لا يقاطعون الانتخابات، لكنهم اليوم يهمسون بمخاوفهم، والسلطة تخاف حتى من الهمسات، فهي تحاول عبر التخويف قتل حتى الرغبة في أخذ مسافة عنها، أو إعلان عدم الرضا.

لقد باع قادة الموالاة كل شيء وقبضوا الثمن من عبداللطيف المحمود، وعدد من رجال الدين وكبار التجار الذين انخرطوا معه في تجمّعه، إلى جماعة الإخوان المسلمين، إلى جمعية الأصالة السلفية التي باتت تفعل ما كانت تعييه على الإخوان من تلوّن سياسي، جميعهم قبضوا وابتعدوا عن جماهيرهم التي صُفّعت، كباقي البحرينيين، بالضريبة الانتقائية أولاً، وبعدها ضريبة القيمة المضافة، وتوسيع أعداد الموالين عبر التجنيس حتى بات الآسيويون والمصريون (البحرينيون الجدد) يزاحمون بشراسة على المنافع الموعودة، دون أن تلتفت السلطة لشكواهم فضلاً عن أن تسمعها.

إن تصريح أحمد الملا المنشور الأربعاء (21 نوفمبر/ تشرين الثاني 2018) وتصريحي أسامة الخاجة ومحسن البكري تؤشر بوضوح إلى البيئة السياسية والاجتماعية المستهدفة. إنها جماهير الموالة التي باتت غير راضية بالواقع المرير الذي وصلت له البلاد، وصار لابد من ترهيبها للإذعان ودفعها لأداء واجبها بالمشاركة في عملية انتخابية بالتأكيد ليست في صالح عوائلهم ومستقبل أبنائها.

تعود السلطة المفلسة للدفاتر القديمة لتفعل ما فعلته في 2011 مع البيئة المعارضة في البحرين في الانتخابات التكميلية في سبتمبر/أيلول 2011، لكنها فشلت تماماً مع تماسك قيادة المعارضة، وكذلك كان الفشل نصيبها في انتخابات 2014. إن لجوء السلطة لبعث رسائل موقّعة من وزير العدل لأعداد كبيرة من الشباب البحريني من مواليد أواخر الثمانينات ومنتصف التسعينات تستجدي المشاركة، ومثلها من وزير التربية يعني أن التجربة البرلمانية الرسمية لم تعد تقنع أحدا من الموالة والمعارضة. صحيح أن التوظيف والخدمات الإسكانية هي حقوق دستورية للمواطنين، لكن «التجربة البرلمانية» جاءت على حقوق المعارضين، وتهدد اليوم الموالين. لقد تمت تجزئة الحقوق المصانة من أرزاق الناس وسكناهم، وها هي السلطة تلعب الآن في أرزاق وسكن ومستقبل الجميع.

آخر شقشات المشاركين اليائسة... العَلَوِيّان مجيد وشوقي

لم تلق دعوة وزير العمل السابق السيّد مجيد العلوي إلى المشاركة في الانتخابات أيّ استجابة تُذكر. الوزير الذي كان يُراهن على ورقة «التكنوقراط الشيعة» قبل أن «تحتّتهم» السلطة واحداً واحداً فلم يعودوا يملكون من أمرهم وخمرهم شروى نقيز، عاد ليلقي آخر أوراقه في مسلسل المشاركة المكسيكي الذي أصبح بلا لون ولا طعم ولا رائحة.

«مقاطعة الانتخابات احتجاج سلمي بلا ربح يرتجى منه أبداً ويمارس يوما واحدا

فقط كل 4 سنوات وبعد ذلك المشارك والمقاطع يتابع ويتعامل مع أعضاء مجلس النواب والمجالس البلدية». «المشاركة عملٌ إيجابي بلا خسارة بل يبنى جسور الثقة ويعود بالخير على الوطن والمواطن». هذا ما أسفرت عنه جُعبة العلوي أخيراً في تغريدة عبر حسابه في «تويتر» بعد أن اكتملت صورة ما أراد لها أن تكون «سقسقة جميلة» للتكنوقراط ومن لفّ لفّ لفهم في السباق البرلماني قبل أن تقلبهم السلطة جميعاً وتحوّل أصواتهم الحالمة إلى «شقسقة يائسة» هذّرت ثم قرّت.

وهكذا كان أول من يردّ على العلوي المشارك هم دعاة المشاركة أنفسهم. «شوقي العلوي» الشخصية الوطنية المحسوبة على تيّار «وعد» رغم عدم عضويته التنظيمية فيها كان من أبرز الدّاعين للمشاركة على خلاف التيار العام السائد في «وعد». من يتابع تعليقاته قبل أسابيع قليلة فقط كان يمكن له أن يكشف العديد من نقاط التلاقي بينه وبين العلوي الوزير: المشاركة في الانتخابات إحداها! لكن ماذا الآن بعد أن قالت اللجنة الإشرافية على سلامة الاستفتاء والانتخابات كلمتها الأخيرة؟

لنستمع إليه يعلّق ردّاً على العلوي «كنت يا سيدي من الداعين للمشاركة. وبالرغم من أنني لست عضواً في أية جمعية سياسية، لكن سؤالاً أخرجني من ابنتي الشابة تقول لي فيه كيف يا أبي تشارك في انتخابات يمنعني فيها قانون من حقي من الترشح لسبب كوني عضواً في جمعية سياسية تم حلها؟ هي عضو في وعد.. ألقمتني حجراً. المقاطعة حق وفعل سياسي».

ويضيف العلوي «يمكن للمقاطعة في العمل السياسي أن تكون فعلاً إيجابياً وتكون المشاركة فعلاً سلبياً. وأصارك القول أن العزل السياسي والأحكام التي تصدر لا تدع وجود سعة للصدر للمشاركة، عليكم أن تصارحوا السلطة». هكذا انتهت إذن مصائر وجهين من أبرز أوجه المرونة السياسية والسياسة بوصفها «فنّاً للممكن». وجه طامح

تبدّد مشروعه شذر مذر. ووجه حالم أجهضت السلطة كلّ تطلعه الإيجابي ونظرته المتفائلة إلى المستقبل. لم يعد لديه ما يجيب به ابنته!

البحرين: التمييز ضد المرأة لا يقل دناءة عن استعمالها كـ «مسحوق تجميل»

تستعمل السلطة في البحرين المرأة على نحو رخيص في معاركها السياسية والإعلامية. تستعملها كأداة لتلميع صورتها التي لطّختها انتهاكات حقوق الإنسان أو كأداة قمع أو غلبة، ولا يؤكد اختيار فوزية زينل (موظفة سابقة في الحكومة) لرئاسة البرلمان إلا على هذا المعنى.

كما قفز فجأة أحمد الملا، الموظف لدى أحمد عطية الله آل خليفة، إلى واجهة العمل البرلماني، قفزت فوزية زينل. أشخاص لا يملكون أي تاريخ سياسي ولا ينتمون إلى أي تيار له حضوره الشعبي كالتيار الديمقراطي أو التيار الإسلامي.

لقد وقع الاختيار على زينل من قبل الديوان الملكي قبل أشهر وجاءت الأوامر للعسكريين بالتصويت إليها قبل توجيه النواب الفائزين لانتخابها رئيساً. وأكد عادل العسومي، الذي كان يطمح هو الآخر في الرئاسة، على ذلك حينما كشف عن تلقي النواب «توجيهات من خارج البرلمان للتصويت لأحد المرشحين».

واستبق الملك حمد بن عيسى عملية التصويت خلال افتتاح الفصل التشريعي الخامس بالتأكيد على مكانة المرأة وتجاوز ما أسماها «مرحلة التمكين والدعم والمطالبة بالحقوق، إلى مرحلة نشهد فيها حضوراً متقدماً ومسؤولاً للمرأة البحرينية».

إن الجهة التي استعملت زينل بغرض الدعاية والترويج إلى أن البحرين متقدمة في مجال حقوق المرأة، هي نفسها الجهة التي رأت في اعتقال السيدة هاجر منصور، مثلاً، عقاباً موجعاً لزوج ابنتها الناشط السيد أحمد الوداعي لإجباره على وقف نشاطه.

وعندما فعلت الأمر نفسه مع زوجته بقرار حبسها شهرين، قال الوداعي «لم يكن التصعيد ضد فردين من أسرتي مصادفة (...) زوجتي تعرضت للضرب وإساءة المعاملة والتهديد بملاحقة أسرتي لمعاقبتي. والآن كل تهديداتهم نفذت».

تعتقد السلطة إنها ترسل رسائل مقنعة للعالم بشأن تمكين المرأة، لكن استمرار اعتقال ناشطات ونساء فقط لأنهن اتخذن مواقف معارضة يكشف سجلها السيء في هذا المجال، وبالتأكيد يعطي انطبعا عن أنها تستخدم المرأة كمسحوق تجميل.

ويمكن التدليل على ذلك، أيضا، بإقرار قانون الأحوال الشخصية. وهو قانون طلبت مرجعيات شيعية ضمانات دينية للقبول به، لكن السلطة أقرته عقابا لتلك المرجعيات التي ساندت الاحتجاجات المطالبة بوضع حد لاستحواذ عائلة آل خليفة على السلطة.

ولكن السؤال الذي يتبع مصادقة الملك على هذا القانون: هل فعلا تحسّنت أوضاع المرأة في التقاضي؟ الجواب باختصار: لا، لأن السلطة ترفض إجراء إصلاحات عميقة، تطالب بها المعارضة، على مستوى القضاء المدني والقضاء الشرعي مما ترك النساء يعانين حتى بعد إقرار القانون.

عندما صادق على قانون الأحوال الشخصية قبل أكثر من عام، لم يكن الملك مهتما أصلا بوضع تشريع يضمن حقوق المرأة، إنما استخدم ذلك لإظهار التفوق على معارضيه ومعاقبتهم. وكذلك فعل عندما اتخذ مما أسماه «حماية النساء» إحدى ذرائع شن حملة أمنية قاسية على المحتجين مارس/ آذار 2011، وهي الحملة التي انتهت باعتقال مئات النساء وفصلهن من أعمالهن وقتل بهية العرادي برصاص الجيش.

إن استعمال المرأة البحرينية لرئاسة البرلمان لا يمكن أن يشير بأي حال من الأحوال إلى تقدم عملية الإصلاح. فالجهات الرسمية لا زالت تخفق في الوفاء بأبسط الالتزامات في مجالات المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان. إن استعمال المرأة على هذا النحو، لا يعني احترام السلطة للمرأة بل أنها تجد فيها مجرد آلة دعائية براقّة.

بعد جمعيات المعارضة، مرحلة التخلص من جمعيات الموالة وعزلها ... إنها السياسة يا رعاك الله

مع الأمر الذي أصدره ملك البحرين أمس الاثنين (3 ديسمبر 2018) بمنع عضوية مجلس الشورى لأي مُنتِمٍ لأية جمعية سياسية، يكون الملك قد أتمَّ قانون العزل السياسي على الجميع موالاة ومعارضة.

وكما قال قيادي معارض لمرآة البحرين قبل نحو شهر فإن «الملك لم يفِ بوعوده في تطوير التجربة البرلمانية. وها هو هو يتراجع عن مشروعه الذي بَشَّر به (...) بدلا من الوصول إلى الملكيات العريقة، أصبحت السلطة تفضّل برلمانا من المستقلين، لا مكان فيه حتى للأحزاب الموالية».

أوصد الملك أبواب مجلس الشورى في وجه الجمعيات الموالية، خصوصا التي لم تفز بشيء يذكر أو أنها خسرت تماما، كجمعيات: الرابطة الإسلامية، والمنبر الإسلامي (تيار الإخوان)، وجمعية الميثاق، وجمعية الوسط العربي الاسلامي، وجمعية تجمع الوحدة الوطنية، وآخرين.

تماما كما القرن الثامن عشر في أوروبا، حيث البرلمان يقتصر على طبقة النبلاء فقط، لم يعد مقبولا في البحرين سوى الضباط السابقون والعساكر، وحراس الملك، وخدم أبنائه، وأبناء العوائل التجارية القريبة من العائلة الحاكمة، وابن سوسن الشاعر، ليكونوا في الشورى تحت بند أهل «الكفاءة والخبرة».

بدأ الأمر عندما صادق الملك حمد بن عيسى آل خليفة على قانون العزل السياسي بمنع «قيادات وأعضاء الجمعيات السياسية المنحلة بحكم نهائي لارتكابها مخالفة جسيمة لأحكام دستور مملكة البحرين أو أي قانون من قوانينها»، ويعني بذلك جمعيات المعارضة الوفاق، وعد والعمل الإسلامي.

ومع وضع قوائم الناخبين تحضيراً للعملية الانتخابية، تم اكتشاف كتلة كبيرة من

المواطنين إسقاط أسماءها من القوائم، ففي سترة وحدها تم إسقاط أسماء أكثر من ألف و500 ناخب، وهكذا في المناطق الأخرى.

وعندما حاولت شخصيات (كانت يومًا ما قريبة من المعارضة) الترشح للانتخابات، تم استبعادهم بسبب عضويتهم السابقة في جمعيتي الوفاق ووعد، بين هذه الأسماء يوسف البوري، محمد حسن العرادي، نادر عبدالإمام، والفنان ابراهيم بحر.

الجمعيات الموالية لم تكن في وضع مريح، تم الضغط بطرق مختلفة عليها. اكتفت جمعية المنبر الإسلامي بترشيح اثنين سقطا في الانتخابات، وكانت حصيلة الجمعية صفرًا كبيرًا، لولا طريقته القديمة الجديدة بالترشيح من تحت الطاولة التي أنقذتها بفوز عمار قمبر في سابعة المحرق. الجمعيات الأخرى كتجمع الوحدة الوطنية، والأصالة، كانت حصيلتها الانتخابية هزيلة جدًا.

ويجب التذكير أن العزل السياسي طال بطرق مختلفة عددا من النواب المواليين، تم رفض ترشحهم في انتخابات 2018، مثل: خالد الشاعر، أنس بوهندي، جلال محفوظ، وماجد الماجد، ولم يرشح رئيس مجلس النواب أحمد الملا نفسه مجدداً بسبب فيتو من رئيس الحكومة على ترشحه، وكذلك النائب الأول للرئيس علي العرادي الذي حاول لعب دور أكبر من حجمه بين أجنحة الحكم فتم إبعاده من اللعبة.

تعليقاً على الأمر الملكي الجديد بمنع عضوية الشورى عن أي منتم لجمعية سياسية، يقول القيادي المعارض ابراهيم شريف «بعد حل ثلاث جمعيات سياسية وحرمان أعضائها من حقوقهم السياسية، وإضعاف ما تبقى من جمعيات ومنع أعضائها من تقلد مناصب قيادية بالأندية، يأتي اليوم إعلان بحرمان من تبقى من عضوية مجلس الشورى».

أما النائب السابق عن كتلة الوفاق علي الأسود فقد سخر من الأمر بقوله، إن «صدر اليوم بند إضافي جديد مقيد للحرية: ألا يكون العضو منتمياً لأي جمعية سياسية». ليعلق «على أساس أن مجلس الشورى في السابق كان يحوي خبرات من الجمعيات

ومؤسسات المجتمع المدني!، هو أداة سليطة ضد أي تجاوز خلاف رغبة القصر من البرلمان لأي سبب كان».

الإعلامي المعارض جواد عبدالوهاب رأي من جهته أن الأمر الملكي بإخلاء الشورى من أعضاء الجمعيات السياسية يوضح مراحل خدعة عام 2001، أولا تم حل الجمعيات ثم سجن أعضائها ثم محوها ثم شطبها الخ، القصة تشبه الى حد كبير قصة الديك الذي طلب منه إما أن يبيض وإما أن يقتل».

العزل الجديد الذي خص به الملك الجمعيات الموالية، يمكن تصويره كتخلص من جميع تركات تكتلات الموالة في 2011، ومشهد تراجيدي لشخصيات وتيارات شاركت مع النظام وناصرته في سفك الدم وهتك الأعراض والحرمت، ولا تزال تصرّ أن هذه المواقف تعدّ من أكروماتها الوطنية التي تستوجب إعطائها المناصب وتقربها مدى الحياة، لكنها السياسية يارعاك الله، ذق إنك أنت المُوالي القريب.

على الجمهور التفرق... انتهت الانتخابات

واحدة من الإجراءات الشكلية التي تسبق استخدام القوة ضد المحتجين في البحرين هي أن يصرخ الضابط في مكبر صوت: «على الجمهور التفرق». لا تقصد قوى الأمن، على الإطلاق، الحفاظ على سلامة المحتجين، بل تهدف لاستكمال إجراءاتها الشكلية لأي عملية قمع عادة ما يسقط فيها ضحايا.

لا تختلف عملية الاقتراع عن الغرض نفسه. فهي لا تأتي ضمن عملية سياسية وديمقراطية شاملة، إنما هي إجراء شكلي لاستكمال «ديكورات» العائلة الحاكمة: لدينا برلمان/ قضاء/ صحافة، لكن لا أحد من تلك الجهات يمتلك أدنى صلاحية في التعبير فضلا عن التغيير.

استدعت العائلة المقترعين للمشاركة في انتخاب مجلس تشريعي يمكن له حسب

اعتقادها أن يستكمل شكل الدولة أمام العالم وأن يعطي الصبغة الشعبية لمقررات الجهات التنفيذية. بعض المقترعين «لبى الواجب» لحماية مصالحه المستقرة مع نظام الحكم والآخر جاء تحت التهديد بالحرمان من الحقوق الأساسية.

اليوم، تصرخ السلطة في وجه المقترعين «عليكم التفرق». فالقانون لا يسمح بالتجمعات أو التظاهرات، ولا يسمح بعقد الندوات إلا خلال فترة الترويج للمشاركة في الانتخابات الشكلية تلك، وفي معسكرات انتخابية يُحدّث فيها المرشحين المقترعين عن علاقات «خشونة الركبة».

لقد انتهت العملية السياسية في البحرين عند هذا الحد، أخذنا صوتكم الانتخابي، ولا نريد الاستماع لأصوات أخرى تطالب، تحتج، تعترض أو حتى تلتمس، كل ما يحق لكم هو إعلان التذمر وأنتم تستمعون لمقررات فرض المزيد من الضرائب والفواتير الجديدة التي يتعين عليكم تسديدها للحكومة.

لقد رشح عن عملية التصويت الفارغة تلك انتخاب مجلس بلا طعم ولا لون ولا رائحة. أشخاص من مختلف التوجهات لا يربطهم أي رابط. هم لا ينتمون لأي مؤسسة حزبية أو سياسية ولم يقدموا برامج انتخابية يلتزمون بها، وآخرون لا يرتبطون حتى بعلاقة بالمجتمعات المحلية إنما جاء بهم التزوير.

رشحت تلك العملية عن جدار صد عن الملك وعائلته أمام الشعب، لكنه يختفي خلف أصبعه. كما حدث فعلا مع ضريبة القيمة المضافة التي أقرها بمرسوم وأحالها للبرلمان لتمريرها في صيغة قانونية وشعبية، وكذلك فعل أشخاص جاءوا للتمتع بمزايا مالية مقابل لعب ذلك الدور القبيح.

لقد جاءوا وجاء هذا البرلمان كنتيجة لعملية مفصولة تماما عن الواقع السياسي الذي تعيشه البلاد. فالبلاد التي تشهد يوميا أحكاما بالإعدام وإسقاط الجنسية واعتقال النساء هي نفسها التي تشهد انتخابات يراد إقناع العالم بشرعيتها أو أنها جاءت في سياق ديمقراطي شامل!

البلاد التي لا يوجد فيها حوار سياسي لتحقيق مصالح وطنية تنهي الانقسام الذي تعيشه منذ أكثر من 7 سنوات هي نفسها التي انتخبت! والوطن الذي لا يُسمح فيه للقوى العمالية والسياسية بمناقشة قرارات مصيرية كالتحول نحو النظام الضريبي، هو نفسه الذي يحتفل بـ «العرس الانتخابي»!

بلد كل شيء فيه شكلي. لا تمثيل حقيقي للناس ولا رغبة حقيقية في الحفاظ على مصالحهم. كل ما تريده العائلة الحاكمة أن تحافظ على سلطتها وامتيازاتها. ولأجلها لا لأجل البحرين «لبيتم واجبكم» فهل على العائلة واجبات تليها لكم؟!

أدفع بريطانيا وأمريكا البحرين باتجاه 4 سنوات مظلمة أخرى؟!

يعلن الحليفان الغربيان بريطانيا وأمريكا عن دعمهما مصالح شاملة في البحرين، غير أنهما يعملان على عكس تلك الدعوات عندما يشجعان الانتخابات التشريعية التي جرت نهاية الأسبوع الماضي، متجاوزين تحفظات أبدتها منظمات دولية حول إجرائها في بيئة وصفتها بـ «القمعية».

لقد شهدت الانتخابات مشروعا شاملا للعزل السياسي حيث استبعدت السلطة عددا كبيرا من الأحزاب من العملية الانتخابية. كان من بين تلك الأحزاب الوفاق وهي أكبر فصيل سياسي في البلاد إلى جانب وعد ثاني أكبر الأحزاب المعارضة، والعمل الإسلامي. ولم تسلم من إجراءاتها جماعات حليفة كالإخوان المسلمين.

بجانب تلك الأحزاب، تم منع شريحة عريضة من التصويت. أسقطت السلطات أسماء عشرات الآلاف من قوائم المنتخبين وبررت ذلك بعدم مشاركتهم في الانتخابات الأخيرة. وقررت أعداد مثلهم مقاطعة الانتخابات لأسباب سياسية واقتصادية.

وبالنظر إلى الصورة البائسة التي ظهرت عليها نتائج الجولة الأولى من الانتخابات، كان

صادما للقوى البحرينية الفاعلة والمنظمات الدولية أن تصفق واشنطن ولندن لها. كانت انتخابات زائفة قابلتها تصريحات غير مفهومة لا يوجد ما يفسرها على أرض الواقع.

لقد قال وزير الشؤون الخارجية البريطاني أليستر بيرت في تغريدة على منصة تويتر «نرحب بالاختمام الناجح للجولة الأولى من التصويت في الانتخابات البحرينية»، مردفاً «البحرين واحدة من دولتين فقط في الخليج لديهما برلمانا ينتخب ديمقراطياً»، وكان يقصد بذلك الكويت.

هل حقا البحرين والكويت تجربتان متشابهتان في المنطقة؟ يعلم الجميع بشكل قطعي أنه لا توجد مقارنة من حيث التجربة الديمقراطية بشكل عام ولا من حيث الصلاحيات التي يتمتع بها البرلمان في البلدين. بل كانت المعارضة البحرينية في مرحلة من مراحل نضالها الوطني تطالب بالوصول لتجربة شبيهة بالكويت.

كان سيصل السيد بيرت إلى نتيجة أكثر التصاقا بالواقع لو شبّه البحرين بالسعودية. فهي أقرب لها من حيث معاداة الحريات العامة والسجل الممتلئ بانتهاكات حقوق الإنسان وحقوق المرأة، ضف إلى ذلك الشراكة الوثيقة في الحرب على اليمن وحصار قطر. يظهر من كل ذلك أن السيد بيرت لا يبرع في التشبيه أو أنه تعمّد تزوير الحقائق.

أما المتحدثة باسم الخارجية الأمريكية هيزر نويرت فقالت عبر تويتر، إن الولايات المتحدة «تشجع (على) الاستمرار بالالتزام بعملية سياسية شاملة وديمقراطية وسلمية مع عودة الناهيين إلى صناديق الاقتراع يوم السبت». في إشارة منها إلى الجولة الثانية من الانتخابات.

إذا كان هذا وصفا للعملية التي تطالب بها المتحدثة الأمريكية فهي بالتأكيد لا تقصد الانتخابات البحرينية، فهي ليست ضمن عملية سياسية شاملة ولا عملية ديمقراطية. لقد كانت إطارا لامعا للوحة مرعبة. أمام رعب سجن زعماء المعارضة وعزلها

من المشهد السياسي في البلاد لا يمكن أن يسرق نظر أحد اللمعان الزائف لتلك الانتخابات.

كما أنه لا يمكن لأحد أن يسدي معروفًا للخارجية الأمريكية بإعطائها صورة عن الأوضاع في البحرين، فقد تضمن تقريرها الأخير عن الأوضاع البحرينية تفاصيل من يعايشون الانتهاكات يوميًا، وهو التقرير نفسه التي قالت فيه إن مسؤولين حثوا البحرين «على إنهاء التمييز ضد الشيعة».

إن حليفكم لم يمه التمييز ضد الشيعة بل أضاف له بابا آخر عندما عزل أكبر الأحزاب من المشاركة في الانتخابات ومنع عشرات الآلاف من حق الاقتراع. إن الحليف يمضي في ذات الاتجاه، فماذا تنتظر أمريكا عندما تصفق لمثل تلك الإجراءات؟

إن الوقوف وراء تلك الانتخابات يدفع البحرين لإغلاق الأبواب أربع سنوات جديدة في وجه الحوار والمصالحة الوطنية، وتشجيعها على المضي قدما في خياراتها المتشددة تجاه معارضيها، ولا يمكن لذلك أن يحفظ مصالح أمريكا في البحرين ولا وحدة الجزيرة التي تعصف به الانقسامات.

اليوم، لا يبدو مشجعا القول أن هناك تصريحات غير علنية تدفع البحرين باتجاه آخر. ما تفهمه العائلة الحاكمة أن المطلوب منها ما يُقال في العلن، وما يُتخذ من إجراءات عملية تدفعها لوقف الانتهاكات المتواصلة منذ 7 سنوات، أما «الحث سرا» فهو بالنسبة لها أحاديث جانبية لرفع الحرج.

أوراق الشيخ علي سلمان وقضية قطر: من البراءة للمؤبد

مرافعة النيابة ضد الشيخ علي سلمان: جرائم عظمى وأدلة «سُفلى»

تعودنا في كليشيهات صحف الإثارة الرخيصة والمجلات الفاضحة، أن تُلَفِّتنا عناوين صاخبة توحى بحدث خطير أو غير مسبوق، ثم إذا قرأنا الخبر لا نجد غير كلام واهٍ لا علاقة له بالعنوان من قريب أو بعيد من مضمون هزيل مختلق، أو حشو مضحك وسخيف. تحدث هذه كثيراً في الإعلام الهابط الذي يتكسَّب من الفرقعات الواهية، لكن أن تحدث في مرافعة تقدِّمها النيابة العامة، يكتبها رجال قانون، فتلك رزية ما بعدها رزية.

في مرافعة النيابة العامة المقدَّمة إلى المحكمة الكبرى الجنائية، حول قضية الشيخ علي سلمان وإثنين آخرين، والتي حصلت «مرآة البحرين» على نسخة منها، ستقرأ تهماً مرعبة، من النوع الذي يجعلك (تبتقق) عيونك دهشة، التهم تأتي على هيئة كلاشيهات مفرقة:

- التخابر لدى دولة أجنبية أو التخابر معها للقيام بأعمال عدائية ضد البلاد.
- تسليم وإفشاء أسرار الدفاع لدولة أجنبية أو إتلافها.

سنقرأ أيضاً تحت هذه عناوين الخيانة العظمى تلك، وقبل أن نلج إلى التفاصيل، عبارات تكلفت النيابة فيها باستخدام أقذع عبارات التجريم والتخوين والتردي، قدّمتها باستعراض إنشائي لا يقلُّ فرقة عمّا سبق:



تظاهرة شعبية في البحرين للمطالبة بالإفراج عن زعيم المعارضة الشيخ علي سلمان

«ما وقع من المتهمين على نحو ما تجدون في الأوراق.. قد جاوزوا به مدىَّ شائن من الإجرام.. انحدروا به انحداراً هابطاً حينما أدركوا بجرائمهم النيل من أبلغ القيم وأجل المبادئ وأقدس الملاحم..»

«لم يفتأ المتّهمون يقتفون الجريمة بأنواعها، حتى توجّوا نزقهم الإجرامي بالخيانة»

«مهما تشدّق المتهم الأول أمامكم بدفاع يستدعي فيه نظرياته في العمل السياسي.. أو يخرج علينا بادعاءات متوهّمة، فلن يعفيه ذلك من سامة تردّية في الجريمة... والتنسيق مع من أفنوا زمنهم ومآلهم لمحو وجه هذا الوطن، وإفقاده هويته والإضرار به.. لن يعفيه وبقية المتهمين أبداً من الخيانة»

«كذلك دأب الخائنين إذا دعاهم وطنهم وقادته ورموزه لإكرام أو حوار أو تقدير نبذوه استنكاراً، وإذا دعته قوى الشرّ لبّوا واستجابوا..»

حسناً، ما هي تلك الجرائم التي اقترفها هؤلاء المتهمون بحيث لم يتركوا ملحمة مقدّسة إلا نالوا منها، ولا نزق إجرامي إلا تتّوجّوا به، ولا سامة إلا تردّوا فيها، ولا شرّاً إلا لبّوه واستجابوا له؟ ما الخيانة التي يستحقّون عليها كل تلك التهم الكبرى والنعوت الإنشائية الاسقاطية؟

تقول النيابة:

«فلقد كشفت التحريات عن التجاء المتهم الأول [الشيخ علي سلمان] إلى التخابر مع دولة أجنبية للعمل على ما فيه تهديد سلامة البلاد وإسقاط النظام الدستوري من بينها دولة قطر. وبناء على ذلك تم رصد مكالمات هاتفية فيما بين المتهم الأول علي سلمان وأحد القيادات البارزة في دولة قطر هو حمد بن جاسم آل ثاني رئيس الوزراء ووزير الخارجية القطري آنذاك، وكانت تلك المحادثة بمثابة الدليل الرئيس على المخطط الإجرامي والمحدّد لوسائله، ومن ثم الكاشف عن أبعاده وأغراضه»

إذاً، فإن المكالمات المرصودة التي تمّ بثّها في تلفزيون البحرين هي «الدليل الرئيس» الذي استندت إليه النيابة في تهم الخيانة والتخابر وإفشاء الأسرار العسكرية. المكالمات التي تتوفر تسجيلاتها لدى الداخلية منذ مارس/آذار 2011، لكنها لم تشأ أن تكتشف أنها خيانة عظمى وتخابر وتهديد لسلامة البلاد واسقاط النظام الدستوري إلا في 2017 بعد أزمة الخليج.

حسناً دعونا نرى ماذا يوجد في هذه المكالمات المسرّبة؟

يرنّ الهاتف. يرفع رئيس الوزراء القطري الخط. يرخّب بالشيخ علي سلمان، ثمّ يقول له بأنه كان يتمنى أن يراه هناك (ما يوضّح أن لقاء قد تم بين رئيس الوزراء القطري وبين جهات مسؤولة في السلطة البحرينية)، ثم يكمل قوله بأنه قد حدثت «إشكالية»، ويردّف: «لا تنسى أنه صارت هناك ضغوط كثيرة، يعني دون توضيح الأمور أكثر. نحن ذهبنا لمحاولة التخفيف من الضغوط من بعض الجماعة، بحيث أن يا جماعة، لا ندخل في موضوع القوة (درع الجزيرة)».

ويرد سلمان قائلا: «أي استخدام للقوة في اعتقادي سوف يؤزم الموقف ولن يحلّه».

فيرد ابن جاسم مؤكداً: «نحن لا نأمل في أن يصير شيء بالقوة، وهذا هدفنا الرئيسي، وأرجوكم تثقوا فينا، وأنتم تعرفون: نحن دائماً صادقون معكم»

يجيب علي سلمان: نشق بكم وأنتم صادقون، لكن هناك ناس (الحكومة ومرزقتها) يطلقون الرصاص في بعض المناطق، وذلك ليس أسلوباً ينم عن وجود رغبة في الحوار، بل يشير إلى رغبة في الضغط والإكراه، حوار وأنا ضاغط عليك بوجود الجيش وبوجود القوات الخليجية»

فيؤكد ابن جاسم أن ذلك سيتم إيقافه في نفس الوقت، ويقول أنه تكلم حول ذلك، وحول موضوع التصعيد، ويسأله الشيخ علي سلمان: إلى متى باق الشيخ (يتضح أنه موجود في البحرين)، فيجيبه: أنا جالس، سأنتظر تلفون منك وبكلمهم وبقول لهم في إيش تكلمنا، وبننتظر منك تفكر وترد علي.

يقول الشيخ علي سلمان: أريد أن أضعك في الصورة لقد كنا قبل قليل مع فيلتمان ونحاول أن نجد حلول لهذا الواقع. ثم يخبره أن فيلتمان قال بأنه سيكلمه إذا كان موجوداً (في البحرين).

فيرد: بس السؤال هل أقدر أكلمه الآن وأقول له إن في شيء ممكن يعملونه الجماعة؟ ثم يقول لسلمان: خلني أكلمه وأرجع لك.

هذا تفريغ للمكالمة الموثقة، أو ما أسمتها النيابة بـ«الدليل الرئيس»، والتي استندت إليها في تثبيت الجرائم (العظمى) التي رُصّعت بها لائحة الاتهام وملف الدفاع الخاص بها: «التخابر»، «الخيانة»، «تهديد سلامة البلاد»، «إسقاط النظام»، «المخطط الإجرامي»، «النزق الإجرامي بالخيانة»، «سامة التردّي في الجريمة»! وهي مكالمة أكّد الخبراء المختصّون أنها أتت مقطّعة وملصّقة بالكيف الذي ارتأته النيابة العامة، وقد امتنعت الأخيرة عن تقديم التسجيلات الكاملة التي يطالب الدفاع بالحصول عليها.

المضحك أنه رغم ذلك، فإن كل ما جاء في المكالمة لا ينضوي تحت أي من كلاشيهات الخيانة العظمى التي وضعتها النيابة في ديباجتها المثيرة مثل صحيفة رخيصة. بل يُظهر أنه اتصال يأتي في سياق الوساطة القطرية بين السلطة والمعارضة لحل أزمة 2011 وتهدئة الوضع في البحرين، وأن هناك أكثر من طرف داخل في هذه الوساطة. والأمر الأكثر إضحاكاً أن هذه الوساطة لم تكن سرّاً، فحمد بن جاسم كان حينها في زيارة رسمية للبحرين، وهو ما أوضحته المكالمة عندما سأله شيخ علي سلمان: إلى متى باقي؟ وقد كان قادماً إلى البحرين من السعودية في سياق «المبادرة القطرية» التي وافق عليها ملك البحرين آنذاك لحل الوضع المتأزم في البلاد، والتقى بعدها الملك في قصر الصافية. لكن الأمر الأكثر سخرية على الإطلاق، أن هذه الوساطة تناولها مفصلاً تقرير لجنة تقصي الحقائق منذ 2011 باعتماد الملك، ومع ذلك لا تخجل مرافعة النيابة من اعتماد هذه المكالمة دليلها الأساسي على (الخيانة) و(التخابر)!

هل اكتفت مرافعة النيابة بهذا القدر من الفرقعات المخبولة؟ ليس بعد. لديها ما تقوله حول التهمة الأكثر إضحاكاً في ملف القضية وهي «بيع وإفشاء أسرار الدفاع». وهي تهمة تجعلك تسأل نفسك بمجرد سماعك لها: وهل يملك الشيخ علي سلمان ومن معه شيئاً من أسرار الدفاع أصلاً ليبيعوا شيئاً منها أو يفشوها، بل هل كان ليتسنى لهم معرفة شيء منها وهي (الكانتون) المغلق عن توظيف الشيعة أصلاً؟ حسناً لنقرأ ما تقوله مرافعة النيابة حول ما أفشاه سلمان من أسرار الدفاع:

«إن المتهمين في إطار التخابر قد سلموا دولة قطر معلومات سرية ذات طبيعة عسكرية وأمنية تتمثل في معلومات وبيانات تتعلق بتحركات قوات الجيش والحرس الوطني والشرطة وقوات درع الجزيرة وأماكن تمرركزها»

هنا يعجز اللسان عن الكلام. أهذا استهبال أم استخبال؟ أي (سرّ) هذا الذي يُفشى عن تحركات قوات درع الجزيرة وهي تجوب شوارع البحرين وتقطع مناطقها مستعرضة

عضلاتها أمام كل البحرينيين وأمام كل العالم؟ أي (سرّ) صاحب هذا الذي تصدّر عناوين الصحف العالمية وكان صيداً سهلاً لكاميرات وكالات الأنباء؟ أي (سرّ) مكشوف هذا الذي يعرفه كل أحد وشاهده كل أحد دون استثناء؟ ثم أليست قطر هي جزء من قوات درع الجزيرة أصلاً؟

إن كان لهذه الفرقات «السُفلى» أن تكشف سرّاً، فإنها تكشف مستوى الفجور الذي وصلت إليه النيابة العامة، صارت لا تستحي معه، أن تقدّم مثل هذا الهراء المُخجل والمُخزي تحت إسم مرافعة!

النطق بالحكم على زعيم المعارضة... هل تواصل البحرين سحق كل شكل من أشكال الاختلاف؟

عشية الحكم على زعيم المعارضة البحرينية أمين عام الوفاق الشيخ علي سلمان طالب نشطاء ومغردون، عبر #FreeSheikhAli، السلطة بوقف محاكمته والإفراج عنه مؤكداً على مواقفه الوطنية.

منظمة العفو أرسلت عبر حسابها على تويتر تغريدة طالبت فيها بالإفراج عن زعيم المعارضة، ومضت تتساءل «هل تواصل البحرين سحق كل شكل من أشكال الاختلاف في الرأي مع الحكومة أو المعارضة السلمية لسياساتها؟».

المعارض البارز إبراهيم شريف إبراهيم شريف قال «رجل ثابت في مواقفه، مخلص في علاقاته الوطنية، عقلاني لم يدفعه الحماس لتبني مطالب غير واقعية، التزم بنهج الإصلاح السلمي، ولم يخضع للاغراء أو للابتزاز».

وأضاف يقول «رجل لا يساوم على الحق ولا يستبدل الذي هو أدنى بالذي هو خير. هذا هو الشيخ المناضل علي سلمان، فرج الله عنه وعن رفاقه».

أما نائبه الشيخ حسين الديهي فقال «منذ أكثر من ثلاثين سنة أعرف الشيخ علي

سلمان وأعرف مواقفه، لم أجد وطنياً بحجمه»، ونشر الديهي أجزاء من مرافعة كتبها سلمان من سجنه.

رئيس منتدى البحرين لحقوق الإنسان باقر درويش قال إنه «تم رصد 157 مادة تحرض على الكراهية من حسابات محسوبة على السلطة في مواقع التواصل الاجتماعي ضد زعيم المعارضة البحرينية وذلك خلال يومين ونصف قبل صدور الحكم القضائي بحقه في قضية كيدية يحاكم فيها لأسباب تتعلق بحرية التعبير عن الرأي».

نائب رئيس جمعية المعلمين (المنحلة) جليلة السلطان أرسلت تغريدة قالت فيها «تم الاعتراض على ماتضمنته كلمة المفوض السامي في افتتاحية دورة مجلس حقوق الإنسان الحالية وضجت الصحف بتكذيب ما ورد فيها وأكثر من ذلك.. أليس من الأفضل تقديم دليل عملي على وجود سقف معين من الحريات والعدالة عوضاً عن كلام الصحف؟ حكم الأمين غداً .. فليكن دليلاً واضحاً وملموساً».

المغردة رباب تاكي أشارت إلى أن القضايا التي حوكم على أساسها الشيخ سلمان استندت لمواد مجتزأة.

أما المستشار القانوني إبراهيم سرحان فقال إن محاكمة زعيم المعارضة خلاصة لأكثر من ٥٢ ألف محاكمة سياسية في البحرين منذ بدء التحركات الشعبية.

القيادي في وعد يوسف الخاجة قال «الشيخ علي سلمان رجل سلام حافظ على السلم الأهلي من الإنزلاق في أصعب الظروف حين كان اللا عقل هو سيد الموقف وتدارك أن تنزلق البلاد في حمام من الدم وكمن نحن بحاجة اليوم إلى رجاحة عقله للحفاظ على الوطن».

البحرين كل يوم بموقف تجاه قطر... حيرتنا يا قرعة من وين نبوسك!

أعاد مغردون نشر مقطع فيديو لمقابلة أجريت مع وزير خارجية البحرين خالد بن أحمد عقب أحداث 2011، نفى فيها ما ورد في تقرير لجنة تقصي الحقائق على لسان أطراف المعارضة بشأن تواصل قياديي جمعية الوفاق مع وزير خارجية قطر حينها حمد بن جاسم ضمن مبادرة أمريكية سعودية قطرية لاحتواء الأزمة.

وقال خالد بن أحمد إن «أي كلام في تقرير لجنة تقصي الحقائق أشار إلى قطر بأي شكل من الأشكال فهو كلام سمعته اللجنة من أطراف في البحرين، وهذا كلام نحن لم نسمعه ولم تقم به قطر وليس له أي صحة». أي أنه نفى أي تدخل قطري في الشأن البحريني أو تواصلها مع المعارضة في 2011. وهو ما يعني أن أول من أعلن عن تواصل أطراف المعارضة مع قطر ضمن (المبادرة الخليجية الأمريكية) هم المعارضة أنفسهم لا الطرف الرسمي، ولو كان الأمر تخابراً كما تزعم السلطة لأخفته الأطراف المتخابرة بدلاً من إعلانه ونشره في تقرير حقوقي رسمي يؤثق أحداث 2011.

وكان وزير خارجية البحرين خالد بن أحمد في اللقاء قد امتدح دور قطر خلال الأزمة البحرينية وامتدح دور وزير خارجية قطر حينها حمد بن جاسم بشكل خاص، قال ما نصّه: «قطر لم تقم في هذه المسألة إلا بدور إيجابي. خلني أحدد لك. أخي معالي رئيس الوزراء وزير الخارجية الشيخ حمد بن جاسم كان له دور من البداية مع أشقائه في دول مجلس التعاون بدعم مملكة البحرين. كان له دور محوري في أخذ موضوع الدعم الاقتصادي الذي كان سيوفر للبحرين وعمان إلى الأمام حسب خطة مدروسة، وهذا الدور أيضاً لن ننساه. قطر قامت بدور واضح أيضاً في الفترة الأخيرة (2011) حين كشفت عن خلية موجودة عندها كانت تتآمر وتتصل بأشخاص في إيران للقيام بعمليات إرهابية في مملكة البحرين. قطر لم تقم بغير هذا الدور في هذا

المجال. قطر دائماً كان دورها بناء وأي كلام في تقرير لجنة تقصي الحقائق أشار إلى قطر بأي شكل من الأشكال فهو كلام سمعته اللجنة من أطراف في البحرين، وهذا كلام نحن لم نسمعه ولم تقم به قطر وليس له أي صحة.

ورداً على الحكم الذي صدر في حق أمين عام جمعية الوفاق الشيخ علي سلمان والقياديين الشيخ حسن سلطان وعلي الأسود بالسجن المؤبد بتهمة التخابر مع قطر في 2011، اكتفى المغردون بنشر هذا الفيديو وقد وضعوا تحته تعليقاً: نصدق من الآن؟!

ويعني المغردون: هل نصدّق كلام الوزير خارجية البحرين في 2011 الذي نفى تواصل المعارضة مع وزير خارجية قطر حينها ونفى أي تدخّل قطري في الموضوع البحريني؟ أم نصدّق النيابة والمحكمة اللتين تقولان إن الشيخ علي سلمان ورفيقه قد تخابروا مع وزير خارجية قطر في 2011؟ وهل نصدّق دور قطر الإيجابي والمحوري والبناء الذي أشاد به في ذلك اللقاء، أم الدور التخريبي التأمري الذي تم استحداثه الآن بعد الخصومة الخليجية مع دولة قطر؟ وهل نصدّق الرواية التي تقول إن قطر في 2011 قد كشفت للبحرين ما أسمته الداخلية (خلية) تعتزم القيام بأعمال إرهابية للإضرار بالبحرين؟ أم الرواية التي تقول إن قطر هي المتآمرة على البحرين وهي التي تخابرت مع المعارضة من أجل الإضرار بها؟

عبدالله الحويحي... التاريخ سيكتب أنك شاهد زور (الوثائق الكاملة لشهادته أمام النيابة العامة)

كان أمين عام جمعية تجمع الوحدة الوطنية، المهندس عبدالله سعد الحويحي، أحد شهود الإثبات الذين استندت لهم المحكمة في إجراءات محاكمة زميله أمين عام جمعية «الوفاق» الوطني الإسلامية، الشيخ علي سلمان والتي انتهت وقائعها بالحكم عليه بالسجن المؤبد. لكنه في الحقيقة لم يكن سوى «شاهد زور». خلال شهادته

التي تُظهر وثائق القضية أنه من «تبرّع بها» عبر الذهاب الطوعي صباح يوم 11 فبراير/ شباط 2017 إلى مبنى النيابة العامة (الصور)، قائلاً إن «لديه معلومات عن الواقعة ويريد أن يدلي بها»، قدم الحويحي الإفادة التالية لوقائع اجتماعه على رأس وفد باسم تجمع الوحدة الوطنية مع قيادات الجمعيات المعارضة لحظة تلقي المجتمعين معلومات بأن قوات درع الجزيرة قد دخلت البحرين 13 مارس/ آذار 2011. قال «كانت ردة فعل علي سلمان قوية حيث انتفض من مكانه وقال أننا سنطلب الحماية من إيران». وتتناقض معطيات هذه الإفادة مع تصريحات للحويحي نفسه كان قد أدلى بها لصحيفة «الأيام» الحكومية في 24 مارس/ آذار 2011، أي بعد أحد عشر يوماً فقط من توقيت حصول الاجتماع المذكور. فقد ذكر في إفادته للصحيفة «قال علي سلمان لسكرتاريته جهزوا بياناً لطلب النجدة، وفي الحقيقة لم أسمعته يشير إلى جهة النجدة التي سيلجأ لها، لكن كلا الشيخين عبداللطيف آل محمود وناجي العربي يقولان إنهما سمعاه يقول سأطلب النجدة من إيران». «مرآة البحرين» حصلت على الملف الكامل لمحاكمة الشيخ علي (629 صفحة) الذي قامت بإعداده النيابة العامة تحت رقم (2017159646) وفيما يلي تعرض الشهادة الكاملة لأمين عام جمعية تجمع الوحدة الوطنية عبدالله الحويحي:

الشاهد الرابع: عبدالله سعد محمد الحويحي

أعيد فتح المحضر يوم الخميس الموافق 2017/11/2 الساعة العاشرة والنصف صباحاً
بمبنى النيابة العامة

المحامي العام أحمد الحمادي

أمين السر إبراهيم محمد

أثناء تواجدها بمكتبنا حضر لدينا شرطي الحراسات وأخبرنا بأن هناك شخص لديه معلومات عن الواقعة ويريد أن يدلي بها أمامنا فدعونا لداخلها وتبين لنا أن اسمه عبدالله سعيد محمد الحويحي وشرعنا في سؤاله بالآتي فأجاب:

عبدالله سعد محمد الحويحي

الرقم الشخصي: 540063630

العمر 63 سنة

«حلف اليمين القانونية»

س: ما أقوالك بشأن الواقعة محل التحقيق؟

ج: بتاريخ 13 مارس/آذار 2011 طلب منا الاتصال مع جمعيات المعارضة ومنها جمعية الوفاق لبدء الحوار بناء على المبادرة التي طرحها سمو ولي العهد الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة حيث اتفقنا معهم على أن نذهب إليهم في مقر الوفاق في منطقة القفول؛ حيث كان أعضاء الوفاق مجتمعين مع باقي الجمعيات فبدأ الحديث والنقاش عن طبيعة الحوار وقدمنا لهم جدول أعمال خاص لبدء الحوار (...) حيث استمر النقاش مدة طويلة وفي هذه الأثناء دخل جواد فيروز وأخبرنا بأن درع الجزيرة دخل البحرين فانتفض علي سلمان وقال سنطلب الحماية من إيران حيث استغربنا من قوله هذا. بعدها قمنا وتوجهنا للصلاة ولم نخرج بنتيجة من هذا الاجتماع وتركنا مقر الوفاق.

س: متى وأين حصل ذلك؟

ج: بتاريخ 13 مارس/آذار 2011 حوالي الساعة الخامسة والنصف أو السادسة المغرب بمقر الوفاق بمنطقة القفول.

س: من الذي كنت تمثله أنت تحديداً؟

ج: أنا كنت أحد أعضاء اللجنة العليا لتجمع الفاتح وكنت أنا من ضمن الوفد الذي توجه إلى جمعية الوفاق.

س: من كان معك آنذاك؟

ج: كان معي الشيخ عبداللطيف المحمود والشيخ ناجي العربي والسيد عبدالعزيز الموسى والسيد عبدالحميد الكوهجي والدكتور علي أحمد وآخرين.

س: وما سبب ذهابكم إلى جمعية الوفاق؟

ج: دعوة الجمعيات المعارضة وتخفيف حالة الاحتقان التي كانت موجودة في الشارع.

س: من كان حاضرا في جمعية الوفاق؟

ج: كان يمثل الوفاق علي سلمان وإبراهيم شريف كان يمثل جمعية العمل وحسن مدن كان يمثل المنبر التقدمي وحسن العالي كان يمثل التجمع القومي وآخرون لا أذكرهم.

س: وما هي المواضيع التي طرحت في هذا الحوار؟

ج: الاتفاق على وضع أجندة وبدء الحوار فوراً وتخفيف حالة الاحتقان الموجودة في الشارع.

س: من الذي دخل عليكم في الاجتماع؟

ج: جواد فيروز.

س: من هو جواد فيروز؟

ج: هو أحد قيادات جمعية الوفاق.

س: وما الذي قاله تحديداً؟

ج: قال أنه وصلته معلومات أن قوات درع الجزيرة قد دخلت البحرين.

س: وماذا كانت ردة فعل الحاضرين؟

ج: كانت ردة فعل علي سلمان قوية حيث انتفض من مكانه وقال أننا سنطلب الحماية من إيران.

س: وما الذي يعنيه ذلك؟

ج: هو قال بأن هناك حماية من دول مجلس التعاون للبحرين وأنهم الآن في خطر وبالتالي سوف يطلبون الحماية من إيران.

س: وهل يعني ذلك بأن هناك علاقة قوية بين علي سلمان وإيران بحيث أنه يقرر لكم أنه يطلب الحماية من إيران؟

ج: الكلام الذي قرره لنا يبين بأن هناك علاقة وثيقة بينه وبين إيران.

س: هل لديك ثمة أقوال أخرى؟

ج: كلا.

(تمت أقواله ووقع عليها)

بالوثائق: بماذا أجاب الشيخ علي سلمان في التحقيقات لدى سؤاله عن مكالمته مع وزير الخارجية القطري السابق؟

إضافة إلى مشاركاته في «قناة الجزيرة»، أصبحت مكالمته رئيس جمعية «الوفاق» الوطني الإسلامية، الشيخ علي سلمان، مع وزير الخارجية القطري السابق الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، خلال العام 2011 ذريعة لدى المحكمة بإدانته والحكم عليه بالمؤبد. لكن بماذا أجاب هو في النيابة العامة لدى سؤاله عن هذه المكالمات وحول إفادات الشهود السريين الذين هم جميعهم ضباط في وزارة الداخلية؟ مرآة

البحرين» حصلت على الملف الكامل للقضية (629 صفحة) الذي قامت بإعداده النيابة العامة والمسجل تحت رقم (2017159646) والذي استندت عليه المحكمة في إدانته (الصور). فيما يلي جواب رئيس جمعية «الوفاق»:

«المكالمة التي استمعت إليها من الواضح أنها مبتسرة ومقاطع مختارة من مكالمة أشمل. هذه المكالمة تمت في 2011 بالتنسيق مع السيد (جيفري) فيلتمان، مساعد وزير الخارجية الأمريكي، وتمت بناءً على أن (رئيس الوزراء ووزير الخارجية القطري السابق) الشيخ حمد بن جاسم يتصل بصفته عضواً في وفد مجلس التعاون الذي زار البحرين في تلك الفترة للمساعدة في إيجاد حل للأزمة القائمة آنذاك. في وقت المكالمة لم تكن قطر في حالة عداء للبحرين وكان حمد بن جاسم عضواً في وفد رباعي لمجلس التعاون وكان من الطبيعي أن أتلقي وأستجيب لهذه المكالمة منهم. إن هذه الوساطة والمكالمة مسبغة وملحوقة بعلم جلالة الملك وولي العهد الذي كان على اتصال مباشر مع السيد فيلتمان في الوقت نفسه لمحاولة إيجاد حل للأزمة القائمة في 2011. هذه هي المكالمة الوحيدة التي تلقيتها من حمد بن جاسم ولم أتلّق بعدها مكالمة أخرى ولا بعدها في حياتي ولم ألتق به ولا مرة واحدة. وفي النزاع القطري البحريني حول جزر حوار كان موقفني ولازال هو مع البحرين وحكومتها وشعبها والمطالبة لانضمام جزر حوار إلى البحرين كأرض بحرينية. ولأني للبحرين لا لقطر ولا لأي حكومة أجنبية، كان هذا في الماضي وهو اليوم وسأبقى عليه غداً فلا ولاء لي سوى لوطني. ما قاله الشاهد «أ» يجانب الصواب والحقيقة جملة وتفصيلاً؛ ففي طوال حياتي لم أتسلّم أموالاً من قطر ولا من أي دولة أجنبية، ولم يستلم نيابة عني أو باسمي أي شخص أي أموال أو مبالغ من أي دولة أجنبية فأنا أرفض استلام أي مبالغ من أي دولة. لم أقدم أي معلومات لقطر ولا للجزيرة ولا لأي دولة ولم أكلّف أحداً بتاتاً بتسليم أي معلومات عن البحرين في أي وقت من الأوقات. وما قاله الشاهد «ب» لا أساس له من الصحة، وهو كاذب تماماً فلم أقم بأي تكليف لأي أحد بالاتصال بدولة قطر أو لأي دولة أخرى ولم أتلّق أي معلومات من

قطر أو من أي دولة أخرى. علاقتي كرئيس لجمعية «الوفاق» وعلاقة جمعية «الوفاق» بقطر بكونها عضواً في مجلس التعاون الخليجي كسائر العلاقة بدول المجلس وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات وعمان. وعلاقتنا اقتضرت على المناسبات والمجاملات الدبلوماسية التي كان يقتضيها عملنا في جمعية «الوفاق» وعضويتي في مجلس النواب».

بالوثائق: ملف «قناة الجزيرة» في محاكمة زعيم المعارضة البحرينية: 400 من أصل 629 صفحة في ملف المحاكمة كلها تدور حول القناة

في 28 يناير/ كانون الثاني 2010 دعت وزارة الإعلام البحرينية قناة «الجزيرة» القطرية للمجيء إلى البلاد من أجل تقديم سلسلة من الورش للصحافيين في وسائل الإعلام البحرينية لتدريبهم على «الصحافة الاحترافية». استضافت الوزارة في مبناها بمدينة عيسى هذه الورش على مدى عشرة أيام. وتولّى مدير تحرير موقع «الجزيرة نت» العراقي لقاء مكّي وعاملون في «الجزيرة الإنجليزية» تقديم هذه الورش والتي حضرها محررون من كافة وسائل الإعلام البحرينية وبينهم العاملون ومقدمو البرامج في راديو وتلفزيون البحرين الذين حضروا الورشة بكثافة.

لكن بعد سبعة أعوام من ذلك أصبحت المشاركة في برامج هذه القناة تحديداً هي التهمة الرئيسة التي توجه إلى قيادي المعارضة الأول الشيخ علي سلمان واثنين من رفاقه في جمعية «الوفاق».

إطلالات سلمان على «الجزيرة» بما في ذلك تلك الإطلالات التي يعود بعضها إلى تسعينات القرن الماضي، كلها جرى استدعاؤها فأصبحت محاضر الاستدلال «الخطيرة» لمحاكمته وإدانته. انتهت محكمة أول درجة في 21 يونيو/ حزيران 2018 إلى براءته من التهم المنسوبة له؛ لكن النيابة العامة ارتأت الطعن على الحكم. ليُصار إلى الحكم عليه في محكمة الاستئناف أمس بالسجن المؤبد.



صورة الشهادات التي وزعت على المشاركين في سلسلة ورش أقامتها «قناة الجزيرة» بمقر وزارة الإعلام البحرينية

في بيان لها تلتته خلال انعقاد أولى جلسات استئناف الحكم اليوم الأربعاء (5 سبتمبر/ أيلول 2018) عللت النيابة العامة طعنها قائلة «بسبب إغفال المحكمة جانباً من الأدلة والالتفات عن بعضها دون مبرر قانوني».

فما هي هذه الأدلة حقاً التي تتحدث عنها النيابة العامة؟ «مرآة البحرين» حصلت على الملف الكامل للقضية الذي قامت بإعداده النيابة العامة وتقديمه إلى المحكمة. وفيما يلي التفاصيل.

نحو 400 من أصل 629 صفحة في ملف المحاكمة الضخم المسجل تحت قضية رقم (2017159646) تدور كلها حول «قناة الجزيرة». تفرغ وثائقيات وبرامج ومقابلات وأحاديث وتغطيات صحافية ووقفات مطولة في أثناء التحقيق مع المتهم

وشهادات شهود الإثبات، جميعها تتحدّث عن «قناة الجزيرة» لا عن شيء آخر، وعن لقاءات مزعومة مع رئيس مجلس إدارة شبكة الجزيرة الفضائية الشيخ حمد بن ثامر آل ثاني.

«س: ما قولك فيما قرره الشاهد بأنّ التقرير الخاص بأمالك الدولة الذي تمّ إعداده بقيادة جمعية الوفاق وتمّ عرضه في البرلمان على الحكومة في 2006 (...) تمّ تسليم نسخة من إلى قناة الجزيرة عن طريق مطر إبراهيم علي بتكليف منك أنت وهو يحتوي على أسرار كان من المفترض عدم إرسالها إلى الخارج؟

ج: أنا أمتنع عن الإجابة.

س: ما قولك فيما قرره الشاهد (ب) بتحقيقات النيابة العامة أن قناة الجزيرة قدمت فيلماً وثائقياً اسمه «صرخة في الظلام»، وهو يتحدّث عن الأزمة والفقر التي حصلت في مملكة البحرين وفيه تشويه صورة مملكة البحرين دولياً؛ حيث تمّ عمل هذا الفيلم بإشرافك أنت ومتابعة شخصيّة منك كرئيس جمعية الوفاق؟

ج: أنا أمتنع عن الإجابة.

س: ما قولك فيما قرره الشاهد بأن هذا الفيلم الوثائقي يبين كيف أنّ الحكومة انتقمت من المحتجين (...) والهدف من نشر هذا الفيلم الوثائقي بالتنسيق مع قيادة قطر وأنت للنيل من البحرين وإضعاف مكانتها؟

ج: أنا أمتنع عن الإجابة.

س: ما قولك فيما قرره الشاهد (ب) بتحقيقات النيابة العامة أن هناك ثمة مشاركات قمت بالاشتراك فيها بقناة الجزيرة تتكلم عن سياسة البحرين وأمورها حيث كنت نشطاً في قناة الجزيرة في عام 2011؟

ج: أنا أمتنع عن الإجابة.

القسم الثاني 212



س: ما قولك فيما قرره الشاهد ب بتحقيقات النيابة العامة بأن كثير من أعضاء الوفاء ومثال حسين الديهي و خليل إبراهيم المرزوق ومظاهر قاسم الموسوي ومطر إبراهيم على قاموا جميعهم بمداخلات بقاء الجزيرة بناء على تكليف منك أنت ؟

ج: أنا أمتنع عن الإجابة.

س: ما قولك فيما قرره الشاهد ب بتحقيقات النيابة العامة بأن هناك تقرير الخاص بأمرات الدولة في سنة ٢٠٠٦م تم إعداده بقيادة جمعية الوفاء وتم عرضه في البرلمان على الحكومة ويحتوي على الاستمونات الخاطئة لبعض الجهات الرسمية وقضايا دفان البحر وعدم وجود المستندات لبعض الأملاك الحكومية هذا التقرير وطلب برصد جميع أملاك الدولة وإعادة الأملاك التي أخذت بصورة غير قانونية حيث تم تسليم نسخة منه إلى قناة الجزيرة عن طريق مطر إبراهيم على بتكليف منك أنت وهو يحتوي على أسرار كان من المفترض عدم إرسالها إلى الخارج وألا يتم توقيفه سباسباً وكان خطأ من الوفاء ومنك أنت أن تسلم نسخة من هذا التقرير إلى جهة معادية إلى البحرين وهي قناة الجزيرة؟

ج: أنا أمتنع عن الإجابة.

س: ما قولك فيما قرره الشاهد ب بتحقيقات النيابة العامة أن قناة الجزيرة قدمت فلم وثائقي اسمه صرخة في الظلام هو يتكلم عن الأزمة وللقر التي حصلت في مملكة البحرين وفيه تشويه بصورة مملكة البحرين دولياً حيث تم عمل هذا الفلم

مملكة البحرين وفيه تشويه بصورة مملكة البحرين دولياً حيث تم عمل هذا الفلم



س: ما قولك فيما قرره الشاهد ب بتحقيقات النيابة العامة أن هناك دعوة لك من مركز الجزيرة للدراسات والذي يبيع شبكة الجزيرة وهذا المركز متعق من الناحية السياسية والاقتصادية بغير مشاكل ويوجد حول لها ولديه موقع خاص لنشر هذه الدراسات هذه الدعوة جاءت لتنفيذ حلقة حوارية بمركز الجزيرة للدراسات عن الأوضاع في مملكة البحرين وألقى الحل السياسي للأزمة حيث تطرقت عن الأوضاع السياسية والاقتصادية وبعض التحديات مثل التجنيس وتقرير ديوان الرقابة المالية وأن من ضمن المشاركين أفراد من طاقم قناة الجزيرة ويتم توزيعه الأدوار بينهم وكأنها حلقة علمية دراسية بحثه من أطراف محايدون ؟

ج: أنا أمتنع عن الإجابة.

س: ما قولك فيما قرره الشاهد ب بتحقيقات النيابة العامة أنه تم دعوتك لحضور مؤتمر في ٢٠٠٤م حيث كان يتكلم عن الديمقراطية وحقوق الإنسان والتجارة الحرة وكانت هذه الدعوة من وزارة للخارجية القطرية إلى سفير دولة قطر الشيخ عبدالله بن ثامر وهذا الأخير هو من قام بترشيحك؟

ج: أنا أمتنع عن الإجابة.

س: ما قولك فيما قرره الشاهد ب بتحقيقات النيابة العامة أنك أثناء وجودك في هذا المؤتمر اجتمع مع حمد بن جاسم حيث كان وزير للخارجية آنذاك وتكلمت

هذا المؤتمر اجتمع مع حمد بن جاسم حيث كان وزير للخارجية آنذاك وتكلمت



الدعم القضائي 2017159646

رقم البلاغ:	تاريخ البلاغ:
تاريخ الإحالة:	تاريخ ورود:
مركز شرطة:	
مدير النيابة: أحمد محمد علي محمد	
الهيئة:	
السمي أو الشاهد مع جمعية أو تنظيم خارجي يمارس نشاطاً إجرامياً	
التخابر لدى دولة أجنبية أو التخابر معها لتقويض أو إضعاف عدائيتها ضد البلاد	
تسليم أو إلقاء أسرار الدولة لأجنبية أو لثانيها	
إتاحة إخبار كاذبة نشر بالأنعام والمصلحة العامة وتدعو للخلف	
الذخيرة الدولية	

بيانات المتهم

الاسم	اسم المتهم	العمر	الجنس	الجنسية	المهنة	تاريخ الجرح	تاريخ الإحالة
١	علي سلمان أحمد سلمان						
٢	حسن علي محمد جعفر سلطان						
٣	علي مهدي علي الاسود						
٤							
٥							
٦							
٧							
٨							
٩							
١٠							
١١							
١٢							

بيانات المحامي عليه

الاسم	اسم المحامي عليه	العمر	الجنس	الجنسية	المهنة	الصور
١						
٢						
٣						
٤						

الضابط المختص بالإجراءات	١	٢	٣	٤
--------------------------	---	---	---	---



بإشراكك أنت ومتابعة شخصية منك كرئيس جمعية الوفاء المتحلة وتطرفت فيه إلى بعض الأمور التي جاءت في تقرير أملاك الدولة وجمعية الوفاء ساهمت بصورة كبيرة في هذا الفلم الوثائقي؟

ج: أنا أمتنع عن الإجابة.

س: ما قولك فيما قرره الشاهد ب بتحقيقات النيابة العامة أن هذا الفلم الوثائقي بين كيف أن الحكومة انتقلت من المحتجين ويتكلم عن انتقام السلطة من المعارضة وتطرق للأحكام الصادرة وتطرق إلى من قتل في تلك الأحداث وبينوا بأن هناك أكثر من وجه في البحرين جانب فيه القى وجانب فيه الفقر وتم عرضه في أكثر من محفل دولي ومن ضمنها جنيف وواشنطن واعتبر وثيقة تتكلم عن فبراير ٢٠١١ والهدف من نشر هذا الفلم الوثائقي بالتنسيق مع قيادة قطر ولت للبل من البحرين وإضعاف مكانتها وهيبته وإضرار بها في المحافل الدولية؟

ج: أنا أمتنع عن الإجابة.

س: ما قولك فيما قرره الشاهد ب بتحقيقات النيابة العامة أن الهدف من هذه اللقاءات المتعددة التي قام بها أعضاء جمعية الوفاء بقاء الجزيرة وإعداد الأعلام الوثائقية للبل من قادة مملكة البحرين وحكومتها وشعبها وإضعاف مكانتها

اللقاءات المتعددة التي قام بها أعضاء جمعية الوفاء بقاء الجزيرة وإعداد الأعلام الوثائقية للبل من قادة مملكة البحرين وحكومتها وشعبها وإضعاف مكانتها

أوراق العام 2018

213



قائمة بأدلة الاتهام

في القضية رقم 15964/2017

الشاهد الأول: عبد الله فهد العيسى 29 سنة . ضابط شرطة برتبة نقيب، وسكته معلوم لدى جهة عمله.

يشهد أن التحريات قد أُنكثت قبل المتهم الأول علي سلمان علي أحمد، والثاني حسن علي جمعة سلطان والثالث علي مهدي علي الأسود بالعمل على إشاعة الفوضى في المملكة والقيام بأعمال إرهابية بهدف زعزعة أمن واستقرار مملكة البحرين بقصد تدمير نظام الحكم وإسقاطه، والتخريب مع دول أجنبية لتنفيذ مخططاتهم لذلك ومن خلال مقابلات مع جهات أجنبية والاتصال بها هاتفياً للتخطيط من أجل تشويه صورة المملكة في المحافل الدولية وزعزعة أمن واستقرار البلاد والحقا لُكر ضمر بمصالحها ومن ثم إسقاط نظام الحكم. وفي هذا الشأن ثبت وجود علاقة وثيقة بينهم وبين المستورين في دولة قطر بدأت في تاريخ سابق على أحداث عام 2011، حيث تألبوا على التردد على قطر خلال الفترة من عام 2010 وحتى 2012 والانقلاء بمسؤولها لتلقي دعم الحكومة القطرية والتخطيط معهم للقيام بأعمال عدائية ضد المملكة بقصد الإضرار بمصالحها القومية، والتنسيق معهم لاستخدام قناة الجزيرة القطرية في الدعاية لمناخضة نظام الحكم. وبناء على ذلك فقد تم استصدار إذن قضائي بتاريخ 2011/3/2 بمراقبة وتسجيل المحادثات الهاتفية التي تجري من خلال هواتف المتهمين وتتعلق بتلك الوقائع. وتنفيذاً للإذن فقد تم رصد مكالمات هاتفية فيما بين المتهم الأول ومحمد بن جاسم رئيس



الشاهد الثالث: المعروف بالشاهد (ب): المشمول بإجراءات حماية الشهود وفقاً لأحكام القانون، والواردة بياناته الشخصية بالطلب المقدم منه لشموله بالحماية، والمحموظ بالمعروف رقم (2) المودع بخزينة النيابة العامة تحت تصرف المحكمة.

يشهد أن قطر هي الداعسة لما يسمى بالربيع العربي وقد وثقت طلائعها وإسكاناتها لأجل ذلك، واستعملت في هذا الصدد جماعة الأخوان المسلمين في تونس ومصر، بينما استعملت في البحرين المعارضة الشعبية المتمثلة في جمعية الوفاق المنحلة والتي يرأسها المتهم الأول ووصلت على دعم هذه المعارضة المناهضة للانقلاء منها سياسياً وإعلامياً بالوصول منها على معلومات تتعلق بالشؤون الداخلية بالبحرين ونشر أخبار مكتوبة ومضللة تسيء إليها. وقد نشأت علاقة المتهم الأول بدولة قطر في مودأها في منتصف تسعينات القرن الماضي عندما وصل ذلك المتهم إلى لندن وهناك تواصل معه السفير القطري بالمملكة المتحدة وكذلك حمد بن ثامر رئيس مجلس إدارة قناة الجزيرة واتخذت بينهم لقاءات واجتماعات عديدة خلصت إلى تقديم قطر الدعم المادي والمعنوي لإبره والمعارضة البحرينية في الخارج المناهضة لنظام الحكم في البحرين، ومن ثم فقد استغلت قطر هذه العلاقة في ظل ترك العلاقات بينها ومملكة البحرين وريغبتها القائمة في إسقاط نظام الحكم في البحرين، واستخدمت قناة الجزيرة في نقل ونشر أمور تستمد

International Court of Justice
www.icj.org



بن جاسم قال لك ولأعضاء الوفاق أنه سيقف معكم ولن ينسأ ما فعله بهم آل خليفة ويقصد من ذلك موضوع حوار ومقاطعة البحرين لإجتناح دول مجلس التعاون في قطر وهذا يبين كرهه لعائلة آل خليفة العائلة الحاكمة ويريد إحاق الضرر بها ويحكمومة البحرين بأي طريقة كانت ومن ضمنها عن طريقك أنت؟

ج: أنا أمتنع عن الإجابة.

س: ما قولك فيما قرره الشاهد ب بتحقيقات النيابة العامة أن هناك ثمة مشاركات قمت بالإشتراك فيها بقاء الجزيرة تنكلم عن سياسة البحرين وأمورها حيث كنت نشطاً في قناة الجزيرة في عام ٢٠١١م أثناء وبعد الأزمة حيث كنت تقوم بالطلعن في المشروع السياسي والعائلة الحاكمة وتتكلم عن الأوضاع الاقتصادية المزرية وأن العائلة الحاكمة تستحوذ جميع ثروات البلد وأن هناك ثورة في البحرين تواجه بقمع المنطقة؟

ج: أنا أمتنع عن الإجابة.

س: ما قولك فيما قرره الشاهد ب بتحقيقات النيابة العامة أن الغالب فيما تذكره كان مبالغ فيه أيضاً وغير حقيقي وأحياناً كانت تستشهد بأمور موجودة مثل تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية حيث كنت تأوله تأويل غير صحيح وتضعفه بطريقة غير واقعة لتسبب الرأي الدولي والتأثير عليه ؟

ج: أنا أمتنع عن الإجابة.



الشاهد الثاني: المعروف بالشاهد (أ) المشمول بإجراءات حماية الشهود وفقاً لأحكام القانون، والواردة بياناته الشخصية بالطلب المقدم منه لشموله بالحماية، والمحموظ بالمعروف رقم (1) المودع بخزينة النيابة العامة تحت تصرف المحكمة.

يشهد أن المتهم الأول تربطه علاقة بدولة قطر منذ عام 1995 نشأت خلال فترة وجود بلندن، حيث التقى محمد بن ثامر آل ثاني رئيس مجلس إدارة قناة الجزيرة الفضائية، وبنأت هذه العلاقة بالتنسيق فيما بينهما آنذاك للضغط على مملكة البحرين في النزاع القائم بينها وبين قطر في ذلك الوقت حول جزر حوار، ثم توصلت علاقته بحمد بن جاسم رئيس وزراء قطر السابق خاصة إبان الأحداث التي شهنتها المملكة عام 2011، وقد جرى اتصال الشخصيات القطرية بالمتهم بتكليف من ولي العهد في ذلك الوقت حمد بن خليفة آل ثاني، وكان مبعث هذه العلاقة هو ما قام لدى قطر من رغبة في إسقاط نظام الحكم القائم في المملكة، وفي أن يكون للقطر نفوذاً في المملكة إذا أسفرت الأحداث عن لزول عن الحكم وحصلت جمعية الوفاق المنحلة على مناصب مؤثرة، وفي هذه الأثناء قام حمد بن ثامر بتسليم من يدعي سعيد الشهابي أحد المعارضين في الخارج مبلغ خمسين ألف جنيه إسترليني لتسليمها للمتهم الأول وآخرين. ويضرب أنه على الرغم من علم المتهم الأول بالأهداف القطرية ومصلحتها المتخلفة من وروثها فإنه

هذه عينة طبق الأصل قمنا بتفريغها من التحقيقات الطويلة التي استغرقت ساعات طوال على عدة جلسات مع زعيم المعارضة البحرينية وإجاباته على الأسئلة والتي امتنع إزاءها جميعاً عن التعليق أو الإجابة لتهافتها وضآلة معدّها (الصور في الأسفل). التهمة هي: «قناة الجزيرة».

الأدلة المحرّزة هي تصريحات صحافية ومقابلات طويلة مفرّغة معه ومع قياديي جمعية «الوفاق» تمتد على مئات من الصفحات. وهي كالتالي: «تفريغ محتوى اتصال هاتفي مع هادي الموسوي لقناة الجزيرة بتاريخ 22 أبريل/نيسان 2012، تفريغ مداخلة مع علي الأسود في برنامج «داخل القصة»، تفريغ محتوى برنامج «في العمق» مع الشيخ علي سلمان بتاريخ 12 ديسمبر، تفريغ محتوى مقابلة مع الشيخ علي سلمان بتاريخ 1 مارس/آذار 2011، تفريغ محتوى حلقة الاتجاه المعاكس 17 يوليو/تموز 2011 تحت عنوان «انسحاب الوفاق من الحوار»، تفريغ مداخلة خليل المرزوق مع القناة 2 أبريل/نيسان 2012، تفريغ نص سيناريو فيلم «صراخ في الظلام» الذي عرض في 10 مارس/آذار 2011، تفريغ برنامج «حوار المنامة» 10 مارس/آذار 2011، تفريغ محتوى برنامج «في العمق» بعنوان «مستقبل البحرين وآفاق الخروج من الأزمة» 10 أكتوبر/تشرين الأول 2011، تفريغ حلقة «الانتخابات والمعارضة» 7 نوفمبر/تشرين الثاني 2010، تفريغ محتوى اتصال هاتفي مع الشيخ علي سلمان 3 أبريل/نيسان 2011. وهكذا، صفحات طويلة لا تنقضي شاغلها الأول هو «قناة الجزيرة» وتكييف المقابلات والأحاديث والتعليقات على الأحداث على أنها «عمالة لقطر».

ويتفنّن شهود الإثبات (أحدهما معرّف وهو ضابط شرطة برتبة نقيب واثان آخران جرى حجب اسميهما عملاً بنظام حماية الشهود) في سرد معطيات حول القناة غاية في البلاهة.

مثلاً، يشهد الشاهد الثاني المعرف بالشاهد (أ) بأن «المتهم الأول (الشيخ علي سلمان) تربطه علاقة بدولة قطر منذ عام 1995 نشأت خلال فترة وجوده في

لندن، حيث التقى محمد بن ثامر آل ثاني ورئيس مجلس إدارة قناة الجزيرة الفضائية وبدأت هذه العلاقة بالتنسيق فيما بينهما آنذاك للضغط على مملكة البحرين في النزاع القائم بينها وبين قطر في ذلك الوقت حول جزر حوار». لكن يومها لم تكن «قناة الجزيرة» قد أنشئت بعد؛ فقد انطلقت القناة في 1 نوفمبر/تشرين الثاني 1996 أي بعد حوالي سنة كاملة من اللقاء المزعوم مع رئيسها. نفس هذا الزعم يتكرر مع الشاهد الثالث المعرف بالشاهد (ب) والذي يقول «نشأت علاقة المتهم بدولة قطر في مبدأها في منتصف تسعينات القرن الماضي عندما وصل ذلك المتهم إلى لندن وهناك تواصل مع (...) حمد بن ثامر رئيس مجلس إدارة قناة الجزيرة وانعقدت بينهم لقاءات واجتماعات عديدة خلصت إلى تقديم قطر الدعم المادي والمعنوي إليه (...) واستُخدمت قناة الجزيرة في نقل ونشر أمور تصطدم مع المصالح البحرينية».

وهكذا الأمر أيضاً مع الضابط عبدالله فهد العربي (29 سنة) الذي شهد بأن «المتهم تولى تسهيل ظهور الأشخاص الذين يحددهم المتهم الأول من الموالين له في قناة الجزيرة للإساءة إلى نظام الحكم في البحرين ومحاولة تأجيج الشارع البحريني والعمل على تغطية أحداث 2011 إعلامياً بتعمد إظهار تعرض المعارضة للاضطهاد والقمع».

لم تكن هذه القضية سوى نوع من المكاييدة مع قطر بعد تفجّر الأزمة الخليجية. وجرى استلال أوراقها عسفاً من الأضيير والأدراج. ليس هناك غير مكالمة هاتفية منتزعة و«قناة الجزيرة». أما حكم القانون والعدالة فهما في مكان آخر تماماً.

لماذا لا ترد قطر على اتهامات البحرين للشيخ علي سلمان بالتجسس لصالحها؟

في سبتمبر/أيلول 2013، وبعد استقالة أمير قطر السابق الشيخ حمد آل ثاني طواعية، وتسليمه زمام الحكم إلى نجله تميم، كشف تقرير كتبته «مرآة البحرين» بأن زعيم المعارضة البحرينية الراحل الشيخ عبد الأمير الجمري استقبل في ديسمبر/كانون الأول

1995 مبعوثا من أمير دولة قطر المستقيل، ليتلقى عرضا مباشرا بتقديم كافة سبل الدعم للمعارضة البحرينية.

عرض المبعوث استعداد الأمير القطري شخصا لتقديم أي خدمات أو مساعدات للشيخ الجمري، بدءا من الدعم المالي وليس انتهاء بالدعم السياسي والإعلامي. لكن الجمري، وبحسب مصادر مطلعة جدا، رفض ذلك العرض رفضا قاطعا، وأوصل رسالة للأمير القطري مفادها أن «قضيتنا محلية ولا تستحمل أي تدخل خارجي حتى وإن كان قطريا»، كما لفت إلى أن العلاقات بين البلدين تمر بظروف سيئة، وهو ما لا يخدم مصالح المعارضة وأهداف تحركها.

بعد 22 عاما من ذلك التاريخ، جُرّج زعيم المعارضة البحرينية الحالي الشيخ علي سلمان من سجنه، ليوافقه قضية جديدة، اتهم فيها بالتخابر لصالح قطر.

مدار كل تلك القضية، اتصالات مباشرة ومسجلة أجريت في مارس/آذار 2011 بين وزير الخارجية القطري السابق حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، وبين الشيخ سلمان، أحدها كان بحضور الملك البحريني نفسه، ووُثِّقت في تقرير بسيوني، تحت عنوان المبادرة القطرية لحل الأزمة السياسية.

بعد 7 سنوات، وإثر قطع العلاقات بين البحرين وقطر، جاء الوقت لاستخدام هذه التسجيلات، ضد زعيم المعارضة. بكل بساطة، قالت البحرين إنه كان على اتصال مباشر مع قطر حول الشأن الداخلي، بل وسلّمها معلومات حسّاسة.

في المكالمة، الدليل، كان وزير الخارجية القطري السابق يبلغ سلمان بنتائج اجتماعاته مع قادة الحكم في البحرين، لمحاولة إيقاف تدخل قوات درع الجزيرة ضد الاحتجاجات الشعبية، والوصول إلى حل سياسي سلمي بين الحكومة والمعارضة.

بعد أكثر شهرين من الاتهامات الرسمية لقطر، والتي خرجت في البداية على تلفزيون

البحرين مع بث تسجيل مجتزأ للمكالمة، ثم تطوّرت إلى محاكمة، جاء أول رد قطري «غير رسمي»، على لسان وزير الخارجية القطري السابق نفسه.

قال الوزير في مقابلة تلفزيونية، إن الوساطة التي قامت بها قطر لحل النزاع في البحرين كانت بالتنسيق مع أمريكا والبحرين «طلبت منا أمريكا المساعدة للوساطة بالأزمة البحرينية واتفقنا مع ملك البحرين (حمد بن عيسى آل خليفة) لحل سلمي مع المتظاهرين وانسحابهم من الدوار».

وتساءل «كيف نتفق مع المعارضة لتغيير العائلة الحاكمة بالبحرين، فما حل بجارك سيحل بك، فكيف نفكر بذلك؟».

الوزير، الذي كان يشغل أيضاً منصب رئيس الوزراء القطري، قال إنه تلقى اتصالاً من وزير الخارجية السعودي الراحل سعود الفيصل «قال لي، الليلة سأذهب للبحرين، وأنا أريدك أن تكون معي، وبعد أخذي الموافقة من أمير قطر، ذهبت للبحرين، حيث وصلت للقاعدة العسكرية وكان سعود الفيصل وصل قبلي بفترة وجيزة (...)، قابلنا ملك البحرين وتكلمنا عن الموضوع وقلت له إنني توصلت إلى اتفاق مع علي سلمان يقضي بسحب المحتجين من دوار اللؤلؤة لإيجاد حل سلمي».

وأضاف «لم أكن قد التقيت علي سلمان سابقاً، تحدثنا بالهاتف فقط، وفي تلك المكالمة أثناء حديثي معه، قال لي إن جيفري فيلتمان معه، وتحدث حينها فيلتمان معي هاتفياً، وقال لي إنه سيكون بانتظاري عند علي سلمان في اليوم المقبل لحل الموضوع».

لكنه قال «عندما كنا في الاجتماع مع ملك البحرين، كانت سيارتي جاهزة لأنطلق للقاء علي سلمان، لكن إشارة أتت لملك البحرين، لا أريد ذكرها، منعني من الذهاب».

أكثر من 15 شهراً مضت على الاتهامات البحرينية الملققة لقطر، وللشيخ علي سلمان، لم يصدر فيها سوى هذا التصريح، من شخص لم يعد يحمل أي صفة رسمية منذ

5 أعوام. ورغم أن حمد بن جاسم، هو المقصود في كل هذه القضية باعتبار منصبه السابق، لم يكن كلامه ردا سياسيا رسميا يمثل دولة قطر، التي تقبع تحت حصار خليجي منذ أكثر من عام ونصف. لقد كان مجرد شهادة للتاريخ.

لم يرفع الحصار عن قطر، ولم يتغير واقعها السياسي المأزوم إقليميا، حتى اليوم، لكن الشيخ علي سلمان تلقى، وهو في السجن، حكما آخر بالسجن المؤبد، بسبب «نواياها الحسنة» و«دبلوماسيتها الغامضة والمتناقضة».

ربما يحق للشعب الذي يزيد عليه الخناق في البحرين، أن يتساءل اليوم: أين الرد القطري؟ لماذا لا يكون هناك ثمة موقف أخلاقي لقطر من هذه القضية إذا ما كانت كل نواياها حسنة؟! وماذا يمكن أن تخسر أكثر؟.

هل تفعلها قطر وتحاكم حمد بن عيسى آل خليفة غيابياً؟

يوم الاثنين الماضي 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2018 حكمت محكمة الاستئناف العليا الجنائية بالسجن المؤبد على زعيم المعارضة البحرينية الشيخ علي سلمان، والنائبين السابقين في كتلة الوفاق النيابية الشيخ حسن سلطان، وعلي الأسود، بتهمة التخابر مع دولة قطر، وهذا الحكم واجه انتقادات دولية واسعة، كما أصدرت إثره دولة قطر بيان نفي رسمي بتورطها في أي نوع من أنواع التجسس والتآمر، وانتقدت المحكمة التي أصدرت هذا الحكم.

في حديث لـ «مرآة البحرين» يقول مرجع على متابعة لصيقة بمحاكمة الشيخ علي سلمان «كنا نرى بوضوح أن القضية مرتبطة بالتصعيد البحريني مع قطر، لقد أحب الملك أن يرمي ورقته في هذه القضية المُلَفَّقة، لكن كنا نظن أن القضية لن تسير نحو أحكام قاسية لسبب واحد: الإدانة تعني إدانة رسمية لقطر في محكمة بحرينية رسمية».

هذا ما حدث بالفعل، فلقد أمرت المحكمة التي أصدرت الحكم ضد الشيخ علي

سلمان ورفيقه، بإحالة نسخة من الأوراق إلى النائب العام لاتخاذ اللازم قانوناً بشأن ما أثير من جرائم يعاقب عليها القانون إلى كل من رئيس وزراء قطر السابق حمد بن جاسم، وحمد بن خليفة العطية مستشار أمير قطر السابق، وحمد بن ثامر آل ثاني رئيس مجلس إدارة شبكة الجزيرة الفضائية، فضلاً عن سعيد الشهابي رئيس تحرير مجلة (العالم) بلندن.

هذا يعني أن البحرين، ربما، تحضر لقضية ثانية تحاكم فيها غيابياً كل من وردت أسماؤهم في ملف الادعاء... فهل سيستدعي الأمر رداً قطرياً؟

الرد القطري

الرد القطري جاهز، ولديها الأركان المتكاملة، إذ يستطيع الإدعاء العام القطري تحريك دعوى قضائية ضد ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة استناداً لوقائع تثبت تورطه في دعم عملية الانقلاب الفاشلة التي شهدتها قطر العام 1996. فقد كشف الجزء الثاني من وثائقي بثته قناة الجزيرة تحت عنوان «ما خفي أعظم» مارس/ آذار الماضي عن تورط ملك البحرين في دعم وتمويل عمليات تخريبية داخل قطر بعد فشل محاولة الانقلاب على نظام الحكم عام 1996، حيث كان حينها ولي عهد البحرين.

وقد قدم فهد المالكي وهو أحد أبرز قيادات المحاولة الانقلابية على نظام الحكم في قطر عام 1996 -و الذي هرب إلى الإمارات بعد فشل المحاولة- شهادة تفيد إن حمد بن عيسى مؤله شخصياً لتنفيذ سلسلة عمليات تخريبية والقيام بتفجير داخل الدوحة تحت غطاء جبهة معارضة لنظام حكم الأمير حمد بن خليفة آل ثاني.

وقال المالكي إنه حصل حينها على مبلغ 100 ألف دينار بحريني من حمد بن عيسى مقابل استهداف مقرات سيادية في الدوحة، كان بينها مقر دائرة الجوازات الذي وضعت فيه عبوة ناسفة لم تنفجر وعثرت عليها السلطات القطرية في أكتوبر/ تشرين الأول 1996.

وأكد المالكي أنه قد اتصل شخصيا حينها بوكالة رويترز للأنباء وتبنى محاولة التفجير تحت مسمى «منظمة عودة الشرعية».

كاد ملك البحرين لقطر، ولا زال يكيدها، فقد كان رأس الحربة التي طعنت بها السعودية، الإمارات ومصر قطر عندما تم إعلان مقاطعتها وحصارها براً وجواً فقد أعلنت هذه الدول الثلاث أنها تقاطع قطر كونها تأمرت على البحرين التي كانت أول دولة تعلن قطع علاقاتها مع الدوحة، بل إدعى أحقية عائلته آل خليفة بحكم قطر بدلاً من آل ثاني.

إن الأضرار التي عانت منها قطر في أكبر أزمة سياسية تعيشها منذ استقلالها، سياسياً، واقتصادياً، واجتماعياً جرّاء الحصار صارت موثقة، فهل ترد قطر على حمد بن عيسى بمحاكمته غيابياً إذا ما فعلها وقرر إجراء محاكمة غيابية لحمد بن جاسم، وحمد بن خليفة العتيبة، وحمد بن ثامر آل ثاني، توددا للسعودية؟!.

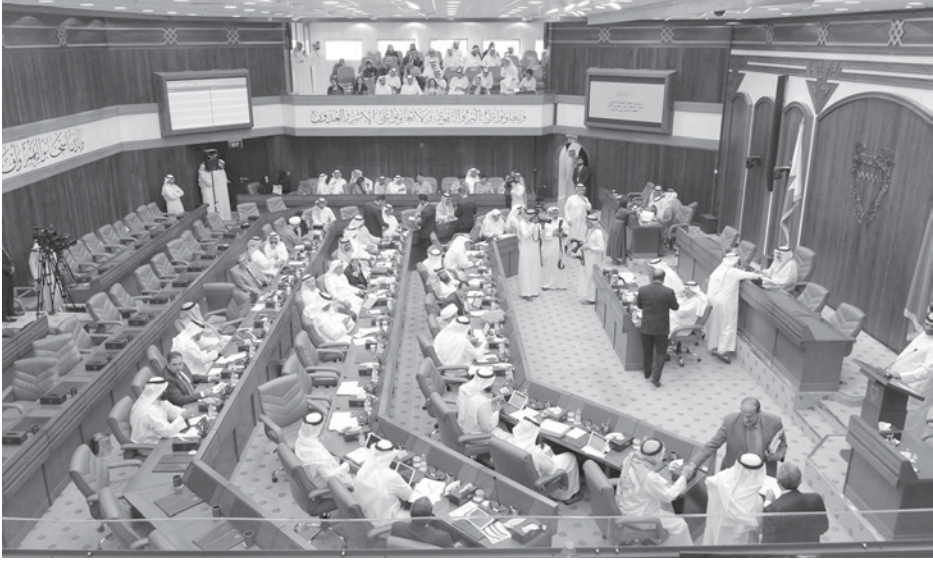
أوراق القيمة المضافة... وأكثر

أخيراً انقضى اليوم الطويل الذي تمنى البحرينيون أن لا يأتي، وكانوا يعلمون أنه سيفرض نفسه في نهاية المطاف، فهم ليسوا أمام رجال مؤتمنين بقامة وطن، وليسوا أمام برلمان للشعب، بل أمام نجاج تؤمر ويسار بها.

ها أنتم يا أعضاء المجلس النيابي الكسيح، الذين انتخبكم (بعض الشعب) عليه، لا إليه، تقرّون على المواطنين ضريبة القيمة المضافة، بجرّة أمر واحدة، وبلا خجل من الناس الذين أعطوكم ثقتهم، ولا من التاريخ الذي سيدوّن جرائمكم في حق شعبكم، ولا من أنفسكم التي تحتقر ما وصلتكم إليه.

لقد تراكضتم صاغرين إلى دعوة الملك الذي آخر همّه شعبه، وأول همّه وآخره هو «حماية العسكريين»، لقد جعل الملك تمرير إقرار «الضريبة المضافة» على الناس، في جلسة واحدة مع إقرار «حماية العسكريين». الإقرار الأول الذي سوف يستنزف ميزانية المواطن وجيبه من أجل خزينة الدولة. والإقرار الثاني سوف يستنزف خزينة الدولة من أجل عساكر الملك. لم يكتفِ الملك بأن جعل الحصّة الرئيسية من عائدات الدولة تذهب إلى ميزانية الدفاع والتسليح واستقدام المرتزقة من كافة بلدان العالم، لم يكفه ذلك، ها هو يمرّر قانوناً جديداً يحتاج إلى موازنة إضافية لعساكره، سيتم استهلاكها من جيب المواطن أيضاً، فما يأخذه من جيب المواطن سيضعه في جيب عساكره.

ثلاثون نائباً من نواب الدهر التي حلّت على هذا الشعب، صوّتوا بإقرار ضريبة القيمة المضافة على المواطن المطحون، وبهذا فهم سمحوا للدولة التي أفقرت الشعب وأنهكت ميزانية خزانته، أن تبدأ مسلسلاً لا ينتهي من استنزاف جيوب هذا



مجلس النواب وافق (7 أكتوبر / تشرين الأول 2018) على مرسوم بقانون بشأن ضريبة القيمة المضافة

الشعب أكثر، تبدأ بضريبة مضافة قدرها 5 %، ولا حدّ لنهايتها. سيظل هذا النظام الأرعن الفاسد يتلاعب بأموال الدولة ويبعثرها في ملهيته ومشتبهاته وسرقاته، وسيظل على الشعب أن يعوّض من جيبه ما يسرقه النظام من خزينة الدولة، وستزيد نسبة هذه الضريبة المضافة أكثر وأكثر، وستتوسّع دائرة مشمولاتها أكثر وأكثر، كلما أفقر هذا النظام خزينة الدولة أكثر وأكثر.

بئس ما ختمتم به مجلسكم الآبق أيها النواب، وبئس ما خلّقتم للناس من حمل (إضافي) فوق أحمالهم الكثيرة،

لقد جعلتم الغدر هو آخر ما تغادرون به هذا المجلس. ألهذا أردتم لجلستكم الأخيرة أن تكون سرّية. هل استحيتم؟ ألهذا تقدّم 10 منكم بطلب أن تكون هذه

الجلسة التي تصاغ فيها قرارات خطيرة بهذا الحجم، وهي الجلسة التي تهم كل مواطن أن يشهدها مباشرة. أردتموها سرّية؟ وقمتم بسحب هواتف الأعضاء كي لا يتم تسريب أسماء الذين سيمرون القرار ببرود النّذل. أتخشون أن تعرف الناس أسماءكم؟ أتخشون محاسبة أهلكم وأقربائكم وأصدقائكم وناخبكم؟ أتخشون توبيخهم كلما رآكم أحدهم في مكان ما، أو شتمكم كلما مرّت أسماؤكم على مسامعهم، وكلما اکتووا بنار الأسعار التي ستضيف همّاً جديداً إلى همومهم المعيشية اليومية. لكن مهما أردتموها سرّية، ومهما سُحبت الهواتف النقالة كي لا يتم تصوير مشاهد خزيكم أو تمريرها، فقد عرفكم البحرينيون بشنار فعلكم، وصرتم في قائمة عارهم، فلا الأسماء تخفى ولا الأفعال السوداء تُمحي.

أيها النواب.. ليبصق التاريخ على وجوهكم النتنّة.

مجلس الدمى... أصابع المخرج تظهر من تحت مقاعد النواب

في العالم كله، تكون عروض مسرح الدّمي في الشوارع والميادين والحدائق، إلّا نحن، ففي بلادنا قرر الحكّام أن يمارسوا هذا الفن في قاعات المجالس المنتخبة.

كان مسرح الدّمي في وقت ما وسيلة للتعبير عن الأوضاع الاجتماعية والسياسية، حتى أعجبت الحكّام فكرة اختباء المخرج تحت طاولة أو لوح خشبي ليحرّك الدّمي بخيوط ممدودة.

يختبئ المخرج خلف لوح خشبي ويُدخل يديه في الدمى ويحركها بأصابعه، ويتكلم على لسانها بأصوات مختلفة حيث يضع في فمه جهازاً يُغيّر الصوت.

خلال محاضرة له العام 2009 قال السياسي الكويتي صالح الملا، إنه يتعين على النّخبين «عدم إيصال عينات الفساد إلى المجلس، مشبها إياها بالدمى التي يتم تحريكها من خارج وداخل المجلس».

إن ما حدث في البحرين صباح يوم (7 أكتوبر/ تشرين الأول 2018) أحد أشكال ذلك. رفضت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس النواب صباحاً مشروع قانون الضريبة المضافة، فتحرك المخرج ليبدّل الأيدي الرافضة إلى موافقة في حركة مكشوفة منه.

تقول المغردة نور «اللجنة ترفض القانون. رئيس البرلمان يجتمع مع اللجنة في مكتبه وليس في قاعة الاجتماع. بعد قليل أعضاء اللجنة من رافضين إلى موافقين. هكذا تتخذ القرارات تحت قبة البرلمان».

أما المغرد فوزي بهزاد فتساءل «هل تحول مجلس النواب إلى مجلس إستشاري آخر أو أن تأسيسه كان مجلساً إستشارياً من الأساس؟؟».

ربما كان ذلك من الأساس، ليكون مجرد مجلس يخدم سيّده. قديماً، قيل إنك تستطيع أن تجد في كل خادم شبحاً من سيّده، وهنا ترى في هذا المجلس ما يشبه سيّده. أراد السيّد سلب مكاسب المواطنين فقام الخادم بما عليه فعله بالإنبابة: رَفَعَ الدعم عن أبرز مقومات الحياة مثل الكهرباء والبتروال واللحوم، فَرَضَ الضريبة الانتقائية، ضريبة القيمة المضافة وفرض رسوماً على كثير من الخدمات.

إن هذا ما يجري عندما يتم تغييب الصوت الحقيقي للناس، فبعد إقصاء المعارضة من الساحة وقمعها وسجن قادتها الذين رفضوا التحول لدُمدى والمشاركة في البرلمان دون إجراء إصلاحات واسعة، أخرج النظام دُماه وقَدَّمها لمواليه على أنها هي البديل، وممر عبرها ما يريد في مسرحيات هزيلة.

مشهد سري

كان أكثر ما يبعث على الضحك في كل ذلك، هو حجب المشهد الأخير. حتى من ذهبوا لمراقبة ممثليهم من بلقونة المجلس، تم إخراجهم مذهولين وتم تحويل الجلسة إلى جلسة سرية. تقول الصحافية نزيهة سعيد «جماعة بصوتك تقدر وينكم؟ جماعة نلبي الواجب أين أنتم؟، ليش سرية؟، لماذا؟، ما الخطورة؟».

أما القيادي المعارض إبراهيم شريف فعبر عن دهشته «لماذا جلسة سرية؟؟»، تسحب تلفونات النواب ثم تتحول لجلسة سرية!». هذا نقاش حول قوانين التقاعد وضريبة القيمة المضافة، أي قضايا المواطنين المعيشية، وليس في مواضيع الأمن الوطني.

جوابٌ تساؤلات شريف جاء عبر حساب بحرين دكتور «ما حدث اليوم في البرلمان هو برهان آخر على أن نظام الحكم يتحكم في مصير البلاد والمواطنين، فهذا البرلمان أداة تستخدم لسرقة آخر ما يملكه المواطن من حقوق».

إذن، كان ذلك هو المشهد الأخير: انقلب الموقف من الرفض للتأييد، استوى الجميع على مقاعدهم، ظهر فجأة موظفون ببذلات رسمية ليسحبوا هواتف النواب (الدمى)، تلى رئيس المجلس ورقة مختومة بختمٍ عشرين دميٍّ مجهولة تطلب أن تكون الجلسة سرية، تم إخراج المتفرجين، أغلقت أبواب الصالة، انقطع البث عبر الراديو والتلفزيون، بدأت أصابع المخرج في التحرك من تحت مقاعد الدمي، تم تمرير قصاصة من تحت الباب مكتوب فيها: مبروك... للملك للنظام، لقد نجح العرض.

الجلسة الاستثنائية عقدت بدون مايكروفونات والتصويت تم برفع الأيدي والسلع المعفاة قدمتها «المالية» في ورقة غير رسمية

قال النائب البرلماني جلال كاظم إن مجلس النواب لم يكن مستعداً لعقد الجلسة الاستثنائية التي أقر فيها مشروع قانون الضريبة المضافة على المواطنين، حتى أن التصويت في الجلسة السرية جرى برفع الأيدي لأن المايكروفونات كانت تحت الصيانة، وبينَ إن وزارة المالية لم تقدم رسالة رسمية أو موقعة من الوزير تنص على السلع المعفاة من الضريبة، بل قدمت الوزارة «ورقة صلاء» بحسب وصفه.

وخلال ندوة له عقدها مساء هذا اليوم الاثنين 8 أكتوبر/ تشرين الأول 2018، روى كاظم تفاصيل مما جرى يوم أمس، إذ قال «لم نتسلم القوانين المدرجة بالجلسة المستعجلة إلا باجتماع اللجنة المالية والبعض الآخر قبيّل بدء الجلسة الاستثنائية

السرية، ووزارة المالية قدّمت ورقة صلعاء لقائمة السلع المعفاة من ضريبة القيمة المضافة دون وجود القائمة برسالة رسمية أو موقعة من الوزير أو مختومة بختم الوزارة».

وتابع «جرى نقاش صريح بين مجموعة من النواب والوزراء والمسؤولين قبل الجلسة الاستثنائية السرية بشأن معاناة قرابة 45 ألف أسرة تتقاضى راتب أقل من 300 دينار وغيرهم في حال تطبيق قانون ضريبة القيمة المضافة».

وذكر بأن «الحكومة والبرلمان رفضا قوانين توّرد مالا للخزانة العامة مثل فرض رسوم على الأراضي الفضاء أو فرض ضريبة على صافي أرباح الشركة التي يجاوز ربحها نصف مليون دينار».

وقال «رفضت اللجنة المالية النيابية (مشروع الضريبة) باجتماعها الأول بالأغلبية، وطلبت التريث بتطبيق قانون ضريبة القيمة المضافة لعامين، وكان ينتظرنا بعض القيادات النيابية خارج الاجتماع للتشاور بشأن قرار اللجنة الرفض».

وأضاف «ترأسْتُ اجتماع اللجنة المالية، ورفضت اللجنة قانون الضريبة الانتخابية ثم عادت اللجنة لاجتماع آخر برئاسة رئيس اللجنة وقررت الموافقة على الضريبة، وما جرى بالاجتماع الأخير لا يختلف عن توصيات سابقة للجنة تتغير بسبب إعادة المداولة».

وأشار إلى أنه من «المفترض أن تكون الجلسة الاستثنائية علنية بحضور الصحافة وزوار المجلس وفوجئ النواب بسحب موبايلاتهم وطلب موقع من 10 نواب لتحويل الجلسة من العلنية للسرية».

وعما جرى في الجلسة الاستثنائية، قال «التصويت بالجلسة الاستثنائية العلنية عشوائي، وجرى برفع الأيدي، ودون السماح بمداخلات، لأن مايكروفونات المجلس خاضعة للصيانة، ولا يوجد أي استعداد من المجلس لانعقاد جلسة بهذا التوقيت».

وخاطب المواطنين بقوله «لا تصدقوا من يقول لكم إن هناك ربطا بين الدعم الخليجي
ببرنامج التوازن المالي وبين وجوب تمرير قانون فرض ضريبة القيمة المضافة».

وانتقد كاظم زملاءه «أغلب النواب خذلوا المواطنين بسبب قراراتهم الأخيرة، ويجب
على النائب محاسبة الوزراء المقصرين، ولكن بعض النواب ينافقون المسؤولين
ويجاملونهم، وهذا أمر يسيء لدور البرلمان وواجبه الرقابي والتشريعي».

وأكد أن «الحكومة غير مستعدة لتطبيق قانون ضريبة القيمة المضافة، مثل عدم
استعدادها لمحاسبة بعض المفسدين، ولم نقرأ عن إحالة مفسد حسب تقارير ديوان
الرقابة للنيابة العامة، والحفاظ على المال العام أولوية الجميع».

من يسرق قوت الفقراء؟.. الجريدة الرسمية تجيب

من أصدر قانون ضرائب الفقراء؟ لماذا لم يقل الملك صراحة أنه من أصدر القانون؟
لماذا الصحف الرسمية لم تقل أن دعوة البرلمان لعقد جلسة قانون الضرائب، كان
مجرد أمر شكلي لإنفاذ إرادة الملك؟ لماذا لا يملك هذا الملك الشجاعة ليقول أنا من
فرضت عليكم قانون الضريبة والجباية؟ لماذا لا يقول أنا سارق قوت الفقراء وهؤلاء
الأربعون حرامي قد دعوتهم من مغارة علي بابا ليجتمعوا في صالة البرلمان؟ لماذا
لا يقول إنني أجبن من أن أحمل قبيلتي وحدها جريمة السرقة، فأضعت أموال الناس
بين القبائل؟ لماذا لا يكف هذا الملك عن اللعب الأنيق بالقوانين والمراسيم، ليشغل
الناس عن حقيقة الفعل اللئيم الذي يقترفه؟

في نفس اليوم الذي كان الملك حمد بن عيسى آل خليفة يدعو مجلسي الشورى
والنواب للانعقاد في دور غير عادي «لاتخاذ القرارات المناسبة التي تتطلبها المرحلة
القادمة والتي لا تحتتمل التأخير»، كان قد أصدر بمرسوم بقانون ضريبة القيمة المضافة.

هذا الملك الذي كلما أراد اقتراف جريمة كبرى بحق شعبه، أخفى وجهه بيد غيره،

ظناً أن لن يعرفه أحد، اتخذ البرلمان ستاراً يضعه حاجزاً بينه وبين الناس، واجهة تتلقى عنه غضب الناس وشتائمهم وتقريعاتهم، بينما هو قد انتهى من إقرار الضريبة التي ستأتي على الشعب الذي يعيش أغلبه في دائرة الفقر أو على حافته. وبالطبع، كان برلمان الدمى مكاناً مثالياً.

وفقاً للإجراءات الدستورية المتبعة فإنه كان على الملك إصدار التشريع بمرسوم، على أن يحيله للمجلس الجديد ديسمبر/ كانون الأول 2018 لقبوله أو رده (المادة 38)، أو أن ينتظر انعقاد المجلس الجديد ليحيل الضريبة بمشروع بقانون لمناقشته (المادة 35).

لم يتبع الملك أياً من المادتين الوارديتين في دستوره الذي أصدره بعد الانقلاب على الميثاق، وجد في الخلط بين المادتين طريقاً لصرف الأنظار عنه وتوجيهها نحو المجلسين اللذين يعين أحدهما مباشرة ويعين الآخر بتزوير إرادة البحرينيين.

أقرّ حمد بن عيسى قانون الضريبة صباح الجمعة (5 أكتوبر/ تشرين الأول) لتأخذ محلها من جيوب البحرينيين بقوة القانون بعد نشرها في الجريدة الرسمية. كان ذلك الإجراء مقابل حصوله على مساعدات مالية من الإمارات والكويت والسعودية التي أشاد ولي عهدهما محمد بن سلمان آل سعود بإجراءاته.

لم يفكر حمد بن عيسى وهو يقر هذا المرسوم في الفقراء الذين سيأخذ من قوتهم وقوت عيالهم، فذلك أبعد من أن يفكر فيه، كان يخطط فقط للوفاء السريع بالتزاماته الاقتصادية والمالية التي فرضها عليه المقرضون الخليجيون.

استعمل حمد بن عيسى 70 بصّاماً حتى تضيق جريمة الضريبة (بين القبائل)، ولقد نجح بالفعل في صرف الأنظار عنه، وجعل البحرينيون يردحون غضباً وسخطاً على مجلس البصّامين (وهم مستحقون لذلك بالطبع)، قبل أن يكشف تاريخ نشر المرسوم في الجريدة الرسمية السابق لانعقاد الجلسة المستعجلة.

عملياً، هو لم يأمر المجلسين بالانعقاد ليأخذ برأيهم، بل ليختبئ خلفهم كما يفعل

مخرج مسارح الدمى. أدخل أصابعه في الدمى وقام بتحريكها لتفعل ما يريد، أو كما يفعل المجرمون بارتدائهم القفازات التي لا تترك أثراً يدل عليهم.

سيفعل ذلك الملك في كل مرة يريد فيها أو يريد فيها «فريق البحرين» جلد ظهور الفقراء، ليدفعوا تكاليف فشلهم وفشل الحكومة المستمر في إدارة شؤون البلاد. بعد إضافة الضريبة ستضاف قريباً أنظمة جديدة للتقاعد وصرف الإعانات النقدية.... ولتبقى أعينكم مفتوحة على الجريدة الرسمية لتعرفوا من يسرق قوت الفقراء.

تَعَرَّف على كم سيذهب من جيبيك لضريبة القيمة المضافة؟ تقريباً كل مشترياتك أصبحت أعلى بـ 5 %

أكد خبير اقتصادي بحريني بأن كل السلع غير المذكورة في قائمة الـ 97 للسلع الأساسية المعفاة من ضريبة القيمة المضافة سيشملها تطبيق الضريبة.

ما يعني أنَّ المواطن البحريني والمقيم سيضطرّ لدفع 5% إضافية على أسعار جميع السلع والخدمات الأخرى كالعطور والسيارات والملابس والساعات والإلكترونيات بجميع أنواعها ورسوم الروضات والمدارس الخاصة والخدمات الطبية ونقل ملكية العقارات وأدوات التنظيف والأدوات المنزلية والصحية وغيرها الكثير من السلع غير المستثناة في المرسوم. أي أن المستهلك سيدفع ديناراً واحداً إضافياً عن كل سلعة غير معفاة يشتريها بسعر 20 ديناراً، و5 دنانير عن مشتريات بقيمة 100 دينار.

إلى جانب أنه سيضطر لدفع 5 % عندما يقوم بشراء أو نقل ملكية الممتلكات الكبيرة مثل العقارات والسيارات والذهب.

ويشرح مطلع على حيثيات الضريبة الجديدة لـ «مرآة البحرين» العملية كالتالي «إذا افترضنا أن مواطناً يتقاضى 600 دينار راتباً صافياً، فإنه سيدفع منه للحكومة ما لا يقل عن 25 ديناراً كنتيجة مباشرة للضريبة الجديدة».

ويتابع «هذا على مستوى الضريبة، أما على مستوى كلفة قرارات سابقة مثل رفع الدعم عن البترول فإن هذا المواطن يدفع بالتأكيد 20 ديناراً نتيجة لارتفاع سعر البنزين، و10 دنانير نتيجة لرفع أسعار الكهرباء والماء، و6 دنانير لصندوق التعطل بما يصل مجموعه عن كل هذه الضرائب المذكورة إلى 62 ديناراً».

ويعلق «هذا رقم كبير، نتيجة كل تلك القرارات فإن هذا المواطن يدفع حوالي 10% من راتبه (...) تلك النسبة مرشحة للازدياد؛ لأن الحكومة تنوي اتخاذ قرارات جديدة بينها زيادة اشتراكات المواطنين في صندوق التقاعد».

ولا تشمل القائمة المعفاة من الضريبة غير عدد صغير من السلع لا يجاوز عددها 97 سلعة فقط؛ معظمها عبارة عن سلع غذائية أساسية وخاصة الطازجة؛ ولكن ليس جميع السلع الغذائية.

وأبرز السلع الغذائية غير المعفاة من الضريبة: الأفوكادو، والعنب المجفف (الزبيب)، والبابايا، والسفرجل، والكرز عدا الحامش (برنوس سيراوس)، والخوخ من نوع برنوس بيرميكا، والتوت العادي والعليق، والعنب الأسود والأبيض والأحمر والكشمش.

كما لا يشمل الإعفاء المواد الغذائية المعلبة مثل دجاج أمريكانا وساديا وأنواع البرجر المعلب ودجاج الزنجر وأسماك الفيليه وغيرها من المواد الغذائية المعلبة. كذلك ستشمل الضريبة علب الشاي الأخضر التي يزيد وزن محتواها على 3 كيلوغرام وأكياس الشاي المغلفة التي يزيد وزنها على 3 جرام.

وتثار الكثير من الشكوك حول كفاءة الجهاز الإداري والبحرين في البحرين على تحصيل رسوم الضريبة؛ خاصة من التجار وبائعي السلع وضمان عدم التلاعب. ويقول الخبير الاقتصادي «الجميع هنا يتحدث عن عدم وضوح رؤية الحكومة وعدم استعدادها حتى على مستوى التحصيل».

فيما يلي قائمة السلع التي لا يشملها تطبيق الضريبة المضافة. وما عداه من غير المذكور في القائمة تنطبق عليه ضريبة الـ 5%.

ماذا حصل بعد تطبيق ضريبة القيمة المضافة في السعودية والإمارات؟

يستعد الناس في البحرين لمواجهة أول ضريبة مباشرة على السلع والخدمات، بعد أن حصلت الحكومة موافقة شكلية من البرلمان على تطبيق ضريبة القيمة المضافة بدءاً من العام المقبل.

في يناير/كانون الثاني 2018، كانت السعودية والإمارات أول دولتين خليجيتين تبدأ تطبيق ضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات التي تقدمها أي مؤسسة تجارية تزيد إيراداتها السنوية عن حوالي 100 ألف دينار (377.8 ألف دولار)، فما الذي حدث في هاتين الدولتين بعد الضريبة؟

في الشهر ذاته أظهرت بيانات رسمية ارتفاع معدل التضخم السنوي (معدل أسعار السلع الاستهلاكية) في السعودية إلى 3 بالمائة، في حين قفز معدل التضخم السنوي في الإمارات إلى 4.8 بالمائة، مسجلاً أعلى مستوياته منذ 2015، من 2.7 بالمائة في ديسمبر/كانون الأول.

وكالة الإحصاء السعودية، وبحسب رويترز غيرت حينئذ سنة الأساس لمؤشر أسعار المستهلكين إلى العام 2013 بدلا من 2007 وعدلت سلة السلع والخدمات ما جعل المقارنة المباشرة مع الشهر السابق أمرا صعبا، لكن رويترز قالت إنه من الواضح أن الضريبة الجديدة وزيادة أسعار البنزين رفعت أسعار المستهلكين بشكل كبير.

وبعيدا عن الأرقام التحليلية، تلقى التجار والمستهلكون في كلا الدولتين هذه الخطوة غير المسبوقة تاريخيا، على أنها عبث صريح في مالياتهم، وتلمسوا الفوضى في

السوق منذ اليوم الأول، ما أدى في بعض الحالات إلى تنظيم حملات شعبية لمقاطعة منتجات بعض الشركات الكبيرة بعد رفع أسعارها.

حالة الفوضى التي عاشتها الأسواق والمتاجر في السعودية والمحال الصغيرة وحتى البقالات أدت إلى تحرير مئات المخالفات ضدها، وتلقّي الجهات الحكومية آلاف الشكاوى منذ الأيام الأولى، بحسب تقارير رسمية.

وتركزت شكاوى المستهلكين في السعودية على التلاعب بالأسعار، حيث تضاعفت أسعار عدد من السلع، وزادت على الـ 5 في المائة المقررة رسمياً، وبلغت الزيادة على بعض السلع والخدمات 50 في المائة و100 في المائة.

الابتزاز والاستغلال وصل حتى إلى «قهوة الصباح»، إذ قامت بعض المتاجر برفع السعر القديم ومن ثم إضافة الضريبة.

وانتقلت مشكلة وضع الأسعار الجديدة إلى ما تشمله الضريبة وما لا تشمله، إذ عمدت بعض البقالات إلى تعديل الأسعار، فيما تجاهلت أخرى فعل ذلك، ما وضع المستهلكين في متاهة.

محال تجارية رُوّجت لنفسها بتحمل الضريبة عن المشتري، لكنها رفعت أسعار منتجاتها حتى 10%، متحايلة على المستهلكين.

وأعلنت الدولة السعودية تحملها ضريبة القيمة المضافة عن المواطنين المستفيدين من الخدمات الصحية الخاصة، كما أعفت مشتري المسكن الأول من الضريبة.

لكنّ الاتصالات، التعليم الخاص، النفط ومشتقاته، النقل المحلي، بيع وتأجير العقارات التجارية، استيراد الذهب والفضة، خدمات التأمين، العمولات، فضلاً عن المواد الغذائية، صارت كلها خاضعة للضريبة في السعودية.

وفرضت الحكومة غرامات كبيرة على التهرب الضريبي، أو عدم الالتزام بالإجراءات المعتمدة.

وكانت السعودية قد رفعت أسعار الطاقة بنسب وصلت إلى 126 في المائة، والكهرباء بنسب بلغت 260 في المائة، في ذات الوقت التي طبقت فيه ضريبة القيمة المضافة.

وفي يوليو/تموز الماضي دفعت الضرائب شركة «المراعي»، أكبر شركة أغذية ومنتجات ألبان في السعودية والخليج، إلى رفع أسعار منتجاتها بنسب تتراوح بين 20 و28 في المائة، بعد ارتفاع تكاليف الإنتاج.

قرار شركة المراعي أثار غضب السعوديين على شبكات التواصل الاجتماعي؛ ما دفع بعضهم إلى تبني دعوة مقاطعة منتجات الشركة كونها «تحقق أرباحاً طائلة».

وتفاعل السعوديون مع قرار شركة الألبان، ونشروا أكثر من 50 ألف تغريدة على هاشتاغ #ارتفاع_أسعار_الألبان، الذي احتل الرقم واحد على قائمة أكثر الهاشتاغات انتشاراً خلال ساعات، كما أطلق نشطاء هاشتاغاً آخر تحت عنوان #قاطع_المراعي_وكن_واعي.

في الإمارات، أصيب سوق الذهب بتباطؤ كبير منذ بدء تطبيق ضريبة القيمة المضافة التي تسببت برفع الأسعار وعزوف الناس عن الشراء، ما أدى إلى صدور قرار عن مجلس الوزراء الإماراتي بإعفاء قطاع الذهب والألماس من أية ضريبة بما فيها الضريبة المضافة.

ومن المعروف أن القدرة الشرائية في كلا الدولتين تفوق بكثير القدرة الشرائية في البحرين، فضلاً عن شدة التنافس في السوق البحرينية الصغيرة، وتعاضم سيطرة الأجانب عليها، فأى الشركات ستضرب منتجاتها حملات المقاطعة الأولى القادمة، بموازاة الضريبة المضافة؟

أوراق النفط الصخري

البحرين: بانتظار الإجابة على هذه الأسئلة قبل التصفيق للاكتشاف النفطي!

في ختام تصريحه بشأن اكتشاف أكبر حقل نفطي في البلاد، دعا ولي العهد رئيس اللجنة العليا للثروات الطبيعية والأمن الاقتصادي سلمان بن حمد آل خليفة الهيئة الوطنية للنفط والغاز للإجابة على 3 تساؤلات بشأن الاكتشاف الجديد الذي أعلن عنه.

وجاء في بيان رسمي أذاعته وكالة أنباء البحرين إن ولي العهد وجّه «لتحديد جدوى الكميات القابلة للاستخراج من هذا الحقل الجديد ووضع الخطط لتطويره بالمدة الزمنية مع مراعاة الطبيعة الجيولوجية للموقع وتكلفة الاستخراج».

ويظهر من البيان الرسمي أنه ليس بحوزة اللجنة معلومات نهائية عما إذا كانت الكميات المكتشفة كميات تجارية (قابلة للاستثمار) أم لا. وسبق للبحرين أن أعلنت اكتشافات نفطية، غير أن الكميات المكتشفة لم تكن تجارية.

وكانت شركات عالمية بينها أوكسيدنتال وشيفرون قد قامت بالتنقيب في المياه الإقليمية البحرينية التي تم تقسيمها لأربع قواطع بحرية، إلا أنها لم تعثر على كميات تجارية من النفط، ولم تشارك في المرحلة الأخيرة من الاستكشافات.

إلى جانب ذلك، وجّه ولي العهد الهيئة الوطنية للنفط والغاز، إلى احتساب تكلفة الاستخراج أيضاً. وبحسب الإعلان فإنه تم اكتشاف «مورد كبير من النفط الصخري الخفيف والغاز العميق». وبهذا ستكون المرة الأولى التي تقوم فيها البحرين باستخراج هذا النوع من النفط، إذ يعتبر حقل البحرين، وهو الحقل الوحيد في البلاد، حقلاً تقليدياً.



اللجنة العليا للثروات الطبيعية والأمن الاقتصادي برئاسة ولي العهد تعلن (1 أبريل/ نيسان 2018) عن اكتشاف أكبر حقل نفطي في تاريخ البحرين

فعلى الرغم من الانخفاض الشديد في تكاليف الإنتاج، إلا أن تكاليف إنتاج النفط الصخري الأمريكي، على سبيل المثال، ما تزال أكثر بضعفين عن تكاليف إنتاج النفط التقليدي لدى السعودية، وفقاً لمختصين.

ويُتوقع أن يساهم تراجع أسعار النفط وارتفاع تكلفة الإنتاج في تقليل القدرة التنافسية للحقل الصخري الجديد، الذي تأمل الحكومة في أن يساعدها في «مواصلة تنفيذ مشاريع ومبادرات التنمية وكذلك الوفاء بالتزاماتها مع الدول الشقيقة والأسواق المالية العالمية».

ومنذ سنة 2014 عندما بدأ الخام هبوطه التاريخي أعلنت ما لا يقل عن 134 شركة نفط أمريكية إفلاسها، بحسب شركة المحاسبة هاينز آند بون التي تتخذ من دالاس

مقرأً لها، وبالنسبة إلى الشركات التي استأنفت العمل في نهاية المطاف كانت العوائد أقل من ممتازة.

ويمكن الإشارة أخيراً، إلى دعوة ولي العهد إلى «وضع الخطط لتطوير الحقل بالمدة الزمنية»، مما يعني أنه من المنتظر أن تعلن هيئة النفط عن صيغة الاتفاق مع شركاء الاستكشاف أو الشركاء المستقبليين لتحديد فرص تطوير الحقل وجدوى وجدولة الاستثمار فيه، إذ يتعذر على الهيئة أن تضع الخطط دون شركائها.

يُشار إلى أن شركتي أوكسيدنتال الأمريكية ومبادلة الإماراتية قد انسحبتا من اتفاق لتطوير حقل البحرين كان قد بدأ العمل به العام 2009، بعد فشلهما في تطوير الإنتاج وتضائل فرص الاستثمار في الحقل الذي تم اكتشافه العام 1932.

وأعلنت الهيئة الوطنية للنفط والغاز مارس/ آذار 2016 تملكها حصتي الشركتين، وقال بيان رسمي «إن شركة (تطوير للبترو) ستكون مملوكة بالكامل للحكومة البحرينية وستواصل عملها في تنفيذ الخطط التطويرية (...) وزيادة مستويات الإنتاج».

كان يفترض أن يجيب الإعلان عن جميع تلك التفاصيل الفنية، لو كان ولي العهد نفسه يملك الإجابات عن الأسئلة الرئيسية التي طرحها، وهي أسئلة من شأنها تحديد جدوى الاكتشاف وفرص دعمه لمالية حكومة سيتجاوز دينها العام نهاية 2019 نحو 107% من الناتج الإجمالي وفقاً لصندوق النقد الدولي.

لماذا غيّر وزير النفط البحريني تصريحاته حول اكتشافات النفط الصخري؟

بين صورة عينة النفط الصخري التي نشرتها وكالة أنباء البحرين «بنا» اليوم (2 أبريل/ نيسان 2018) والتي عنوانتها بالمانشيت التالي: «سمو رئيس الوزراء يتسلم عينة من باكورة إنتاج الاكتشاف النفطي»، وبين التاريخ الفعلي للكشف النفطي

ما يزيد على ستّة أشهر من الزّمان. إذ تحتوي الصورة أيضاً على شهادة شركة نفط البحرين «بابكو» المهداة مع قنينة العيّنة الصخرية إلى رئيس الوزراء خليفة بن سلمان آل خليفة والتي كتب فوقها «عيّنة من حقل البحرين المكتشف في سبتمبر/ أيلول 2017».

ماذا يعني ذلك؟

أن إعلان اللجنة العليا للثروات الطبيعية والأمن الاقتصادي برئاسة وليّ العهد سلمان بن حمد آل خليفة عن «اكتشاف أكبر حقل للنفط في تاريخ البحرين» قد جاء بعد الاكتشاف الحقيقي له على أرض الواقع بزهاء ستّة أشهر.

الحقيقة أنه ليس ثمة جديد في ملاحظتنا هذه. فقد سبق لوزير النفط محمد بن خليفة آل خليفة أن تطرّق في كلمة له (6 مارس/ آذار الماضي) خلال افتتاح مؤتمر الشرق الأوسط الثالث عشر للعلوم الجيولوجية (جيو 2018) والذي أقيم في العاصمة البحرينيّة المنامة، تطرّق إلى أن «البحرين كشفت عن نفط صخريّ في المناطق المغمورة». لكنّ الجديد في الأمر هو إشارته في نفس هذه الكلمة إلى أنّ النفط المكتشف غير تجاريّ. قال «اكتشفنا نفطاً صخرياً في المناطق المغمورة جنوب شرقي البحرين؛ ولكن تلك الاكتشافات غير اقتصادية جدوى».

كانت تلك هي كلمات وزير النفط البحرينيّ أمام مديري 100 شركة عالمية يمثلون 19 دولة شاركت في المؤتمر. فماذا جرى في ظرف ثلاثة أسابيع فقط ليصبح الاكتشاف ذا جدوى؟

لا يُجيب وزير النفط عن ذلك. بل أن تصريحاته الجديدة لتلفزيون البحرين بشأن الاكتشاف النفطي الذي أعلن عنه ولي العهد سلمان بن حمد آل خليفة بصفته رئيساً للجنة العليا للثروات الطبيعية والأمن الاقتصادي تزيد من غموض الأمر أكثر ممّا توضح. إذ لم تحوِ أية تفاصيل أو معلومات تُذكر سوى القول «إن الهيئة الوطنية

للنفط والغاز بصدد عمل مسوحات جيولوجية لتحديد الكميات التي من الممكن استخراجها، تليها دراسات لكيفية استخراجها بأفضل التكنولوجيا التي في ضوءها ستُحدد كلفة الاستخراج، على أن تُحدد أخيراً مواقع الاستخراج».

الحقيقة أنَّ «كلفة الاستخراج» ينبغي أن تكون مفتاح السرِّ لتناول حقيقة هذا الاكتشاف. فهي «كعب أخيل» البحرين الذي ينبغي أن يجعلنا حذرين من الذهاب بعيداً في التصفيق له. وطرح تساؤلات ضرورية حول ما إذا كان إعلان «أكبر اكتشاف في تاريخ البحرين منذ عام 1932 من النفط الصخري الخفيف والذي تقدر كمياته بأضعاف حقل البحرين»، هو أمر حقيقيّ أو نوع من البروباجندا الإعلامية للتغطية على مشكلات اقتصادية حقيقية.

إن بيان الإعلان عن الاكتشاف نفسه قد حوى في آخر فقراته على ما يصلح أن يكون الفقرة الأولى فيه. إذ أشار إلى «أن وليّ العهد وجّه لتحديد جدوى الكميات القابلة للاستخراج من هذا الحقل الجديد ووضع الخطط لتطويره بالمدة الزمنية مع مراعاة الطبيعة الجيولوجية للموقع وتكلفة الاستخراج».

لكن ما هي كلفة الاستخراج حقاً؟ ليس ثمة كلفة ثابتة لاستخراج النفط بصورة عامة، سواء بالنسبة إلى النفط الصخريّ أو النفط التقليديّ. إن هذا مبدأ عام، فقد تختلف كلفة الاستخراج بين حقل وآخر داخل الدولة الواحدة؛ ولكن هناك مدى للكلفة. فمثلاً يتراوح مدى كلفة استخراج النفط التقليدي في دول الخليج العربيّ بين 5 و15 دولاراً للبرميل الواحد. يقدر اقتصاديون 15 دولاراً كلفة استخراج النفط للبرميل الواحد من «حقل البحرين» بسبب قدم الحقل. بينما في المقابل تهبط كلفة استخراج النفط من حقل «أبو سعفة» إلى 5 دولار فقط للبرميل الواحد!

أمّا استخراج النفط الصخريّ فيزيد مدى كلفته نحو الأربعة أضعاف. وهي تتراوح بين 50 و80 دولاراً للبرميل النفط الصخريّ الواحد. وإذا ما عرفنا أنَّ سعر البيع للبرميل

النفط حالياً هو 60 دولاراً للبرميل الواحد نفهم لماذا الحديث عن الجدوى الاقتصادية يكون ملازماً على الدوام للحديث عن النفط الصخري.

تعتمد الكلفة بشكلٍ أساسي على الطبيعة الجيولوجية للأرض وعلى توافر أطقم الحفر الملائمة والبنية التحتية اللازمة. فمثلاً استخراج النفط الصخري من الآبار العميقة جداً يختلف عن الآبار القريبة من سطح الأرض. بعض الآبار في الولايات المتحدة لا تتعدى كلفة إنتاج النفط الصخري منها 40 دولاراً؛ بينما تتجاوز كلفة استخراجه من آبار أخرى في الولايات المتحدة نفسها حاجز 100 دولار.

ويجادل اقتصاديون بأن كلفة إنتاج النفط الصخري البحري ستخطى الكلف الحالية بكثير؛ وذلك لأن المناطق الجديدة المكتشفة هي «مناطق مغمورة». إن استخراج النفط من المياه المغمورة أعلى كلفة نظراً للحاجة إلى تشييد منصة في البحر قبل بدء الحفر. كما أن خدمة المنصات البحرية من البر ونقل المواد أعلى كلفة من تلك التي في البر. وهو الأمر الذي يجعلنا نفهم لماذا أشار وزير النفط البحري في كلمته خلال مؤتمر «جيو 2018» إلى أن «تلك الاكتشافات غير اقتصادية الجدوى».

المعادلة العامة إذن، هي الكلفة «غير» الاقتصادية لاستخراج النفط الصخري والتي تزيد عن سعر بيعه. يتواجد النفط الصخري بكميات هائلة تفوق مخزون النفط التقليدي في غير واحدة من بلدان المنطقة مثل السعودية وإيران وليبيا والجزائر. ولكن أياً منها لم يرفق هذه الاكتشافات بفرقعات إعلامية لعلم مسئولو هذه الدول بالتحديات الاقتصادية المصاحبة. بينما تنأى الشركات العالمية الكبيرة بنفسها عن الاستثمار في تطوير تكنولوجيات إنتاج النفط الصخري نظراً لأنه غير ذي جدوى اقتصادية. ويقتصر تطوير هذه التكنولوجيات على الشركات إما الصغيرة أو المستقلة. فماذا لدى البحرين من جديد على هذا الصعيد؟ لنترك الأمر إلى وزير النفط محمد بن خليفة آل خليفة كي يحلّ لنا لغز تغيير تصريحاته في ظرف ثلاثة أسابيع. أما ولي العهد سلمان بن حمد آل خليفة فالدعوة له بأن يحلّ مشكلته مع تصريحات وزير النفط.

البحرين تبني على كلفة استخراج 40 دولارا لبرميل النفط الصخري. ماذا لو كانت أكبر بكثير؟

خلال لقائه أعضاء مجلسي الشورى والنواب الاثنين (2 أبريل/ نيسان 2018) أبلغ وزير النفط محمد بن خليفة آل خليفة بأن الوزارة ستعمل من أجل أن لا تتجاوز كلفة إنتاج البرميل الواحد من النفط والغاز الصخريين 40 دولاراً. ويبدو بأن وزير النفط يفكر في التعامل مع ثورة النفط الصخري عن طريق الإدارة بالتمنيات بدلاً من «الإدارة بالسيناريوهات». فضلاً عن أنه ما يزال الوقت مبكراً لمعرفة كلفة الاستخراج، يعكس كلامه للرأي العام البحريني أُمْنِيَات الحصول على كلفة في أحسن الأحوال. ولا يضع هامشاً للكلف في ظل سيناريوهات سيئة.

إن 40 دولاراً هي كلفة إنتاج برميل النفط الصخري الواحد فعلاً في عدد من الآبار بالولايات المتحدة الأمريكية، أكبر منتج للنفط الصخري. بل أنه يتدنى أحياناً ليصل إلى 36 دولاراً. لكن هذا يمثل الكلفة في أحسن الأحوال. هناك آبار أخرى تصل فيها كلفة استخراج برميل النفط الصخري الواحد إلى 90 دولاراً. بل يرتفع بعضها ليتخطى حاجز 100 دولار.

وفي البحرين يحتاج وزير النفط البحريني أن يتوقف بشفافية عند كلفة استخراج النفط من المياه المغمورة. فالحقل الصخري المكتشف شمال وجنوب وغربي البلاد يقع بمعظمه في المياه المغمورة. ممّا يضيف كلفاً إضافية غير مستوجبة عند استخراج النفط الصخري من اليابسة.

وعلى عكس التفاؤل الآخر السائد من أن يغيّر ارتفاع أسعار النفط الخام الآخذ في التحسّن معادلة الربح غير المضمون على صعيد النفط الصخري. يظهر تقرير لوكالة «رويترز» عن التغيرات غير المألوفة على صعيد صناعة النفط الصخري في الولايات المتحدة، كيف أنّ تحسّن أسعار النفط قد زاد من كلف إنتاجه. ويوضح بأنه مع انهيار أسعار النفط «استجاب منتجو النفط الصخري لتخفيضات أكبر في التكاليف».

لكن مع بدء تحسن أسعاره بدأت الشركات المزودة لآلات الحفر والطواقم والخبرات التكنولوجية باستعادة الخصومات التي منحتها خلال فترة الركود وطلب زيادات على الكلف تصل إلى 10% و15%.

ويقول تقرير آخر للوكالة أواخر العام الماضي (أغسطس / آب 2017) «إنّ منتجي النفط الصخري الأمريكي بحاجة لسعر 50 دولاراً لتغطية كُلف الإنتاج». وحين هبطت أسعار النفط إلى 48 دولاراً في أبريل / نيسان ويونيو / حزيران الماضيين سجّل منتجو النفط والغاز الصخري خسائر صافية بلغت 470 مليون دولار.

في لقائه مع أعضاء مجلسي الشورى والنواب تحدّث الوزير محمد بن خليفة عن أمور أخرى فيها المزيد من الأمنيات الكبيرة المتفائلة. فقد أشارت عضو مجلس الشورى سوسن تقوي في تسجيل صوتي إلى حديث الوزير الطويل أمامهم عن ثورة الخير القادمة «الخير جاينا». وبين ما تطرّق له: فتح جامعات جديدة من خير النفط الصخري على غرار جامعة البترول والمعادن بالسعودية. واستحداث مسارات تعليمية جديدة لدراسة النفط الصخري. ووضع خطة لمتطلبات سوق العمل المقرر أن تواكب هذا الاكتشاف. وتوفير فرص عمل كبيرة شبيهة بتلك الموجودة حالياً في شركة نفط البحرين «بابكو». والاستعانة بخبرات شركات أجنبية في المرحلة الأولى ومن ثمّ تحويلها إلى شركات وطنية. إنها وصفة كبيرة من الأمنيات الخيرة التي تستحق الاحتفال فعلاً فيم لو تمّ تحقيق ربعها.

وتقول تقوي «أحسست وأنا أسمع كلام الوزير إحساس امرأة أتوا للتو من أجل خطبة ابنتها». وتلفت إلى إشارة الوزير بأنّ تاريخ الاكتشاف الفعلي لحقل النفط الصخري قد تمّ في أغسطس / آب الماضي يوافق يوم رمي الجمرات بمنى الذي هو واجب عند المسلمين أثناء أدائهم فريضة الحج. فيما يظهر رغبة في إحاطة هذا الاكتشاف النفطي بتوفيقات دينية غيبية وإلهية.

لكن على خلاف موجة التفاؤل التي أشاعها إعلان اكتشاف الكمّيات المذهلة من

النفط والغاز يبدو أن مؤشر السوق البحريني لم يطمئن بعد إلى هذا الاكتشاف العظيم. ويظهر مؤشر سوق الأسهم البحرينية بعد ثلاثة أيام انخفاضاً مستمراً منذ بداية العام بنسبة 3%. وهو أمر مستغرب فعلاً أن يأتي ذلك مصحوباً مع كشف يقول بيان اللجنة العليا للثروات الطبيعية والأمن الاقتصادي إنه «سيرفد قدرات مملكة البحرين التنافسية ومواصلة تنفيذ مشاريع ومبادرات التنمية وكذلك الوفاء بالتزاماتها مع الدول الشقيقة والأسواق المالية العالمية».

حتى لا يكون النفط الصخري «كذبة أبريل»: 80 مليار برميل تمنح البحرين التفوق على روسيا وأمريكا!

80 مليار برميل موجودات الحقل المكتشف من النفط الصخري ومن 10 إلى 20 تريليون قدم مكعب كميات الغاز الصخري الخفيف، ما يدفعها للترتبة الثامنة على مستوى احتياطات النفط متقدمة على روسيا. هل تمزح البحرين؟ ليس معلوماً بعد. لكن على الأرجح أن التقديرات خيالية.

ويقول نائب رئيس شركة «ديماك» في مؤتمر صحفي عقد الأربعاء (4 أبريل/ نيسان 2018) في المنامة إن «كميات النفط الخفيف والغاز المصاحب قد تتجاوز 80 مليار برميل مبنية على البيانات الفنية بعد إجراء جميع الدراسات والتحليل للمعلومات المتوفرة». أما وزير النفط محمد بن خليفة آل خليفة فقد صرح خلال المؤتمر بأن «كميات الغاز تقدر بين 10 إلى 20 تريليون قدم مكعب».

ماذا يعني ذلك؟

إن هذا يعني أن موجودات البحرين تتفوق على تقديرات «إدارة معلومات الطاقة الأمريكية» (EIA) بشأن احتياطيات النفط والغاز الصخريين القابلين للاستخراج في جميع دول العالم. إذ تتفوق البحرين بهذا الرقم على موجودات كل من استراليا

والولايات المتحدة والصين والأرجنتين والمكسيك. وهذه هي أغنى الدول في العالم على صعيد النفط الصخري غير التقليدي.

وتقدر (EIA) موجودات النفط الصخري في روسيا بـ 75 مليار برميل والغاز وفقاً لبيانات العام 2013. والولايات المتحدة بـ 58 مليار برميل. والصين بـ 32 مليار برميل. والأرجنتين بـ 27 مليار برميل. وليبيا بـ 26 مليار برميل. وأستراليا بـ 18 مليار برميل. وفنزويلا بـ 13 مليار برميل. والمكسيك بـ 13 مليار برميل. وباكستان بـ 9 مليارات برميل. وكندا بـ 9 مليارات برميل.

أما على صعيد الغاز الصخري فتقدر الإدارة وجود 285 تريليون قدم مكعبة في روسيا. و665 تريليون في الولايات المتحدة. و1115 تريليون في الصين. و802 تريليون في الأرجنتين. و437 تريليون في أستراليا. و545 تريليون في المكسيك. و573 تريليون في كندا.

ما يميّز هذه البلدان جميعاً أنها ذات مساحات شاسعة. فروسيا مثلاً الأقرب إلى البحرين من حيث حجم موجودات النفط الصخري (80 مليار برميل البحرين بحسب الذي أعلن اليوم مقابل 75 مليار برميل روسيا) يمتدّ حقل النفط الصخري فيها على مساحة 2.2 مليون كيلومتر مربع غربي سيبيريا بين جبال الأورال ونهر ينيسي في الحوض المعروف «تكوين باجينوف الجيولوجي». أمّا البحرين فتقول إن حقلها للنفط الصخري المكتشف يمتد على مساحة ألفي كيلومتر فقط. إذ صرّح وزير النفط في المؤتمر الصحافي بأن «مساحة الاكتشاف النفطي الجديد تقدر بـ 2000 كيلو متر مربع».

ويتساءل اقتصادي خليجي «هل من المعقول أن نملك أحد أكبر الاحتياطات في العالم في مساحة صغيرة؟». ثمّ يجيب بنفسه على ذلك قائلاً «إنّ وجود 80 مليار برميل في مساحة لا تزيد عن 2000 كيلومتر هو أمر أقرب إلى الخيال»، على حدّ تعبيره.

إنه أمر أقرب إلى الخيال فعلاً ما لم تقم جهة دولية مختصة في مجال الطاقة بتدقيق هذه الأرقام. وأعلنت البحرين بأنه تمّ «توقيع مذكرة تفاهم بالتعاون مع شركة هيلبيرترون الأمريكية للتحضير لعمليات حفر آبار إنتاجية في الحقل الجديد». أما الأمر المحير في كل ذلك فهو استمرار هبوط بورصة البحرين لليوم الرابع على التوالي على الرغم من هذا الاكتشاف. إذ تراجع مؤشر البورصة 1290.58 نقطة أمس في مقابل 1294.64 نقطة أول أمس بخسارة نسبتها 0.31. وهو ما يعني عدم اطمئنان المستثمرين حتى الآن.

حقل «خليج البحرين» يقترب من الحدود المائيّة السعودية... فما هو موقفها؟

امتنعت السعودية حتى الآن عن الإدلاء بتعليق رسمي حول الاكتشاف النفطي الضخم في البحرين. وسواء كانت تنتظر المزيد من المعلومات، أو المزيد من التوضيحات؛ فإن حقيقة مهمة ينبغي التوقف عندها: حقل النفط الصخري الممتد من الشمال الغربي حتى الجنوب الغربي من البحرين يقع على الحدود المائية مع المملكة العربيّة السعوديّة. (الخريطة 1).

إذ تظهر الخرائط التي قامت اللجنة العليا للثروات الطبيعية والأمن الاقتصاديّ والتي أشرفت على عمليّة التنقيب أن الحقل يمتدّ طبوغرافياً على طول الحدود الشرقية للسعوديّة وبشكل يكاد ينتصف فيه الجزء البحريّ من الخليج العربيّ الواقع بينهما إلى نصفين. النصف الأول يقع فيه الحقل المكتشف والممتدّ على هيئة حدود حصان، والنصف الآخر هو المياه الإقليمية السعودية. ما يعني أن الحدود المائية بين البلدين متلاصقة مع منطقة الاستكشاف.

وقد تنبّه توم كوين، كبير المحللين في شركة «Wood Mackenzie» في تصريح لمجلة «أوفشور» إلى هذا الأمر قائلاً إن الحقل المكتشف «ليس بعيداً عن الحدود البحرية السعودية».

ليس معلوماً بعد ما هو موقف السعودية من هذا الاكتشاف، وهي التي تتشارك مع البحرين منذ العام 1996 حقلاً آخر هو حقل «أبو سعة» البحري أيضاً. لكن هذه حقيقة مهمة ثانية: حقل النفط الصخري المكتشف هو أقرب جغرافياً إلى اليابستين السعوديّة والبحرينيّة على السواء من حقل «أبو سعة» المُشترك. فالمسافة من البلدين إلى حقل «أبو سعة» تزيد بنحو ضعفي المسافة من البلدين نفسيهما إلى منطقة الحقل المُكتشف الجديد. (الخريطة 2)

ويجادل كوين بشأن ذلك قائلاً إنّ «التشكيل النفطي يمكن أن يحدّد على أنّه مجموعة من الحقول النفطية التقليدية وغير التقليدية على الحدود».

ثالث الحقائق المهمة في هذا الصدد هي أنّ منطقة الاستكشاف النفطي كبيرة جداً. فلو أخذنا حقل «أبو سعة» المُشترك على سبيل المثال فنحن نتحدّث عن حقل مساحته 190 كيلومتراً مربعاً وتبلغ موجوداته 6.1 مليار برميل من الزيت.

أمّا الحقل المُكتشف الجديد فتبلغ مساحته 2000 كيلو متر مربع وتصل موجوداته إلى 80 مليار برميل من الزيت الصخري ومن 10 إلى 20 تريليون قدم مكعب من الغاز، بحسب الإعلان البحرينّي. بما يعني أنّ مساحته أكبر من حقل «أبو سعة» بنحو عشرة أضعاف، وموجوداته أكثر بنحو الثلاثة عشر ضعفاً.

الجديد في هذا كلّهُ هو إطلاق اسم «خليج البحرين» على منطقة الاستكشاف. وهو اسم جديد لم يكن مستخدماً على الإطلاق كاسم للتجويّف البحريّ الواقع بين البحرين والسعودية. وهذه حقيقة مهمة رابعة. فلا يُوجد شيء في خرائط البلدين الجغرافية السابقة والمُعتمدة اسمه «خليج البحرين».

ولغاية الأيام القليلة السابقة للاستكشاف النفطي كان اسم «خليج البحرين» يُطلق على الواجهة البحرية المطوّرة عقارياً منذ العام 2006 على الساحل الشمالي للمنامة

والذي يُسمّى أيضاً «بحرين باي». لكنها المرّة الأولى التي يُستخدم فيها هذا الاسم كمُسمّى للحدود المائية المُتشاطرة بين البلدين.

ليس هناك تاريخ لخلاف جدّي بين البلدين على موارد الطاقة. عدا أنّ المملكة العربية السعودية كانت تمنح البحرين كامل إنتاج حقل «أبو سعدة» البالغ 300 ألف برميل يومياً لغاية العام 1996. قبل أن تقرّر بالتفاهم اقتسامه معها نصفاً بنصف منذ هذا التاريخ.

لكن لا يُعرف ما إذا كان هذا التفاهم الودّي سيصمد مع حقل «خليج البحرين» والذي تقول المنامة إنه الأضخم في تاريخها منذ اكتشاف أول بئر نفط في العام 1932. في مثل هذه الحالات عادةً ما تُدار الخلافات داخلياً في ظل الخصوصية القائمة للعوائل الخليجية الحاكمة. لكن حين يتعلّق الأمر بموارد النفط ينبغي أن لا نطمئن لذلك كثيراً.

ف قريباً منّا فقط في أكتوبر/تشرين الأول 2014 شهدنا توتّر العلاقات بين السعودية والكويت بسبب «حقل الخفجي» العملاق الذي تبلغ قدرته الإنتاجية حوالي 700 ألف برميل يومياً وتقسّمه الدولتان مناصفة. وقد وصل الأمر إلى حدّ قيام السعودية بإغلاق الحقل ووقف إنتاجه وتلويح الكويت باللجوء إلى محكمة العدل الدولية. كما يدور خلاف آخر أيضاً بين البلدين حول حقل «الدرّة» للغاز الذي يوجد في منطقة الزور، وهو حقل مشترك أيضاً بين السعودية والكويت وإيران. فالكويت تريد استغلاله تجارياً، ولكنّ السعودية ترفض الدخول في أي محادثات ثلاثية تكون إيران طرفاً فيها.

حين يتعلّق الأمر بموارد الطاقة ينبغي أن نطمئن أكثر للغة المصالح.

كيف نظرت الصحف ومراكز الأبحاث العالمية إلى الاكتشاف النفطي البحريني؟

لم يكن من الممكن أن يأتي أكبر اكتشاف نفطي في تاريخ البحرين في وقت أكثر أهمية من هذا الوقت، ولكن أي شخص يتوقع نهضة مفاجئة في ثروات البلاد المالية على الأرجح سيشعر بخيبة أمل. هذا ما تقوله وكالة «بلومبيرغ» الدولية المتخصصة في التقارير المالية في مستهل تقرير لها. وتعلل الوكالة هذا الرأي قائلة «إن الاستثمار والوقت اللأزمين لاستخراج النفط الصخري واستحالة التنبؤ بمستوى الأسعار عندما يتم استخراجه سيخفف من أي تفاؤل فوري للإعلان».

ويقول «سيرجي درغاشيف» الذي يعمل مشرفاً مساعداً على أصول تقدّر بـ 14 مليار دولار في مؤسسة الاتحاد الاستثمارية في «فرانكفورت»: «إنها بالتأكيد أنباء إيجابية وتثير الآمال في أن العبء المالي البحريني قد يتم تخفيفه في المستقبل». ومع ذلك، يقول «نحتاج إلى مزيد من الوضوح بشأن حجم احتياطيات النفط والغاز، ومتى سيتم استخراج هذه الاحتياطيات، وكم سيكلف تطوير هذا الحقل ومتى سيولد تدفقات نقدية لدعم الميزانية».

ويرسم تقرير لـ «ستراتفور» مركز الدراسات الإستراتيجي والأمني الأمريكي، صورة تفصيلية أكثر قتامة لمستقبل الاكتشاف النفطي البحريني. إذ يقول «على الرغم من أن اكتشاف الحقل قد يكون مهماً، إلا أنه لن يتمكن من حل التحديات المالية والاقتصادية في البحرين بين عشية وضحاها؛ أو حتى في غضون السنوات القليلة المقبلة». ويلفت في هذا الصدد إلى أن وزير النفط البحريني محمد بن خليفة آل خليفة لم يحدد في غضون المؤتمر الذي عقده «ميزانية أو خارطة طريق للتطوير طويل الأجل لحقل خليج البحرين».

ويشدد «ستراتفور» على أن «أي حديث عن ثروات البحرين النفطية في مقابل تلك الموجودة لدى ممالك الخليج الصغيرة الأخرى مثل الكويت وقطر والإمارات العربية

المتحدة هو أمر سابق لأوانه». مشيراً «ليس من الواضح كم من الهيدروكربونات (النفط صخرية) ستكون قابلة للاستخراج بالفعل. إذ أن الأرقام المعلنة هي موارد «في مكانها» موجودة في تشكيلات صخرية تعرف باسم «النفط الضيق» و«الغاز الضيق». مما يعني أنها ذات نفاذية منخفضة (على غرار التكوينات الصخرية الأمريكية)، التي تعيق تدفق الهيدروكربونات».

ويقول «إن استخراج النفط والغاز من الحقل الجديد سيتطلب تقنيات باهظة الثمن، ولن تتمكن البحرين من سحب معظمه».

وبحسب «سترانفور» فإنه يمكن لاكتشاف حقل خليج البحرين أن يكون رصيذاً قيماً؛ حيث تحاول البلاد استعادة ثقة المستثمرين. «لكن نظراً للتحديات التي تواجهها، فإن البحرين لن ترى دفعة اقتصادية كبيرة لغاية منتصف إلى أواخر عام 2020».

وبالنسبة إلى النفط الصخري فإن البحرين تحتاج «من 5 إلى 10 سنوات قبل أن تتمكن من الإنتاج الفعلي بكميات كبيرة».

وحتى ذلك الحين، يقول المركز: «ستظل البلاد تحت قيود مالية قاسية، وستواصل الاعتماد على جيرانها في دول مجلس التعاون الخليجي، وخاصة المملكة العربية السعودية، للحصول على الدعم المالي والأمني. في الوقت الذي تحاول فيه الحكومة استخدام وعود طويلة الأجل لتعزيز الاستثمار المحلي في الوقت الحاضر».

بدورها، ترى صحيفة «الفايننشال تايمز» أنه على الرغم من أن الرقم الذي أعلنت عنه البحرين لاحتياطياتها من النفط الصخري (80 مليار برميل) مثير للإعجاب؛ إلا أنه «ما يزال أمام البلاد طريق طويل قبل أن تتمكن من تحويل الاكتشاف، الذي يتضمن أيضاً موارد كبيرة من الغاز، إلى إيرادات». وتقول الصحيفة: «إن أحد أهم العوائق هو أن الاكتشاف موجود في الصخور الزيتية بالخارج (المياه المغمورة)، ولم يتم

أحد بعد (من قبل) بإدارة إنتاج ناجح من هذا النوع من الاحتياطي»، على حد تعبير الصحيفة.

أما الكاتبة في موقع «إنفتسينغ» المالي العالمي، إلين وارد، فتعتقد بأنه «مع اكتشاف حقل النفط والغاز الجديد غير التقليدي، يمكن للبحرين أن تصبح مصدراً هاماً للغاز الطبيعي». لكنها سرعان ما تستدرك قائلة إن «أهمية هذا الاكتشاف ستصبح واضحة فقط عندما تكشف البحرين عن المزيد من التفاصيل المتعلقة بنطاق الحقل، والإطار الزمني للإنتاج ومدى تكلفته لإنتاج النفط والغاز». وكمثال على الصعوبات تتوقّف الكاتبة في هذا الصدد عند حالة جارتها المملكة العربية السعودية.

وتشير إلى اكتشاف أرامكو في العام 2018 إلى حقول النفط الصخري الخاصة بها، وهو حقل «جعفورة» في المنطقة الشرقية والمشابه من حيث الحجم إلى حقل «إيجل فورد» في ولاية تكساس الأمريكية. «ورغم أن أرامكو تبحث في استخدام التكسير الهيدروليكي لإنتاج المزيد من النفط والغاز الطبيعي؛ لكن من غير المحتمل في هذه المرحلة أن تحاول المملكة العربية السعودية إنتاج كميات كبيرة منهما، لأنها تنتج الكثير من النفط من الحقول التقليدية وتقوم بذلك بكلفة أقل بكثير مما ستواجهه في مشروع صعب» على حد تعبيرها.

هل تكرر البحرين خديعة عقود النفط مع بوش... مع ترامب!

خلال العام 1990 منحت البحرين عطاءً لشركة «Harken Energy Corporation» النفطية الأمريكية والتي كان يملك إحدى حصصها جورج بوش الابن للتّقيب عن النفط في البلاد. كان الأخير قد بدأ مزاولة تجارة النفط في تكساس بعد تخرّجه من جامعة ييل وكلية هارفارد للأعمال. وكان والده جورج بوش الأب قد أصبح رئيساً للولايات المتحدة قبل سنة من ذلك فقط في العام 1989. في تلك الفترة أشاعت البحرين معلومات شبيهة بالمعلومات التي أشاعتها في الأسبوع الماضي عن تكوينات

جيولوجية تحت سطحها وفي محيط سواحلها تحتوي على واحدٍ من أكبر حقول النفط والغاز في العالم.

الصفقة التي يتطرق لها تقرير نشره موقع قناة «سي إن إن» في 13 مايو/ أيار 1999 انتهت بخسارة باهظة الثمن للشركة التي منحتها البحرين عقدا حصرياً للحفر. وتقول «سي إن إن»: «عندما كان والده رئيساً، دارت شكوك بأن دولة البحرين الخليجية حاولت إثراء بوش الأصغر». لكن لم تلبث الصفقة أن «أصبحت خاسرة؛ إذ تمّ التخلي عنها بعد اثنتين من الثقوب الجافة باهظة الثمن». وبعد فترة وجيزة من ذلك قام بوش ببيع معظم أسهمه في شركة «هاركن» مقابل 835 ألف دولار قبل شهرين فقط من إعلان الخسائر الكبيرة.

خلال مؤتمره للإعلان عن الاكتشاف النفطي الجديد صرّح وزير النفط البحريني محمد بن خليفة آل خليفة بأنه «تم توقيع مذكرة تفاهم بالتعاون مع شركة هالبرتون الأمريكية للتحضير لعمليات حفر آبار إنتاجية في الحقل الجديد». وفي الحقيقة لم يكن اختيار «هالبرتون» اعتباطياً. إذ تبدو القصة طبعة مستحدثة من قصة سابقة.

إنها واحدة من أكبر الشركات النفطية العملاقة على مستوى العالم ويمتد نطاق عملها في حوالي 120 دولة. ولكنها أيضاً كما يحلو لوكالة «بلومبيرغ» الدولية أن تعبّر «شركة لديها صديق في البيت الأبيض». إنه ترامب! وتقول الوكالة إن آخر مقيم في البيت الأبيض لم يشغل أبداً منصب رئيس واحدة من عمالقة خدمات حقول النفط «ولكنّه يمكن أن يعطي دفعة قوية للشركة». على هذا، فقد كانت «هالبرتون» واحدة من 12 شركة أمريكية حازت على عقود كبرى مع شركة «أرامكو» خلال زيارة الرئيس ترامب إلى المملكة العربية السعودية العام الماضي في مايو/ أيار 2017.

ويأتي العقد البحريني الأخير مع الشركة ليعطي دفعة قوية أخرى لها بعد معرفة أنّ «لديها صديق في البيت الأبيض».

لقد قامت شركات عالمية بينها «أوكسيدنتال» و«شيفرون» بالتنقيب عن النفط في المياه الإقليمية البحرينية التي تمّ تقسيمها لأربعة قواطع بحرية، إلا أنها لم تعثر على كميات تجارية من النفط. ما جعل الشركتين تمتنعان عن المشاركة في المرحلة الأخيرة من الاستكشافات. فهل يكون حظ «هالبرتون» أفضل منهما بعد منحها عقود حفر الآبار الإنتاجية؟ تقول البحرين إنّ الاستكشافات الحديثة قد تمّت بسواعد محلّية قادتها اللجنة العليا للثروات الطبيعية والأمن الاقتصادي وهو ما يلقي بظلال من الشكّ على النتائج التي توصّلت لها.

بعد سنة واحدة من حكم الرئيس جورج بوش الأب وقّعت البحرين عقود الحفر مع واحدة من شركات ابنه مع وعود بأنه أمام واحد من أكبر حقول النفط في العالم. وبعد سنة واحدة من حكم الرئيس دونالد ترامب وقّعت البحرين عقداً آخر للتنقيب عن النفط مع واحدة من الشركات الصديقة له مع وعود بأنها أمام واحد من أكبر حقول النفط الصخري في العالم. انتهت الصفقة الأولى بخسارة باهظة الثمن اضطرّت بوش الابن لبيع أسهمه في الشركة؛ فهل تلحق بها الصفقة الثانية؟ وحدها الأيام كفيلة بكشف ذلك.

أوراق الشهادات المزورة

كيف أغرت جمعية الصحفيين البحرينية 35 متدرباً وإعلامياً بنيل الدبلوما الوهميّة؟

في العام 2012 خاطبت جمعيّة «الصحفيين البحرينية» عددا من المؤسسات الإعلامية والهيئات الحكومية والخاصة والأفراد بشأن تنظيمها دورة بالتعاون مع جامعة «لاهاي للصحافة والإعلام» الوهمية لمدة 5 أيام متتالية يُمنحون بموجبها شهادة «الدبلوما الشاملة في الصحافة والإعلام». استجابة لذلك فقد قامت المؤسسات الإعلامية المحلية بحث المحرّرين والعاملين في أقسامها على حضور هذه الدّورة لنيل الدبلوما المقدمة.

كان كل شيء يبدو بعيداً عن الشبهة. فالدّبلوما تمنحها جامعة دوليّة مقرّها هولندا. والدّاعي هي جمعيّة مهنيّة محلية تزعم الدّفاع عن حقوق الصحفيين. ومكان الدورة هو معهد حكومي: قاعة المحاضرات في معهد التنمية السياسية بمنطقة أم الحصم. والحاضرون على خطّ المتابعة هم مسئولو هيئة شئون الإعلام على رأسهم مدير إدارة وسائل الإعلام الحالي يوسف محمد إسماعيل الذي حرص على التواجد طيلة أيام الدورة. هكذا وجد 35 إعلامياً ومتدرباً وعاملاً في أقنية الإعلام المختلفة أنفسهم مشتركين في أحد أنشطة هذه الجامعة الوهميّة. تولت جهات العمل التي ينتسبون لها دفع 500 دينار رسوم الاشتراك في الدورة عن كل واحد من المشاركين. بما يساوي في المجموع 17,500 ألف دينار مجموع الرّسوم التي تقاضتها الجامعة الوهميّة من جميع المشاركين غير

« أخبار الخليج » تنشر..

تفاصيل جديدة في قضية الشهادات المزورة

معظم المتورطين آسيويون يعملون في وظائف قيادية بالبلاد منذ سنوات
أائمة بأسماء ٢٠٠ جامعة وهمية.. وغلق أكبر شركة باكستانية تعمل في هذا المجال

كتب فاضل منسى:

حصلت «أخبار الخليج» على معلومات موثقة بالأسماء والصور تفيد بحصول عدد كبير من الموظفين في القطاعين العام والخاص على شهادات مزورة من جامعات وهمية، حيث تشير المعلومات إلى أن عددا من المدرسين والمهندسين والأطباء ومديري الموارد البشرية من عدة جنسيات قد قاموا بتزوير البكالوريوس والماجستير للحصول على وظائف ومناصب مهمة.. كما تشير المعلومات المتوافرة إلى أن معظم المزورين هم من جنسيات آسيوية يعملون بشهاداتهم المزورة من جامعات وهمية منذ سنين طويلة. وأفادت المعلومات أيضا بحصول عدد كبير من موظفي البنوك والجهات الحكومية والخاصة على شهادات مزيفة من عدة جامعات تركزت غالبيتها في جامعتي كدله...



واجهة صحيفة أخبار الخليج 18 أغسطس/ اب 2018 وتضمنت معلومات بشأن قضايا الشهادات المزورة

تلك الرسوم التي تقاضتها من الجهة المنظمة التي أحضرتها إلى البلاد وهي جمعية الصحفيين.

اجتازوا 30 ساعة تعليمية تحت إشراف مدرب أردني اسمه أحمد طقش. في أي جامعة أو معهد رصين يخولهم ذلك الحصول على شهادة اجتياز كورس أو دورة عادية. أما بالنسبة إلى جامعة مُنتحلة لا تخضع أنشطتها لأية معايير مهنية أو أكاديمية، كما يعوز مؤهلاتها الاعتماد من قبل وكالة أو هيئة اعتمادية مخولة، فإن هذا غير كاف لتعظيم نشاطها في عيون ضحاياها. أرادت أن تشعرهم بأنهم حضروا أكثر من مجرد دورة، شيئا سريعا ومكتفاً لكنه يمنحهم لقباً رناناً يستطيعون إدراجه في سلم تحصيلهم الأكاديمي وسيرهم الذاتية.

وهكذا ولدت أكذوبة «الدبلوما الشاملة في الصحافة والإعلام» التي لم تكن أكثر من دورة استمرت على مدار خمسة أيام. إنَّ هذا هو بالضبط ما أطلقت عليه وزارة التعليم الأمريكية الشهادات التي تقدم بطريق الوجبات السريعة (Diploma Mills). «عروض لرسوم أو شهادات أو دبلومات أو درجات جامعية تعرض على العامة بما يفيد أن الشخص المالك للدرجة العلمية أو الدبلوم أو الشهادة قد أكمل فيها أحد برامج التعليم العالي أو برامج التدريب».

في ختام دورة «الدبلوما السعيدة» كان رئيس جمعية الصحفيين مؤنس المردي، رئيس تحرير صحيفة «البلاد» المملوكة لرئيس الوزراء البحريني هو أول من يحمل التهاني إلى المطوّبين بشهادة الدبلوما المضروبة والمشرف على منحها لهم وتسليمها في أيديهم واحداً بعد واحد. وقد صرّح في غضون حفل تخريج المشاركين «نبارك للمشاركين في البرنامج من الصحفيين والإعلاميين والمشاركين من المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص تخرّجهم». كما خصّ بشكره «المدير التنفيذي لمعهد البحرين للتنمية السياسية الدكتور عيسى الخياط على تعاون المعهد واستضافته البرنامج».

وفي الحقيقة، لم تكن دبلوما واحدة فقط التي سلمت للمشاركين إنّما اثنتان. واحدة ممنوحة من قبل جامعة «لاهاي» للصحافة والإعلام في هولندا والأخرى من الأكاديمية الإدارية بدبي.

بعد 5 سنوات من إقامة هذه الدورة يدفع المشتركون فيها أفراداً ثمن حضورهم نشاط جامعة وهمية بأثر رجعي. بينما تنزوي الجهة المنظمة «جمعية الصحفيين البحرينية» والجهة الحكومية المستضيفة «معهد البحرين للتنمية السياسية» بعيداً في الظلّ بمنأى عن أي محاسبة. لقد سجّلوا نقطة في تقريرهم الأدبي وشطبوا أثمانها من الموازنة. أمّا الضحايا من الإعلاميين والمتدربين فلهم الله وحده.

كيف اخترقت جامعة «لاهاي» النظام التعليمي البحريني؟ هؤلاء حملة شهادات الجامعة المحتالة

أصبحت جامعة «لاهاي» الدوليّة موئل كل فاشل وخائب في البحرين. ويتسابق سفراء وبرلمانيون ورجال دين وصحافيّون على شراء مؤهلات علميّة «وهميّة» من الجامعة هولندية المسمى «بالاسم فقط» التي تزعم تقديم التعليم الإلكتروني عن بُعد والتي لا تعترف بمؤهلاتها أيّ دولة في العالم بما في ذلك بلدها المضيف هولندا. كما لا تمتلك اعتماداً من قبل أية جهة حقيقية مخولة رسمياً بالاعتماد الأكاديمي.

لا تنكر الجامعة ذلك؛ فهي تقرّ في موقعها الرسمي بأنها «مؤسسة قانونية هولندية لا تعادل وزارة التعليم الهولندية شهاداتها». فكيف تصطاد زبائنها إذن؟ ببساطة، تقول لهم - بحسب الموقع أيضاً - إنها «عضو في اتحاد الجامعات العالمي (WAUC). لكن ما هو هذا الاتحاد بالضبط الذي تمتلك عضويّة فيه؟ بالبساطة نفسها، لا شيء. هو ليس سوى موقع وهمي آخر لهيئة غير معروفة من أي جهة رسمية علمية في العالم. أنشيء (World Association of Universities and Colleges) أساساً لأغراض اعتماد شهادات جامعات غير معتمدة منتشرة بكثرة على الإنترنت، وغالباً تشرف عليه هذه الجامعات غير المعتمدة أصلاً. لكن حتى موقع هذا الاتحاد الاحتاليّ قد أغلق مؤخراً أيضاً. إذ لم يعد متاحاً على الشبكة. فيما تواصل الجامعة المذكورة «الفشخرة» به على موقعها كجهة اعتماديّة لمؤهلاتها.

العملية هي كالتالي: أنشيء جامعة غير معتمدة. ثم أنشيء - أنت نفسك - جهة اعتماد تعتمد شهادة الجامعة غير المعتمدة. الأمر لا يتطلب سوى حجز نطاق على شبكة الإنترنت للجامعة الاحتالية ولجهة الاعتماد الاحتالية معها. هذه كل القصة؛ نطاقان على الشبكة العنكبوتية! وكماصلة في الالتفاف على الطرق الصارمة المعروفة للاعتماد الأكاديمي تلجأ جامعة «لاهاي» إلى الحيلة المكتملة الأخرى وهي حيلة «كاتب العدل».

إذ تقنع ضحاياها بأنهم يستطيعون «تصديق شهاداتهم عند كاتب عدل في ألمانيا وهولندا». وهي تعترف بأن ذلك «هو أعلى توثيق رسمي يمكن الحصول عليه». فما هو كاتب العدل؟ إن آلية عمل كاتب العدل هي المصادقة على إجراء تمّ أمامه لا المصادقة على مضمونه. ولا يتضمّن تصديقه اعترافاً أو اعتماداً من أي نوع لمضمون الشهادة. على هذا فإن الشهادة الممنوحة تظلّ غير معتمدة وليس معترفاً بصورها عن أي مؤسسة أكاديمية.

رغم ذلك فإن جامعة «لاهاي العالمية» وأكاديمية «لاهاي الدولية» وجامعة «لاهاي للصحافة والإعلام» وجامعة «لاهاي للعلوم التطبيقية» و«الجامعة الحرة» في هولندا والتي تقدم التعليم عن بعد بشكل موجه للعرب خصيصاً تواصل اصطياها الطلبة الباحثين عن مؤهلات على طريق الوجبات السريعة (Diploma Mills) والقادرين على الدفع. تدار جميع هذه الجامعات الوهميّة من قبل شبكة واحدة تتألف من عرب عراقيين مقيمين في هولندا. وتدرّ عليهم الملايين مقابل منح ضحاياها شهادات لا يعتد بها من قبل أي جهة كما لا تؤهل حاملها الانتقال أو مواصلة الدراسة في أي مؤسسة تعليميّة حكومية ولا تلك المعترف بها عالمياً.

مكتب ليس سوى اسم وإيميل مجاني

لقد عرّفت وزارة التعليم الأمريكية (U.S. Department of Education) الشهادات التي تقدم بطريق الوجبات السريعة بأنها «عروض لرسوم أو شهادات أو دبلومات أو درجات جامعية تعرض على العامة بما يفيد أن الشخص المالك للدرجة العلمية أو الدبلوم أو الشهادة قد أكمل فيها أحد برامج التعليم العالي أو برامج التدريب. وقد يطلب من الأفراد دراسة منهاج صغير أو قد لا يطلب أي دراسة للحصول على مثل هذه الدرجات العلمية أو الدبلوم أو الشهادات. هذه البرامج أو الشهادات تقدم من قبل مؤسسات يعوزها الاعتماد من قبل وكالة أو هيئة اعتمادية مخوّلة بمنح الاعتماد الجامعي للمؤسسات التعليمية».

لو أردنا توصيفاً دقيقاً لأنشطة جامعة «لاهاي» وملحقاتها فهو ببساطة هذا التوصيف المذكور بالضبط على موقع وزارة التعليم الأمريكية.

يشير عنوان جامعة «لاهاي» المدوّن في موقعها الرسمي على الإنترنت إلى مبنى شقق سكني في جنوب هولندا (الصورة من غوغل). لا يحوي المبنى أيّ لافتة أو إشارة توحى بأنه يحتضن المقر الرئيسي لمؤسسة علميّة تتفاخر بأنها تمنح «الشهادات الأكاديمية ابتداءً من الدبلوم ذي السنتين بعد الثانوية العامة والبالوريوس والدبلوم العالي والماجستير والدكتوراه وشهادات الدبلوم المهنية والتدريبية». كما تمتلك - بحسب مزاعمها - ممثليّات ومكاتب في نحو 12 دولة بينها جيبوتي ومقدشو والصومال وبرلين وكردستان العراق والأردن والإمارات والكويت والسعودية وسوريا ومصر ومملكة البحرين.

غالباً، هي تمتلك شقة سكنية في هذا المبنى. أو لعلّها غرفة فقط لاستيفاء متطلبات الحصول على عنوان للسجل التجاريّ.

وعند مطالعة الصّفحة المتعلقة بشبكة المكاتب والممثليّات لجامعة «لاهاي» في الدّول الخليجية يلفتك أنّ جميع عناوينها عبارة عن إيميلات شخصية. هي ليست حتّى إيميلات مسجّلة باسم نطاق مدفوع لمؤسسة أكاديميّة اعتبارية بما في ذلك نطاق الجامعة نفسها المعتمد. إنّما إيميلات مجّانية مرفقة بأسماء أشخاص ليس معلوماً ما إذا كانت أسماء حقيقية أم منتحلة. ليس ثمة عنوان أرضي في عقار ولا رقم هاتف مسجّل يمكن تتبعه. اسم وإميل مجاني فقط؛ هكذا ببساطة أصبحت هناك ممثلية ومكتب للجامعة في دبيّ وفي الشارقة على سبيل المثال.

أما في السعودية والبحرين فقد عثّت الجامعة حتّى عن وضع اسم وإيميل. اكتفت بوضع اسميّ الدولتين ضمن قائمة الدول التي تمتلك فيها مكاتب وممثليّات مع ترك خانة العنوان وعناوين الاتصال فارغة.

دكتوراه التعليم عن بعد والنظامي «في الهوا سوا»

لا تشير جامعة «لاهاي» في شهادتها الممنوحة إلى أسلوب التعليم الذي اتبعه الطالب في تحصيل مؤهله، وهو التعليم عن بعد أو التعليم الإلكتروني والذي عادة ما يقتصر على أسابيع قليلة لا يجاوز مجموعها الشهرين أو الأربعة أشهر على الأكثر (انظر صورة المؤهل). هي تكتفي بمنحه مؤهلاً عاماً - كالدكتوراه أو الماجستير - يوازي ذلك المؤهل نفسه الذي قضى فيه طالب نظامي جاداً في جامعة مرموقة سنوات من عمره.

لقد تنبّهت وزارة التعليم العالي في العراق مبكراً إلى خطورة هذه الجامعات التي تزعم التواجد في بريطانيا وهولندا وماليزيا وتقدم التعليم عن بعد من واسطة عراقيين. وحذّرت مواطنيها من الوقوع أسرى في فخاخها الاحتالية. وخاطبت بشكل رسمي اتحادات الجامعات العربية بشأنها كون بعضها مسجلاً في الاتحاد. أمّا في البحرين فتلك قصّة أخرى.

لقد أصبحت هذه الجامعة الاحتالية تحديداً بكلّ موبقاتها المذكورة أعلاه وسيلة الترقّي العلميّ المعتمدة لمسئولي الدولة الفاشلين دراسياً. أشخاص يظهرون فجأة على وسائل الإعلام وفي مواقع عملهم معمّدين بحرف الدال «د». بين يوم وليلة. متى فعلوا ذلك؛ لا أحد يعلم. كان يكفي وزارة التربية والتعليم كمسئولة عن النظام التعليمي «دعسة» واحدة في محركات البحث لتبان لها خلفية هذه الجامعة وقصّتها الكاملة مع كثرة الإعلانات في الجرائد عن الطلبة البحرينيين الخريجين منها. لكنّها أثّرت الصّمت عن كلّ ذلك كأنّ الأمر لا يعنيها.

كيف يمكن تصديقهم وهذا أثر مزاميرهم؟

يتصدّر رئيس الوزراء خليفة بن سلمان آل خليفة المشهد الآن كأرفع مسئول يتصدّى بقرار يأمر الجهات القائمة على التعليم بالتحقيق في حملة الشهادات المزوّرة إثر الفضيحة المدويّة التي انطلقت شرارتها من الكويت ثم سرت إلى باقي دول الخليج.

غير أنه في الواقع يتناسى أنه كان حتى وقت قريب مع باقي الجهات الرسمية الأخرى أول من يزف التهاني ويبرق بالتبريكات للحاصلين على هذه الشهادات المزورة.

يمثل منح «الدكتوراه الفخرية» للمسؤولين والشخصيات العامة أحد أساليب الاحتيال المتبعة من قبل كافة الجامعات الوهمية وغير المعتمدة للتغطية على افتقارها إلى الاعتماد الأكاديمي. في العام 2012 منحت جامعة «لاهاي» الدكتوراه الفخرية في القانون لرئيس مجلس النواب البحريني خليفة بن أحمد الظهراني. وقد كان رئيس الوزراء نفسه أول من يبرق له بالتهاني. جاء في برقية التهئة له «يطيب لنا أن نُعرب لكم عن تهانينا بمناسبة منحكم الدكتوراه الفخرية في القانون من جامعة لاهاي الدولية (...) حيث يعد هذا التكريم تقديراً لعطاء وجهد بذلتموه في خدمة الوطن».

في العام 2012 أيضاً منحت الجامعة نفسها «لاهاي» عضو مجلس النواب البحريني الشيخ جاسم السعيد شهادة الدكتوراه. مرة أخرى حُملت له كلمات التهاني والتبريكات الرفيعة على رقاع الصحف؛ لكن هذه المرة على لسان وزير الداخلية راشد بن عبدالله آل خليفة. وقد هنأه على حصوله «على هذه الدرجة العلمية العالية»، مشيداً بـ«موضوع الرسالة والمضامين الجيدة التي احتوتها». ربما كان ذلك قبيل المجاملات المتعارفة بين سياسيين يتخادمون فيما بين بعضهم البعض. لكن اللافت هنا هو استضافة «جامعة المملكة» في البحرين جلسة مناقشة رسالته المقدمة إلى جامعة «لاهاي». كيف استضافت جامعة بحرينية مرخصة تزاوّل عملها طبقاً للقوانين البحرينية، مناقشة رسالة علمية مقدمة في جامعة احتيالية لاتعترف بها البحرين أساساً؟ هل «جامعة المملكة» هي مقرّ المكتب التمثيلي لجامعة «لاهاي» في البحرين والذي تركت مساحته فارغة على موقعها؟ هذه ألغاز ينبغي على وزارة التربية حلها.

هاك مثال آخر. هذا العام 2018 أصبح مدير إدارة المظالم والالتماسات بالديوان

الملكى محمد عبدالقادر خنجى دكتوراً أيضاً بقدره قادر. كان وراء شهادته الزائفة هي الجامعة نفسها «لاهاي». بدلاً من مساءلته وبقية المسؤولين عن ذلك راح وزير الديوان الملكى خالد بن أحمد آل خليفة يستقبله في مكتبه ويحفّه بكلمات المديح والإطراء.

في العام 2011 منحت الجامعة أحمد الساعاتى الذى كان مجرد شخص عادىّ حائز على الثانوية العامة درجة الماجستير. وسرعان ما ابتسمت الدنيا له؛ إذ أصبح نائباً في البرلمان فعضو مجلس مفوضى حقوق الإنسان وأخيراً سفير مملكة البحرين في «موسكو» عاصمة جمهورية روسيا الاتحادية.

إن هذه ليست سوى أمثله. فوراء كل شهادة جديدة لدى مسئول رفيع في الدولة هناك «لاهاي». (انظر أمثلة أخرى من خلال رسم الانفوجرافيك لنادى جامعة «لاهاي» للشهادات الزائفة في البحرين). من دون باقى حملة الدكتوراه والماجستير وحدهم خريجو هذه الجامعة من ينجون من جميع الإجراءات التدقيقية الخاصة بمجلس التعليم العالى التابع إلى وزارة التربية. وهم وحدهم من يجري الاحتفاء بهم على وجه الحصر من قبل مسئولى الحكومة ووسائل الإعلام الحكومية. الصدفة هي أن جميع هؤلاء المسئولين يريدون محاربة الشهادات الوهمية الآن. كيف يمكن تصديقهم وهذا أثر مزاميرهم!

موقع إلكترونى وهميّ خدع الدولة البحرينية كاملة

تريد دليلاً على هشاشة الدولة في البحرين وأنها جهاز إداريٌّ يُدار بالبركة ما عدا الأمن السياسى فهو قوى؛ بل أقوى من أيّ شيء؟ ما عليك سوى تصفّح موقع جامعة «لاهاي» الوهمية.

«جامعة» عبارة عن موقع إلكترونى فقط بلا مبنى أو حرم جامعيّ؛ ولا هيكل إداريٍّ معلن ولا مجلس أمناء وأعضاء هيئة تدريس؛ ولا اعتراف بها من أيّ دولة في العالم

أو اعتماد من أية جهة حقيقية مخوَّله بالاعتماد الأكاديمي. مع ذلك فقد استطاعت هذه الجامعة الوهمية، بكلّ هذه المواصفات المضحكة، أن تخترق الدولة البحرينية بالطول والعرض. تمنح الشهادات الأكاديمية والفخرية للسفراء في السلك الدبلوماسي ورئيس مجلس النواب وأعضائه. التهاني لهؤلاء على نيلهم الشهادات الوهمية تأتي لهم برقاً وفوراً من رئيس الوزراء ووزير الديوان الملكي ووزير الداخلية.

يزور مؤسسو هذه الجامعة مملكة البحرين بحرية؛ يعقدون اتفاقيات مع الجامعات المحلية «كلية المملكة» والجمعيات المهنية «الصحفيين»؛ يستقطبون موظفي الدولة ويخرجونهم كذباً طلبة دكتوراه؛ ثم يغادرون ويأتي غيرهم لإقامة دورات تمنح الدبلومات والماجستير والدكتورات. وهكذا؛ حركة دؤوبة نشطة في اتجاه واحد يظهر فيها موقع إلكتروني وهمي على شبكة الإنترنت أكبر من الدولة البحرينية برمتها.

ضباط الأمن الذين يحصون على المواطنين الأنفاس ويجرجرونهم على مجرد الهمس في «تويتر». مسئولو وزارة التربية والتعليم ومجلس التعليم العالي واللجنة الوطنية لتقييم المؤهلات وهيئة جودة التعليم والتدريب وجامعة البحرين وما تحتهم وفوقهم. وسائل الإعلام والصحف وأساتذة كليات الإعلام والصحافة؛ جميع هؤلاء يبدون صغاراً جداً. عاجزون - كما أثبتت الأيام - عن اكتشاف سرّ موقع إلكتروني كذاب وقول الحقيقة إلى الناس.

«تعمل الجامعة على إعداد الهيكل التنظيمي الخاص بها وسيتم نشر تفاصيل هذا الهيكل حال الانتهاء من اللائحة الإدارية المنظمة لعمل الكليات و الأقسام». هذا ما تقوله الجامعة الوهمية على موقعها الرسمي منذ العام 2007 لغاية وقت كتابة هذه السطور. «لا تعادل وزارة التعليم الهولندية شهادتنا». هذا ما تقوله أيضاً عن نفسها. هي تكاد لا تخفي شيئاً تقريباً؛ واضحة وضوح الشمس. مع ذلك فقد ظلّ كل ذلك أمراً غفلاً على كامل أجهزة الدولة البحرينية منذ 2007. موقع وهمي أكبر من دولة. جامعة «لاهاي» الوهمية شكراً، لقد صرنا - معك - نعرف أنفسنا الآن أكثر.

بالأدلة سفير البحرين في موسكو زور الدكتوراه عبر شبكة دولية باكستانية

في 13 يناير/ كانون الثاني 2015 نشرت صحيفة «الأيام» خبراً عن حصول أحد مؤسسي ومديري الصحيفة وعضو مجلس الإدارة منذ تأسيسها في العام 1989، على شهادة الدكتوراه في حقوق الإنسان من جامعة «بريسلي» (Presley) في الولايات المتحدة الأمريكية. قالت الصحيفة في معرض تعريفها بالجامعة إنها «واحدة من المؤسسات الأكاديمية الرائدة في الولايات المتحدة في توفير التعليم عن بعد في جميع أنحاء العالم».

لم يتوقف كثيرون عند هذا الخبر رغم أنه كان يحوي في داخله العديد من علامات الاشتباه. فالخبر الذي أرفقت معه صورة أحمد الساعاتي، سفير البحرين الحالي في جمهورية روسيا الاتحادية وخريج الدكتوراه «المزعوم» الذي يتطرق له الخبر، إلى جانب إحدى المسئولات في الجامعة «المزعومة» هي الأخرى (Presley) أثناء تسليمه شهادة الدكتوراه، هذا الخبر كان يحوي في داخله علامة الشبهة الأولى. إذ جاء فيه «وقد قامت بتسليم السيد الساعاتي الشهادة السيدة كيلا هيبيرت ممثلة الجامعة خلال زيارتها لمملكة البحرين هذا الأسبوع».

كان على المسؤولين في وزارة التربية والتعليم أن يتوقفوا عند هذه الإشارة العابرة ملياً. فلديها خريج دكتوراه VIP يزعم أنه تخرج من جامعة أمريكية «رائدة» أوفدت له مندوبة خصيصاً كي تسلمه شهادة تخرجه في بلاده البحرين. إنها إشارة بالغة الغرابة. كم من الجامعات الأمريكية الرائدة يا ترى التي ترسل مندوبين مخصصين لطلابها كي تسلمهم شهادات تخرجهم المختومة في بلدانهم الأصلية مع صورة أنيقة لنشرها في الصحافة؟

كان هذا السؤال لوحده — لو أن هناك من سأل — كفيلاً بأن يفتح أسرار «مغارة علي بابا» لمسئولي الوزارة. لكنّها — يا للغرابة — تركت ذلك وذهبت لمكان آخر.

بعد شهرين من ذلك في مارس/ آذار 2015 نفّذت الوزارة حملة ضارية لأسباب طائفية على طلبة الطب البحرينيين الدارسين في الجامعات الصينية. حيث ألغت الاعتراف بالمؤهلات الطبية الصادرة عن الجامعات الصينية التي تستقطب هؤلاء، وهي «تيانجين» و«إكسينجيوتونج» و«زينجزو» و«وينزو» و«زيغيانج» رغم أنها من الجامعات المعترف بها في الولايات المتحدة الأمريكية، بحسب نظام البورد الطبي في ولاية كاليفورنيا.

حُطّم مستقبل حوالي 500 طالب بحريني أغلبيتهم من طائفة واحدة بالضربة القاتلة. وكانت قبل سنتين من ذلك قد حطمت مستقبل 360 طالباً آخر أغلبيتهم من الطائفة نفسها الدارسين في جامعة «بونا» الهندية. أمّا خريج جامعة «بريسلي» المزعوم فقد واصل الترقّي بالشهادة المزعومة: من نائب في البرلمان إلى عضو مجلس المفوضين في المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان إلى أخيراً سفير مملكة البحرين في موسكو.

إنها رحلة حياة سعيدة لمنتحل دكتوراه كذاب دفع المال لشراء شهادة وجيء بها إلى مخدعه في البحرين. فد «بريسلي» ما هي إلا واحدة من شبكة دولية من الهيئات التعليمية المزيّفة على شبكة الإنترنت تابعة إلى جامعة تدعى «MUST» والتي قدمت نفسها بوصفها «أكبر جامعة في العالم، ومقرّها كاليفورنيا»، بينما في الحقيقة هي مجرد جزء من شبكة دولية من جامعات، ومدارس ثانوية، ومنظمات اعتماد وهمية تتخذ من كراتشي في باكستان مقراً لها.

ويقول لوري ويلسون، رئيس مؤسسة Better Business Bureau، وهي مؤسسة غير ربحية ترصد الاحتيال في سوق العمل في الولايات المتحدة الأميركية وكندا «لقد قمنا بإرسال بريد لاختبار العنوان، وقد عاد إلينا لأنّ العنوان غير متاح».

اللافت في هذا الصّدد أنه بعد حوالي خمسة أشهر من حصول الساعاتي على الدكتوراه من الجامعة المزعومة أعلنت السلطات الباكستانية عن إيقاف شبكة عالمية

من الجامعات التي عملت على الاحتيال على الطلاب من أجل الحصول على المال لقاء شهادات لا قيمة لها والتي كان من بينها جامعة «بريسلي»؛ وذلك تحت تأثير التدايعات التي خلقها نشر صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية تحقيقاً عن هذه الشبكة التي بلغ تعدادها 370 جامعة ومعهداً وموقعاً مزيفاً على شبكة الإنترنت.

كانت تفاعلات هذه القضية تتدحرج بدءاً من منتصف العام 2015 وتكبر مثل كرة الجليد يوماً في إثر يوم. لكن مرة أخرى واصلت وزارة التربية والتعليم البحرينية «الغيط في العسل». إن لديها «دكتور» كذاب يشغل مناصب حساسة ويقوم بنشر مزاعم عن حصوله على رتب تعليمية بشكل علني. مع ذلك، فهي قد واصلت التصرف كمن لا يرى أو يسمع أو يتكلم. أما صاحب الشأن، الساعاتي نفسه، سفيرنا في موسكو، فقد راح يحتفل بالدكتوراه المزعومة على الصفحات الأولى للجرائد اليومية.

لماذا تمتنع المستشار لولة بولامة عن إجابة سؤال معجبيها: ما اسم الجامعة مانحة الدكتوراه؟

يحار المرأ في أسباب امتناع مستشارة شئون الإعلام لولة بولامة عن إجابة العديد من الأسئلة التي وجهت لها بشأن الجهة التي منحتها شهادة الدكتوراه العام 2012 عن رسالتها الموسومة «تأثير الشبكات الاجتماعية التفاعلية بالإنترنت على مستوى المعرفة بالبرامج الانتخابية لدى الشباب البحريني».

لقد تجاهلت كل المناشدات التي وجهت لها للإفصاح عن المعهد أو الجامعة المانحة. حتى تلك التغطيات المنشورة في الصحافة المحلية في مناسبة حصولها على رسالة الدكتوراه قد خلت حصراً من اسم الجامعة. بما في ذلك تلك الصور التي أرفقت لها مع التغطيات والتي كانت تتضمن مجلد الرسالة السميكة بالكيفية المعروفة في تجليد الرسائل الجامعية التي حوت كل معلومات الأطروحة؛ العنوان؛ النطاق الزمني

لها؛ اسم الطالبة؛ السنة الدّراسيّة؛ لكن ما عدا شيء واحد لم تجر الإشارة له من قريب أو بعيد: اسم الجامعة!

تنشط بودلامة بقوة على وسائل التواصل الاجتماعيّ. هناك عدد من الأخبار عنها وعن سجلّ تطوّرها الشخصيّ واستشاراتها ومؤهلاتها وإصداراتها التي لها في كل بستان زهرة. من السياسة وأزمة 2011 إلى وسائل التواصل الاجتماعيّ إلى إدارة الابتكار وقواعد الإتيكيت والبروتوكول الخليجية والعالمية. باستثناء الجهة التي منحتها استحقاق الدكتوراه؛ فهذا هو الشيء الوحيد الذي لا يتمّ التطرّق له في أيّ من نبذ السيرة الذاتية الموجودة لها بكثرة على شبكة الإنترنت. «حاصلة على درجة الدكتوراه في الإعلام، والماجستير في الصحافة، والبكالوريوس في العلاقات العامة». هذه هي اللازمة الشاملة المعتمدة في التعريف بها في كل التغطيات المنشورة عنها: ثلاثة في واحد! المؤهل الأكاديمي وحده؛ لكن من دون الجهة المانحة له. الدكتوراه خصوصاً.

ثمّة شيء لافت يلاحظه متتبع سيرتها الذاتية وهو حرصها على إيراد اسم الجهة مانحة الشهادة المتعلقة بهذه الدورة فقط. «الشهادة الدولية في مجال المراسم الدولية من مدرسة واشنطن للبروتوكول». شهادة تشبه أيّ شهادة إنهاء كورس أو دورة عاديّة. مع ذلك فإن هناك حرصاً شديداً على إبرازه. يبدو أن اسم «مدرسة واشنطن» ذو رنّة. أمّا شهادتها للدكتوراه فقد امتنعت حتّى الآن رغم شدّة الإلحاح في الاستجابة لعدد المطالب التي وجهت لهذا بالكشف عن الجامعة التي منحتها إيّاها.

لعلّ الجامعة عاديّة أو ليست شيئاً تفتخر به البودلامة. أو أن إيقاع اسمها لا يحوي شيئاً يمكن الطنطنة به على رؤوس الأشهاد. من حقّها ذلك. لكن مما يبعث على الغرابة حقّاً هو أن تقوم «مرآة البحرين» بالنشر عن عضويّتها في اللجنة الاستشارية بجامعة «لاهاي» وتدرجها على هذا الأساس في نادي «لاهاي» للشهادات المزيفة انطلاقاً من عضويّتها في جامعة وهميّة. فتردّ على ذلك قائلة «لم أحصل على

شهاداتي من جامعة لاهاي وأتحدى من يثبت ذلك». فكما يقال في لغتنا البحرينية الدّارجة «ويش جاب لجاب»! نحن نعتز أن إصرار مستشارة الإعلام على تحويل بوصلة الموضوع أمام قرائها والإصرار على القول إنّ شهادتها للدكتوراه لم تنلها من جامعة «لاهاي» بدلاً من الرّد على شاهد الاتهام الرئيسي وهي العضوية الاستشارية في «لاهاي» قد أثار فضولنا. فحفظنا للبحث عن مصدر شهادتها: من أين؟ ونعترف أيضاً بأننا أخفقنا مثل العشرات ممن سألوها ولم تجب عليهم في معرفة ذلك رغم الكثير من عمليّات البحث التي قمنا بها. لا توجد إشارة واحدة عن الجهة المانحة للدكتوراه رغم وجود عشرات التغطيات المنشورة عن حصولها عليها.

الشيء الوحيد الذي عثرنا عليه هو إعلان تحذيري نهائي منشور في موقع «معهد البحوث والدراسات العربية» بالقاهرة بتاريخ 10 مارس/ آذار 2015 بخصوص طلاب الدكتوراه الذين لم يسلموا رسائلهم رغم مرور خمس سنوات من تاريخ التسجيل في المعهد. وفيه يرد اسم لولوة الحسن بودلامة كأحد الطلاب المسجلين الذين لم يقوموا بتسليم رسائلهم. ومما ورد في هذا الإعلان أن «الطلبة التالية أسماءهم قد تجاوزوا الحد الأقصى لإنجاز رسالة الدكتوراه وهو خمس سنوات من تاريخ التسجيل ولا توجد تقارير سنوية حديثة لمتابعة إنجاز الرسالة أو تقارير من القسم المختص بشأنهم». مع العلم أنّ وزارة التربية والتعليم البحرينية قد أوقفت اعترافها بشهادات هذا المعهد منذ العام 2010.

نحن في «مرآة البحرين» لا نعلم السبب الذي جعل مستشارة شؤون الإعلام تتقاعس عن تسليم رسالة الدكتوراه للمعهد المذكور. ولا نودّ اتهامها بامتلاك دكتوراه مضروبة. فلعلّها قامت بتقديمها فعلاً في معهد آخر أكثر تساهلاً من معهد البحوث والدراسات العربية. حتّى الآن، فإنّ اتهامنا الوحيد لها — ونرجو أن تقرّ ذلك جيّداً أكثر من مرّة — هو عضوية لجنة استشارية في جامعة وهميّة. وقد أوردنا أكثر من دليل على ذلك. لكننا نضمّ صوتنا مع الكثيرين بأن تبادر إلى الإفصاح عن مصدر شهادتها الحالية للدكتوراه ردّاً للشبهات.



رئيس ديوان الخدمة المدنية مستقبلاً علي بن ماجد النعيمي بعد نيله الدكتوراه

وماذا عن علي بن ماجد النعيمي ابن وزير التربية والتعليم؟ دكتوراه غير معترف بها بالدليل

تظهر صورة يعود توقيت التقاطها إلى العام 2016 نجل وزير التربية والتعليم البحريني، علي بن ماجد النعيمي، في لقاء مع رئيس ديوان الخدمة المدنية أحمد بن زايد الزايد وهما يمسكان معاً بصندوق عرض أحمر يحوي في داخله مجلداً سميكا. جاء في تغطية وكالة أنباء البحرين الحكومية «بنا» لهذا اللقاء المؤرخ في 25 يوليو/ تموز 2016 «رئيس ديوان الخدمة يتسلم رسالة الدكتوراه من علي النعيمي».

كان المجلد عبارة عن أطروحته التي نال عليها درجة الدكتوراه والموسومة «مسؤولية الدولة عن أخطاء الموظف العام». وقد سارع إلى التجوال بها على المسؤولين ووزراء الدولة في تقليد أصبح يلجأ له موالو الحكومة كوسيلة للقول «أنا جاهز». وهكذا راح الزايد يثني على ضيفه الذي أصبح جاهزاً لتقلد منصب و«على الجهد الطيب الذي

بذل في إعداد الرسالة». شيء واحد لم يتم الالتفات له. وما دام يتعلق بابن وزير على رأس وزارة التربية والتعليم فهو لن يتم الالتفات له على الإطلاق.

إنّ درجة الدكتوراه الحائز عليها ممنوحة من معهد لا تعترف به الوزارة «معهد البحوث والدراسات العربية بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم التابعة لجامعة الدول العربية». أيّ وزارة؟ هي هي وزارة أبيه التي يقيم فيها منذ نحو عقد ونصف (2002). في فترته نفسها وليس فترة أيّ أحد آخر. جاء في بيان للوزارة العام 2010 بأن ثمة «تحفظات خليجية على مخرجات معهد البحوث والدراسات العربية التابع لجامعة الدول العربية. (لذا) نوجه عموم الراغبين إلى تجنب التسجيل في المعهد في الوقت الحاضر». وشدد وكيل وزارة التربية لشؤون التعليم والمناهج عبد الله المطوع في البيان نفسه على أن «اللجنة الوطنية لتقييم المؤهلات سوف ترفض النظر في أي مؤهل لطلبة مستجدين في المعهد (بدءاً من) العام 2010».

بعد ست سنوات من هذا الإعلان نال علي بن ماجد النعيمي مؤهل الدكتوراه من المعهد إيّاه. حتّى وقت كتابة هذه السطور لم تستدرك الوزارة أو توجّه لإعادة الاعتراف بمخرجات معهد البحوث والدراسات العربية التالية على 2010. لكنّ ذلك أمر يتعلق بالفقراء وأبناء الفقراء وحدهم. أما أبناء الوزراء فيتم الاحتفاء بهم في ديوان الخدمة المدنيّة.

القسم الثالث

ترجمات

نبيل رجب: رسالة من السّجن: دليل ترامب للبحرين له عواقب مميتة

أكتب رسالتي هذه من السّجن. حكومة بلادي، البحرين، سجنّني بسبب انتقادي مشاركتها في الحرب الوحشية والدّموية في اليمن. وأواجه حكمًا يصل إلى 15 عامًا في السّجن بسبب هذه التّهمة، بالإضافة إلى حكم بالسّجن سنتين، متعلق بقضية منفصلة، وأقضيه الآن أساسًا.

هذا الأسبوع، تدير الحكومة البحرينية منتدى عالميًا تدعوه حوار المنامة، وهو تمرين للعلاقات العامة يهدف جزئيًا إلى تبييض سجلها المشين في مجال حقوق الإنسان. لكن لا تتوقعوا أي انتقاد [لها] من قبل واشنطن. منذ أسبوعين، راقبت من زنزانتني الرّئيس ترامب وهو يعلن بفرح مبيعات أسلحة قيمتها 9 مليارات دولار إلى البحرين، بما في ذلك إكمال صفقة طائرات إف - 16 الأميركية. في وقت تواجه فيه البحرين تحديات اقتصادية جديّة جزئيًا نظرًا للانخفاض في أسعار النّفط، تشكل هذه الصفقة راحة كبيرة لمنتھكي حقوق الإنسان. إنّها إشارة سياسية من واشنطن بأنّه باستطاعة النّظام البحريني مواصلة ارتكاب الانتهاكات المشينة في الدّاخل والخارج، وما تزال تتلقّى دعمًا أميركيًا. في عهد أوباما، تم اشتراط تحسين سجل النّظام [البحريني] في مجال حقوق الإنسان لإتمام صفقة بيع طائرات إف - 16 أميركية إلى الحكومة البحرينية. الآن، تعرف الحكومة البحرينية أنّه بإمكانها فعل ما تريده من دون مساءلة. وستواصل تلقي دعم الولايات المتحدة الأميركية مهما تلطخت أيديها بالدّماء.

في مايو / أيار، قرأت تصريح ترامب لملك البحرين خلال زيارته إلى الرّياض، والذي تضمن الكلمات التّالية: «لن يكون هناك ضغوط مع هذه الإدارة». ولم يكن من قبيل المصادفة أنّه بعد أيام، استخدمت الشّركة البحرينية القوة الأكثر دموية التي



الرئيس الأميركي ترامب يصافح ولي العهد البحريني الأمير سلمان بن حمد آل خليفة

شهدناها خلال عقود، وقتلت خمسة محتجين. خلال العام الماضي، تم إعدام أعضاء المعارضة، وسحق المجتمع المدني، وتهميش حقوق الإنسان لدينا بشكل كلي. وكثّف النظام أعماله الانتقامية ضد نشطاء حقوق الإنسان. وقد سجنت الحكومة البحرينية حتى أفراد عائلة صديقي وزميلي سيد أحمد الوداعي، البعيد عن متناولها [الحكومة البحرينية] إذ إنّه في المملكة المتحدة.

عقوبة السنتين اللتين أفضيهما في السّجن تتعلقان بتهمة «نشر أخبار كاذبة». وذلك لأنني صرّحت للصحافة بصدق أنّه ليس بإمكان الصحفيين ومنظمات حقوق الإنسان دخول البحرين، وهي حليف رئيس للولايات المتحدة الأميركية، وشريك في الحصار والقصف المأساويين على اليمن. هذه الحرب، التي تسببت بمعاناة ووفيات لا يمكن وصفها، تمّ تأجيلها بدعم غير مشروط من قبل إدارة ترامب لكل من السعودية والبحرين. وقد كانت الولايات المتحدة تُزوّد أيضًا كلتا الحكومتين بالأسلحة لمواصلة هذا الصراع الوحشي.

يكره الكثيرون في منطقتي السياسة الخارجية للولايات المتحدة، لأنهم يرون أن واشنطن الداعم الأساسي للأنظمة الدكتاتورية التي تقمع شعوبها. زيارتي الشخصية إلى الولايات المتحدة تركت في أثرًا عميقًا بسبب قيم العدالة والحرية والمساواة الكامنة في قلب الديمقراطية الأميركية. لكن هناك غياب مطلق لهذه القيم حين يتعلق الأمر بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية. إن كان ترامب يريد «جعل أميركا عظيمة من جديد»، يمكنه القيام بذلك من خلال توجيه سياساته تجاه العالم من خلال ذات القيم الديمقراطية والإنسانية التي استندت إليها الولايات المتحدة عند تأسيسها.

على الولايات المتحدة أن تنتهج سياسة بُعد النظر بدلاً من التركيز على المكاسب القصيرة الأجل. من مصلحة الولايات المتحدة -والجميع في أي مكان- أن نحقق حكومات ديمقراطية مستقرة، متأصلة على مستوى العدالة واحترام الكرامة الإنسانية. وينطبق هذا على كل دول الخليج كما ينطبق على أي مكان آخر.

في مايو / أيار، رأيت السيد ترامب يرقص ويُلوح بسيفه في المملكة السعودية، التي تستخدم السيف أيضًا لقطع رؤوس الأفراد الذين يطالبون بالديمقراطية، والتي يهين زعماءها النساء، ويعتقدون أنهن لا يتمتعن بذات الحقوق التي يتمتع بها الرجال. من الواضح أن زيارة ترامب إلى السعودية كانت المحرك وراء الصفقات التجارية بمليارات الدولارات، والتي تعرض حياة الكثيرين الآن للخطر في منطقتي.

أدرك أنني أخطر بقضاء المزيد من الأعوام في السجن بسبب كتابتي لهذه الرسالة. منذ ثلاثة أعوام مضت، حُكِم علي بالسجن لسته أشهر بسبب نشري تغريدات على تويتر انتقدت فيها البحرين لتجاهلها انتشار الدولة الإسلامية، والتطرف المتعلق بذلك. لو كانت الحكومة البحرينية تستطيع ذلك، لما أُطلق سراحي أبدًا. منذ اللحظة التي أُدخلت فيها إلى سجن جو الشهر الماضي، تم عزلي بشكل كامل، ومنعت من رؤية الزائرين، كما فُصلت عن باقي السجناء. أنا مُصنّف «كخطر» بالنسبة لنزلاء السجن،

ولذلك يتم إبقاءني في جناح منفصل في المبنى، مُخصص للمتطرفين الموالين للدولة الإسلامية. آمل أن الأمر مجرد مصادفة، لكنني أخشى أنه ليس كذلك.

خطر الانتقاد كبير جدًا. مع ذلك، عندما أفكر بالمجاعة التي تسببت بها البحرين والسعودية في اليمن، ووفاة الآلاف، وسجن أولئك الذين تجرؤوا على توجيه النقد - وكل ذلك بدعم واضح من ترامب - أعلم أن الأمر جدير بالمخاطرة. صحيح أنني أواجه احتمال قضاء 15 عامًا إضافيًا في السجن لأنني اخترت أن يكون لدي موقف. غير أن معاناتي ليست شيئًا يُذكر مقارنة بما يواجهه الأطفال اليمنيون كل يوم، من قصف ومجاعة وخوف. ما زلت أقف إلى جانب المدنيين والأطفال في اليمن وأدعو السعوديين إلى وقف الحرب فورًا. لن يتم إسكات أولئك الذين، من بيننا، يكشفون حقيقة الطغيان.

لوبلوغ: إميل نخلة: عام آخر من القمع الشديد في البحرين

العام الماضي في البحرين، تمامًا كالأعوام التي سبقتة منذ الانتفاضات الشعبية في العام 2011، كان عامًا من الاضطهاد والقمع المستمر ضد نشطاء حقوق الإنسان في البحرين. ومع ذلك، فإن إدارة ترامب والحكومة البريطانية، اللتين يمكن القول إنهما من أكثر الدول تأثيرًا في البحرين، بقيتا صامتين أمام الفظائع التي ارتكبتها آل خليفة ضد نشطاء حقوق الإنسان، خصوصًا داخل الغالبية الشيعية.

عندما يتعلق الأمر بالبحرين، والسعودية ومصر وغيرهما من المنتهكين المتعددين للحريات الأساسية وحقوق الإنسان، فقد سمحت الحكومتان الأميركية والبريطانية بصفقات مبيعات الأسلحة والصفقات المالية المربحة التي تفيدان منها في الخداع بشأن التزاماتهما التقليدية بمبادئ العدالة والديمقراطية والحرية والمعارضة السلمية. ويبدو أنهما تريان أن البحرين وجاراتها السنية الأوتوقراطية «مدرّة للمال» وتمتلك مصدرًا له لا ينتهي أبدًا. وتتعرض واشنطن ولندن لضغوط مستمرة من قبل جحافل من جماعات الضغط والمستشارين -من دبلوماسيين متقاعدين ومستشارين وكبار القادة العسكريين وبعض الأكاديميين- الذين يمارسون الأعمال مع الأوتوقراطيين والحكام القبليين لاتخاذ موقف متساهل تجاه هذه الأنظمة القمعية.

لطالما حمت أميركا وبريطانيا بشكل تقليدي حريات شعوبهما في التعبير والتجمع والاحتجاج السلمي، غير [أنهما لم تحميا] حريات المحتجين السلميين في البحرين وغيرها. لقد عانى نشطاء حقوق الإنسان في البحرين بشكل قاسٍ من قمع الحكومة، ومع ذلك تواصل واشنطن ولندن معاملة النظام البحريني بأسلوب لطيف.



متظاهرون شبان يرفعون العلم البحريني في مسيرة أحييت الرابع عشر من فبراير وسط أجواء أمنية مشددة

وقد أعرب لي مواطن بحريني حظي بتعليمه في أميركا، في محادثة معه مؤخراً، عن شكوكه بشأن فعالية مقالاتي المتعددة التي تدين انتهاكات حقوق الإنسان في بلاده. وقال [لي] «إنك تواصل الكتابة، ومع ذلك، فإن حكومتك قد أعطت النظام البحريني الضوء الأخضر لمواصلة تعذيب المعارضين السلميين من دون خوف من اللوم أو الانتقام من واشنطن».

وقد أكد أيضاً أنه، منذ مجيء إدارة ترامب، الرجال الأقوياء في البحرين ومصر والسعودية والإمارات العربية المتحدة وآخرون مقتنعون الآن أن حقوق الإنسان ليست شرطاً لاستمرار المبيعات أو المساعدة العسكرية الأميركية إليهم. وأضاف أن «آل خليفة أحرار أساساً في فعل ما يريدون فعله بشعبهم من دون أي مساءلة دولية، على الرغم من التزام دولتنا بحقوق الإنسان وقيم الحكم الجيد».

وفي التّعامل مع الدّول غير الأوروبية، هل توصل صانعو السّياسة الأميركيون منذ أوائل العام 2017 لرؤية حقوق الإنسان كأداة غير مناسبة للسّياسة الخارجيّة؟ في غياب أي إغاثة من القمع الشّديد من قبل النّظام، سألني المواطن البحريني ما إذا كان الرّأي الأميركي الجديد يصبح انتقائيًا في تطبيقه مع تمييز الرّئيس ترامب بين الدّول الأوروبية مثل النّروج والدّول «القدرة»، غير الأوروبية وغير البيضاء. وافترض أن بلاده في الفئة الثّانية. وعلى نحو شبه حزين، لمّح [لي] بأنّ مقالاتي والكتابات ذات القيمة المشابهة هي ممارسات لا جدوى لها.

وفي أعقاب محاضرة عامة ألقيتها منذ بضعة أيام، أتى إليّ صديق أميركي وسألني: «لماذا يتوجب علينا القلق بشأن حقوق الإنسان في الدول الأخرى، ولماذا لا نتركهم يفعلون ما يريدون بشعوبهم طالما أنّنا نحصل على ما نريد لحماية مصلحتنا الاقتصاديّة والعسكريّة؟»

منذ عهد كارتر، استخدم الدبلوماسيون الأميركيون التقرير السنوي لحقوق الإنسان، الصّادر عن الخارجيّة الأميركيّة، الذي يغطي ممارسات الدول الأخرى في مجال حقوق الإنسان، لتحفيز عدد من هذه الدّول على معاملة شعوبها بعدل ومساواة، ومساءلتها [الدول] في حال لم تقم بذلك. وقد علقت الولايات المتّحدة أو أوقفت غالبًا المساعدات العسكريّة لدولة معيّنة بسبب سجلها السيّء في مجال حقوق الإنسان.

هذا ما فعله الرّئيس باراك أوباما مع البحرين عندما ربط بين مبيعات طائرات مقاتلة وبين تحسن ممارسات النّظام في مجال حقوق الإنسان. وعندما تسلم دونالد ترامب الرّئاسة، أُفيد أنه قال للنّظام البحريني بأن لا يقلق بشأن شروط حقوق الإنسان ويواصل التجارة كالمتعّاد. وقد حصل البحرينيون بالطّبع على طائراتهم.

2017 وحقوق الإنسان في البحرين

تقرير منظمة العفو الدوليّة عن حقوق الإنسان في البحرين في العام 2017 يخلص إلى استنتاجين مهمين. يؤكّد [التقرير] أنّ «فشل بريطانيا والولايات المتّحدة وغيرهما من الدول التي تمتلك نفوذًا على البحرين في انتقادها [البحرين] وجهًا لوجه بشأن التدهور

الكارثي في وضع حقوق الإنسان في البلاد خلال العام الماضي» أدى فعليًا إلى دعم الحكومة [البحرينية] في تكثيف سعيها إلى إسكات الأصوات المعارضة القليلة الباقية. ثانيًا، ورد في التقرير أن «غالبية النقاد السلميين، سواء كانوا نشطاء سياسيين أو مدافعين عن حقوق الإنسان، يشعرون الآن أن مخاطر التعبير عن آرائهم أصبحت عالية جدًا في البحرين».

وفي تقريرها عن حقوق الإنسان في العالم في العام 2018، قالت منظمة هيومن رايتس ووتش إن البحرين واصلت العام الماضي «تدهورها الحاد في مجال حقوق الإنسان». وقالت سارة ليا واتسون، وهي مديرة شؤون الشرق الأوسط في المنظمة، إن «تسامح البحرين مع المعارضة يقترب من نقطة التلاشي، ماحيًا أي تقدم كانت قد حققتة لتحقيق الإصلاحات في أعقاب الانتفاضة في العام 2011».

في يناير / كانون الثاني، أعدم النظام البحريني ثلاثة شباب شيعة. وفي مايو / أيار، أغلق النظام جمعية العمل الديمقراطي الوطني، العلمانية الليبرالية (وعد) على خلفية احتجاجها على إعدامات يناير / كانون الثاني. وفي يونيو / حزيران، أغلقت الحكومة الوسط، وهي الصحيفة الوحيدة المستقلة في البلاد.

في سبتمبر / أيلول 2017، فرضت الحكومة حظرًا فعليًا على سفر 20 ناشطًا في مجال حقوق الإنسان، الأمر الذي منعهم [النشطاء] من حضور اجتماعات حقوق الإنسان في أوروبا. وفي يوم الميلاد في العام 2017، حكمت محاكم النظام، في أعقاب محاكمات صورية، على 14 ناشطًا بالإعدام. وفي العام الماضي، بدأت الحكومة باستهداف عوائل وأقارب النشطاء. وتضمنت أهداف الإجراءات القمعية للنظام «مدافعين عن حقوق الإنسان، ومحامين وصحافيين ونشطاء سياسيين، ورجال دين شيعة ومحتجين سلميين»، وفقًا لمنظمة العفو الدولية.

وبحسب تقرير هيومن رايتس ووتش، في العام 2017، أسقطت الحكومة جنسية

156 بحرينيًا، وجعلتهم عديمي الجنسية. ويوم الأربعاء 31 يناير / كانون الثاني 2018، أفادت منظمة العفو الدولية أنَّ الحكومة البحرينية طردت أربعة بحرينيين أُسقطت جنسياتهم إلى العراق قبل يومين. وقد قيل لبحرينيين آخرين أُسقطت جنسياتهم إنَّه سيتم ترحيلهم هذا الشهر.

ووفقًا لفيليب لوثر، وهو مدير البحوث وكسب التأيد للشرق الأوسط وشمال إفريقيا في منظمة العفو الدولية، «لقد تمكنت حكومة البحرين، باستخدام شتى أنواع القمع، بما في ذلك المضايقة والاحتجاز التعسفي والتعذيب، من سحق المجتمع المدني، الذي كان من قبل نشيطًا ومزدهرًا، حتى أصبح الآن مجرد أصوات قليلة منفردة لديها من الشجاعة ما يكفي للمجاهرة بأرائها». وخلال رحلاتي إلى البحرين منذ السبعينيات، رأيت مجتمعًا مدنيًا نابضًا بالحياة في البحرين، وقد تم تدميره من قبل النظام في العقد الماضي، وخصوصًا منذ انتفاضة فبراير / شباط 2011.

الشعور بالدعم [لدى الحكومة البحرينية] من قبل إدارة ترامب يشير إلى موافقتها الضمنية على حملة القمع التي يمارسها النظام، وقد شنت الحكومة البحرينية هجومًا شاملًا على قرية الدراز، مسقط رأس رجل الدين الشيعي المحترم الشيخ عيسى قاسم. وقد تم اعتقال المحتجين وتعذيبهم، وكما في الماضي، تم حرمان بعضهم من الجنسية البحرينية.

وقد أخضعت أجهزة الأمن البحرينية، بما في ذلك جهاز الأمن الوطني البحريني، المدافع البحريني البارز عن حقوق الإنسان نبيل رجب -ومدافعين آخرين بمن في ذلك ابتسام الصائغ- لعمليات تعذيب مريعة. وقد عانت الصائغ من اعتداءات جنسية أيضًا. في يوليو / تموز 2017، حُكم على رجب بالسجن لمدة عامين بتهمة بإجراء مقابلات إعلامية انتقد فيها الوضع المتدهور لحقوق الإنسان في البلاد. وقد رفضت محكمة النقض البحرينية استئنافه في 16 يناير / كانون الثاني 2018. وقد ساء وضعه الصحي في السجن لأنَّ الحكومة رفضت السماح له بالحصول على الأدوية اللازمة. قصص الانتهاكات هذه وقصص مشابهة غيرها مُفصلة في التقارير الحالية لمنظمتي هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية.

هل هناك طريقة لتحقيق تقدم؟

في حال لم تعد إدارة ترامب ترى أنَّ حقوق الإنسان أداة مهمة أو فاعلة في سياستها الخارجية، وفي حال كان يمكن ضمان المصالح القومية والأمنية الأميركية من دون أداة مماثلة، فستواصل البحرين وغيرها من الدول الدكتاتورية على الأرجح انزلاقها الخطير باتجاه المزيد والمزيد من القمع. ومن دون مساءلة أو تهديد بالعقاب، فإن انتهاكات النظام بحق الغالبية الشيعية في البلاد ستندهور على نحو بارز.

مستنداً إلى الاستخدام السعودي للطائفية السنية ضد إيران الشيعية، فإنَّ نظام آل خليفة يبرز نفسه كحارس للإسلام السني. وجمع الغالبية الشيعية أصبح وسيلة [لتحقيق] هذا الهدف. وقد نسي النظام [البحريني] بشكل مناسب التاريخ الحديث للإرهاب السني، الذي كان معظمه يُمول من قبل موالين في البحرين، والسعودية وغيرهما من دول مجلس التعاون الخليجي. وقد قاتل عدد من البحرينيين السنة وماتوا من أجل الدولة الإسلامية (داعش) في سوريا منذ [بدء] الانتفاضات العربية في العام 2011.

ومن جهة أخرى، في حال استنتج صانعو السياسة الأميركية أنَّ الحرية والديمقراطية والحكم الرشيد يشكلون على المدى الطويل أداة أكثر فاعلية لتحقيق المزيد من المصالح الوطنية وحماية الأميركيين، سيتوجب تنبيه الأنظمة الدكتاتورية، مثل [نظام] آل خليفة، إلى أنَّ نهايتها قد حانت. وإن كانت [الأنظمة الدكتاتورية] تريد إجراء الصفقات التجارية مع الولايات المتحدة، فعليها أن تعامل شعوبها بعدل واحترام. لقد علمنا تاريخ القرن الماضي أنَّ [الأنظمة] الدكتاتورية والعسكرية، سواء في ألمانيا أو اليابان أو إيطاليا أو روسيا أو كمبوديا أو أي مكان آخر، ستفشل، وقد انهارت في الواقع. والمستبدون العرب في البحرين وغيرها لا يشكلون استثناء.

لقد صمد مبدأ الحرية والعدالة للجميع في وجه اختبار الزمن. وستُحسن إدارة ترامب صنعاً حين تنجح في نقل هذه الرسالة من إعلان الاستقلال إلى البحرين وغيرها من دكتاتوريات الموز*.

براين دولي: الرجال وراء الستارة

اليوم، انضمت إلى الاحتجاج الذي نظّمته فرونت لاين ديفنדרز أمام السفارة البحرينية في لندن للدعوة إلى الإفراج عن المدافع عن حقوق الإنسان عبد الهادي الخواجه، السجين الذي عُدَّ وحكم عليه بالسجن مدى الحياة من قبل محكمة عسكرية منذ سبعة أعوام مضت.

لم يخرج أي أحد من السفارة للتحدث معنا، لكن الرجال في الداخل كانوا يُحدّقون بنا من خلف الستائر، مدركين أن الخواجه لم يُنس، وعالمين بأن هناك أفراد من جميع أرجاء العالم يدعون إلى الإفراج عنه.

منذ ثلاثين عامًا اعتدت الاحتجاج أمام سفارة جنوب أفريقيا في لندن، حيث كان الموظفون ينظرون إلينا ونحن نقف تحت المطر، ويسخرون منا من حين لآخر. وكما في البحرين اليوم، أردنا وضع حد للتعذيب، ووقف الإعدامات، والإفراج عن النشطاء المسجونين.

اعتاد طاقم سفارة جنوب أفريقيا السخرية منا، غير أن ضحكاتهم كانت مليئة بالتوتر. علمنا، وادّعوا أنهم لا يعلمون، أن نظام الفصل العنصري سينهار يومًا ما. لم يستطع أي واحد منا التنبؤ بزمان حدوث ذلك، أو تحديد مدى سرعة حلول ذلك الزمن.

لكن عندما حصل الانهيار، كان مفاجئًا ومثيرًا، كما في الاتحاد السوفياتي. لقد شهدنا كل ذلك من قبل. وما لم تُجرِ الحكومة البحرينية إصلاحات جذرية، فإنها ستنهار فجأة، وسيحصل أمران في سفارتها في ساحة بلجريف.

أولًا، سيُذعر الموظفون عندما يدركون أنه قد أُطيح بالنظام العنيف الذي كانوا يعملون لأجله. وسيندفعون بجنون باتجاه آلات تقطيع الورق لتدمير الأدلة التي تظهر دورهم في سنوات القمع.



جيوم لوران من فرونت لاين ديفنדרز محتجا أمام السفارة البحرينية في لندن 5 فبراير 2018

ثانيًا، سيزعم الدبلوماسيون أنه لم يكن لهم أي علاقة بالتعذيب أو بأحكام الإعدام، أو بعمليات الإعدام أو الانتقام ضد عوائل النشطاء، أو سجن المحتجين السلميين، أو الاعتداءات على الكوادر الطبية، أو الفساد الحكومي، أو أي من انتهاكات حقوق الإنسان.

وسيقولون: «لقد كنا الرجال الجيدين، نعمل داخل النظام، محاولين منع حصول الأمور السيئة. كنا مصلحين هادئين. لم نعمل لصالح وزارة الداخلية أو جهاز الأمن الوطني أو قوات دفاع البحرين، ولم نعذب أي أحد حتى الموت».

لقد سمعنا سابقًا كل هذه الحجج من دبلوماسيين في دكتاتوريات أخرى، أمضوا أعوامًا في نفي ممارستهم للعنف المنهجي. إنها [حجج] واهية وغير مقنعة. لن يُحاكم موظفو السفارة البحرينية على ما سيقولونه حينذاك، بل على ما يقومون به الآن.

«لا يمكن حل كل مشاكل البحرين بين ليلة وضحاها». فالاقتصاد في تدهور حاد، وسيحتاج الأمر

إلى جيل [كامل] لمعالجة آثار أعوام الطائفية والانقسام. غير أنه يمكن إصلاح بعض الأمور فوراً، وإن كان الرجال أو النساء العاملون في السفارة يريدون حماية سمعتهم المستقبلية، فعليهم أن يدعوا علناً إلى الإفراج عن المدافعين عن حقوق الإنسان ناجي قتيل ونبيل رجب وعبد الهادي الخواجة وكل المحتجين السلميين الآخرين الذين أُرسِلوا بشكل خاطئ إلى السجن. ليست هذه فقط الخطوة الجيدة للقيام بها، بل الخطوة الذكية للقيام بها أيضاً. وعليهم القيام بذلك اليوم. لا أحد يعلم كم ستبقى حكوماتهم، لكن، عندما تنهار الأنظمة الشمولية، فإنها تفعل ذلك بسرعة، وبشكل كامل.

في 7 أكتوبر / تشرين الأول 1989، احتفلت دكتاتورية ألمانيا الشرقية بـ 40 عاماً من الحكم بمسيرات في برلين، مع مواكب على ضوء المشاعل، واستعراض للدبابات. وبعد مرور شهر على ذلك، انهار النظام، وسارع المسؤولون إلى إحراق الملفات التي تظهر دورهم في القمع.

في جنوب أفريقيا، لم يكن الدعم من البيت الأبيض والحكومة البريطانية كافياً لحماية حكومة الفصل العنصري، ولن يكون كافياً لحماية العائلة الحاكمة في البحرين.

أنا أطلب من أولئك الذين يقفون وراء الستائر اليوم القلق لدقيقة بشأن ما سيحصل في حال أُطيح بامتيازاتهم ونفوذهم هذا العام، أو هذا الشهر. كفّوا عن الاختباء وراء الفبركات، كفوا عن الاعتذار باسم الجلادين، واخرجوا وأخبرونا بالحقيقة. مستقبلكم سيشركم لقيامكم بذلك.

إليوت أبرامز: هل يمكن إنقاذ البحرين؟

يوم أمس، دانت الحكومة البحرينية ناشطاً بارزاً من أجل حقوق الإنسان، وحُكِمَ عليه بخمسة أعوام في السجن. جريمته: التغريد على تويتر.

كان رجب يدخل إلى السجن ويخرج منه على مدى أعوام على خلفية «جرائم» مماثلة، وكلها تشمل جهد الحكومة لمنع حرية التعبير ووقف كل الانتقادات ضد الحكومة. من المُفترض أن حرية التعبير حق يضمنه الدستور البحريني، الذي ينص أيضاً على أنه «يمنع تعرض أي إنسان للتعذيب المادي أو المعنوي، أو للإغراء، أو للمعاملة الحاطة بالكرامة». وقال رجب إنه كان هناك تعذيب، الأمر الذي تسبب بملاحقته؛ لقد انتهك قانوناً ضد «إهانة» مؤسسة حكومية.

لم يكن أي من الأمور التي قام بها رجب يشكل جريمة في أي بلد حر.

لقد كانت إدانته [أمرًا] مأساوياً له ولعائلته، ولكن أيضاً للبحرين.

منذ العام 2011، عندما اندلعت الاحتجاجات في سياق الربيع العربي، ردّت الحكومة البحرينية عليها بالقمع. لم يُجدِ الأمر نفعًا.

سيزداد فقط الاستياء لدى المواطنين الشيعة، من العائلة المالكة، السنية في حين أن غالبية البحرينيين من الشيعة، وأيضاً لدى جميع المواطنين الذين يريدون مجتمعاً حراً. تمّ تأكيد المخاوف الأسوأ -التي تمّ التعبير عنها في العام 2011 وبعده -أنّ القمع سيؤدي إلى إثارة السخط، ما سيقود إلى المزيد من القمع والتدخل الإيراني.



غرافيتي في أحد الشوارع يحمل صورة نبيل رجب وشعار: «كي لا ننسى النبي»

اليوم، هناك تدخل إيراني فعلي بما في ذلك شحن الأسلحة إلى البحرين. البحرين الآن في دوامة.

مسألة ما إذا كان يمكن إيقافها غير واضحة، ليس بالنسبة لي على الأقل. سيؤدي المسار الحالي إلى المزيد والمزيد من القمع، المزيد والمزيد من التدخل الإيراني، المزيد والمزيد من العنف. وسيحتاج الابتعاد عن هذه المسار إلى قيادة وطنية شجاعة، من قبل الطائفة الشيعية بالطبع، لكن قبل كل شيء، من قبل العائلة الحاكمة. لقد كانت [القيادة الوطنية الشجاعة] غائبة. وإن بقيت غائبة في الأشهر والأعوام اللاحقة، سيصبح مستقبل البحرين أكثر قتامة.

الحل الوحيد الذي يمكنني تصويره هو جهد مشترك من قبل الولايات المتحدة والسعودية والإمارات العربية المتحدة. سويًا، تمتلك هذه الحكومات الثلاثة التأثير للتوسط من أجل حل -إذا افترضنا أنَّ الأوان لم يفت بعد.

لقد بذلت اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق جهداً في العام 2011، لكنّه كان في جوهره جهداً خاصاً ويتعلق بتنفيذ توصياته الممتازة بشكل كليّ بالتّوايا الجيدة للعائلة الحاكمة.

المطلوب الآن بذل جهد عالي المستوى يأخذ في عين الاعتبار كلّاً من مصير الأسطول الأميركي الخامس (ومركزه البحرين) واحتمال زيادة التخريب الإيراني والعنف الذي قد ينتجه ذلك.

قد يفشل جهد مماثل، لكننا لن نستطيع أن نعرف ما إذا كان يمكن إنقاذ البحرين فعلاً من ازدياد القمع والتّخريب والعنف ما لم نحاول [بذله].

افتتاحية ذا إيكونوميست: الدبلوماسية بالنسبة لدول الخليج تعني شراء أسلحة لا يحتاجونها

عندما احتفلت قطر بعيدها الوطني في ديسمبر / كانون الأول، حلقت الطائرات الحربية فوق الكورنيش البحري في تتابع سريع: ستة مقاتلات ميراج فرنسية الصنع، ستة حاملات طائرات وسرب من طائرات التدريب. وكان ذلك نصف عديد القوة الجوية. الدولة الأغنى في العالم، والتي يبلغ عدد السكان فيها 300 ألف نسمة فقط، لم تكن أبداً معروفة ببراعتها العسكرية. الطائرات الثلاث الأوائل التي استُخدمت لدعم منطقة حظر جوي فوق ليبيا في العام 2011 اضطرت للهبوط بشكل طارئ في قبرص.

مع ذلك، تخطط قطر لزيادة حجم قوتها الجوية. منذ يونيو / حزيران، وقّعت [قطر] على عقود تبلغ قيمتها 20 مليار دولار لشراء 96 مقاتلة عسكرية جديدة من ثلاثة دول: مقاتلات إف 15 من الولايات المتحدة، طائرات تايفون من بريطانيا وطائرات رافال من فرنسا. وموجة التسوق هي أحد الآثار الجانبية للحصار الذي بدأ منذ تسعة أشهر ضد قطر من قبل البحرين ومصر والسعودية والإمارات العربية المتحدة. وتريد اللجنة الرباعية أن تنهي قطر دعمها للجماعات الإسلامية، من بين أمور أخرى. غير أنّ هذه الخطوة أيقظت عروضا نادرة للوطنية في الإمارة الصغيرة، والتعزيز العسكري أحد الأمثلة على ذلك. ويقول خالد العطية، وزير الدفاع القطري، إنّ «نحتاج إلى التخطيط للأسوأ. ما زلت أرى أنّ 25 مليار دولار غير كافية».

ويتساءل مسؤولو الدفاع في الغرب عن كيفية دمج قطر للمجموعة الجديدة. إذ يصل عدد العناصر العسكريين حالياً إلى 27500 رجل. وأقل من 10 بالمائة منهم في القوة الجوية، التي ستحتاج إلى مئات الطيارين الجدد من أجل أسطولها الموسع.



تحليق الطائرات الحربية ضمن فعاليات الاحتفال بالعيد الوطني في قطر

كلية قطر لعلوم الطيران خرّجت فقط 30 طيارًا العام الماضي، على الرغم من أنها تأمل مضاعفة هذا العدد في العام 2018. وستحتاج إلى تدريبهم في ثلاثة منصات طيران مختلفة، وهو قرار يربك بعض الملحقين العسكريين. ويدافع السيد العطية عن المشتريات. ويلفت إلى أن طائرات إف 15 مقاتلات ضاربة، في حين أن الطائرات الأوروبية مناسبة أكثر للقتال الجوي.

لكن بالنسبة لقطر وجيرانها، فإن صفقات الأسلحة تشكل أيضًا وسيلة لحشد الدعم في العواصم الغربية. تنفق البحرين 3.8 مليار دولار للحصول على ضعف أسطولها من مقاتلات إف 16. ووقعت الإمارات العربية المتحدة صفقة بـ 1.6 مليار دولار مع لوكهيد مارتن، وهي شركة أميركية، لتطوير سلاحها الجوي. وخلال زيارته إلى السعودية في مايو / أيار الماضي، أعلن الرئيس الأميركي ترامب عن صفقات أسلحة مع المملكة

بقيمة 110 مليار دولار. وقد كانت عملية البيع الأكبر من نوعها في التاريخ الأمريكي -أو على الأقل بدت كذلك. ويقول دبلوماسي أمريكي إنها كانت قائمة للشراء، لكن السعوديين لم يوقعوا عقودًا بشأن معظمها».

كانت قطر الأكثر عدائية في متابعة هذه الاستراتيجية. في 9 يونيو / حزيران، وصف الرئيس ترامب الإمارة بأنها ممول للإرهاب. وبعد خمسة أيام على ذلك، وقّع وزير الدفاع صفقة طائرات إف 15، مُقَوِّضًا رواية الرئيس.

في أكتوبر / تشرين الأول، أعلنت بي آي سيتسمز، وهي شركة بريطانية، أنها سوف تُسَرِّح ما يقرب من 2000 عامل بسبب بطء مبيعات طائرات التآيفون. لكن صفقة الـ 6.7 مليار دولار مع قطر، التي أُعلِنَ عنها بعد شهرين، ستساعد في الحفاظ على خطوط الإنتاج. ويعكس الإنفاق الدفاعي المجنون فيضًا من المال القطري إلى شركات اللوبي الأمريكية، والذي بلغ 4.7 مليار دولار منذ يونيو / حزيران (في الأعوام الخمسة قبل ذلك [التاريخ])، أنفقت [قطر] 6.5 مليود دولار فقط على اللوبي في أميركا).

وكشبه جزيرة على شكل قفاز مقابل الساحل الشرقي للسعودية، شعرت قطر دائمًا بعدم الأمان. في العام 1996، ومباشرة بعد تولي الأمير السابق السلطة، تم اتهام عشرات الضباط العسكريين السابقين بالتخطيط لانقلاب. ووجهت قطر اللوم على ذلك للسعودية والإمارات العربية المتحدة، على الرغم من أنهما نفتا تورطهما. وازدادت مخاوف قطر في العام 2011 عندما أرسلت دول خليجية أخرى القوات إلى البحرين لسحق انتفاضة شعبية. وقد دعمت قطر هذه الخطوة (وأرسلت مجموعة صغيرة من القوات)، لكن الكثير من الناس شعروا أنها تشكل سابقة مثيرة للقلق.

وأفضل دفاع لقطر ضد اعتداء خارجي هو العديد، وهي قاعدة جوية مترامية الأطراف، فيها المقر الأممي للقيادة المركزية الأمريكية. ولإرضاء الطيارين الأمريكيين، تبني قطر 200 وحدة سكنية للعناصر وعائلاتهم، بالإضافة إلى مجمع ترفيهي. وهي

تريد أيضاً بناء مرافئ تستطيع استضافة السفن الحربية الأميركية. والبحرين حالياً موطن للأسطول الخامس الأميركي. ومن غير المرجح أن يتغير ذلك، لكن المقترح يؤكد مدى أهمية مظلة الأمن الأميركي لقطر.

ويشير التهيؤ العسكري التّوترات في الخليج. في يناير / كانون الأول، زعمت الإمارات العربية المتحدة أن طائرتين مقاتلتين قطريتين اعترضتا طائرة مدنية. وقد بثّ التلفزيون الرسمي البحريني مقطع فيديو يظهر مسارات الرادار للطائرات الثلاثة. كانت الطائرات الثلاثة بالفعل قريبة من بعضها البعض. لكن الطائرات المقاتلة القطرية كانت تُخلّق على مسار عامودي بالنسبة لطائرة الإمارات، وعلى بعد ألفي قدم تحتها. مع ذلك، ومع طنين عشرات الطائرات الحربية في السماء فوق الخليج، قد تصبح مثل هذه المزاعم أكثر شيوعاً.

ميدل إيست آي: لماذا يحتاج النشطاء البحرينيون إلى دعم دولي؟

شهد الشهر الماضي -وتحديدًا في 4 فبراير / شباط - الذكرى السابعة للاحتجاجات السلمية التي اجتاحت البحرين في العام 2011، ودعت إلى إنهاء الحكم الدكتاتوري. على الرغم من ذلك، ومنذ الانتفاضات الشعبية، أدت الحملة المكثفة والمستمرة للقمع من قبل الدولة بازدياد إلى تحدي حركة حقوق الإنسان في البحرين، في ظل تراجع الدعم الدولي.

مع ذلك، تعرضت [حقوق الإنسان] لضربة أخرى الأسبوع الماضي. حُكِمَ على الناشط البارز من أجل حقوق الإنسان نبيل رجب بالسجن خمسة أعوام بسبب تغريداته عن الحرب في اليمن وادعائه بحصول تعذيب في سجن جو السيء السمعة. رجب، الذي كان مدافعًا بارزًا عن حقوق الإنسان في البحرين والخليج على مدى عقود، ظهر كشخصية بارزة وكمُنَظَّم خلال الاحتجاجات المطالبة بالديمقراطية في العام 2011.

حملة شديدة من القمع الحكومي

كنتيجة لمطالبته الصلبة باحترام حقوق الإنسان، أثار رجب غضب السلطات البحرينية وحاز في الوقت ذاته على دعم المجتمع المدني البحريني والدولي. وقد لعب أدوارًا رائدة في عدد من منظمات المجتمع المدني، المحلية والإقليمية والدولية، بما في ذلك مركز البحرين لحقوق الإنسان ومركز الخليج لحقوق الإنسان.

وقد اعتُقل رجب عدة مرات في حملة قمع حكومية شديدة وسُجِنَ منذ يونيو / حزيران 2016 لجهره بآرائه في برنامج تلفزيوني في العام 2015. وبوجود حوالي 4000 سجين سياسي تقريبًا، يفقد الحراك من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين قائدًا آخر.



تظاهرة نسائية في البحرين للمطالبة بالإفراج عن المعتقلين السياسيين

منذ بدء التظاهرات السلمية الواسعة النطاق ضد الحكم غير الديمقراطي في العام 2011، قيد نظام آل خليفة الملكي بقسوة الحريات المدنية من خلال حملة مدبرة من الاعتقالات غير القانونية وسحب الجنسية والاختفاءات القسرية والملاحقات والاعتقالات والتعذيب ضد النشطاء والصحافيين.

وقد كانت السلطات البحرينية غير متسامحة بشكل خاص مع أي محاولات لإيصال صوت المعارضة دوليًا، خشية من الإضرار بسمعتها وموقفها الدوليين بين حلفائها الرئيسيين، بمن في ذلك السعودية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

والعلاقات الدولية للمملكة بالغة الأهمية لتمكينها من قمع المعارضة، كما اتضح بشكل مشين في العام 2011، حين تدخلت القوات السعودية لسحق الاحتجاجات الديمقراطية، الأمر الذي تسبب بعدد من الوفيات.

حقوق المواطنين مقيدة

في ظل الاعتداءات، يحتاج نشطاء المجتمع المدني في البحرين إلى دعم دولي من أجل مواصلة نضالهم للحصول على الديمقراطية والحريات الأساسية.

وخلص تقرير صدر مؤخرًا عن حركة الاحتجاج في البحرين إلى أنه بعد رفع القيود المفروضة على مؤسسات المجتمع المدني، يعتقد النشطاء أن الضَّغط الدولي على النظام الملكي هو العامل الأكثر أهمية للحفاظ على حياة الحراك المطالب بالديمقراطية.

وتظهر الشَّهادات المباشرة للنشطاء تقييمًا ذات أهمية للظروف في دولة تعد فيها حقوق المواطنين من بين الأكثر تقييدًا في العالم، وفقًا لمنصة سيفيكوس للمراقبة على شبكة الإنترنت.

وتوثق أداة تصنيف الحقوق المدنية القمع الواسع النطاق للاحتجاجات المدنية، والقيود القانونية على الحق في حرية التجمع والاعتقالات التعسفية للمحتجين.

والضغط الدبلوماسي الكبير أمر حاسم لبقاء حركة حقوق الإنسان في البحرين، وتحقيقها لأهدافها. وقد قال أحد قادة الاحتجاجات للباحثين: «في حالة تأثير الأمم المتحدة والضَّغط الدبلوماسي، فإنَّ الاستثناءات تثبت القاعدة».

وأضاف أن «قادة الاحتجاج الوحيد والمجتمع المدني، الذين أطلق سراحهم، بمن فيهم أنا، هم أولئك الذين تبنت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي قضاياهم بقوة».

وقد أدَّى الضَّغط الدولي إلى تحقيق بعد حملة القمع الوحشي ضد التظاهرات في العام 2011، والتي وثقت أدلة على التعذيب وانتهاكات حقوق الإنسان. غير أنه سرعان ما تراجع الضغط، ويجب القيام بالمزيد لدفع الأمم المتحدة والدول الأجنبية والمنظمات الدولية للمجتمع المدني للضغط على السلطات البحرينية لتخفيف القيود.

النفي الإجباري

أثّرت حملة القمع المتواصلة من قبل الدّولة على الحراك المطالب بالديمقراطية في البحرين. وعلى الرّغم من تراجع حجمه، ما زال موجوداً، وتتواصل الاحتجاجات المطالبة بالديمقراطية بشكل متقطع في أرجاء البلاد بشكل يومي. لكن الاستنزاف مستمر. وما زالت القيود تُفرض على المحتجين والمتعاطفين، وقد اعتُقل كثيرون من قادة الحراك أو أُجبروا على المغادرة إلى المنفى. في حين تم فرض حظر السفر على آخرين، ووصل الأمر إلى سحب جنسية البعض، الأمر الذي جعلهم عديمي الجنسية. كما أدين بعض القادة البارزين، مثل نبيل رجب، في محاكمات ذات دوافع سياسية، وحُكم عليهم بمدد في السّجن.

يمكن للتضامن الدّولي أن يحدث الفارق كله. يمكن للمواطنين المهتمين، من الدّول التي تدعم دولة البحرين -بمن في ذلك السعودية وبريطانيا والولايات المتحدة- أن يكونوا سبّاقين في إحداث التّغيير من خلال دعوة قادتهم إلى استخدام نفوذهم واستثماراتهم من أجل الخير، والإصرار على احترام حقوق الإنسان، والسماح بالاحتجاجات، والتّحقيق بأي انتهاكات بحق المواطنين.

سايمون هندرسون: العاصفة المثالية في البحرين

تعاني البحرين - الدولة الأصغر في الخليج العربي - من مشاكل اقتصادية كبيرة. فديونها المتزايدة تعني أنها بحاجة إلى النقد الأجنبي لتجنب تخفيض قيمة عملتها. ووفقاً لتقرير لوكالة «بلومبرغ» من 18 تموز/يوليو، وعد جيران الجزيرة الأثرياء - السعودية والكويت والإمارات - بتوفير المال إليها ولكنها تنتظر من البحرين تقديم اقتراح حول إجرائها إصلاحات اقتصادية. ووصف التقرير نفسه حكومة الجزيرة البحرينية «بالبطء» في تنفيذ التغييرات على مستوى السياسات وفي استقطاب الاستثمارات الأجنبية بعد انخفاض أسعار النفط خلال السنوات الأخيرة.

بالإضافة إلى ذلك، وفي 15 تموز/يوليو، أوصى المجلس التنفيذي لـ«صندوق النقد الدولي» بأن تُفرض البحرين ضرائب مباشرة (من بينها ضرائب على دخل الشركات)، وتضبط رواتب القطاع العام، وتركز الإعانات الحكومية على الفئة الأكثر فقراً من المواطنين. ومن ثم في 20 تموز/يوليو، وصفت النشرة الإخبارية المرموقة «ميدل إيست إيكونوميك سورفي» القطاع المالي في الجزيرة - الذي كان سابقاً المركز المصرفي للمنطقة - بأنه «في تدهور نهائي». وفي الوقت نفسه، كان الارتفاع المأمول في احتياطي النفط البحريني الضئيل نسبياً بطيئاً، أما الإنتاج المرتقب من حقل النفط البحري الذي تم اكتشافه مؤخراً لكن يصعب استغلاله، فمن غير المتوقع أن يتم [إنتاجه] قبل عام 2023.

وتحتاج العلاقات مع واشنطن إلى الإصلاح أيضاً، على الرغم من التحسن الجزئي الذي شهدته في ظل إدارة ترامب. ففي 21 حزيران/يونيو، رحّبت وزارة الخارجية الأمريكية بالحكم القضائي الذي برأ زعيم المعارضة الشيخ علي سلمان من تهمة التعاون مع



تظاهرة نسائية في البحرين

قطر ضد الحكومة. ووصفت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأمريكية هيزر ناوَرْت بأن قرار التبرئة يزيل «عقبةً محتملة أمام المصالحة السياسية في البحرين» وحثّت المدّعين العامين على «عدم الطعن بقرار القاضي»، ثم دعت المنامة إلى إطلاق سراح سلمان من السجن حيث يمضي عقوبة أمدها أربع سنوات بتهمة أخرى.

وبعد مرور يوم واحد، أصدرت السفارة البحرينية في واشنطن بياناً اعتبرت فيه تعليقات المتحدثة ناوَرْت كإثراء على نزاهة القضاء البحريني. كما شددت على أن التهم الموجهة ضد سلمان كانت جنائية أكثر من كونها سياسية، وأكدت أن «التدخل في الإجراءات القضائية» من قبل «أي طرف خارجي قد ينتهك ... المعايير الدولية».

الشّيعَة والسّياق الجغرافي - السّياسيّ الإيراني

يهيمن على حكومة البحرين أفراد من العائلة المالكة السنية آل خليفة، الذين

يشعرون بأنهم مهددون من قبل إيران ذات الغالبية الشيعية، التي ادّعت في الماضي أن الجزيرة جزءاً من أراضيها. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن أكثر من نصف سكان البحرين الأصليين هم من الشيعة، والكثير منهم محرومون اقتصادياً وسياسياً. وفي المقابل، تعتبر الحكومة أنهم يشكلون تهديداً أمنياً، [لذلك] أقدمت رسمياً على حلّ «جمعية الوفاق الوطني» - الجمعية السياسية الشيعية الرئيسية في البلاد - ومنعت زعماءها من ممارسة العمل السياسي (بمن فيهم الأمين العام علي سلمان). وسابقاً، كان ما يقرب من نصف أعضاء البرلمان قد ادعوا بانتمائهم إلى «جمعية الوفاق».

وفي الوقت نفسه، ردّت حكومة البحرين على التهديدات الفعلية من إيران - التي شملت اعتراض أسلحة وشحنات متفجرة - عبر ممارسة القمع الشديد ضد المتظاهرين، حتى السلميين منهم. وهناك أكثر من 3 آلاف شيعي محتجز حالياً في السجون، حُكم على بعضهم بالسجن لمجرد قيامهم بانتقاد الملك حمد من خلال تغريداتهم على موقع «تويتر». وقد تم إبطال جنسيات البعض الآخر، بمن فيهم الشيخ الشيعي عيسى قاسم، الذي احتُجز في قريته إلى أن استدعت حالته الصحية المتدهورة إلى دفع الحكومة إلى نقله إلى لندن لتلقي العلاج الطبي العاجل.

وتميل وزارة الخارجية الأمريكية والبنتاغون، إلى اعتبار هذه السياسات القاسية بمثابة هزيمة ذاتية، كونها تزيد من تهميش الشيعة وتحث الشبان على الاحتجاج أو الهروب إلى العراق أو إيران، حيث يتدرب بعضهم في معسكرات المتشددين. وفي 10 تموز/ يوليو، صنفت وزارة الخارجية الأمريكية تنظيم «سرايا الأشر» البحريني المدعوم من إيران على لائحة التنظيمات الإرهابية الأجنبية. ومن جهته، أعرب الكونغرس الأمريكي عن قلقه من القيود المفروضة على الحرية السياسية وسعى إلى تجميد صفقات بيع الأسلحة إلى البحرين.

الانقسام بين الخوالة والمعتدلين

يعود جمود التغيير السياسي في البحرين إلى الانقسام بين الفصائل المعتدلة والمتشددة في العائلة المالكة. ويأتي على رأس المعتدلين السياسيين الابن الأكبر للملك، ولي العهد الأمير سلمان. أما المتشددون المعروفون بـ«الخوالة» فيتزعمهم اثنان من أبناء عم [أنسباء] عاهل البحرين وهما وزير الديوان الملكي خالد بن أحمد وشقيقه المشير الركن خليفة بن أحمد القائد العام لقوة دفاع البحرين. وتجدر الإشارة إلى أن التغيير الوحيد الذي طرأ مؤخراً على هذا الانقسام هو أن عمّ الملك البالغ من العمر ثمانية وثمانين عاماً - خليفة بن سلمان، الذي كان رئيساً للوزراء منذ عام 1970 - لم يُعد يعتبر عرّاب المتشددين.

ويحاول الملك حمد - صاحب الكلمة الأخيرة في ما يخص السياسات - السير بحذر بين هذين الفصيلين مع حفاظه على علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة. فالأسطول الخامس التابع للبحرية الأمريكية متمركز في البحرين، والمواطنون السنّة ومعظم أبناء المواطنين الشيعة يحرصون على إبقاء العلاقة العسكرية خالية من الشوائب فيما يتعلق بالخلافات المتعلقة بالسياسات.

وفي الوقت عينه، حاول العاهل البحريني، الذي يبدو وكأنه يعتبر نفسه ملكاً دستورياً شبيهاً بالملكة إليزابيث ملكة بريطانيا، أن يتجنب الظهور وكأنه قريب جداً من واشنطن عبر التعامل مع قوى غربية أخرى. فقد سمح مؤخراً للبحرية الملكية البريطانية بإعادة إقامة قاعدة لها في الجزيرة بعد غياب دام خمسين عاماً. وفي الشهر الماضي، أعطت الملكة إليزابيث مزيداً من الدلائل على العلاقة المتقاربة بين البلدين عبر منح لقب الفروسية لمسؤول رفيع متقاعد من جهاز الاستخبارات البريطاني وُصف بأنه «مستشار ملك البحرين»، وأشارت إلى «الخدمات التي يقدمها لدعم المصالح البريطانية في الخارج».

التعامل مع الانتخابات والنزاع مع قطر

يُعتقد أن الملك حمد يعتبر الانتخابات المزعم إجراؤها هذا العام جزءاً مهماً من إرثه. فقد تولى الحكم خلفاً لوالده عام 1999، ولكن بعد الاستفتاء الذي أُجري عام 2001، شدد على ضرورة إجراء انتخابات نيابية بصورة مؤسسية، ومنح المرأة حق التصويت، وجعل من البحرين مملكةً بصورة رسمية، ومنح نفسه لقب الملك. وفي عام 2011، تطورت المظاهرات المستلهمة من «الربيع العربي» إلى احتجاجات شيعية على وجه الحصر، قمعتها الحكومة بالقوة بمساعدة قوات من السعودية والإمارات، وبعد ذلك قاطع السياسيون الشيعة انتخابات عام 2014. ومن المتوقع إجراء انتخابات جديدة في تشرين الثاني/نوفمبر ولكن لم يتم الإعلان عن موعد لها حتى الآن.

ومن مصادر القلق الأخرى التي تلوح في الأفق هو الخلاف مع قطر. فقد انضمت البحرين في اللحظة الأخيرة إلى السعودية والإمارات ومصر في مقاطعة الدوحة بسبب مجموعة من الإساءات منها البرامج الإعلامية المعادية، والدعم المزعوم للإرهاب، والروابط الوثيقة مع إيران. وعلى الرغم من أن الرئيس ترامب كان متحمساً في تغريداته المعادية لقطر عندما بدأت الأزمة قبل عام، إلا أن موقفه بشأن المذنب الأكبر بين الطرفين قد تغيّر على ما يبدو. وقد دأبت قطر بجهد على معالجة المخاوف الأمريكية. فخلال افتتاح المنشآت الأمريكية الإضافية في «قاعدة العديد الجوية» القطرية في الأسبوع الماضي، دعا وزير الدفاع خالد بن محمد العطية واشنطن علناً إلى استخدام القواعد البحرية الجديدة في بلاده.

التداعيات على السياسة الأمريكية

عندما التقى وزير الخارجية البحريني الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة بنظيره الأمريكي مايك بومبيو على هامش مؤتمر وزاري أقيم في واشنطن الأسبوع الماضي، كانت هناك دون شك مواضيع كثيرة للتحدث عنها بين هذين الدبلوماسيين. فالأوضاع المالية المتأزمة في البحرين وحاجة الدولة إلى إصلاحات اقتصادية مؤلمة تحدّ من الخيارات المتاحة أمامها، وبالذات عندما تتصاعد التوترات بين الولايات

المتحدة وإيران. وإذا أجرت الحكومة الانتخابات في موعدها، فإنها تخاطر بحدوث اضطرابات بتحريض من إيران. ولكن تأجيل الانتخابات - وهو على الأرجح الخيار الذي يفضلهُ المتشددون من العائلة البحرينية المالكة والدول الحليفة في المنطقة على السواء - يمكن أن يؤدي إلى اندلاع مظاهرات جماعية.

وبالنسبة للولايات المتحدة، من المرجح أن تبقى المصلحة الأكبر في ضمان المرونة العملية للأسطول الخامس. لذلك، حتى إذا واصلت واشنطن الضغط على طهران لوقف أعمالها المثيرة للاضطرابات في المنطقة، عليها أن تحرص على أن لا تؤدي السياسة الداخلية الحساسة للبحرين - في القرى الشيعية والقصور الملكية على حد سواء - إلى إضعاف الموقف الأمريكي. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب على واشنطن أن تواصل دعم العملية السياسية في البحرين لتقليص الفرص المتاحة أمام إيران لاستغلال التوترات الاجتماعية في البلاد. يجدر بواشنطن أن تشجع أيضاً الدول العربية المجاورة على مدّ المساعدات المالية للبحرين، مع الحرص على امتداد فوائد هذه المساعدات إلى المجتمع بأسره.

الغارديان : علي مشيمع: السلطات البحرينية تقتل والدي وأضربت عن الطعام لكي أنقذه

الحكومة البحرينية تقتل ببطء والدي، حسن مشيمع. وقد بدأت هذا الأسبوع إضراباً عن الطعام أمام سفارة البحرين في لندن لإنقاذه.

والدي زعيم للمعارضة السياسية في وطني. في العام 2011، كان في طليعة احتجاجات الربيع العربي -وهي حراك جماهيري دعا سلمياً إلى إصلاحات ديمقراطية وفي مجال حقوق الإنسان في المملكة الخليجية الدكتاتورية.

قمعت الشرطة التظاهرات بعنف، قتلت مئات المتظاهرين وسجنت الآلاف منهم. وفي وقت مبكر، في صبيحة 17 مارس / آذار 2011، اقتحمت قوات الأمن منزلنا واعتقلت والدي. كما تم اعتقال مجموعة من شخصيات المعارضة والمدافعين عن حقوق الإنسان -المعروفين باسم «البحرين 13»- وقد تم تعذيبهم ومحاكمته أمام محكمة عسكرية. وبعد خضوعه لمحاكمة غير عادلة، حكمت عليه المحكمة بالسجن مدى الحياة، لمجرد مطالبتة بالديمقراطية في البحرين.

لقد كنت جزءاً من قضية والدي، لكن تمت إدانتني غيابياً بسبب وجودي في لندن آنذاك؛ وبعد عام، تم إسقاط جنسيتي. وفي حال عدت إلى البحرين لأرى والدي، سيتم سجنني معه.

طوال تلك الفترة، عاقبت السلطات البحرينية والدي من خلال تعريضه لمعاملة مهينة وغير إنسانية في سجن جو السوء السمعة في المملكة -وهو مركز احتجاز مريع مكتظ بمئات السجناء السياسيين. وقد تسبب التعذيب الذي تعرض له والدي بعدد من المشاكل الصحية الحادة التي استلزمت تدخلاً جراحياً أربعة مرات.



الناشط علي مشيمع أثناء اعتصامه أمام السفارة البحرينية في لندن لإنقاذ والده

لقد تسببت ظروف السجن، السيئة وغير الصحية، في سجن جو بتدهور صحته بشكل حاد، وقد حرمت السلطات من الرعاية الطبية التي يحتاجها للبقاء على قيد الحياة.

والذي عمره سبعون عاماً، ويعاني من أمراض مزمنة وخطيرة، بما في ذلك ارتفاع ضغط الدم والسكري والتهاب في المسالك البولية. وهو في حالة شفاء من سرطان الغدد اللمفاوية. ويحتاج إلى تناول عدد من الأدوية يوميًا لمساعدته على تخطي هذه الظروف: يمكن أن يموت من دونها.

لكن، منذ العام 2016، منعت الحكومة من مقابلة الطبيب، وهو ما يحتاجه لضمان عدم عودة السرطان، على الرغم من حاجته لإجراء الفحوصات كل ستة أشهر. وفي الآونة الأخيرة، خصصت السلطات السجناء السياسيين بفرض المزيد من القيود

المهينة عليهم في مجال الرعاية الصحية، وأجبرتهم على الخضوع للتفتيش وهم مجردين من ملابسهم، ومقيدين بالسلاسل والأغلال، والسير إلى مرافق خارجية في حال أرادوا الحضور في مواعيدهم الطبية. ووجدت منظمة هيومن رايتس ووتش أن هذه المعاملة «المسيئة تنتهك المعايير الدولية».

دواء والدي ينفذ الآن، والحكومة، بكل بساطة، لا تهتم لذلك. في الأسبوع الماضي، وجدت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن البحرين تفشل في الوفاء بالتزاماتها بموجب العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية. وقد ذكرت الظروف غير الإنسانية في السجون وحرمان السُجناء السياسيين من الرعاية الطبية.

وعلى الرغم من أن عائلتي وعددًا من النشطاء الدوليين طلبوا المساعدة، فإن ما يسمى بمؤسسات حقوق الإنسان في البحرين -مثل أمانة التظلمات لدى الشرطة، التي مولتها المملكة المتحدة، والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان- لم تقم بأي شيء إلا بتبييض الانتهاكات المستمرة. وفي وقت سابق من العام الحالي، أنكر المعهد الوطني لحقوق الإنسان أن والدي كان يعاني من أي مشكلة صحية تستوجب علاجًا.

ومن دون علاج وتدخل طبي عاجل، سيموت والدي -ويسمح الحلفاء الغربيون للبحرين، في لندن وواشنطن، بحصول ذلك.

منذ العام 2012، قدّمت المملكة المتحدة ما تبلغ قيمته خمسة ملايين جنيه استرليني من «المساعدة التقنية» إلى البحرين. وكان يُفترض بهذا الأمر ظاهريًا أن يساهم في تسهيل الإصلاحات وتحسين المؤسسات، مثل أمانة التظلمات، لكن كان له أثر معاكس تمامًا: لقد أُمّن الغطاء الدبلوماسي لتكثيف القمع والانتهاكات من قبل الشرطة. الحكومة البريطانية على دراية بقضية والدي ووضعه، لكنها فشلت تمامًا في اتخاذ أي إجراء من شأنه تصحيح الوضع، وأثارت بالكادي قضيته «على مستوى رفيع».

وبالمثل، وقّعت إدارة ترامب في الولايات المتحدة على صفقات مبيعات أسلحة جديدة تبلغ قيمتها مليارات الدولارات، وتخلّت عن شروط حقوق الإنسان كليًا. حتى أن ترامب صرح لملك البحرين أنّه لن يكون هناك المزيد من «القيود» بين البلدين، ما منح المملكة الضوء الأخضر لتشنّ، فقط بعد بضعة أيام، الغارة الأكثر دموية على الاحتجاجات، منذ أعوام خلت.

المملكة المتحدة والولايات المتحدة تمكّنان البحرين بشكل مباشر من القمع، وهما تساهمان في الظروف الوحشية التي تقتل والدي. لكن لم يفت الوقت بعد. ما يزال بإمكان الزعماء في لندن وواشنطن التّدخل لإنقاذ والدي، واتخاذ موقف من أجل حقوق الإنسان. وأحثّهم على استخدام نفوذهم لضمان توفير العلاج الطبي المناسب الذي يحتاجه للبقاء حيًّا بشكل فوري، وتأمين إطلاق سراحه أيضًا.

وإلى أن يصبح والدي في أمان، لا خيار لي إلا باتباع التزامه بالاحتجاج السلمي، وإعلان إضرابي عن الطعام احتجاجًا على الظلم. على النّظام [البحريني] أن يعلم أن هذه الإجراءات ضده [والدي] لن تتغيّر آرائي السياسية. لا تزال إرادة المحاربين المطالبين بالديمقراطية الذين بدؤوا الثورة في العام 2011 ضد الحكم الدكتاتوري قوية، ونحن الآن أكثر اقتناعًا بأن النظام لا يستطيع إصلاح نفسه.

بيل لو: أزمة البحرين الاقتصادية علامة مُلحة على ضرورة حصول التغيير

علامات التحذير واضحة لا لبس فيها: تعاني مملكة البحرين من صعوبات مالية خطيرة، والاقتصاد يهوي في أزمة. تم تصنيف السندات في البلاد على أنها في مرحلة خطرة. وإجمالي ديونها كنسبة من من الناتج المحلي الإجمالي يبلغ 94.9 بالمائة، أي ما يقرب من أربعة أضعاف متوسط [الديون الإجمالية] لمجلس التعاون الخليجي. وقد حذّر صندوق النقد الدولي من فوات الوقت بسبب خطة شاملة للتعامل مع العبء المتصاعد للديون. وتردد المحسنون الرئيسيون للبحرين، أي السعودية العربية والإمارات العربية المتحدة والكويت، في تقديم حزمة إنقاذ شاملة ما لم تتمكن السلطات في المنامة من صياغة مقاربة فاعلة للتعامل مع الأزمة الاقتصادية.

ومما يضاعف التحديات في وجه المملكة، المأزق السياسي الذي استمر لأكثر من سبع سنوات. فعلى نحو فريد من نوعه في الخليج، تمتلك البحرين غالبية شيعية حُكِمَت لأكثر من قرنين من الزمن من قبل عائلة آل خليفة السُّنية. وقد اشتكى البحرينيون الشَّيعية من التَّمييز من قبل النِّظام الملكي.

في فبراير / شباط 2011، نزل أكثر من 100 ألف محتج مسالم -في بلد يبلغ فيه عدد السكان الأصليين أكثر بقليل من 650 ألف نسمة- إلى الشوارع وطالبوا بإصلاح ديمقراطي. ورأى المشتددون داخل العائلة الحاكمة في هذا تهديدًا كبيرًا، فما زالوا يذكرون الدَّور الذي لعبته الاحتجاجات الشعبية سابقًا في الإطاحة بالمستبدين في شمال أفريقيا. وقد سُحِّقَت التَّظاهرات في العاصمة بالقوة المميّنة.

واحتجاجًا على ذلك، سحبت الوفاق، الكتلة السياسية الشيعية الأكبر في البرلمان، أعضاءها الثمانية عشر وفي يوليو / تموز 2011، انسحبت كليًا من محادثات المصالحة.



ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة

وعلى الرغم من وعود الحكومة بالإصلاح، كان القمع هو السائد في النظام. أُلقي القبض على الآلاف، وقُتل العشرات، وأصيب المئات [من المحتجين].

ومع استمرار حملة القمع الحكومية، ردّت الوفاق بمقاطعة الانتخابات البرلمانية في العام 2014. وانتقمت الحكومة بسجن زعيمها، الشيخ علي سلمان، في العام 2015. حُكِم عليه بأربع سنوات في السجن بسبب «التحريض على الكراهية، والتشجيع على العصيان وإهانة المؤسسات الحكومية». وفي العام 2016، تم حظر الوفاق، وجمعية سياسية أخرى، وعد، من قبل الحكومة.

لا يمكن أن يكون هناك شك بأن الجمود أضر بشدة باقتصاد البحرين. فقد أدّى إلى تآكل مزاياها المتعددة، كونها كانت تتمتع بنظام مصرفي شفاف وجيد التنظيم، ما كان يجذب المستثمرين الأجانب؛ وكذلك بسكان شباب مثقفين ملتزمين بروحية الكد

في العمل، وقطاع خاص حيوي إلى حد معقول؛ ومجتمع، على النقيض من جارتها الأشد قرباً، السعودية، مرتاح ومتسامح نسبياً، بما في ذلك، كما فعلت الوسط، وهي موقع إخباري مستقل، وهو أمر فريد من نوعه في الخليج.

اليوم البلاد منقسمة بعمق على أسس طائفية. تجد الغالبية الشيعية نفسها تعيش في ما يصل إلى دولة بوليسية. العائلة الحاكمة منقسمة بين المتشددين الذين يريدون مواصلة سياسة القمع الشديد والمعتدلين الذين يرون الضرر الذي أحدثه هذا المأزق. ونقص الثقة عميق.

إذا قبلنا بأن الوضع الحالي غير قابل للاستمرار وغير مقبول -والغالبية العظمى من البحرينيين يفعلون ذلك- وهناك اعتراف بأنه، من دون تغيير الاتجاه، سيواصل الاقتصاد مساره الانحداري، عندها يمكن القول إن الوقت مناسب للتحرك نحو أرضية مشتركة ستؤدي إلى المصالحة.

وتمثل الانتخابات البرلمانية، المقرر إجراؤها في وقت لاحق من العام الحالي، فرصة لبدء تلك العملية، غير أنه لا يزال هناك عقبات ضخمة قائمة. حرمت الحكومة، بناء على طلب من المتشددين، أعضاء من الجمعيات السياسية المحظورة من فرصة خوض الانتخابات. وتبقى الوفاق منقسمة بشأنها، وحتى لو سُمح بذلك لمرشحيها الميدانيين، ستفعل ذلك بالفعل.

يحتاج الطرفان إلى التنازل: الحكومة من خلال إسقاط الحظر الذي تحرم به الكثير من المعتقلين من فرصة خدمة بلادهم في وقت الأزمة، والمعارضة من خلال إزالة حظرها بهدف تأمين صفقة أفضل للمواطنين الذين تمثلهم.

وبالتبّع، فإن المجتمع الشيعي الذي عانى كثيراً على أيدي النظام، يحتاج لأن يتم إقناعه بأن أولئك الذين من بينهم يختارون للتّرشح للمناصب العامة، لا يخونون المجتمع لدى قيامهم بذلك.

قد يحتاج المجتمع إلى تحقيق ثقة عمياء لا يستطيع أحد خلاف قاداته التشجيع عليها ودعمها. وستكون هذه المهمة أقل صعوبة في حال شرعت الحكومة في إطلاق سراح السّجناء السياسيين من سجن جو، حيث يوجد حاليًا حوالي 3000 معتقل.

من المؤكد أنّ البرلمان البحريني يتمتع بسلطة محدودة، وكنتيجة لإعادة توزيع الدوائر الانتخابية، ليس هناك لدى المعارضة أي فرصة لتأمين مقاعد كافية لتشكيل غالبية. ومع ذلك، من الأفضل أن تكون داخل البرلمان بدلاً من أن تكون خارجه. منحت مقاطعة الانتخابات [من قبل المعارضة] المتشددين داخل العائلة الحاكمة أرضية واضحة للقول إنها [المعارضة] مسؤولة عن الطريق المسدود. وبتشجيع مما يُعتبر خطأ استراتيجيًا من قبل أولئك الذين يعتبرونه العدو، شرعوا بممارسة القمع على نحو أكثر تشددًا، من خلال سجن زعماء المعارضة، وحظر الجمعيات السياسية، وإغلاق صحيفة الوسط، واستخدام المحاكم، وتشريعات وحشية لممارسة الإرهاب، وإسقاط الجنسية في محاولة لا هوادة فيها لسحق كل المعارضة المحلية.

على الرّغم من ذلك، فشل المتشددون، ولم يمر هذا الفشل من دون أن تتم ملاحظته من قبل العالم الخارجي. وقد حث عضو الكونجرس راندي هالغرين، وهو أيضًا يرأس لجنة توم لانتوس لحقوق الإنسان، الحكومة البحرينية على «السّماح لشعبها بتنظيم نفسه والتعبير عنها سلميًا ووفقًا لضميره». بالإضافة إلى ذلك، «لن يؤدي القمع السياسي للطائفة الشيعية والمدونين والمدافعين عن حرية التعبير إلى الاستقرار، بل بدلاً من ذلك سيؤجج ذلك النوع من التّطرف الذي تزعم البحرين أنّها تحاربه».

فوق كل شيء، النشاط التجاري بحاجة للاستقرار. يوضح عضو الكونجرس نقطة بسيطة ولكن صحيحة تمامًا. يغذي القمع في البحرين انعدام الاستقرار. لقد حان الوقت لكي يخرق الزعماء في مجتمع الأعمال البحريني، وكذلك في الطائفتين الشيعية والسّنية، هذا الطريق المسدود، ويمضوا قُدّمًا. لقد حان الوقت لكي يخرج المعتدلون في العائلة الحاكمة من الظلال. الرّحلة باتجاه أرضية مشتركة للمصالحة يجب أن تبدأ الآن.

الفينانشيال تايمز: شيعة البحرين يشكون من استبعادهم من العملية السياسية

مجموعة من الرجال الجالسين في مقهى يناقشون الانتخابات البرلمانية المقبلة في البحرين، ويتزايد استياءهم إذ يشرح كل منهم سبب عدم مشاركته في الاقتراع. يتحدثون بصوت منخفض عن أصدقائهم وأقربائهم المسجونين في حملة قمع من قبل الحكومة ضد المحتجين المطالبين بالإصلاح. هناك شكاوى من أنّ البرلمان لا يمثلهم، والنواب لا يفعلون شيئاً للشعب، والسلطة مُركزة جداً في أيدي عائلة آل خليفة الحاكمة. ويقول محمد إن «غالبية الناس لن يقترحوا. إنها ليست ديمقراطية حقيقية. أريد شيئاً يكون فيه للناس صوت فعلي».

هؤلاء الرجال ينتمون للغالبية الشيعية، التي لطالما اشتكت من التهميش الاقتصادي والسياسي على أيدي النظام الملكي السني الحاكم. في العام 2011، كان الشيعة في قلب انتفاضة شكّلت التهديد الأكبر في وجه قبضة آل خليفة على السلطة، مع نزول مئات الآلاف من الناس إلى الشوارع مطالبين بالإصلاح. قُمعت التظاهرات بوحشية بعد أن أرسلت السعودية العربية قواتها لدعم القوات الأمنية البحرينية، لكن الاحتجاجات استمرت بهدوء. لقد تضاءلت على مدى الأشهر الثمانية عشر الماضية، لكن الاستياء لدى الشباب الشيعة كان واضحاً. يُقدّر أن هناك أكثر من 3000 شخص في السجن، بمن في ذلك بعض من أبرز نشطاء حقوق الإنسان في البحرين.

تم حلّ الجمعية المعارضة الأساسية، الوفاق، وسجن زعيمها، الشيخ علي سلمان منذ ديسمبر / كانون الأول 2014. واتهمت الحكومة الوفاق، الجمعية الإسلامية التي فازت بـ 18 مقعداً من المقاعد الأربعين في انتخابات العام 2010، بالترويج للعنف. لكن كثيرين من الشيعة يقولون إنّ الانتخابات البرلمانية، المحددة في 24 نوفمبر / تشرين



مواطن بحريني يقترع خلال الانتخابات الأخيرة (2018) في البحرين

الثاني، ستجري من دون أن يكون لطائفهم أي تمثيل موثوق به. فليس مسموحًا لأعضاء الوفاق الترشح، ويقول البحرينيون إن الحكومة تشجع الأفراد غير المنتسبين للمعارضة على طرح أنفسهم. ويقول سيد أحمد الوداعي، من معهد البحرين للحقوق والديمقراطية، إنه «ليس هناك ما يتمتع بالمصداقية أو بثقة التيار السائد»، مضيفًا أنه «ليس هناك زعماء سياسيين، جميعهم خلف القضبان أو في المنفى. [الحكومة] ببساطة تريد أن يستسلم الشعب». وتصر الحكومة على أن السجناء مجرمين.

ويتهم زايد الزباني، وزير التجارة والصناعة والسياحة، الوفاق بالتخلي عن مسؤوليتها تجاه النخبين، قائلًا إن الجمعية اختارت أن تكون «قوة مدمرة» بدلًا من [أن تكون] «قوة إيجابية في إصلاح البحرين»، مضيفًا أنه «في العام 2011، كان الكثير [من الحراك] مدفوعًا بالعاطفة» و«هناك دروس [تعلمناها] من العام 2011، وشعب البحرين أكثر حكمة الآن ليصدق أو لا يصدق ما يسمعه».

ويقول نشطاء إنَّ الانتخابات ستحدث القليل من التَّغيير في بلد أصبح أكثر قمعًا، في غياب الإعلام المستقل وتهديد السجن الذي يواجهه أولئك الناقدون. يتم تعيين مجلس الشورى مباشرة من قبل الملك حمد بن عيسى آل خليفة. ويحتل أعضاء من العائلة الحاكمة 12 منصبًا من أصل 26 منصب في الحكومة، التي يعينها أيضًا الملك، وفقًا لما ذكره تقرير الخارجية الأميركية لحقوق الإنسان في العالم في العام 2017. ويسلط التَّقرير أيضًا الضوء على القيود على الحق في التجمع وحرية التَّحرك، بما في ذلك الإسقاط التعسفي للجنسية، والحد من المشاركة السياسية الشيعية.

وقال معارض سياسي، تحدث بشرط عدم الكشف عن هويته، إنَّ الحكومة تحتاج إلى بناء الثقة من خلال الإفراج عن السَّجناء السياسيين على سبيل المثال، في حال كانت المملكة تريد المضي قُدُمًا. ويقول المعارض إنَّ «الأشخاص المرتبطين بالحكومة على مدى السنوات الأربع الماضية، لم يحصلوا على أي شيء، فقط المزيد من القمع» مضيفًا «نحن لا نطالب اليوم بانتخاب رئيس الوزراء، إنها أهداف بعيدة المدى. اليوم نريد من الحكومة وضع حد للقمع، الإفراج عن السَّجناء السياسيين، وخلق ظروف للمصالحة». ويعتقد بعض الشيعة أنَّه حان الوقت لكي تعيد طائفهم الانخراط في النظام السياسي: سيكون مستوى الإقبال على الانتخابات مؤشِّرًا هامًا على المزاج [العام].

مجيد العلوي، الوزير السابق الذي شارك في المفاوضات بين العائلة المالكة وجمعية الوفاق في العامين 2011 و2014، يقول إنَّ «غالبية النَّاس يرغبون بالمشاركة»، ويضيف أنَّه «نحتاج إلى البدء ببناء جسور بين [الشيعة] والحكومة».

عندما قاطعت الوفاق انتخابات العام 2014، قالت الحكومة إن نسبة الإقبال على الاقتراع بلغت 52 %، في تراجع عن نسبة 67 % في العام 2010 حين فازت المعارضة بالمقاعد الثمانية عشر التي تنافست عليها (المعارضة قالت إنَّ نسبة الإقبال في العام 2014 كانت أقل من 40 %).

السياسي المعارض يقول إنّ «المشكلة الأكبر في البحرين، والتي خلقت مشاكل منذ العام 1980، هي اضطهاد الشيعة، فهم يشعرون كأنهم مواطنون من الدرجة الثانية أو الثالثة»، ويختتم بالقول إنّ «طالما لم تحل الحكومة هذه المشكلة، سيكون الشيعة معارضين».

إميل نخلة: القمع المستمر للشيعية في البحرين

في وسط المأساة الإنسانية المروعة التي سببها السعوديون في اليمن والتحقيق المتواصل في جريمة القتل المتعمد للصحافي السعودي والكاتب في صحيفة واشنطن بوست جمال خاشقجي، أصدر النظام البحريني حكمًا بالسجن مدى الحياة على رجل الدين الشيعي الشيخ علي سلمان على خلفية التهمة الواهية بتواطئه مع دولة قطر. وقد صدر هذا الحكم غير القانوني من قبل محكمة استئناف البحرين يوم أمس بعد أن برأته المحكمة العليا في البحرين من هذه الاتهامات. ولم تجذب القضية اهتمام وسائل الإعلام إلا قليلاً.

على كل المستويات، أصبحت البحرين دولة تابعة للسعودية ، سياسيًا واقتصاديًا، واتبعت المسار السعودي في كل قضية إقليمية، من الحرب في اليمن و قمع السكان الشيعة إلى حصار قطر، وهي من دول مجلس التعاون الخليجي. البحرين هي أقل الدول فاعلية في دول مجلس التعاون الخليجي. وقد فشلت في إظهار استقلاليتها في العمل مثل الكويت وقطر أو تبني موقف محايد مثل عمان. ويعتمد نظام آل خليفة، وهم أقلية، على المملكة العربية السعودية من أجل أمنه الداخلي والدعم المالي لتسديد عجز ميزانيتها. وهي تحظى بدعم المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة في قمعها المستمر للغالبية الشيعية وإسكاتها لجميع أشكال المعارضة السلمية. وتعود الهجمات الدموية لعائلة آل خليفة الحاكمة على الاحتجاجات السلمية وإسكات مطالبهم [المتظاهرين] بالإصلاح الديمقراطي تعود إلى عام 2011 عندما انضم الشعب البحريني إلى المحتجين في الدول العربية الأوتوقراطية الأخرى في ما أصبح يعرف باسم الربيع العربي.



ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة

وقاد رجل الدين الشيخ علي سلمان ، مع اثنين من زملائه ، علي الأسود والشيخ علي سلطان، جمعية الوفاق الشيعية المعارضة للمطالبة بإجراء انتخابات عادلة وحرّة ووقف الاعتقالات غير القانونية والمحاكمات الزائفة وأحكام السجن المطولة. ودعت الجمعية ، إلى جانب نظيرتها العلمانية «وعد» ، إلى العودة إلى دستور عام 1973، والمشاركة الشعبية في صنع القرار، والقضاء المستقل، والاعتراف بحريات الصحافة، وحرية التعبير وحرية التجمع. ومع انتشار الاحتجاجات في جميع أنحاء البلاد وتعرض نظام آل خليفة - برئاسة الملك حمد بن عيسى وعمه رئيس الوزراء المشهور بالفساد، خليفة بن سلمان- للحصار، دعت الأسرة الحاكمة المحسن السعودي إلى إرسال قوات لحماية النظام الوحشي. ولا تزال القوات السعودية في البحرين حتى اليوم.

وردًا على الاحتجاجات السلمية، قام النظام بحل جمعيتي «الوفاق» و«وعد» واعتقال

عدد من قادتهما والناشطين فيهما. كان الشيخ علي سلمان في ذلك الوقت الأمين العام لـ «الوفاق». اختار زميله علي الأسود وحسن سلطان المنفى الاختياري. وحكمت محكمة الاستئناف البحرينية في وقت سابق من هذا الأسبوع على الثلاثة بالسجن مدى الحياة (كان الحكم على الأسود والسلطان غيابياً).

ومن المفارقات، أن التهمة الأولية ضد علي سلمان ركزت على مشاركته في حركة الاحتجاج في العام 2011، حيث ادعى النظام أنه «يقوض الحكم الدستوري في البحرين». وقد استُخدمت هذه التهمة الزائفة لإدانته في العام 2015 وحكمت عليه بالسجن لمدة أربع سنوات في السجن. ولا علاقة لهذه الإدانة بالتهمة الكاذبة الحالية بمساعدة قطر. كان من المفترض أن يتم إطلاق سراحه في وقت متأخر من العام الحالي.

بعد انضمام البحرين إلى العدوان السعودي السياسي والاقتصادي على قطر بهدف عزلها وتجويع شعبها، قرر نظام آل خليفة توجيه الاتهام إلى علي سلمان بالتجسس لصالح قطر التي تعتبرها البحرين دولة معادية حالياً. وبعد تبرئته [الشيخ علي سلمان] من قبل المحكمة العليا في البحرين من هذه الاتهامات الزائفة قبل بضعة أشهر، استأنف النظام الحكم أمام محكمة الاستئناف. وتمت إعادة محاكمته وإدانته وحكم عليه بالسجن المؤبد. وسطحية العدالة هذه مثال آخر على القمع الوحشي والقاسي للمعارضة على يد النظام.

لماذا الحكم القاسي؟ ولماذا الآن؟

مع استعداد النظام البحريني لإجراء الانتخابات البرلمانية في وقت لاحق من الشهر الحالي، يدرك أن شرعية مثل هذه الانتخابات محل مسائلة، لأن المعارضة رفضت المشاركة. وقد استندت المعارضة في رفضها لمقاطعة الانتخابات على الحجة الصحيحة القائلة إن النظام يسيطر بشكل كامل على الانتخابات، وهي ليست نزيهة ولا حرة. وتوضح المعارضة للبلدان المؤيدة للديمقراطية، وخاصة الولايات المتحدة وبريطانيا، بأن البحرين، التي اعتادت الدفاع عن الدستور في عهد الأمير الراحل

عيسى بن سلمان، ابتعدت عن الديمقراطية وقانون التصويت (شخص واحد-صوت واحد) وانتقلت إلى نظام الفصل العنصري الذي لا تملك الغالبية فيه حقوقًا ولا حريات. ويحذو الملك حمد ونظامه حذو حكم الرجل القوي في المملكة العربية السعودية في عهد ولي العهد محمد بن سلمان وفي دولة الإمارات العربية المتحدة في عهد محمد بن زايد.

وهناك عامل آخر وراء هذا الحكم القاسي وغير القانوني، وهو تصميم النظام على كسر ظهر جمعية الوفاق، أكبر حركة معارضة شيعية في البحرين. خلال خدمتي الحكومية، كنت وزملائي نرى أن الوفاق جماعة سياسية سلمية سائدة ملتزمة بالإصلاح. تحدثنا من حين لآخر مع قادة وأعضاء الوفاق لأننا اعتقدنا بشكل صحيح أنهم ملتزمون بالعمل داخل النظام لتحقيق الإصلاح السياسي والمساواة لجميع المواطنين بموجب القانون.

لم يكن لـ «الوفاق» أي عدااء تجاه نظام آل خليفة وكثيرًا ما تواصلت مع الابن الأكبر للملك، ولي العهد الأمير سلمان بن حمد، لإجراء حوار حول مستقبل البحرين تحت مظلة حكم آل خليفة. كان سلمان في كثير من الأحيان يتقبل مثل هذه العروض. ولكن في كل مرة كان ينقل فيها هذه الأفكار إلى مجلس العائلة، كان رئيس الوزراء القوي وأنصاره المحافظين داخل الأسرة الحاكمة والديوان الأميري أو الديوان الملكي، وخاصة بين ما يسمى بالخوالد، يحبطونها.

وعلى الرغم من أن جمعية الوفاق المسالمة تعرض العمل في إطار النظام من أجل مستقبل البحرين، ضاعف النظام عدوانيته تجاه الشيعة. وبما أن دعاية النظام الكاذبة بأن إيران توجه الحركة الشيعية أو أنها متورطة في الإرهاب لم تلقَ النجاح، فقد بدأ [النظام] باعتقال المزيد من أعضاء المعارضة، بما في ذلك رجال الدين والبرلمانيين.

في العام الماضي، شعر النظام بالجرأة في قمعه المكثف ضد الشيعة من خلال ظهور محمد بن سلمان في المملكة العربية السعودية وانتخاب دونالد ترامب رئيسًا

للولايات المتحدة. يستخدم محمد بن سلمان القمع لإسكات جميع أشكال المعارضة في بلده وخارج حدوده ، بما في ذلك داخل عائلة آل سعود. إن مقتل خاشقجي بناء على طلب النظام السعودي داخل القنصلية السعودية في اسطنبول ليس سوى مثال واحد على وحشية محمد بن سلمان ضد نُقاده المفترضين. لقد أوضح الرئيس ترامب للحكام القبليين في الخليج وللأنظمة العربية الأوتوقراطية الأخرى أن حقوق الإنسان لم تعد محرّكاً للسياسة الخارجية الأمريكية أو اختباراً لمعاملاته مع الديكتاتوريين العرب. وطالما هم يواصلون شراء الأسلحة الأمريكية ودعم هستيريا ترامب المناهضة لإيران، فسيحظون بدعمه.

هل هناك مسار نحو الأمام؟

بإصدار الحكم بالسجن المؤبد ضد الشيخ علي سلمان، يقوم نظام آل خليفة، وهم أقلية، بتأجيج النار وتعريض مستقبل هذه الدولة للخطر. بإحباط الأمل في التحول السلمي للبلاد إلى شيء مشابه للحكم الرشيد، فإن النظام يقود البلاد بحماقة إلى هاوية عدم الاستقرار والفوضى. لن يتم إنقاذ نظام آل خليفة من قبل الأطراف الخارجية، مهما كانت قوتها. إن جيش الأمريكيين والبريطانيين وغيرهم من الاستشاريين الأجانب -بالإضافة إلى المستشارين والأكاديميين والدبلوماسيين المتقاعدين والضباط العسكريين ومجموعات الضغط في واشنطن ولندن وأماكن أخرى- الذين يدفع لهم النظام بشكل رائع للضغط نيابة عنه لن يكونوا قادرين على إنقاذ النظام إذا كان الشعب البحريني قد قرر قول «كفى». إن جحافل الاستشاريين لن تصمد حول النظام متى يتوقف المال أو عندما يبدأ الإعلام الغربي في فضح الصفقات المشبوهة للمستشارين مع الأنظمة الوحشية مثل ذلك الموجود في البحرين.

إذا كان صانعو السياسة في الولايات المتحدة، خصوصاً في مجتمع الأمن القومي، يعتقدون أن أمن أميركا القومي طويل الأجل في ما يتعلق بالبحرين سيُخدَم بشكل أفضل عندما يكون البلد مستقرًا وسلميًّا في الداخل، فعليهم أن يحثوا آل خليفة على إلغاء عقوبة السجن المؤبد ضد علي سلمان، وزميليه على الفور وبدء حوار مع

المعارضة -الشيعة والسنة- قبل الانتخابات البرلمانية المقبلة. مباشرة بعد الاستقلال في العام 1971، خلص الأمير الراحل عيسى بن سلمان بحكمة إلى أنه لا يمكن تحقيق السلام الداخلي في البحرين إلا من خلال شراكة بين الأقلية السنية والغالبية الشيعية. وقد أصدر دستوراً بعد مشاورات مطولة بين الممثلين السنيين والشيعة الذين انتخبهم مجتمعهم بحرية وهم أعضاء في كل من الجمعية التأسيسية في العامين 1972-1973 والجمعية الوطنية في العام 1974.

لقد شهدت عن كثب معظم تلك المشاورات والاجتماعات وتعجبت من الحكمة البدوية للأمير عيسى، الذي التقيت به عدة مرات. في ذلك الوقت، دعمت واشنطن نهج الأمير عيسى واعتقدت أنه يمكن أن يشكل مثلاً ممتازاً لتتم محاكاته من قبل الحكام القبليين الآخرين. أعلن ابنه حمد، الذي أصبح أمير البحرين عقب وفاة عيسى، نفسه ملكاً في العام 2001، ومنذ ذلك الحين استخدم أجهزة الأمن والمرتزقة الأجانب لحكم البحرين بقبضة من حديد. يجب على حمد أن يسأل نفسه عما إذا كان انحدار البلد من الوثام الطائفي والتعاون إلى المواجهة والعنف سينقذ حكمه.

تشاتام هاوس: القمع المستمر يُكذّب رواية الحكومة عن الانتخابات في البحرين

أعلنت عائلة آل خليفة الحاكمة والحكومة البحرينية عن نجاح الانتخابات النيابية والبلدية التي أُجريت في 24 نوفمبر / تشرين الثاني، وقد أملوا استخدام نتيجة ناجحة للانتخابات لمحو الذاكرة العامة والدولية عن انعدام الاستقرار في البحرين بعد احتجاجات الربيع العربي في العام 2011.

مع ذلك، تقدم هذه الرواية سردًا من جانب واحد للانتخابات، والذي يسعى إلى التغطية على مقاطعتها [الانتخابات] من قبل جمعيتي المعارضة المحظورتين الوفاق ووعد، وعلى حملة قمع طويلة الأمد تقودها الحكومة ضد المعارضة الشعبية.

الربيع العربي: نقطة تحول

خلال أكثر من مائتي عام من حكم آل خليفة، كانت البحرين تتمتع بمشهد فريد وحيوي من السياسة الداخلية والاحتجاج، على الأقل مقارنة ببقية الدول الخليجية.

في العام 2001، وردًا على تصاعد التوترات السياسية والطائفية بسبب التمثيل السياسي والتهميش الاقتصادي، نفّذت الحكومة ميثاقًا وطنيًا يتطلع للمستقبل. وحول هذا النظام السياسي إلى ملكية دستورية مع هيئة تشريعية منتخبة، كوسيلة لإعادة التوازن للنظام السياسي مع الحفاظ في الوقت ذاته على سلطة آل خليفة.

ومنذ ذلك الحين، شاركت الجمعيات السياسية (أو الأحزاب السياسية) مثل جمعية الوفاق التي يقودها الشيعة أو جمعية وعد العلمانية، من بين آخرين، بشكل متقطع في الانتخابات، لكنها قاطعتها أيضًا احتجاجًا على نفوذها المحدود في العملية السياسية.



شعار الانتخابات النيابية الأخيرة (2018) التي شهدتها البحرين

أثبتت احتجاجات الربيع العربي في العام 2011 أنها نقطة تحول في تاريخ البحرين عندما خرج البحرينيون بشكل جماعي، من جميع الطوائف والتحالفات السياسية، للدعوة إلى المزيد من الإصلاح السياسي. وسرعان ما اندلعت حملة قمع تدعمها المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت، ما أسفر عن مقتل عدد من المواطنين واعتقال وسجن الآلاف من البحرينيين.

وعلى الرغم من محاولات المصالحة الوطنية، اتخذت الحكومة موقفًا متشددًا وحلت جمعيتي الوفاق والوعد، وسجنت قياداتهما وحظرت على أعضائهما الترشح للانتخابات، ما أجبر الكثيرين على الرحيل إلى المنفى. حُكِمَ على زعيم جمعية الوفاق، علي سلمان، مؤخرًا بالسجن مدى الحياة لاتهامه بالتجسس لصالح قطر. وقبل الانتخابات، دعت الجمعيتان كلاهما إلى مقاطعتها، لذلك، تبدو مزاعم الحكومة بأن الانتخابات قد شهدت أعلى نسبة تصويت من أي وقت مضى مريبة.

تحد سياسي

استقرار البحرين مهم لجيرانها الخليجيين، وللحكومتين الأمريكية والبريطانية اللتين تربطهما علاقات سياسية وأمنية قوية مع الحكومة [البحرينية]. منذ العام 2011، ازداد تحالف آل خليفة مع المملكة العربية السعودية وأصبحت الإمارات العربية المتحدة أكثر اعتمادًا على سخائها الاقتصادي للحفاظ على الاستقرار - في أكتوبر / تشرين الأول، تم الإعلان عن حصول البحرين على حزمة ثانية من المساعدات قيمتها 10 مليارات دولار للمساعدة في الحفاظ على توازن الميزانية.

وسارت البحرين، كشريك صغير في الحلف، بخطى ثابتة مع الرياض وأبو ظبي، فدعمت مقاطعة قطر وانضمت إلى الاستراتيجية الإقليمية الأوسع لكبح إيران. بالفعل، وعلى مدى التاريخ، ألقت الحكومة البحرينية مرارًا وتكرارًا اللوم على إيران على خلفية تأجيج التوترات الطائفية المحلية، واتهمتها، على نحو غير مفاجئ، بالتدخل في الانتخابات خلال عطلة نهاية الأسبوع.

بالإضافة إلى تنامي النزعة السلطوية على الحياة السياسية في الخليج، تشكل حالة البحرين تحديًا لصانعي السياسة في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. فإلى جانب القتل الوحشي للصحافي السعودي جمال خاشقجي، وسجن الأكاديمي ماثيو هيدجز في الإمارات العربية المتحدة، يظهر توجه نحو اتساع نطاق القمع السياسي ونشهد تجاهلاً صارخاً لحقوق الإنسان في جميع أنحاء المنطقة.

لقد أيدت إدارة ترامب هذا السلوك فقط من خلال منح الأولوية لسياساتها «أمريكا أولاً» مقابل أولئك الذين يناصرون حقوق الإنسان. ويبقى أن نرى ما إذا كانت بريطانيا العالمية، بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، ستتبع استراتيجية ذات توجه اقتصادي مشابه، تقدم المصالح التجارية على السياسية منها.

مهما كانت النتيجة، لا يبدو المستقبل جيدًا للشعب البحريني، الذي سيظل محببًا ومهمشًا وسط القمع. يجب على المجتمع الدولي الآن، وأكثر من أي وقت مضى،

ألا يؤيد النتائج السياسية المفبركة. ومن دون بذل جهد لتنفيذ مصالحه وطنية ذات مغزى، ومعالجة الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان، ستظل السياسة البحرينية ضعيفة وإقصائية، ما ينذر بمستقبل يتضمن المزيد من الاضطرابات.

آيسيا كايزوني: تاريخ الانتخابات: هل يمكننا الحديث عن ديمقراطية في البحرين؟

التعريف الأساسي للديمقراطية يشير إلى أن نظامًا مماثلًا يمنح على الأقل حق الاقتراع العام للبالغين، انتخابات متكررة وحرّة وتنافسية ونزيهة؛ أكثر من حزب سياسي واحد وأكثر من مصدر واحد للمعلومات. هذا التعريف يثبت أن البحرين هي ديمقراطية مزيفة. يمكن بالتأكيد القول إن المملكة الخليجية الصغيرة لا تحترم أيًا من السمات الأساسية لبلد ديمقراطي.

شهدت البحرين ست فترات انتخابية فقط، في حال احتسبنا أيضًا الانتخابات المقبلة لمجلس النواب، والتي ستُعقد هذا العام في 24 نوفمبر / تشرين الثاني. أُجريت الانتخابات الأولى في العام 1973 ، ثم 2002 ، 2006 ، 2010 ، 2014 و 2018.

في العام 1973، وبعد استقلال البحرين عن المملكة المتحدة، شهدت البلاد انتخاباتها الأولى. في ذلك الوقت، سارت كل من السنة والشريعة معًا في الانتخابات البرلمانية. لكن سرعان ما بدأت عائلة آل خليفة الحاكمة السنية بنشر خطاب طائفي مناهض للشريعة يهدف إلى تفكيك ماشكل في السابق شراكة سلمية. استهدفت [عائلة آل خليفة] الغالبية الشيعية من خلال زيادة التمييز داخل أنظمة العمل والتعليم والضمان الاجتماعي. بالإضافة إلى ذلك، لجأت الحكومة البحرينية إلى تخفيف تأثير الشريعة من خلال تقسيم الدوائر الانتخابية. وذهب النظام أبعد من ذلك في محاولاته للحد من مشاركة الشيعة - إلغاء الجنسية بهدف إعادة الهندسة الديموغرافية [للبلاد] مع السماح بزيادة عدد المواطنين السنة الأجانب. وأقر [النظام] بأن التعاون المدني أو السياسي العابر للطوائف هو أكبر تهديد داخلي لبقاء النظام.

قبل انتخابات العام 1973، أصدر الحاكم السابق الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة



تظاهرة تلبية لدعوة مقاطعة الانتخابات في العام 2014

مرسوماً لانتخاب جمعية تأسيسية لصياغة دستور والتصديق عليه، وقد تم إلغاؤه بعد فترة وجيزة، وبالتالي كان البلد خاضعاً لفترة السلامة الوطنية من العام 1975 إلى العام 2002.

في التسعينيات، نزل المواطنون البحرينيون إلى الشوارع للمطالبة بالديمقراطية. انتهت الاحتجاجات مع بداية فترة الإصلاحات الديمقراطية التي وعد بها الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة. في العام 2001، تم وضع ميثاق العمل الوطني، من أجل إعادة البلاد إلى الحكم الدستوري. طلبت المعارضة إدخال تعديل على دستور 1973، وتغيير المجلس التشريعي من مجلس واحد إلى مجلسين. وقد ضمن الملك أن يكون مجلس النواب المنتخب فقط هو الذي يتمتع بالسلطة التشريعية، في حين سيكون لمجلس الشيوخ المعين دور استشاري صارم. وعلى الرغم من ذلك، فإن الدستور الإضافي الذي صدر في العام 2002 زعم أن كلاً من مجلس النواب المنتخب والمعين

يتمتعان بسلطة تشريعية متساوية في البرلمان. ونظرًا لهذه العملية غير العادلة، قاطعت مجموعة من أربع جمعيات سياسية هي الوفاق و أمل و التجمع القومي والأمل الإسلامي انتخابات العام 2002، ولاحقًا انتخابات العام 2014. قمعت عائلة آل خليفة الجمعيات السياسية واتهمتها بالتحريض على العنف بمجرد انسحاب الأعضاء من البرلمان احتجاجًا [على الوضع].

منذ العام 2011، ساء الوضع في البحرين. لا تزال البحرين تتصرف كدولة ديمقراطية، وتجري انتخابات منتظمة، لكن مصدر القلق الرئيسي في الوقت الحالي هو الافتقار التام للانتخابات الحرة والنزيهة. من الجدير الالتفات إلى حقيقة مفادها أن الانتخابات لا تعني بالضرورة الديمقراطية. على مر السنين، تظاهرت البحرين بالامتنال للتوصيات الدولية، وفي الوقت نفسه ما زالت تقيّد الحريات وتواصل انتهاك حقوق الإنسان على نطاق واسع.

ستجري البحرين الانتخابات في 24 نوفمبر / تشرين الثاني، على الرغم من القيود التي لا تعد ولا تحصى، والتي تمنع الانتخابات من أن تكون حرة أو عادلة حقًا. يوجد في الوقت الحالي حوالي 4000 سجين سياسي وراء القضبان، من بين عدد يبلغ حوالي 800000 مواطن. الأحزاب السياسية الرسمية غير شرعية، وقد تم حل جميع الجمعيات السياسية المعارضة بالقوة. تحتكر العائلة الحاكمة السلطة السياسية وتسيطر على جميع وسائل الإعلام. وفي مثل هذا المناخ السياسي، لا يمكن لأحد القول إن الديمقراطية الحقيقية سوف تسود بعد انتخابات 24 نوفمبر / تشرين الثاني. لن تكون الانتخابات سوى إجراء آخر لخداع الجمهور وهي فشل حقيقي لديمقراطية حقيقية في الجزيرة الخليجية المضطربة.

الغارديان: قضية حكيم العربي اختبار حقيقي للسياسة الجديدة للفيفا في مجال حقوق الإنسان

صرّح لاعب كرة القدم البحريني حكيم العربي أن السلطات التايلاندية احتجزته على خلفية «إخطار أحمر» من قبل الإنتربول هز عالم الرياضة. «الإخطار الأحمر» هو طلب تحديد مكان الشخص واعتقاله مؤقتًا بانتظار تسليمه. وقد وثّقت هيومن رايتس ووتش إساءة استخدام «الإخطار الأحمر» من قبل الصين والدول الأخرى بسبب الاعتقالات ذات الدوافع السياسية وغير المشروعة. وفي أحدث تحول للقصة، يقول مدير دائرة الهجرة في تايلاند الآن إن البحرين طلبت القبض على اللاعب قبل وصوله إلى تايلاند، ما يشير إلى أنه كان تحت المراقبة حتى في أستراليا. وعلى الرغم من أن الإنتربول قد ألغى الإخطار، إلا أن العربي لا يزال في مركز احتجاز تايلاندي، ويواجه الترحيل الوشيك إلى البحرين، حيث قد يتعرض لخطر السجن والتعذيب.

وللاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا) القوي قواعد واضحة بشأن حقوق اللاعبين وحقوق الإنسان والمدافعين عن حقوق الإنسان ولديه القدرة على منع لاعب كرة القدم اللاجئ من العودة القسرية إلى البحرين. وهذا يعني أن قضية العربي هي اختبار حقيقي للسياسة الجديدة للفيفا في مجال حقوق الإنسان: فهل ستقف الفيفا مع لاعب كرة القدم وتدافع عنه ضد المنتهكين الأغنياء والأقوياء لحقوق الإنسان، مثل الحكومة البحرينية؟

في العام 2012، صرّح العربي بأن السلطات البحرينية اعتقلته وعذبتة أثناء الاعتقال، وذلك بسبب النشاطات السياسية لأخيه. وفي العام 2014، حُكِم على العربي غيابيًا بالسجن لمدة 10 سنوات بتهمة تخريب مركز للشرطة -وهو ما ينفيه، مشيرًا إلى أنه في وقت الجريمة المزعومة، كان يشارك في مباراة متلفزة مع نادي الشباب لكرة القدم في البحرين.



حكيم العربي يتلقى تهنئة لفوزه من الشيخ سلمان بن إبراهيم آل خليفة

وقال العربي لصحيفة النيويورك تايمز إنهم «عصبوا عيني»، ووصف التعذيب الذي تعرض له على أيدي مسؤولين بحرينيين في العام 2012: «لقد احتجزوني بشدة، وبدأ أحدهم يضربني على ساقي بقسوة، قائلاً: «أنت لن تلعب كرة القدم مرة أخرى. سندمر مستقبلك».

هرب العربي إلى أستراليا في العام 2014، حيث مُنح اللجوء في العام 2017، وهو يلعب الآن كرة القدم لنادي باسكو فالي الشبه احترافي في ملبورن. عندما كان العربي مع زوجته في عطلة في تايلاند الشهر الماضي، تم توقيفه في مطار بانكوك وهو الآن يجد نفسه في معركة شد حبل بين أستراليا والبحرين. وتأتي تايلاند في منتصف هذه المعركة. ومصير العربي في يديها، ويمكن للفيفا أن تؤثر على قرارها -ولكنها [تايلاند] لم تستجب لطلب هيومن رايتس ووتش بإصدار بيان حول قضيته.

وكان العربي قد انتقد الرئيس الحالي للاتحاد الآسيوي لكرة القدم، الشيخ سلمان بن إبراهيم آل خليفة، خصوصًا خلال ترشحه لرئاسة الفيفا في العام 2016، داعيًا إلى إجراء تحقيقات بشأن سجن وتعذيب الرياضيين البحرينيين الذين احتجوا سلميًا ضد حكم عائلته في مظاهرات الربيع العربي في العام 2011.

الشيخ سلمان هو أيضًا نائب رئيس الفيفا. وتنص المادة 3 من قانون الفيفا، وهو دستور المنظمة، على أن «الفيفا تلتزم باحترام جميع حقوق الإنسان المعترف بها دوليًا، وتسعى إلى تعزيز حماية هذه الحقوق». وتقول سياسة حقوق الإنسان في المنظمة أيضًا إن «الفيفا ملتزمة بالمساعدة على حماية حقوق لاعبي كرة القدم وستقوم باستمرار بتقييم القوانين والإجراءات القائمة، وإذا دعت الضرورة، النظر في اتخاذ تدابير إضافية ... » بالنظر إلى ما حدث مع المنتقدين السياسيين السلميين الآخرين للخليج، تحتاج الفيفا إلى القيام بتدخل عاجل لمساعدة العربي على تجنب العودة القسرية إلى البحرين حيث يواجه خطر الاضطهاد. نتيجة مثل هذه القضية يجب أن تشكل مصدر قلق عميق للفيفا. فوفقًا لتقرير صادر عن منظمة العفو الدولية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، فإن علي هارون، آخر معارض بحريني أعيد إلى وطنه من تايلاند، تعرض «للضرب المبرح، وتقييده بالأصفاد ووضعه في كرسي متحرك قبل إعادته قسرًا في رحلة إلى البحرين ... وأفادت تقارير لاحقة صادرة عن منظمات حقوقية بحرينية ووسائل إعلامية إلى أن هارون أصيب بجروح بالغة قبل وصوله إلى البحرين وتم نقله إلى المستشفى عند وصوله».

هذه القضية تشبه بشكل صارخ [قضية] العربي. وكالعربي، كان هارون ناقدًا سلميًا للحكومة البحرينية، وقد تم تسليمه من قبل السلطات التايلندية بناءً على مذكرة اعتقال «إخطار أحمر» الصادرة عن الإنتربول. علاوة على ذلك، هناك أسباب كثيرة للخوف من أن المحاكم التايلندية وسلطات الهجرة لن تحمي حقوق العربي. فشلت تايلاند منذ مدة طويلة في احترام مبدأ «عدم الإعادة القسرية» الملزم قانونًا، حيث

يحظر على الدول إعادة فرد إلى بلد حيث يواجه التعذيب أو غيره من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان.

وقد وثّقت هيومن رايتس ووتش قيام السلطات التايلاندية في الأعوام الأخيرة بإعادة عدد من اللاجئين وطالبي اللجوء بشكل قسري، بما في ذلك إرسال 100 من الإيغور - وهم أقلية تركية ذات غالبية مسلمة - إلى الصين، حيث يواجهون الاضطهاد ومعسكرات الاعتقال. لا ينبغي أن تكون نهاية لعبة حكيم العريبي العودة القسرية إلى البلد الذي هرب منه. تحتاج الفيفا إلى استخدام صوتها للدفاع عن هذا اللاعب قبل فوات الأوان.

القسم الرابع

بورتريه

الراحل جاسم مُراد: نخلةٌ بحرينيةٌ لا يُملي عليها أحدٌ

كما يعرف النخل أهله، يعرف البحرينيون رجال بلدهم المحترمين. المشاركة الواسعة في مراسم دفن الفقيد جاسم مراد، عضو المجلسين التأسيسي والوطني في 1973، أظهرت مستوى الإجماع الوطني حول هذه الشخصية المحبوبة والمحترمة عند البحرينيين بجميع أطيافهم وتلاوينهم. لقد ضجّت مواقع التواصل الاجتماعي بالعبارات التأبينية المثمّنة لهذه الشخصية منذ الإعلان عن خبر وفاته يوم الأربعاء الماضي 9 يناير 2019.

ابن المحرّق جاسم مراد (-1930 2019)، العروبي والمثقف الوطني المستنير كما وصفه المناضل إبراهيم شريف، مقرب من الشيعة والسنة على السواء، العلمانيين والدينيين، البسطاء والمثقفين، الأغنياء وأبناء الطبقة المتواضعة. لا يخطئ التواضع حديثه البسيط العفوي، ولا تندى الابتسامة عن وجهه وهو يجالس الناس ويسأل عمن غاب عنهم: «شوفوه ليش مختفي من فترة يمكن محتاج شي ترى إحنا حاضرين». لم يودّع البحرينيون الرجل الوطني فقط، بل الكريم الذي لا يردّ سائلاً، والمبادر بالسؤال عمّن له حاجة يقضيها.

يعامل الجميع بودّ وحبّ وتواضع وطريقة تنم عن قلب شفاف: الأهل والمعارف والأصدقاء والغرباء، كذلك كما العمال لديه والخدم، ولا يختلف الوضع مع الأجانب الذين يلتقيهم أو يصادفهم عندما يسافر سائحاً.

«لا يشبهه جاسم مراد الأغنياء ولا الأثرياء ولا التجار ولا رجال الأعمال، يشبه نفسه فقط، إنسان كافّ عاقّ مستغنٍ، ورغم كونه من الأثرياء ورجال الأعمال، فإن هذه المظاهر لا تنعكس على شخصيته المتواضعة». هكذا يصفه أصدقاؤه المقربون.



الراحل جاسم مراد

متابعٌ دقيق للوضع السياسي المأزوم في البلاد، ومهتم حريص على تحريك ما يمكن أن يساهم في حلحلة الوضع، إنَّه صاحب أحد البيوت التي شهدت اجتماعات عدَّة لقادة سياسيين، وانطلقت منها مبادرات عدَّة من أجل التهدئة، من أجل كتابة بيان ما، أجل التوسط بين الحكومة والمعارضة..

ورغم بساطة لغته في الكتابة لكنَّه يصرُّ على توصيل رأيه والتعبير عنه، يقول للصحافيين: «سأكتب وصلِّحوا لي».

انخرط جاسم مراد في هيئة الاتحاد الوطني التي تشكلت في الخمسينات وكان قريباً من المناضل عبد الرحمن الباكر وقد تمَّ نفيه إلى الكويت لسنوات. وفي المجلسين التأسيسي والوطني عرف جاسم مراد بمواقفه الواضحة والجريئة، فهو المنحاز إلى

التحديث وحقوق المرأة وفصل الدين عن الدولة، وتحقيق التنمية الرشيدة والعدالة الاجتماعية وحرية الرأي والضمير والمعتقد كما يؤكد الدكتور حسن مدن.

أيد الحراك المطلبي في 2011 وكان مع شعار الإصلاح والتغيير التدريجي ومن الدعاة إلى التعقل في الطرح، ويرى أن المطالب يجب أن تكون أكثر واقعية، وطالما ردّد أن البحرينيين نقطة في محيط الخليج. كان يخشى على الحراك من اندساس المخربين والمخبرين، ويعتقد أن الثورة تحولّت إلى فخّ تمّ فيه اصطياد الناس.

كان حزيناً وموجوعاً بسبب تداعيات 2011، أديرت في بيته عدد من الحوارات الوطنية آنذاك، وخلال تلك الجلسات يحدث أن تصل أخباراً بسقوط شهيد بسبب المواجهات، تنكسر ابتسامته ويحلّ مكانها الوجع، لا يحتمل قلبه هذه الأخبار، يقول دائماً: هذا (الواتس أب) يوترني لا أستطيع أن أتلقي الأخبار.

يمنعه عمره الذي تجاوز الثمانين عاماً والمرض من البقاء أحياناً في هذه الجلسات، يعتذر عن الاستمرار ويصعد إلى غرفته، لكنّه يوصي الحاضرين بإكمال الجلسة، ويوصي ابنه أو خادمه بمداواة الجالسين حتى يكملوا نقاشاتهم وموضوعاتهم.

يختلف مراد مع بعض التيارات السياسية المعارضة في تقدير سقف المطالب والحراك السياسي العام، ولديه ملاحظات على مسار الحراك السياسي في البحرين، وهو لا يتوانى عن لفت النظر إلى ما يراها أخطاء تجري عند باب هذه المطالب. لكنّه كان قريباً من الجميع الذين يعرفون مدى صدقه وحبّه ووطنيته وإخلاصه.

خلال لقاء صحافي أجري معه بعد توجيه دعوة له لحضور حوار التوافق الوطني، طالب مراد «بتشكيل لجنة من حكماء البلاد تتولى إعادة صياغة الدستور تحت إشراف خبراء دوليين» على أن «يتم التوافق فيه على مطالب الحكومة والشعب»، وطالب بحرمان المجنّسين حديثاً من التصويت في الانتخابات «ما لم يمر 10 سنوات على تجنيسهم»، وتضمّنت رسالته التي سلمها إلى رئيس الحوار خليفة الظهراني

مطالبته بإطلاق كافة معتقلي الرأي قبل بدء الحوار، وبأنه لا يجوز قطع راتب أي مواطن حتى وهو مسجون لأي سبب كان، ومنع الجيش ورجال الداخلية أن يصوتوا في الانتخابات. ورأى أن «هؤلاء يؤمرون ولذا هم غير أحرار فيما يختارون».

«هو شخص لا يُملَى عليه» هكذا يصفه المقرَّبون، يقول أحدهم «لقد كان اسمه مطروحاً في لجنة الميثاق ثم في لجنة الحوار الوطني، وفي كلِّ مرة يستبعد بعد طرحه لأنَّهم يخشون أن لا يتمكَّنوا من تضبيطه وفق ما يريدون».

جاسم مراد ابن النخلة، والنخلة المعطاءة لا تقبل أن يُملَى عليها أحد، لا تقبل غير إملاء الأرض التي تقف فوقها بشموخ. لقد عاش مراد نخلة ومات واقفاً.

بروفایل بلدوزر الفساد فوزي الجودر... من هو رئيس اللجنة الوطنية لتقويم المؤهلات العلمية؟

تعرف معنا على قصة صعود سريع لأحد أهم مسؤولي التعليم في البحرين. بطل القصة وكيل وزارة التربية والتعليم لشؤون التعليم والمناهج، رئيس اللجنة الوطنية لتقويم المؤهلات العلمية الدكتور فوزي عبدالرحمن الجودر.

الجودر الذي حرم المئات من الطلبة خارج البحرين من حصاد تعبهم، وأعادهم للمربع الأول، ليكونوا مجرد حملة ثانوية عامة، اليوم هو الرجل الذي تشرّب له الأعناق في قضية الشهادات المزورة، خرج بعد صمت دام أياماً ليصرح بـ«استحالة تمرير أي مؤهل غير مستوفٍ للشروط والمعايير»، وأن هناك «إجراءات دقيقة للتأكد من صحة المؤهلات العلمية».

بعد أن وجه رئيس الوزراء لما أسماه (التحقّق) من قضية الشهادات الوهمية، قال الجودر، كمن نفخ صدره حسب التعبير الشعبي: «اللجنة الوطنية وقسم معادلة الشهادات الأجنبية على أتم الاستعداد لأن تعمل يداً بيد مع جميع الجهات ذات العلاقة بالمملكة وخارجها، من أجل التصدي ومكافحة الشهادات الوهمية والحد من انتشارها وتداولها في المجتمع التعليمي والمهني في مملكة البحرين». تصريح نسخه بعد ثلاثة أيام حينما حاول حرف القضية نحو قضية شهادات الطلبة الدارسين لتخصص الطب في الجامعات الصينية.

دعونا نمر على ملخص لسيرة الجودر في السنوات السبع الماضية:

في العام 2011، بعد صدور قرار حكومي بتوقيف إدارة معهد البحرين للتدريب، تم وضع المعهد تحت سلطة وزارة التربية والتعليم، وانتدبت أربعة من أكاديميي جامعة البحرين، بينهم الجودر، كي يشغلوا مناصب قيادية فيه.



فوزي الجودر

كان مفروضاً أن يرأس الجودر قسم الكهرباء كونه خريج الهندسة الكهربائية ومحاضراً في جامعة البحرين، لكن بقدرة قادر أصبح نائباً للمدير العام للشؤون الإدارية والمالية.

تولى الجودر بنفسه إجراءات الفصل والتوقيف عن العمل والتحقيق مع معظم موظفي المعهد، وعمل بصرامة على استبدال رؤساء الأقسام البحرينيين برؤساء أقسام أجنبية.

ثم تولى الجودر عملية تطهير المعهد من أغلب الموظفين الشيعة - ولا داعي لتلطيף الجريمة بمصطلحات مخففة- وإحلال آخرين مكانهم. كانت هذه الإجراءات مخالفة للقانون حتى إن ديوان الرقابة المالية عدها في تقريره لعام 2013-2014 واحدة من مخالفات وزارة التربية والتعليم التي يقع المعهد تحت إدارتها.

نقل الجودر نحو 50 من موظفي المعهد الشيعة إلى مدارس تابعة لوزارة التربية، بعدها قامت وزارة التربية والتعليم بندب 53 موظفاً من موظفيها وأغلبهم من

المتطوعين غير المؤهلين للعمل في المعهد، لكي تكتمل عملية التطهير، ويتحقق الإحلال والسيطرة من وجهة نظر السلطة.

ويمكن العودة إلى تفاصيل ما ذكره ديوان الرقابة المالية والإدارية في نوعية المخالفات الواضحة التي قام بها الجودر والردود التبريرية التي قدمتها التربية في هذا الصدد.

قام الجودر، بحرمان موظفي المعهد من العديد من الحقوق والامتيازات مثل التأمين الصحي والترقيات والحوافز، فضلاً عن الزيادة العامة لرواتب موظفي الحكومة التي صرفت في العام 2011 بمقدار 15%.

حريم السلطان

استغلال الجودر لمنصبه في إقامة علاقات عاطفية مع الموظفات، طالما كان محل وشوشة موظفي المعهد وتناوبهم. عندما عُيِّن مديراً للمعهد، ظلّ محتفظاً بمنصبه كنائب المدير العام للشؤون المالية والإدارية لفترة، وظلّ يتراوح بين المكتبين لفترة مع 5 سكرتيرات تحت يده، اثنتان لمكتبه كنائب للمدير العام للشؤون المالية والإدارية، وثلاث لمكتبه كمدير المعهد.

الجودر طالما أخرج مسؤولي المعهد الآخرين، ففي غداء عمل مع مسؤولي عدد من شركات القطاع الخاص، فضّل الجلوس والتضاحك مع سكرتيراته تاركاً مسؤولي الشركات لوحدهم على طاولة أخرى.

كذلك سفراته المتكررة مع الموظفات اللاتي يجلبهن بنفسه للمعهد. ففي سفراته لاختيار المدرسين للمعهد وإجراء المقابلات، كان لا يسافر إلا مع واحدة من موظفتين معروفتين، مستثنياً الرؤساء المختصين. وفي إحدى السفرات التي ذهب فيها برفقة وفد مصاحب، تفاجأ أعضاء الوفد أنه قد تمّ حجز فندقين، أحدهما أقام فيه مع سكرتيرته، والفندق الآخر لباقي الوفد، وكان ذلك مثار استغرابهم وتهامساتهم.

إحدى السكرتيرات (نتحقّق عن ذكر اسمها) أعطاهما الجودر صلاحيات واسعة للأمر والنهي

لكل من هم تحت المدير العام، ثم عينها رئيساً للبرامج، ومكان دوامها في مكتبه نفسه. وأخرى (تتحقق عن ذكر اسمها أيضاً) تكررت سفراتها إلى لندن على حساب المعهد بحجة ابتعاثها إلى دورات لم يثبت دخولها في أي منها. وكان يقضي ساعات في مكتبه المغلق بمعية إحدى سكرتياته. وإضافة للسكرتيرات الخمس هناك الكثير من الموظفين يعملون تحت إمرته، يتهامس الموظفون بتسميتهن «حريم السلطان».

فساد السلطان

هذا على صعيد الفساد الأخلاقي والسلوكي، أما الفساد المالي، فيكفي أن نعرف بأنه قبل الجودر، كان لدى المعهد وديعة مالية قيمتها سبعة ملايين ديناراً (أكثر من 18 ونصف مليون دولار) تدر خيراً للمعهد وتساهم في تمويله، وعندما صار الجودر مسؤولاً عن الأمور المالية في وظيفة نائب المدير العام للشؤون المالية والإدارية، تم كسر الوديعة وتم سحب المبلغ الذي اختفى خلال عام واحد!

يقول أحد العاملين في المعهد: قام الجودر بإنشاء قسم للزراعة في المعهد، وأتى برئاسة قسم آسيوية (فلبينية) براتب يتجاوز 1000 دينار، إضافة إلى امتيازات تذاكر السفر السنوية. هذا القسم لم يسجل فيه أحد سوى طالب واحد قبل أن ينسحب. وهي لا تفعل شيئاً منذ قدومها، حتى المعرض الزراعي لا تقدم فيه شيئاً.

قبل نحو عامين حدث أمر استغربه الموظفون، إذ صدر قرار من وزير التربية بتعيين (جعفر الشيخ) قائماً بأعمال مدير المعهد، كان الجودر حينها في إجازة (مجهولة)، بعد يومين فقط تم سحب القرار وعاد الجودر، وبعد عدة أشهر تم تعيينه وكيلاً في وزارة التربية والتعليم بعد تقاعد الوكيل السابق عبدالله المطوع.

هكذا خلال خمس سنوات صعد الجودر السلم، من محاضر في جامعة البحرين إلى وكيل وزارة، ورئيس للجنة العليا لتقويم المؤهلات ومعادلة الشهادات (يخطط ويخطط) في مستقبل آلاف الخريجين من جامعات أوروبا وآسيا.

عملياً، خلال هذه السنوات خسر معهد البحرين سبعة ملايين دينار كانت تحرس خزينته، وأُلغيت عدة أقسام هامة بينها الحسابات والمشتريات والموارد البشرية، ونُقل عدد من موظفي المعهد ليقوموا بأدوار اعتبارية والتعليم. وأنخفض عدد طلاب المعهد إلى مدرس في الحاسب الآلي في وزارة التربية والتعليم. وانخفض عدد طلاب المعهد من نحو ألف و200 طالب في 2011 وما سبقه، ليصل لنحو 600 طالب فقط بداية العام الدراسي الماضي، والعدد في تناقص مستمر. هذا غير الطلبة من العاملين في الشركات الذين يلتحقون بدورات قصيرة.

صراع الوكلاء

بعد ترقية الجودر لمنصب الوكيل، تم تعيين (سماح العجاوي) مديرة للمعهد، وهي محسوبة على الوكيل محمد مبارك (وكيل وزارة التربية للموارد البشرية)، ولمن لا يعلم، فإن هناك حرباً ضروس بين الجودر ومبارك، وهذه الحرب ساحتها معهد البحرين للتدريب.

جاءت العجاوي لتخوض حربها مع (حريم السلطان وجنوده)، أحالتهم جميعاً إلى التحقيق بعد ما خرج هؤلاء من الدوام بناء على دعوة شخصية من (السلطان) لتناول الإفطار. العجاوي لم تفوت الفرصة وقامت بإحالتهم إلى التحقيق لتركهم العمل وقت الدوام دون استئذان.

لم تسلم حتى مباني المعهد من صراع الوكيلين. أحد المباني الصغيرة تم تجهيزه ليصبح مدرسة البحرين المهنية، فاشتعلت الحرب بين الوكيلين بخصوصه. وكان هناك مبنيان جديدان حينما تسلمت الوزارة المعهد ووضعت يدها عليه في 2011، بقى المبنيان معطّان حتى انتهت فترة الضمان التي يمنحها المقاول للمباني الجديدة، وبعد سنوات تم نقل عدد من الموظفين للطابق الأول في أحد المبنيين، والطابق الثاني تم تحويله صالة للفعاليات والمناسبات، أما المبنى الثاني فبقي معطّلاً نحو خمس سنوات كاملة، ثم تم تخصيصه مؤخراً لمشروع مشترك إقليمي، وهذا المشروع تابع لوزارة التربية والتعليم، ولم يستفد المعهد عملياً من هذا المبنى.

رؤساء المحسوبة

كان الجودر يتجاوز رؤساء الأقسام، ويقوم بترقية موظفين وموظفات دون استشارة رؤساء الأقسام وتقاريرهم المهنية عن الموظفين وأدائهم، معيار الجودر كان الولاء له والمحسوبة.

صار أمراً معتاداً أن يتفاجأ موظفو المعهد بين ليلة وضحاها بترقية أحدهم من موظف عادي إلى رئيس قسم، مثل (فاطمة بهلول) التي تم تحويلها لأخصائية بقرار مباشر من الجودر، قبل أن تغيب عن العمل لفترة وتعود في منصب رئيسة قسم القبول والتسجيل. أما (مريم الذواودي)، التي لم تكن أكثر من مدرسة عادية في قسم اللغة الانجليزية، وفي غمضة عين صارت رئيسة قسم الجودة. كذلك الفلسطيني (محمد أبو كبير) الموظف في قسم الكهرباء، بدون مقدمات رُقاه الجودر ليصبح رئيساً لأحد الأقسام، وهو الآن رئيس قسم التدريب الخاص بالمؤسسات في المعهد.

الأهم من الخسائر، أن المعهد كان حتى 2011 يمنح البكالوريوس التطبيقي من جامعات بريطانية، عدد كبير من طلاب المعهد استفادوا من هذا البرنامج وتم توظيفهم في الشركات برواتب مغرية نظراً لتميزهم، هذا البرنامج تم إيقافه بمجرد أن وضعت التربية يدها على المعهد.

برامج احترافية هامة تم إلغاؤها مثل برنامج المحاسبة. وفي مجال تقنية المعلومات كان هناك برنامج مشترك مع سيسكو وهي عملاق تقنية المعلومات في الشرق الأوسط، سيسكو كانت تعترف بالمعهد كمركز إقليمي في الخليج والشرق الأوسط، لكن للأسف هذا البرنامج على وشك الانتهاء.

التتبع السريع لبضع سنوات من سيرة وكيل وزارة التربية والتعليم لشؤون التعليم والمناهج، رئيس اللجنة الوطنية لتقويم المؤهلات العلمية، الدكتور فوزي عبدالرحمن الجودر، تقول بوضوح أنه بلدوزر فساد يشغل منصبا هاما جداً في البلاد.

نطرح سؤالاً هنا: ما حقيقة تعطيل الجودر ولجنته الاعتراف بجامعات ومعاهد بريطانية أمريكية راقية، فضلاً عن الصينية؟ سنتناول الإجابة على هذا السؤال في تقرير لاحق.

القسم الخامس

اليوميات السياسية

قائمة الإعدام تطول والبلاد تغرق في الديون والانتخابات توصد نافذة الضوء 4 سنوات أخرى

في أبرز أحداث العام 2018 تصاعدت وتيرة أحكام القضاء البحريني البحرينى ضد المعارضين السياسيين .سجّل هذا العام الحكم بإعدام 9 مواطنين بحرينيين، والسجن مدى الحياة لـ 147 بحريني، كما شهد أعلى عدد من أحكام إسقاط الجنسية طال 298 مواطنا، ليلبلغ المجموع حوالي 804 مواطنا تم إسقاط الجنسية عنهم منذ 2011.

وفي 52 أبريل/نيسان، 2018 أيدت محكمة التمييز العسكرية الحكم بإعدام أربعة بحرينيين بتهمة محاولة اغتيال القائد العام لقوة الدفاع المشير خليفة بن أحمد آل خليفة، إلا أن الملك خفف حكم الإعدام إلى السجن المؤبد.

وعلى الصعيد ذاته، تطورات دراماتيكية شهدتها أحكام قضية التخابر مع قطر التي استحدثتها السلطات في البحرين ضد زعيم المعارضة الشيخ علي سلمان والقياديين في الوفاق الشيخ حسن سلطان وعلي الأسود (مقيمان في الخارج) إثر قطع العلاقة مع قطر . ففي 21 يونيو/حزيران 2018 حكمت محكمة أول درجة ببراءة سلمان وسلطان والأسود من تهمة «التخابر مع قطر»، وكان سلمان سينهي فترة محكوميته في قضيته الأولى في 28 ديسمبر/كانون الأول، لكن محكمة الاستئناف ألغت حكم البراءة في (4 نوفمبر/تشرين الثاني 2018) مدينة الثلاثة، وأصدرت في حقهم حكماً بالسجن مدى الحياة.

وشهد العام 2018 حكماً باتاً من محكمة التمييز بإسقاط الجنسية عن آية الله الشيخ عيسى قاسم، الزعيم الروحي للشيعية في البلاد، والذي كان قيد الإقامة الجبرية قبل أن يغادر البلاد إلى لندن للعلاج، ثم مع نهاية العام إلى العراق لزيارة العتبات المقدسة.

على صعيد آخر، جرت الانتخابات النيابية والبلدية في نوفمبر/تشرين الثاني 2018

وسط مقاطعة شعبية واسعة وفي ظل مشروع عزل سياسي شامل لأنصار المعارضة، بعد أن أقرت الدولة قانوناً يمنع أعضاء جماعات المعارضة التي تم حلها (الوفاق ووعد) من خوض الانتخابات، وأسقطت الآلاف من الأصوات من الكتلة الانتخابية دون مبرر. عمدت السلطة أيضاً إلى نشر رسائل تهديد ووعيد للمقاطعين على لسان بعض أتباعها فضلاً عن شائعات بالمعاقبة والحرمان من الخدمات عبر رسائل في وسائل التواصل المجتمعي. وقالت الوفاق إن نسبة المشاركة لم تتجاوز 30 % في حين زعمت السلطة أنها 67 %.

اقتصادياً، ارتفع العجز في الميزانية العامة للدولة وبلغ الدين العام 11 مليار دينار (29 مليار دولار)، مع استمرار الحاجة إلى الاقتراض، وأعلنت السعودية والإمارات والكويت دعم البحرين بـ 10 مليارات دولار مقابل التزامها بخطة إصلاح اقتصادية أطلق عليها برنامج التوازن المالي وهو برنامج يراقب تنفيذه صندوق النقد العربي ويتضمن خفض الإنفاق العام وفرض ضريبة القيمة المضافة وغيرها من الإجراءات. ومن فوره دعا ملك البحرين مجلسي الشورى والنواب لدور انعقاد استثنائي، ليقر قانون الضريبة المضافة خلال جلسة سرية في أكتوبر/تشرين الأول 2018. كما عرضت الدولة برنامج تقاعد اختياري لموظفي الحكومة لخفض النفقات العامة. وتقدم الآلاف إلى التقاعد الاختياري، رغم الجدل الذي أثاره بشأن نوايا الحكومة.

وكانت البحرين قد أعلنت مطلع شهر أبريل/نيسان 2018 عن اكتشاف حقل للنفط الصخري يبلغ مخزونه 80 مليار برميل وكذلك كميات من الغاز العميق، لكن جدلاً كبيراً أثير حول جدواه الاقتصادية وتوقيت الإعلان عنه. ولم يوقف ذلك تدهور الاقتصاد في البلاد، إذ أعلن بنك البحرين المركزي تراجع أصوله الأجنبية لأدنى مستوى في 6 أشهر.

في فبراير/شباط 2018، أعلن عن استشهاد 4 شبّان بحرينيين مطلوبين للسلطات الأمنية في عرض البحر بينما كانوا يحاولون الفرار إلى إيران. وأكدت مصادر من المعارضة

استشهاد الشبان غرقاً في المياه الإقليمية القريبة من إيران في ظروف غامضة. في الوقت الذي قالت السلطات البحرينية إنها لم تتلق أي بلاغ عن مفقودين في البحر. وفي أغسطس/آب 2018، أثارت قضية الشهادات المزورة في الكويت شهية الرأي العام في البحرين لتعقب شهادات المسؤولين الحكوميين وموظفي القطاع الخاص، وتم الكشف عن عدد من المسؤولين في الدولة من حملة الشهادات الوهمية مما أشعل مواقع التواصل الاجتماعي الذي طالب بمحاسبتهم. وتحت الضغط، دعا رئيس الوزراء خليفة بن سلمان آل خليفة (19 أغسطس/آب 2019) إلى التحقيق في المعلومات التي أثرت بشأن الشهادات المزورة في البحرين، ولكن الملف أغلق بصمت من دون أي محاسبة.

يناير

في شهر يناير 2018، أضافت السلطات شابين بحرينيين لقائمة المعتقلين السياسيين المحكومين بالإعدام، إذ قضت إحدى المحاكم في قضية الهروب من سجن جو وقتل ضابط (هرب الشهيد رضا الغسرة وآخرون في يناير 2018)، بإعدام شابين جديدين هما: علي حكيم العرب، وأحمد الملالي.

من جانب آخر، أيدت محكمة التمييز حكمًا بإعدام المعتقل الشاب ماهر الخباز، كما أصدرت حكمًا آخر بتأييد سجن آية الله الشيخ عيسى أحمد قاسم لمدة عام مع إيقاف التنفيذ، وأيدت قرار إسقاط جنسيته، وذلك في خطوة أقفلت الباب أمام أي احتمالات لتخفيف الأزمة في البلاد منذ العام 2011.

وتم تأييد الحكم أيضًا بسجن الناشط الحقوقي المعروف نبيل رجب هو الآخر لمدة عامين كاملين من قبل محكمة التمييز، واستمر مسلسل إبعاد المواطنين عن البلاد عبر ترحيل السلطات قسرًا لأربعة مواطنين إلى خارج البلاد، وقد توجه هؤلاء إلى العراق.

واستمرت حملة الاعتقالات، إذ نشر مركز البحرين لحقوق الإنسان تقريرًا عن اعتقال نحو 37 مواطنًا بينهم أربعة أطفال خلال حملات مدهمة مكثفة قامت بها السلطات خلال شهر يناير.

أما وزير الداخلية، فقد اتهم أبناء الطائفة الشيعية، خلال لقاء جمعه ببعض الشخصيات، بعدم الرغبة في الاندماج في المجتمع، وأعطى تلميحات سيئة عن الطائفة التي تمثل المكوّن الأكبر للسكان في البحرين.

02

البحرين تدعو مواطنيها إلى مغادرة إيران فوراً وعدم السفر إليها نهائياً

النيابة العامة تحفظ قضية المحامي عيسى بورشيد المتهم بالتعاطف مع قطر
المحكمة الإدارية تلغي قرار وزير العمل بحل جمعية إسلامية يرأسها الجهادي
عادل الحمد

05

بحريني يلجأ إلى فرنسا بعد تعرضه للتعذيب في مركز شرطة

الوفاق: الحويحي يمارس الكذب الصراح والفجور في الخصومة

06

سفارة المنامة في لندن تصدر تقريرها السنوي وتقول إنها نجحت في «تصحيح
الصورة المغلوطة» عن البحرين

07

تراجع الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي بنسبة 14% وارتفاع الفوائد على
قروض الأعمال والشخصية

09

رويترز: البحرين ترفع أسعار البنزين لتحسين مالية الدولة

البحرين تختتم أعمال منتدى سياسي باتهام قطر باقتطاع أراضي بحرينية

10

بابكو فقدت 40% من طاقتها الانتاجية منذ حريق 2016 حتى الآن

وزير الداخلية: اجراءات بحق حاملي الجنسية الذين ينافسون أصحاب الأعمال السعوديين

11

اعتقال رجل الدين الشيعي الشيخ حمزة الديري لتنفيذ حكم بالسجن عاما كاملا

15

التمييز تؤيد سجن الحقوقي البارز نبيل رجب سنتين على خلفية مقابلات تلفزيونية

البحرين تدين بشدة اعتراض مقاتلات قطرية لطائرة مدنية قادمة من الإمارات

20

«فريدوم هاوس» البحرين خامس أكثر بلد شهد تراجعاً في الحريات على مستوى العالم عام 2018

21

وزير الداخلية يتهم الشيعة برفض الاندماج في المجتمع ويعترف: هويتنا البحرينية تأثرت بعد 2011

25

محكمة تقرر حبس رجل دين سب يزيد بن معاوية: رمز لملة ثبت إسلامه

البحرين تقرر إبعاد 4 من مواطنيها عن البلاد بينهم امرأة

26

هيئة بريطانية تغرم قناة العربية 120 ألف جنيه إسترليني بسبب بثها مقابلة مع مشيمع من داخل السجن

الشيخ علي سلمان كشف في المحاكمة تفاصيل متعلقة بالأجزاء المقتطعة من مكالمته مع حمد بن جاسم

29

حكم نهائي بإعدام الشاب ماهر الخباز

التمييز تؤيد حكماً بالسجن سنة مع وقف التنفيذ بحق آية الله قاسم

البحرين أبعدت اثنين من مواطنيها صباح اليوم إلى العراق

31

الوفاق: نقل آية الله قاسم إلى المستشفى لإجراء عملية جراحية مهمة

الإعدام لاثنتين والمؤبد لـ 19 مع إسقاط جنسية 47 في قضية الهروب من سجن جو وقتل شرطي

فبراير

شكّل فبراير المحطة السابعة للثورة البحرينية. وهي محطة شهدت الكثير من الأحداث بين الاستشهاد، وأحكام بالاعدام، وتهجير قسري لبعض المواطنين، ومداهمات واعتقالات لأعداد كبيرة منهم، ومن ثم تبرئة القضاء لثمانية متهمين بالانتماء لتنظيم داعش، في حين تم إصدار أحكام قاسية من قبله ضد نبيل رجب، وعشرات المطالبين بالحرية والديمقراطية في بلادهم.

وازداد الموقف الغربي انحيازاً ضد المطالبين بالحرية والديمقراطية، وكان الموقفان الأبرز موقف وزير الدفاع الأمريكي الذي صرّح أن إيران تقف وراء الأحداث والاضطرابات بالبحرين، وموقف بريطاني استلزم الشكر العلني من وزير الداخلية راشد بن عبدالله آل خليفة لبريطانيا لتصنيفها بعض الجامعات البحرينية كجماعات وتنظيمات إرهابية.

في فبراير، استشهد أربعة شباب بحرينيين في ظروف غامضة وذلك أثناء إبحارهم طلباً للحرية والأمن، والشهداء هم: سيد قاسم خليل درويش (23 عاماً)، ميثم علي إبراهيم (22 عاماً)، سيد محمود عادل كاظم (22 عاماً)، حسن علي عباس البحراني (25 عاماً).

وعلى صعيد القضاء، لم يكن هناك فرق مدنيًا وعسكريًا، فقد تم إصدار حكم من قبل المحكمة الكبرى الجنائية الرابعة (الخميس 1 فبراير / شباط 2018) برئاسة القاضي علي خليفة الظهراني بالإجماع، بإعدام المواطن موسى عبدالله موسى جعفر، بتهمة قتل شرطي في تفجير كرانة.

كما ثبتت محكمتا التمييز والاستئناف حكم الإعدام على تسعة مواطنين في قضايا مختلفة، بينهم ستة مواطنين ثبتت محكمة الاستئناف العسكرية الحكم بإعدامهم.

وفي فبراير 2018، تم ترحيل 8 مواطنين بينهم امرأة بشكل قسري، وصدر حكم بسجن عدد من النساء لتسترهن على مطلوبين.

ونقضت محكمة التمييز من جانب آخر بسجن ثمانية متهمين بالانتماء إلى تنظيم داعش المصنف دولياً وفي مجلس الأمن الدولي بأنه تنظيم إرهابي، وذلك بعد إدانتهم في المحكمة الكبرى ومحكمة الاستئناف بهذه التهمة، بينما صدر حكم بالسجن لمدة 5 سنوات على الناشط الحقوقي الدولي نبيل رجب بسبب تغريدات دعا فيها لوقف الحرب على اليمن.

المداهمات والاعتقالات كانت شرسة جداً خلال فبراير، فقد أحصت جهات حقوقية اعتقال 69 مواطناً خلال أسبوع واحد فقط، آية الله الشيخ عيسى قاسم خضع لعملية جراحية في مستشفى ابن النفيس وعاد من جديد لمنزله المحاصر.

فبراير

01

الإعدام لمتهم والمؤبد لـ 13 آخرين وإسقاط الجنسية عن 25 مواطنا في قضية «تفجير كرانة»

الإفراج عن الشيخ محمد صالح القشعمي بعد عام من السجن

02

آية الله قاسم خضع لعملية جراحية صباح اليوم في ابن النفيس

البحرين: إبعاد 4 بينهم امرأة يرفع عدد المبعدين إلى 8

04

اعتقال خطيب جامع الخيف ونقله للسجن بعد تأييد حكم بسجنه 3 أشهر على خلفية خطبة جمعة

06

وزير إسرائيلي يقول إن أحد أفراد العائلة الحاكمة البحرينية يزور «تل أبيب» وسيحل ضيفا على الكنيست

07

رويترز: الداخلية البحرينية تعلن اعتقال 4 اتهمتهم بتفجير خط لأنابيب النفط

11

وزير العدل يعزل النائب بوهندي عن الخطابة بعد محادثات مسربة انتقد فيها الديوان الملكي

12

ملك البحرين يستقبل المعارض القطري سلطان بن سحيم آل ثاني

ولي العهد وقع اتفاقيات مع أمريكا بقيمة 10 مليارات دولار خلال زيارته واشنطن
نوفمبر الماضي

التمييز تنقض أحكاما بإدانة 8 متهمين بالانضمام لداعش

14

البحرين: الآلاف شاركوا في مظاهرات سلمية بمختلف مناطق البحرين عشية
الذكرى السابعة لثورة 14 فبراير

18

استشهاد 3 شبان مطلوبين أمنيا للسلطات البحرينية غرقا في عرض البحر
وفقدان رابع

19

رئيس الوزراء يتهم إدارة الجرائم الإلكترونية بـ «نشر الفتن» بحضور إبراهيم
الدوسري

ملك البحرين يلتقي رئيس لجنة الاستخبارات بمجلس الشيوخ الأمريكي

البحرين: حكم نهائي بإغلاق جمعية الوفاق

21

السجن 5 سنوات للحقوقى البارز نبيل رجب بسبب تغريدات انتقدت حرب اليمن
والتعذيب في سجون البحرين

22

الملك يعين نجله سلمان بن حمد نائبا أول لرئيس مجلس العائلة المالكة

25

المحمود: إنتهت الحوارات مع المعارضة وعلى قياداتها عدم الترشح للانتخابات

26

التميز تؤيد إعدام متهم بتفجير أدى لاستشهاد فخرية مسلم

سلطنة عمان سلمت مواطنا للسلطات البحرينية السبت الماضي

27

الاستئناف تؤيد إعدام سيد أحمد العبار وحسين مهدي في قضية قتل شرطي
بكراباد

28

صحيفة الوسط تخلي مكاتبها بعد 9 أشهر من إغلاقها

البحرين: جمعية التربية السلفية تبدأ حملة جمع أموال جديدة للمعارضة في
سوريا

17 زائرا وصلوا المنامة ضمن حملة دينية نظّمها كنيس يهودي إلى البحرين
وفلسطين المحتلة

مارس

انتهى مارس بأوضح تصريح فيما يتعلق بحجم الخلافات بين الملك ورئيس الوزراء، تسببت فيها حسابات على موقع التواصل الاجتماعي تويتر يتم إدراتها من قرييين من الديوان الملكي وغظت وزارة الداخلية الطرف عنها طويلاً.

التصريح جاء على لسان ناصر بن حمد نجل الملك، حذر مما أسماه «محاولات خبيثة» تستهدف «تقويض العلاقات المتينة والراسخة» بين الملك ورئيس الوزراء، واعتقل محمد الشروقي وآخرين على خلفية إدارتهم حساب نائب نائب قبل أن يخلّى سبيلهم لاحقاً.

على وقع الخلافات مع قطر، طالبت النيابة العامة في البحرين بإيقاع أقصى العقوبات بحق أمين عام الوفاق الشيخ علي سلمان الذي تتهمة بالتخابر مع قطر. الأخيرة بثت عبر الجزيرة برنامج «ما خفي أعظم» وهو وثائقي يثبت تورط ملك البحرين في محاولة إنقلاب فاشلة شهدتها الدوحة 1996.

أما على المستوى الأمني، فقد استمرت وزارة الداخلية في حملة الاعتقالات والترويح لمحاولات قلب نظام الحكم التي لا تنتهي: القبض على 116 شخصا متهمين بتشكيل تنظيم إرهابي على اتصال بإيران، لكن الأخيرة وصفت تلك الاتهامات بـ «البالية»

مارس

3

وزارة الداخلية تقول إنها ألقت القبض على 116 مواطنا اتهمتهم بتشكيل تنظيم إرهابي على اتصال بإيران

4

برنامج على قناة الجزيرة يكشف ضلوع ملك البحرين المباشر في محاولة الانقلاب في قطر العام 1996

5

الكاتبة لولو آل خليفة: «رئيس الوزراء رفض استقبال رئيس مجلس النواب» إثر خلافات بين نواب محسوبين على ديوانه وديوان الملك

6

انتهاء عمل لجنة تحقيق برلمانية في ملكية مقرّب من رئيس الوزراء لمجمع تسويق وهي اللجنة التي تسببت في تعزيز الخلاف داخل العائلة الحاكمة

ملك البحرين ينفي ضلوعه ودول الحصار في انقلاب قطر 1996

7

إيقاف 6 متهمين بإدارة حساب «نائب تائب» وهو أحد الحسابات على تويتر كانت قد ساهمت في تراشقات بين قريبيين من العائلة المالكة

محكمة الاستئناف تؤيد أحكام المتهمين في قضية «قروب البسطة»

8

النيابة تطالب بإزالة أقصى العقوبة على زعيم المعارضة في قضية «التخابر مع قطر»

10

العثور على جثمان الشهيد حسن البحراني آخر الشهداء الأربعة الذين قُضوا غرقاً بعد فرارهم من البحرين

11

قائمة رجل الأعمال سمير ناس تفوز بانتخابات غرفة تجارة وصناعة البحرين

13

الإخوان المسلمون في البحرين يغيّرون نظامهم الأساسي للتأكيد على عدم ارتباطهم بالتنظيم الدولي

14

وزير الدفاع الأمريكي يصل البحرين ويلتقي الملك وولي العهد

15

وفاة رجل أعمال بحريني (55 عاماً) في السجن بأزمة قلبية بعد توقيفه بسبب مطالبات مالية

17

مؤشر السعادة العالمي 2018: جميع دول الخليج أسعد من البحرين عدا الكويت

19

خليفة بن سلمان يقول لم أستول على أرض في حياتي ولجنة التحقيق البرلمانية ولدت ولادة غير شرعية

20

ولي عهد البحرين شارك في قمة على يخت في البحر الأحمر بحثت مواجهة تركيا وإيران (موقع)

21

اعتقال المواطنة جليلة السيد برفع عدد النساء المعتقلات في البحرين إلى 11 معتقلة

22

وسيط في المبادرة الأمريكية وعبد النبي سلمان قدما شهادتي دفاع عن الشيخ علي سلمان

25

وزير الداخلية ينفي صلة الديوان الملكي بحسابات على تويتر تهاجم رئيس الوزراء ومقربين منه

26

الإفراج عن أمين عام الوجدوي السابق فاضل عباس بعد قضائه 3 سنوات في السجن لإدانتته حرب اليمن

28

النيابة العامة تطالب بإعادة النظر في حكم إعدام حسين موسى ومحمد رمضان لـ «ظهور أوراق جديدة لم تكن معلومة وقت المحاكمة»

31

وزارة الداخلية تعلن عن اعتقال محمد الشروقي وآخرين لإدارتهم حساب يهاجم رئيس الوزراء

ناصر بن حمد يحذّر من «محاولات خبيثة تستهدف تقويض علاقات الملك ورئيس الوزراء»

أبريل

أعلنت البحرين مطلع شهر أبريل 2018 عن اكتشاف حقل للنفط الصخري يبلغ مخزونه 80 مليار برميل وكذلك كميات من الغاز العميق، لكن جدلا كبيرا أثير حول جدواه الاقتصادية وتوقيت الإعلان عنه. ولم يوقف ذلك تدهور الاقتصاد في البلاد، إذ أعلن بنك البحرين المركزي تراجع أصوله الأجنبية لأدنى مستوى في 6 أشهر.

وأيدت محكمة التمييز العسكرية حكم الإعدام على أربعة مدنيين بحرينيين فيما عرف بقضية الشروع في اغتيال المشير، لكن الملك أصدر أمرا بتخفيف الأحكام إلى المؤبد بعد يوم واحد.

وتزامنا مع إجراء سباق الفورمولا في البلاد، نفّذت السلطات كعادتها حملة أمنية لمنع الاحتجاجات، في حين كشفت تحقيقات صحفية تورط شقيق رئيس الأمن العام في التحرش بمعتقلة لانتقادها سباق الفورمولا. وصدرت أحكام قضائية تصل إلى السجن المؤبد وإسقاط الجنسية ضد عدد كبير من المعتقلين بتهمة تشكيل «جماعة إرهابية» و«تجنيد وتمويل جماعة إرهابية» والتدرب في إيران والعراق.

وخلال أبريل أيضا افتتحت بريطانيا قاعدتها الجديدة الدائمة في البحرين، في الوقت الذي اعتذرت فيه المنامة عن استضافة القمة العربية المقبلة.

ومنعت السلطات نائبا دنماركيا وناشطا إيرلنديا من دخول البلاد خلال شهر أبريل لزيارة الحقوقي عبدالهادي الخواجه في سجنه، كما رفضت زيارة وفد من البرلمان الأوروبي. في حين خفضت منظمة مراسلون بلا حدود تصنيف البحرين درجتين في المؤشر العالمي لحرية الصحافة 2018 .

أبريل

2

الإعلان عن اكتشاف حقل للنفط الصخري وكميات من الغاز العميق في البحرين

3

رئيس الأمن العام يقول إن الزيارات الدينية لإيران يتم اتخاذها كغطاء لأعمال
تحريضية ضد البحرين

4

البحرين تمنع نائباً دنماركياً وناشطاً إيرلندياً من دخول البلاد لزيارة الحقوقي
عبدالهادي الخواجة في سجنه

5

افتتاح القاعدة البريطانية الجديدة في البحرين، أول قاعدة للمملكة المتحدة في
شرق السويس منذ 1971

6

تحقيقات صحافية تكشف تورط شقيق رئيس الأمن العام في التحرش بمعتقلة
لانتقادها سباق الفورمولا

7

حملة أمنية لمنع الاحتجاجات واعتقال 3 مواطنين خلال 24 ساعة تزامناً مع
سباقات الفورمولا

10

تراجع الأصول الأجنبية في بنك البحرين المركزي لأدنى مستوى في 6 أشهر

12

آية الله قاسم يعود إلى إقامته الجبرية بعد خضوعه لفحوصات في مستشفى
خاص

14

اعتقال نجل النائب السابق محمد خالد خلال محاولته مغادرة البلاد بعد اتهامه بإدارة حساب نائب نائب

16

الحكومة توافق على قانون يحرم أعضاء الجمعيات السياسية «المنحلة» من الترشح

17

البحرين تعتذر عن استضافة القمة العربية المقبلة

18

المؤبد لـ 10 وإسقاط الجنسية عن 24 مواطنا بتهمة تشكيل «جماعة إرهابية» والتدرب في إيران والعراق

19

محكمة بحرينية تقضي بكفالة مالية لوقف تنفيذ حبس النائب السابق محمد خالد بعد أن تعرض بالشتيم للإمام المهدي

24

الخارجية الأمريكية في تقريرها السنوي عن حقوق الإنسان: حكومة البحرين واصلت سحب الجنسيات من المواطنين وحضرت التظاهرات وقوضت المجتمع المدني

25

البحرين تهبط درجتين في المؤشر العالمي لحرية الصحافة 2018 الذي تصدره مراسلون بلا حدود

26

ملك البحرين يصادق على تخفيف أحكام الإعدام إلى مؤبد في قضية المشير بعد يوم من تأييدها من قبل محكمة التمييز العسكرية

28

وزارة الداخلية تبعث برسائل إنذار إلى كبار علماء الدين الشيعة في البحرين عقب بيان تمنوا فيها أن تتسع خطوة الملك إلغاء أحكام الأعدام

البنتاغون يوافق على بيع مروحيات قتالية للبحرين بمليار دولار

29

هدم مسجد شيعي للمرة الثانية في مدينة حمد

30

الإنتربول يلغي الإشعار الأحمر عن ناشط بحريني

البحرين ترفض زيارة وفد من البرلمان الأوروبي

إسقاط الجنسية عن متهمين سياسيين وتغريمهم 300 ألف دينار في قضية «تجنيد وتمويل جماعة إرهابية»

مايو

في هذا الشهر يمرر مجلس الشورى قانون منع أعضاء الجمعيات المعارضة المنحلة من المشاركة في الانتخابات النيابية، ويصدر ملك البحرين مرسوما بقانون يمنع أعضاء الجمعيات السياسية من الترشح لإدارات الأندية والاتحادات الرياضية، فيما يتظاهر مئات البريطانيين عند مهرجان ويندسور للخيول احتجاجا على حضور ملك البحرين. وفي محاكمة لأكبر عدد من المتهمين فيما عرف بقضية خلية (كتائب ذو الفقار) صدر الحكم بالسجن المؤبد لـ 53 بحريني وإسقاط الجنسية عن 115 منهم على خلفية سياسية. وشهد هذا الشهر كتلة من الأحكام القاسية منها تأييد إعدام بحرينيين بتهمة قتل شرطي، وأحكام بالسجن المؤبد يبلغ مجموعها 63، فيما أسقطت جنسية 140 بحرينيا جميعهم على خلفيات سياسية.

مايو

1	وزارة الداخلية تمنع مسيرة يوم العمال العالمي للعام الرابع على التوالي في البحرين.
3	الملك يصدر قانون يمنع أعضاء الجمعيات السياسية من الترشح لإدارات الأندية والاتحادات الرياضية.
9	البحرين تهدم ناديًا ومدرسة يطلّان على أحد قصور الملك.
10	غارات إسرائيلية على أهداف «إيرانية» في سوريا، والبحرين تدعم «تل أبيب».
13	مئات البريطانيين يتظاهرون عند مهرجان ويندسور للخيول احتجاجاً على حضور ملك البحرين.
	مجلس الشورى يمرر قانون منع أعضاء الجمعيات المعارضة المنحلة من المشاركة في الانتخابات النيابية.
	أسوشيتد برس: لقاء سريّ جمع نتنياهو بسفيري البحرين والإمارات في واشنطن.
15	السجن المؤبد لـ 53 وإسقاط جنسية 115 من المعتقلين في قضية كتائب ذو الفقار.
20	البحرين تشتري قنابل أمريكية بـ 45 مليون.

21

التمييز تؤيد إعدام سيد أحمد العبار وحسين مهدي في قضية قتل شرطي باكستاني بكراباد

السجن بين 3 و15 سنة وإسقاط الجنسية عن 9 مواطنين متهمين بمهاجمة شرطة في الجنبية.

22

السجن 5 و7 سنوات لثلاثة متهمين مع إسقاط الجنسية عنهم بعد اتهامهم بالتدرب على استعمال الأسلحة في معسكرات الحرس الثوري الإيراني.

25

السجن 7 سنوات وإسقاط الجنسية عن متهم بالانضمام لـ «ائتلاف 14 فبراير».

28

تأييد إسقاط جنسية متهمين بالتدرب في معسكرات الحرس الثوري الإيراني وسجنهما 7 سنوات.

30

الاستئناف تؤيد أحكاماً بالمؤبد وإسقاط جنسية 10 متهمين بتخزين أسلحة في «مستودع النويدرات».

31

ملك البحرين يصادق على قانون الإفلاس الجديد

يونيو

في هذا الشهر يصدر الحكم ببراءة زعيم المعارضة الشيخ علي سلمان واثنان من قياديين الوفاق من تهمة «التخابر مع قطر»، وتستأنف النيابة الحكم الصادر. وتؤيد محكمة الاستئناف سجن الحقوقي البارز نبيل رجب 5 أعوام على خلفية تغريدات تنتقد حرب اليمن والتعذيب في سجون البحرين، فيما البرلمان الأوروبي يصدر قراراً يطالب البحرين بالإفراج الفوري عن كافة السجناء السياسيين وفي مقدمتهم نبيل رجب ويدعو إلى تحرك دولي.

بدوره يصادق ملك البحرين على منع أعضاء الجمعيات السياسية المعارضة (المنحلة) من الترشح للانتخابات، ويوافق كل من مجلسي النواب والشورى على (قانون التقاعد) الجديد الذي يثير جدل عام وسخط شعبي يجعل ملك البحرين يوجه لإعادة بحثه. هذا وتسوء الحالة الصحية للمرجع الديني آية الله قاسم المحاصر تحت الإقامة الجبرية ويخضع لعملية جراحية في مستشفى خاص.

يونيو

1

المفوض السامي يدعو البحرين للتحقيق في مقتل 5 متظاهرين وفرنسا تقول إن التوترات تكبح جماح المصالحة

2

وزارة الإعلام تصدر قرارا بإيقاف صحيفة الوسط حتى إشعارا آخر

وزير المالية: الدين العام بلغ 10.6 مليار دينار والحاجة للاقتراض مستمرة.

5

عائلة حسن مشيمع تقول إنه ممنوع من تلقي أدويته منذ 3 أشهر.

الاستئناف تؤيد سجن الحقوقي البارز نبيل رجب 5 أعوام على خلفية تغريدات تنتقد حرب اليمن والتعذيب في سجون البحرين.

مجلس الوزراء يوافق على منح إقامة للأجانب لمدة 10 سنوات بـ 600 دينار.

6

حكم نهائي بإعدام الشاب سلمان عيسى والمؤبد لخمسة آخرين في قضية مقتل شرطي باكستاني بالعكر.

9

مسؤولون أمريكيون يحثون حكومة البحرين على إنهاء التمييز ضد الشيعة (تقرير الخارجية الأمريكية).

10

البحرين تشتري 6 مدرّعات اعتراض باكستانية لأغراض الأمن الداخلي والسيطرة على العنف.

11

ملك البحرين يصادق على منع أعضاء الجمعيات السياسية المعارضة (المنحلة) من الترشح للانتخابات.

12

البحرين تعلن عن مئات الوظائف التمريضية في الهند، وعدد العاطلين فيها يفوق 500 ممرض.

13

الشورى يوافق بأغلبيته الساحقة على قانون التقاعد الجديد.

14

البرلمان الأوروبي يصدر قرارا يطالب البحرين بالإفراج الفوري عن كافة السجناء السياسيين وفي مقدّمهم نبيل رجب ويدعو إلى تحرك دولي.

17

حكومة البحرين تدفع مليون ونصف دولار للتعاقد مع «لوبي» أمريكي BGR للقيام بأنشطة ضغط دبلوماسية (لوبي) نيابة عنها في واشنطن.

19

مجلة «نيويورك» الأمريكيّة: شركة علاقات عامة بريطانية ساعدت البحرين على استهداف معارضين في وسائل التواصل الاجتماعي مقابل عقد سنوي بـ 3 ملايين دولار.

21

البراءة لزعيم المعارضة الشيخ علي سلمان واثنان من قياديي الوفاق من تهمة «التخابر مع قطر».

ملك البحرين يوجه لإعادة بحث قانون التقاعد المثير للجدل.

25

الاستئناف: أحكام بالسجن بين 3 سنوات والمؤبد لـ 12 متهما بتفجير قنبلة في الدراز.

26

المؤبد لمتهم وإسقاط الجنسية عن اثنين في قضية تفجير خطوط النفط في بوري.

27

آية الله قاسم يخضع لعملية جراحية في مستشفى خاص.

يوليو

سمحت السلطات للشيخ عيسى قاسم مغادرة البلاد لتلقي العلاج بعد 14 شهرا من الإقامة الجبرية، نقل إلى مستشفى خاص بلندن لتجرى له عملية جراحية معقدة لكن ناجحة. وعقب مغادرة قاسم، رفعت السلطات الحصار عن منطقة الدراز.

الوضع الاقتصادي في البلاد شهد زاد تدهورا خلال هذا الشهر، إذ كشف عن تراجع صافي الأصول الأجنبية لبنك البحرين المركزي وسط مخاطر تهدد العملة.

واتهمت البحرين قطر خلال يوليو 2018 بالوقوف خلف «حسابات وهمية» للتأثير على الرأي العام في قضايا التجنيس وقانون التقاعد والعلاقات مع السعودية.

وقال أعضاء في الكونغرس الأمريكي في بيان إن القمع السياسي للمجتمع الشيعي في البحرين لن يؤدي إلى الاستقرار، في الوقت الذي أنفذت فيه الإدارة الأمريكية صفقتين عسكريتين للبحرين بما مجموعه 150 مليون دولار، وأضافت جماعة «سرايا الأشر» إلى قائمة الإرهاب.

وعلى صعيد متصل رفضت الشرطة البريطانية الكشف عن قيمة صفقة جديدة لتدريب شرطة البحرين وقالت إنها معلومات سرية.

1

السلطات الأمنية تعتقل 10 مواطنين من بركة سباحة

2

الإفراج عن رجل الدين الشيعي البارز الشيخ محمود العلي بعد انقضاء محكوميته
المعتقل سيد كاظم عباس يخضع لعملية استئصال ورم في الرأس بالمستشفى
العسكري

منح الأجانب حق الإقامة لمدة 10 سنوات بالكفالة الشخصية مقابل 600 دينار

تراجع صافي الأصول الأجنبية لمركزي البحرين وسط مخاطر تهدد العملة

3

سلطات البحرين تفرج عن المعتقل السياسي علي قمبر بعد تدهور حالته
الصحية لإصابته بالسرطان

تعرض حافلة بحرينية لحادث انقلاب نتج عنه حائتي وفاة وعشرات الإصابات

7

السلطات البحرينية تسمح لآية الله الشيخ عيسى قاسم بمغادرة البلاد لتلقي
العلاج والشيخ يغادر إلى لندن

11

أمريكا تضيف جماعة «سرايا الأشتار» إلى قائمة الإرهاب

السلطات ترفع الحواجز الأمنية عن الدراز وتفتح منافذها بعد عامين من الحصار

13

أعضاء في الكونغرس الأمريكي: القمع السياسي للمجتمع الشيعي في البحرين
لن يؤدي إلى الاستقرار

14

خبراء الأمم المتحدة ينتقدون تقرير البحرين حول تنفيذها العهد الدولي الخاص
بالحقوق المدنية والسياسية

15

اعتقال البحريني محمد خاتم من أمام مجلس الوزراء بعد وقفة احتجاج على
عدم إرجاعه للعمل وبقائه عاطلاً 5 سنوات

16

عائلة المعتقل المصاب بالسرطان «إلياس الملا» تلجأ إلى شرطة النجدة لإنقاذ
حياته بعد حرمانه من الأدوية في السجن

17

تأييد الحبس شهراً للداعشي يوسف البنعلي بعد أن هدد بـ «تقصيص رقاب» ملازم
أول وعريف في الداخلية

18

الحواج تقول إن النيابة العامة حفظت دعوى رفعتها بحق مصرية شتمت الطائفة
الشيعية

استقالة وكيل الزراعة بسبب خلافات إدارية وتعيين عضو آخر من العائلة الحاكمة
في موقعه

21

البحرين تتهم قطر بالوقوف خلف «حسابات وهمية» للتأثير على الرأي العام في
قضايا التجنيس وقانون التقاعد والعلاقات مع السعودية

22

حبس الشيخ محمد سعيد العرادي 7 أيام وإحالاته للمحاكمة بتهمة إهانة إحدى الملل

25

محكمة سعودية تقضي بسجن مواطن بحريني 9 سنوات بتهمة المشاركة في تظاهرات القطيف

26

سجن مدينة عيسى يرفض نقل المعتقلة هاجر منصور إلى المستشفى رغم ظهور أعراض تجلط في الدم عليها

الخارجية الأمريكية توافق على بيع البحرين منتجات لصيانة الفرقاطة «صباح» بتكلفة تقدر بـ 70 مليون دولار

28

الشرطة البريطانية ترفض الكشف عن قيمة صفقة جديدة لتدريب شرطة البحرين وتقول إنها معلومات سرية «موقع فايس»

31

واشنطن توافق على بيع البحرين نظم صواريخ موجّهة بقيمة 80 مليون دولار في صفقة ثانية خلال أسبوع

أغسطس

نقّذ الناشط البحريني علي مشيمع إضرابا عن الطعام، معتصما أمام سفارة البحرين في لندن، مطالباً السلطات البحرينية بتوفير العلاج لوالده المعارض حسن مشيمع، إثر ضغوطات سمحت السلطات لمشيمع الأب بإجراء فحص طبي دون قيود مذلة. لكن اعتصام نجله استمر طوال أغسطس لتلبية كل مطالبه وتم نقله للمستشفى بعد أن تدهورت صحته بشدة.

وفي حين طالبت لجنة تابعة للأمم المتحدة حكومة البحرين بالإفراج الفوري عن نبيل رجب، كشفت المنظمة الأممية عن رسالة وجّهتها إلى الحكومة عن حكم الإعدام بحق ماهر الخباز وطالبت بإعادة المحاكمة.

وأعاد ملك البحرين تشكيل إدارة هيئة التأمين الاجتماعي معينا ممثلا واحدا فقط عن الاتحاد العام للنقابات، وفي الجانب الدبلوماسي صدر عن الملك تصريحاً هاجم فيه قطر وتحدّث فيه مجدّداً عن أحقية عائلته بحكم الزبارة القطرية، أعقب بقرار من السلطات وقف إصدار تأشيرات دخول للقطريين رداً على ما سمّته «تمادي» سلطات الدوحة.

على صعيد آخر، فجّرت خلال شهر أغسطس قضيتُة الشهادات المزوّرة، استدعت تدخل رئيس الحكومة للتوجيه بالتحقيق فيها. وفي أغسطس عثّر على إمام مسجد سنّي في المحرّق مقتولا بشكل مريع من قبل مقيمين آسيوين، ما لقي ردود أفعال واسعة.

أغسطس

1

الإفراج عن المعتقل سيد كاظم عباس بعد إصابته بالسرطان وفقدانه البصر

علي مشيمع يضرب عن الطعام أمام سفارة البحرين في لندن حتى تقوم السلطات بتوفير العلاج لوالده في السجن

ملك البحرين يصادق على قانون يحرم معارضين من عضوية الأندية الاجتماعية والرياضية

4

بيل مارك زاك: برنامج التجسس الإسرائيلي الذي حاول اختراق منظمة العفو استخدم في البحرين وكان يستهدف أحدا ما في قطر

5

العثور على إمام مسجد بالمرّق مقتولا ووزارة الداخلية تتهم آسيويين بقتله

7

السلطات البحرينية تجرّف قاعدة وسور أنشأهما الأهالي لمسجد شيعي هدمته في العام 2011

8

القضاء المصري يؤيد قراراً للسياسي بتمليك الملك البحريني عقارات بسيناء بعد رفض نظام مبارك

9

إزالة فرشات الباعة في جدحفص بعد يوم من زيارة حميدان للسوق

13

الأمم المتحدة وجّهت رسالة إلى حكومة البحرين عن حكم الإعدام بحق ماهر الخباز وطالبت بإعادة المحاكمة

15

الإفراج عن السيد محيي الدين المشعل بعد قضائه حكما بالسجن عاما كاملا

16

لجنة تابعة للأمم المتحدة تطالب بالإفراج الفوري عن نبيل رجب: آراؤه السياسية هي سبب محاكمته

ملك البحرين يحدد أحقية عائلته بحكم الزبارة القطرية: لن ننسى عدوان 1937

ملك البحرين يعيد تشكيل إدارة هيئة التأمين الاجتماعي ويعيّن ممثلا واحدا فقط عن الاتحاد العام

18

صحيفة بحرينية: عشرات الموظفين في مناصب حكومية حساسة زوروا شهاداتهم عبر شركة تسمى (Axact)

19

مسئولة سجن النساء في البحرين تمرّق ملابس العيد التي أرسلت إلى معتقلة سياسية

سجن «جو» يحرم أخا الشيخ علي سلمان من تلقي العلاج بعد نوبة «سكر»

البحرين: رئيس الحكومة يوجه للتحقيق في الشهادات المزورة

21

تحقيقات أممية تحذّر: السجن المنهجي والواسع النطاق في البحرين قد يشكّل «جرائم ضد الإنسانية»

البحرين توقف إصدار تأشيرات الدخول للقطريين ردا على «تمادي» سلطات الدوحة

28

وزير الخارجية يستقبل سفير الصين بعد تصريحات مسيئة نُسبت له

إجراء فحص السرطان للزعيم المعارض حسن مشيمع لأول مرة منذ عامين

البحرين: اعتقال مواطن احتج أمام مبنى الحكومة السابق

30

سجون البحرين تبيع البطانيات على المعتقلين

نقل علي مشيمع للمستشفى بعد 30 يوما من الإضراب عن الطعام

سبتمبر

أفرجت السلطات الأمنية خلال هذا الشهر عن المصور حسين حبيب بعد 5 سنوات من السجن على ذمة قضية «تمرد» في حين اعتقلت قوات الأمن حفيد أحد شخصيات الدراز، الذي ترأس وفدا لزيارة الملك قبل أيام فقط من الحادثة.

وشهد سبتمبر إحياء المواطنين في البحرين والعالم ذكرى عاشوراء، المناسبة التي تكررت فيها سلسلة الاعتداءات على المراسم الدينية الشيعية، واعتقال عديدين بينهم رجال دين وخطباء. وفي خطاب عاشوراء، توعد أمين عام حزب الله السيد حسن نصر الله بأن يقف مع «بقاء البحرين لشعب البحرين».

وأعلنت وزارة الداخلية بأن 14 إيرانيا دخلوا البحرين بجوازات سفر آسيوية وبأسماء غير حقيقية، ثم بثت صور جوازات «مزورة» قالت إنها تعود إليهم، ولاحقا كشفت مصادر إعلامية عن فرض السلطات البحرينية حظرا غير معلن على دخول الباكستانيين واستدعائها جميع الموجودين في البلاد لأخذ بصماتهم، على خلفية القضية ذاتها. في المقابل، قال المتحدث باسم الخارجية الإيرانية بأن سلطات بلاده لم تتسلم أي دليل على هذه الحادثة.

وصنفت البحرين في المرتبة الثالثة على قائمة تضم الدول الأكثر عنصرية في العالية، في حين وضعتها الأمم المتحدة خلال الشهر ذاته من بين 38 دولة تمارس «إجراءات مخزية» بحق النشطاء، وقامت مفوضة حقوق الإنسان الجديدة في أول كلمة لها بتوجيه انتقادات مباشرة لحكومة البحرين.

وكشفت وسائل إعلام أجنبية عن فضيحة اتجار بالجنس ضربت القاعدة الأمريكية في البحرين، في حين اتهمت صحف بريطانيا بالتذرّع بقانون التجسس لإخفاء معلومات مالية عن مساعداتها للبحرين، وخلال هذا الشهر التقى وزيرا خارجية البحرين وسوريا لأول مرة منذ تفجر الأزمة السورية.

2

طيران الخليج تجمع تبرعات لمؤسسة يرأسها نجل الملك

4

مصريون يتنازلون عن جنسياتهم بعد أن تنسوا جنسيات 6 دول بينها البحرين

سجناء سياسيون يشكون انقطاع الماء منذ 5 أيام في سجن جو المركزي
وآخرون يصفونه بـ«الجحيم»

فضيحة آتجار بالجنس تضرب القاعدة الأمريكية في البحرين

7

قصر باكنغهام يرد على طلب مشييمع التدخّل لإنقاذ والده: الملكة لا تتدخل في
شؤون دولة أخرى ذات سيادة

8

البحرين الثالثة على قائمة تضم الدول الأكثر عنصرية في العالم بحسب تصنيف
جديد

9

المتحدث باسم الخارجية الإيرانية: لا دليل على دخول 14 إيرانيا للبحرين بجوازات
مزورة

10

مفوضة حقوق الإنسان الجديدة في أول كلمة لها توجه انتقادات مباشرة
لحكومة البحرين

الدراز: اعتقال حفيد رئيس وفد شعبي زار الملك

11

البحرين تفرض حظرا غير معلن على دخول الباكستانيين وتستدعي جميع الموجودين في البلاد لأخذ بصماتهم

13

الأمم المتحدة تضع البحرين بين 38 دولة تمارس «إجراءات مخزية» بحق النشطاء

14

الداخلية البحرينية تقول إن 14 إيرانيا دخلوا البحرين بجوازات سفر آسيوية تحمل بيانات غير صحيحة وأسماء غير حقيقية

16

الإفراج عن المصور حسين حبيب بعد 5 سنوات من السجن على ذمة قضية «تمرد»

18

سفارة البحرين في لندن تقول إن الحكومة ستستمر في تأمين الرعاية الطبية لمشيمع... ونجمله يعتبر بيانها «تغيرا إيجابيا»

السلطات البحرينية تحبس رجلي دين 15 يوما بسبب خطبهم في عاشوراء

20

نصرالله في خطاب عاشوراء: سنقف مع بقاء البحرين لشعب البحرين

22

«التايمز»: بريطانيا تتدّرع بقانون التجسس لإخفاء معلومات مالية عن مساعداتها للبحرين

24	
	شركة بحرينية تضم وزير الدفاع البريطاني السابق مايكل فالون إلى مجلسها الاستشاري
26	
	الاستئناف تؤيد حكماً بالسجن 3 سنوات على المعتقلة مدينة علي
29	
	وزيرا خارجية البحرين وسوريا يلتقيان لأول مرة منذ تفجر الأزمة السورية
30	
	نسبة البحرين تراجعت إلى 86 %

أكتوبر

في الشهر الذي أعلن فيه فوز البحرين بعضوية مجلس حقوق الإنسان (أكتوبر 2018)، أيدت محكمة الاستئناف إعدام اثنين والسجن المؤبد لخمسة آخرين في قضية تفجير سترة.

في المقابل نقضت محكمة التمييز خلال أكتوبر حكم إعدام محمد رمضان وحسين علي وأعادته لـ«الاستثنائية»، وبعد أكثر من شهرين من اعتصام نجله علي مشيمع، تمكنت عائلة أمين عام حركة «حق» حسن مشيمع من زيارته أخيراً.

وكان أكبر حدث أثار ضجة المواطنين في البحرين خلال أكتوبر، هو قيام مجلسي النواب والشورى بتمرير قانون ضريبة القيمة المضافة، بعد دعوة الملك لهما للانعقاد بصفة استثنائية. جاء ذلك بعد أيام من إعلان السلطات توقيع اتفاق مع 3 دول خليجية تحصل بموجبه على دعم بـ 10 مليار دولار، بعد تفاقم أزمة الديون والعجز في ميزانية الدولة.

في السياق ذاته أعلنت الحكومة عن برنامج تقاعد اختياري لموظفيها بميزات استثنائية، وذلك لتخفيف نفقاتها ضمن ما سمته برنامج التوازن المالي، وتقدم لطلب التقاعد الاختياري خلال الشهر ذاته أكثر من 6 آلاف موظف. وقامت شركة طيران الخليج بتسريح عدد غير محدد من موظفيها بحجة صعوبات مالية، قبل أن تجبر على إعادتهم تحت وطأة الضغوط، في حين قامت شركة ألبا بفصل عمال تعرضوا للتحقيق فقط من قبل وزارة الداخلية.

3

الداعية السعودي حسن فرحان المالكي متهم بـ«التحريض على المظاهرات في البحرين»

4

البحرين تعلن رسمياً توقيع اتفاق مع 3 دول خليجية تحصل بموجبه على دعم بـ 10 مليار دولار

6

الداخلية تعلن رصد من يدعو لمقاطعة الانتخابات وإحالة للنيابة العامة

7

مجلس النواب يمرر ضريبة القيمة المضافة على المواطنين

8

آدم وملك رجب يستلمان من المجلس الأوروبي شهادة ديبلوما نيابة عن والدهما تقديرًا لنضاله من أجل حقوق الإنسان

«الشورى البحريني» يوافق على مرسوم الضريبة المضافة وعلى تعديل دستوري يمنحه حق السؤال

9

وفاة شخص وإصابة 33 في انهيار مبنى بالمنامة

11

عائلة أمين عام حركة «حق» حسن مشيمع تزوره لأول مرة منذ 20 شهراً

12

السجن 6 أشهر للحاج مجيد «صمود» بتهمة التجمهر

14

فوز البحرين بعضوية مجلس حقوق الإنسان

6 آلاف موظف حكومي تقدموا بطلب للتقاعد الاختياري

وفاة عالم الدين البحريني الشيخ عبد الحسين السري

15

الحكم بالمؤبد وإسقاط الجنسية للمتهمين بـ«تفجير» أنبوب نفط بوري

17

جيروزاليم بوست: رئيس هيئة الأركان الإسرائيلي التقى نظرائه من دول عربية بينها السعودية والبحرين في واشنطن

21

البحرين تعتقل مواطنا قامت هولندا بترحيله

تعطل الإنترنت وانقطاع الكهرباء عن بعض مناطق البحرين بسبب الأمطار

22

«التمييز» تنقض حكم إعدام محمد رمضان وحسين علي وتعيده لـ«الاستثنائية»

23

التمييز تؤيد إسقاط جنسية 8 من أعضاء تنظيم داعش

30

تأييد سجن الشيخ حسن عيسى 10 سنوات

الاستئناف تؤيد إعدام اثنين والمؤبد لخمسة آخرين في قضية تفجير سترّة

31

شركة ألبا تفصل عمالاً تعرضوا للتحقيق فقط من قبل وزارة الداخلية

شركة طيران الخليج تسرح عدداً غير محدد من موظفيها بحجة صعوبات مالية

الإعدام للمؤذن قاتل إمام مسجد بن شدّة... وسنة لمساعدته في التخلص من جثته

الداخلية: القبض على 4 أشخاص مطلوبين سياسياً أثناء محاولة هروبهم عن طريق البحر

نوفمبر

صدر في نوفمبر 2018 حكماً بالسجن مدى الحياة على زعيم المعارضة البحرينية الشيخ علي سلمان، بتهمة «التخابر مع قطر»، بعد أن ألغت محكمة الاستئناف حكماً سابقاً ببراءته.

وخلال الشهر الذي شهد إجراء الانتخابات، صدرت مجموعة كبيرة من الأحكام القضائية على سجناء سياسيين. فقد قضت المحاكم بإعدام أربعة بحرينيين بتهمة قتل شرطي في الدراز، وإعدام كل من زهير إبراهيم ومحمد مهدي المتهمين باستهداف حافلة شرطة. وصدرت أحكام بالسجن المؤبد وغيرها لمعتقلين بتهمة التدريب في معسكرات بالعراق، وأحكام بالسجن مع إسقاط الجنسية لمتهمين بالانضمام لائتلاف 14 فبراير، وأحكام تصل للمؤبد في قضية تشكيل «المخابرات السرية للثورة»، وأخرى لإسقاط الجنسية في قضية الانضمام لـ «سرايا المختار».

وقبيل الانتخابات، نُفذت السلطات جملة من الاعتقالات في عدة حملات، كما اعتقلت نائب «الوفاق» السابق علي العشيري بسبب تغريدة قال فيها إنه وعائلته سيقاطعون الانتخابات. واستدعت أجهزة أمنية مواطنين لابتزازهم بالإبقاء على طلباتهم الاسكانية مقابل المشاركة في الانتخابات. وفيما بعد الانتهاء من التصويت، أحالت النيابة العامة شخصين للمحاكمة قالت إنهما تلقيا 12 ألف دينار من قطر للترشح.

وتفجّرت خلال نوفمبر قضية اللاعب البحريني حكيم العريبي، اللاجئ في أستراليا، والذي بات مهدداً بالترحيل إلى البحرين مجدداً، بعد اعتقاله في تايلاند.

وأعلنت السلطات القبض على خلية تزوير جوازات يترأسها عربي لقت تسهيلات من موظفين بالدولة، وفي قضية الشهادات المزورة أُعلن عن ضبط وكيل وزارة و3 نواب سابقين ضمن عشرات من أصحاب الشهادات الجامعية المزورة.

على صعيد آخر، نُقل عن مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي قوله إن نتنياهو سيزور البحرين «قريباً»، في حين أعلن مسئول كبير في إسرائيل بأنها والبحرين تجريان محادثات لإقامة علاقات دبلوماسية رسمية.

1

واشنطن تطلق سراح أمريكي مرتبط بداعش ليعيش في المنامة

2

وزير خارجية البحرين يمتدح «نتنياهوو»: لديه موقف واضح لأهمية استقرار المنطقة ودور المملكة العربية السعودية
الداخلية تقول إنها أحبطت محاولة تهريب 6 مطلوبين في قضايا سياسية عبر البحر

4

السجن مدى الحياة لزعيم المعارضة البحرينية الشيخ علي سلمان بتهمة «التخابر مع قطر»

5

قطر تنفي تورطها في «قضية التخابر» وتستنكر الزجّ باسمها في خلافات البحرين الداخلية

6

ألمانيا تعتزم ترحيل مواطن بحريني إلى بلاده
القبض على خلية تزوير جوازات يترأسها عربي ولقيت تسهيلات من موظفين بالدولة

7

البحرين: اعتقال 55 مواطناً في حملة جديدة على المعارضة قبيل الانتخابات النيابية
فوز مرشح ديمقراطي بالانتخابات الأمريكية كانت البحرين قد طردته في العام 2014 (توم مالينوسكي)

الحكومة أسقطت أكثر من 1500 مواطنا من قوائم الناخبين في ستره	12
الحكم بإعدام اربعة بحريين بتهمة قتل شرطي في الدراز	13
ابن عم ملك البحرين يتعرض للمقاضاة في لندن لتتصله من دفع 35 مليون دولار للقاء نجوم «بوليود»	
إيقاف نائب «الوفاق» السابق علي العشيري بسبب تغريدة قال فيها إنه وعائلته سيقاطعون الانتخابات	
قتيل وحاجي في الانفرادي بعد نشرهما تسجيلات صوتية عما تعرضا له في جو	16
مجلس الشيوخ الأميركي يصوت ضد مشروع قرار يهدف لوقف مبيعات أسلحة للبحرين	
المؤبد لثلاثة والسجن 10 و5 سنوات لاثنتين أخريين في قضية حيازة أسلحة والتدرب في معسكرات بالعراق	
السجن 15 سنة لمتهمين مع إسقاط جنسيتهم في قضية الانضمام لأئتلاف 14 فبراير	20
أجهزة أمنية تستدعي مواطنين وتبتزهم: الإبقاء على طلباتكم الاسكانية مقابل المشاركة في الانتخابات	22
ضبط وكيل وزارة و3 نواب سابقين ضمن عشرات من أصحاب الشهادات الجامعية المزورة	

23	البحرين تجري الانتخابات البرلمانية وسط حظر جماعات المعارضة
24	مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي يقول إن نتنياهو سيزور البحرين «قريباً»
27	مسئول إسرائيلي كبير: إسرائيل والبحرين تجريان محادثات لإقامة علاقات دبلوماسية رسمية
29	محكمة تصدر حكماً بإعدام الشابين زهير ابراهيم ومحمد مهدي بعد اتهامهما باستهداف حافلة شرطة
30	النيابة العامة تحيل شخصين للمحاكمة تلقيا 12 ألف دينار بحريني من قطر للترشح للانتخابات النيابية
	المؤبد لمتهمين والسجن 15 سنة لثمانية والسجن 10 سنوات لاثنتين آخرين في قضية تشكيل «المخابرات السرية للثورة»
	أحكام بالسجن بين 3 سنوات والمؤبد لـ 18 متهما وإسقاط الجنسية عن 13 منهم في قضية الانضمام لـ «سرايا المختار»
	اعتقال رجل الدين الشيعي الشيخ فاضل الزاكي بعد مدهمة منزله

ديسمبر

في ديسمبر/كانون الأول 2018 أعاد ملك البلاد تعيين عمّه خليفة بن سلمان آل خليفة رئيساً لمجلس الوزراء، منهياً كل الشائعات التي تحدّثت عن تبديله.

وفي التشكيل الحكومي الجديد كان أبرز تغيير هو خرج وزير المالية أحمد بن محمد آل خليفة، في حين أعاد الملك تعيين علي صالح الصالح على رأس مجلس الشورى، ودخلت إليه وجوده جديدة بينها علي العرادي، وخرجت وجوه أبرزها ضياء الموسوي.

وانقضى العام 2018، ولعب المنتخب البحريني السابق حكيم العريبي لا يزال موقوفاً في سجون تايلند، في انتظار قرار القضاء بخصوص ترحيله للمنامة، رغم أنّه دخل تايلند بصفته لاجئاً في أستراليا.

واستمراراً لمواقفه المدافعة عن إسرائيل، قال وزير الخارجية البحريني خالد بن أحمد آل خليفة إنّهُ يقف إلى جانب إجراءات إسرائيل في «قضية الأنفاق» اللبنانية، كما دافع عن قرار أستراليا الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل. وقد تعرّض إلى تنديد كبير في مواقع التواصل الاجتماعي وفي شوارع قطاع غزّة.

وغادر آية الله الشيخ عيسى قاسم لندن إلى جمهورية العراق لزيارة العتبات المقدسة.

وأعلن وفاة قائد الأسطول الأمريكي الخامس في البحرين سكوت ستيرني منتحراً في المنامة.

وصدر التقرير السنوي لديوان الرقابة المالية والإدارية كاشفاً عن فضائح كبيرة وجديدة على مستوى العديد من الوزارات والهيئات والشركات المملوكة للحكومة.

ديسمبر

2	
	قائد الأسطول الأمريكي الخامس سكوت ستيري يموت منتحراً في البحرين
	إعادة تكليف خليفة بن سلمان برئاسة الحكومة
5	
	البحرين تعين حكومة تضم وزيراً جديداً للمالية
7	
	وزير الخارجية البحريني يقف إلى جانب إسرائيل في «قضية الأنفاق اللبنانية»
	بنك في البحرين يتجه للتصفية بعد تراكم الخسائر
9	
	الملك يعين أعضاء مجلس الشورى وعلي صالح الصالح رئيساً
10	
	النيابة تخلي سبيل الفنان قحطان القحطاني بعد يوم من حبسه بتهمة قذف وإهانة هيئة نظامية

11

السلطات التايلندية تعتقل اللاعب البحريني الارجنتي في استراليا حليم العربي بنيّة
ترحيله للبحرين

خبيب جامع نواف النصر يقول إن وزير العدل أوقفه عن الخطابة بسبب انتقاده
التشكيل الحكومي

12

ديوان الخدمة المدنية يعلن قبول طلبات من انطبقت عليهم الشروط لبرنامج
التقاعد الاختياري

15

الإفراج عن المعتقلة الخمسينية فوزية ما شاء الله بعد انتهاء فترة محكوميتها

17

وزير خارجية البحرين يدافع عن قرار استراليا بشأن القدس

19

شرطة سجن جو تهدد المحكومين بالإعدام: هذه آخر أيامكم

20

ديوان الرقابة المالية والإدارية يصدر تقريره السنوي ويكشف فضائح كبيرة على
مستوى العديد من الوزارات

21

غرّة تندد بوزير خارجية البحرين خالد آل خليفة وتصفه بعزّاب بيع القدس

22

صدور اللائحة التنفيذية لضريبة القيمة المضافة وإنشاء لجنة للتظلمات والاعتراضات الضريبية

24

وزارة الخارجية تستدعي القائم بالأعمال بالإنيابة بسفارة العراق للاعتراض على تصريحات أدلى بها نوري المالكي

26

آية الله قاسم يغادر لندن إلى جمهورية العراق لزيارة العتبات المقدسة

الاستئناف تؤيد إعدام متهم والمؤبد لـ 13 آخرين مع إسقاط جنسية 25 في قضية تفجير بأبوصبيع

27

نوري المالكي يقول إنه دعا للحوار في البحرين ولم يدع للعنف

الساعات حصار 2018

Bahrain Roundup 2018

في الساعات الأخيرة من عام 2018، هبطت طائرة آية الله الشيخ عيسى قاسم في أرض الرافدين، بعد غياب نصف قرن عن حوزته العلمية بالنجف الأشرف. كان بانتظاره حضن المرجعية الأعلى آية الله السيد السيستاني، رأس الحكمة والسلام. هذا الرأس الكبير لا يميل إلا للقلوب التي على شاكلته، ومعروفة جملة المحبة التي أظهرها للشيخ وسط محنته: أنا أحب الشيخ عيسى قاسم، أنا أحبه. يعرف السيد كيف قاد الشيخ برزانة حكمته محنة شعبه، وحماءه من انزلاقه الجنون التي كانت تدفع بها السلطة، لذلك كان اتصاله الاستثنائي بالشيخ وسط الحصار المفروض عليه في 2016، قال له يومها: نحن معك، نقف إلى جانبك ولن نتخلى عنك.

ما كان يريد السيد لرأس الطائفة الشيعية في البحرين أن يكون خارج وطنه، ولا أن يكون ساقطاً في وطنه، وتلك هي الحكمة، أن تقود أبناء طائفتك نحو جامعهم الوطني. وهذا ما حافظ الشيخ عليه طوال تاريخه النضالي، وهذه هي رسالة المرجعية ممثلة في موقفها من الشيخ عيسى قاسم: لا نريد أن نتدخل في شؤون أي بلد، لكننا لا نقبل أن يُدفع من يمثل الحكمة، والسلمية، والوطنية، والدين، والطائفة، والناس خارج البلد.



@bahrainmirror
bahrainmirror.com

مرآة
البحرين
bahrain mirror

ISBN 978 - 9953 - 0 - 4798 - 0



9 789953 047980 >